

مختار



السنة السادسة
العدد ٦٨ - مارس ٢٠٠٦



- إسرائيل تحسم الأزمة: حافة الهاوية هي الحل
- طهران على مفترق طرق طريقين
- الاستراتيجية القومية للنصر في العراق
- المحافظون والملف النووي: سعي وراء لؤلؤة متدحرجة
- السيد صباح يزدي المرشد القادم
- شيعة العراق بين النفوذ الإيراني والتأثير الخليجي

مختار البرائة مختار

السنة السادسة - العدد ٦٨ - مارس ٢٠٠٦

رئيس مجلس الإدارة

صلاح الغمري

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحى أبو بكر المراسى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

أ. محمد حسن الزبيق

د. طارق محمد محمود

أ. حسين صوفى محمد

أ. أحمد فتحى قبال

المستشار الفنى:

السيد عزمى

المدير الفنى:

حامد العويضى

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر
بالضرورة عن رأى مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف

يقول الإيرانيون : (سنضع أمريكا تحت
أقدامنا) ، هنا ماكتبوه على صواريخهم ،
فهل يدرك الأمريكيون والإسرائيليون إلى
أين ستقودهم سياسة « حافة الهاوية » ؟

مختارات إيرانية

٢

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

| | | |
|-----|---|----------------------|
| ٤ | افتتاحية العدد: إسرائيل تحسم الأزمة : حافة الهاوية هي الحل | د. محمد السعيد إدريس |
| ٦ | دراسات: | |
| ١٢ | ١- الاستراتيجية القومية للنصر في العراق (٢/١)..... | |
| ٢٠ | ٢- رأي الأمة والنظام الجمهوري: الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجاً | |
| ٢٢ | - افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية..... | |
| ٢٥ | قضية العدد: | |
| ٢٨ | - من يدفع عنا وله الجنة؟!..... | |
| ٢٩ | إيران .. لماذا؟ | |
| ٣١ | - الخيار الإيراني الصعب..... | |
| ٣٣ | شئون داخلية: | |
| ٣٤ | ١- لماذا فشلت الإصلاحات؟..... | |
| ٣٥ | ٢- مواطن الخلاف في حكومة البناء والحكومات السابقة..... | |
| ٣٦ | ٣- صناعة الدولة لدى الإمام الخميني وتحريف التحجرين..... | |
| ٣٧ | ٤- جولة في فكر الدولة الشيعية: الشعب ومشروعية الدولة..... | |
| ٣٨ | ٥- هل أحمدي نجاد الدرع الواقى لخامنئي؟..... | |
| ٣٩ | ٦- نظام بدون رأي الشعب..... | |
| ٤٠ | ٧- يجب أن نأخذ تحذير خاتمي بجدية..... | |
| ٤١ | ٨- الخميني عارض مشاركة الحجتين في الحكومة الإسلامية..... | |
| ٤٢ | ٩- السيد مصباح يزدي المرشد القائم..... | |
| ٤٣ | ١٠- تأييد وزارة الداخلية الإيرانية لمشروع جميع الانتخابات..... | |
| ٤٤ | ١١- معوقات شغل المرأة منصب القضاء في إيران..... | |
| ٤٥ | أنشطة حزبية: | |
| ٤٦ | تفاعلات إقليمية: | |
| ٥٦ | ١- إيران وسوريا .. علاقات استراتيجية..... | |
| ٥٧ | ٢- طهران على مفترق طريقين..... | |
| ٥٨ | ٣- إدارة الفرص في العراق الجديد..... | |
| ٦٠ | ٤- الجوانب الخفية لزيارة مقتدى الصدر..... | |
| ٦١ | ٥- نار برسم الخدمة!..... | |
| ٦٢ | ٦- التحديات التي تواجه حماس في السلطة..... | |
| ٦٣ | ٧- حماس دخلت التاريخ منتصرة فهل ستخرج مهزومة؟..... | |
| ٦٤ | ٨- مرحلة ما بعد شارون..... | |
| ٦٥ | ٩- التحالف الجديد في المنطقة..... | |
| ٦٦ | ١٠- الوجود العسكري الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى..... | |
| ٦٩ | ١١- الهند وباكستان في منظمة تعاون شنغهاي..... | |
| ٧١ | علاقات دولية: | |
| ٧١ | ٣- محاولات أمريكية فاشلة لقلب نظام الحكم في إيران..... | |
| ٧٢ | ٢- المحافظون والملف النووي: سعى وراء لؤلؤة متحجرة..... | |
| ٧٣ | ٣- مكانة الأسلحة النووية في الأمن القومي للجمهورية الإسلامية..... | |
| ٧٤ | ٤- التكنولوجيا النووية نقطة انطلاق لتعامل متكافئ بين إيران والولايات المتحدة..... | |
| ٧٦ | ٥ - أية أبعاد خفية تخرب في البرنامج النووي؟..... | |
| ٧٧ | ٦- الضروريات الدبلوماسية النووية لإيران اليوم..... | |
| ٧٩ | ٧- وسائل الإعلام: قدرات "متنكرة" في مواجهة التحديات النووية..... | |
| ٨٢ | ٨- علاقات منطقية أم علاقات مجحفة؟..... | |
| ٨٣ | ٩- الثورة الإسلامية والنظام الدولي..... | |
| ٨٤ | ١٠- أكتوبية الهولوكست من وجهة نظر المجددين..... | |
| ٨٩ | ١١- مستقبل الثورة البرتقالية..... | |
| ٩٠ | ١٢- قوى عالمية جديدة تحدث تحولات عميقة..... | |
| ٩١ | شخصية العدد: | |
| ٩١ | - كمال الدين بهزاد: سلطان المصورين ومصور السلاطين..... | |
| ٩٩ | الزاوية الثقافية: | |
| ٩٩ | - إطلالة على الخط الفارسي ودور الفرس في تطوير الخطوط الإسلامية..... | |
| ١٠٢ | مصطلحات سياسية إيرانية: | |
| ١٠٢ | - مصطلح الإمامة..... | |
| ١٠٤ | رؤى عربية: | |
| ١١١ | ١- شيعة العراق ما بين النفوذ الإيراني والتأثير الخليجي..... | أشرف محمد كشك |
| ١١٤ | ٢- فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ودور إيراني جديد..... | سامح همام |
| ١١٤ | ٣- أين يقف الإصلاحيون في إيران؟..... | محمد عباس ناجي |

إسرائيل تحسم الأزمة

كان في مقدور كل الذين اهتموا بمتابعة تطورات الملف النووي الإيراني من خلال مداولات ومناقشات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى مدى ثلاثة أيام (٥-٨/٣/٢٠٠٦) ترك كل ذلك الغموض المقتعل الذي كان العامل المشترك الوحيد في تلك المناقشات والمداولات وإعطاء الأولوية لمناقشات أخرى أكثر وضوحاً وصراحة كانت تدور في واشنطن في الأيام ذاتها التي كانت تدور فيها مناقشات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث عقد المؤتمر السياسي السنوي للجنة العلاقات العامة الأمريكية - الإسرائيلية، المعروفة اختصاراً باسم "ايباك" (AIPAC) باشتراك ما يزيد على ٥٠٠٠ شخص بينهم عدد غير قليل من الساسة الأمريكيين على رأسهم ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي، وجون بولتون المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة، وزعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب الأمريكي جون بونر، إضافة إلى عدد كبير من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، ودانيال ايلون السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي اللواء متقاعد جيورا إلاند، وأبرز المرشحين الإسرائيليين لرئاسة الحكومة الإسرائيلية القادمة: إيهود أولمرت رئيس الوزراء بالنيابة زعيم حزب كاديما، وبنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود، وعامير بيرى زعيم حزب العمل.

في مؤتمر منظمة "ايباك"، التي تعتبر أهم جماعة ضغط إسرائيلية ويهودية (لوبي) في الولايات المتحدة تعمل لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية لمصلحة إسرائيل، كان الملف النووي الإيراني على رأس قائمة جدول الأعمال، لكن، على عكس مناقشات اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت كل الأمور واضحة لدرجة صادمة دون أي لف أو دوران أو غموض متعمد لستر المواقف الحقيقية الأمريكية والأوروبية من الملف النووي الإيراني.

ففي اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا وردا على سؤال عما إذا كان لدى واشنطن دليل قاطع على أن برنامج إيران عسكري، قال السفير جريجوري شلطة المندوب الأمريكي لدى الوكالة أن "مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية توصل إلى نتيجة وهي أن إيران لم تخرق فقط موثاقها مع العالم ولكن هناك انعدام للثقة بين إيران والمجتمع الدولي (٠٠٠) فيما يتعلق بطبيعة مشروعها النووي". وأضاف أن "هذا ينعكس في الأسئلة التي طرحناها هنا في فيينا، ومنها لماذا قامت إيران لثمانية عشر عاماً بإخفاء نشاطاتها النووية؟، ولماذا ترفض إيران التعاون كلياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟، ولماذا يرتبط برنامجهم النووي بالجيش؟".

وعندما سئل عن ازدواجية المعايير الأمريكية في التعامل مع الدول التي تسمح واشنطن بدعم أنشطتها النووية وعلى أعلى المستويات التي وصلت إليها التكنولوجيا النووية الأمريكية وآخرها الهند ناهيك عن إسرائيل كانت إجابته: "إن الهند وإيران قضيتان مختلفتان وهناك فوارق بينهما، فالهند دولة ديمقراطية أدت التزاماتها الدولية فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية، أما إيران فقد خرقت التزاماتها مع المجتمع الدولي ولهذا هناك شكوك حولها".

هذا المنطق الذي حاول أن يخفى به السفير الأمريكي حقيقة المواقف الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني لم يكن له وجود في مؤتمر منظمة "ايباك" وبالذات ما جاء على لسان كبار المسؤولين الأمريكيين. فقد تحدث ديك تشيني بصراحة موجهة حديثه إلى المسؤولين الإيرانيين: "لابد للنظام الإيراني أن يعرف أنه إذا استمر على مساره الحالي فإن المجتمع الدولي يستعد لفرض عواقب مؤثرة"، وبوضوح أكثر أكد أن الولايات المتحدة "تبقى كل خياراتها - بما في ذلك اللجوء للقوة العسكرية - متاحة في إطار تصميمها على منع إيران من تطوير أسلحة نووية".

وكرر جون بولتون المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة هذا التهديد أمام مؤتمر منظمة "ايباك" قائلاً أن واشنطن "ستستخدم كل الأدوات المتاحة لوقف البرنامج النووي الإيراني"، وكرر ذلك بأن إيران "تشكل خطراً شاملاً كدولة راعية للإرهاب بالإضافة إلى طموحها النووي".

وإذا كان النائب جون بونر زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب الأمريكي قد تعهد أمام مؤتمر منظمة "ايباك" بعدم السماح على الإطلاق بتمرير أي تشريع مناهض لإسرائيل، فإنه اعتبر إصرار الإدارة الأمريكية على إجراء الانتخابات الفلسطينية خطأ فادحاً لأن النتيجة كانت فوز حركة حماس. في حين طالب هاورد كوهن المدير التنفيذي لمنظمة "ايباك" بضرورة التصدي للطموحات الإيرانية والحيولة دون حصول إيران على مزيد من القدرات العسكرية وخاصة البرنامج النووي، وطالب بدعم تشريع أمريكي جديد ساعدت "ايباك" في صياغته يدعو إلى فرض عقوبات موسعة على استثمار الشركات في قطاع النفط الإيراني. لكن أخطر ما جاء على لسانه هو تشبيه الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد بالزعيم النازي أدولف

حافزة الهواية هي الحل

هتلر بقوله: "تشابه، بشكل مذهل، علامات المناخ الجغرافي السياسي ليوم ٥ مارس ١٩٣٣ مع يوم ٥ مارس ٢٠٠٦ وكلاهما مخيف في نتائجه (يذكر أنه في يوم ٥ مارس ١٩٣٣ أصبح هتلر مستشاراً لألمانيا)". لم يكتف هاورد كوهن بذلك بل قال: "يجب أن نقنع قادتنا بأن يتخذوا كل الخطوات الضرورية لكي يتمكنوا من التأثير بصورة أساسية على مجرى التاريخ... والوقت متاح ويمكنهم من ذلك".

وفي كل الأحوال وكما قال نيكولاس بيرنز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية فإن إيران أصبحت بالنسبة للأمريكيين تمثل تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية بشكل مباشر، وإذا عدنا إلى تعريف هذه المصالح فسوف نجد إسرائيل على رأسها وبالتالي تبدو القضية من أولها إلى آخرها أنها قضية صراع سياسي أمريكي مع إيران تلعب فيه إسرائيل دوراً مركزياً. هذا الدور المركزي الإسرائيلي لم يعد خافياً بل إنه يقود الموقف الأمريكي نحو الصدام أو نحو الخيار العسكري لدرجة يستطيع فيها المرء الآن أن يتلمس مشاعر ندم أمريكية - إسرائيلية خافية من التورط في عملية الغزو الخطأ. فالغزو الأمريكي للعراق ينظر إليه الآن على أنه الغزو الخطأ في الوقت الخطأ، بينما يبدو غزو إيران هو الغزو الصحيح الذي يجب أن يحدث، ولكن تداعيات الغزو الخطأ تحولت إلى عقبة صعبة أمام أي فرصة لفرض الحل العسكري الأمريكي للأزمة المفتعلة مع إيران حول برنامجها النووي. فالوجود العسكري الأمريكي الراهن في العراق نقطة ضعف خطيرة أمام صانع القرار السياسي الأمريكي يصعب تجاوزها واتخاذ قرار استراتيجي بحل أزمة البرنامج النووي الإيراني عسكرياً. ولذلك نجد أن إسرائيل تسعى باستمرار لدفع الولايات المتحدة قدماً باتجاه الحل العسكري أو الحصول على ضوء أخضر أمريكي للقيام بالمهمة. لذلك لم يتردد شاؤول موفاز وزير الحرب الإسرائيلي في القول بأنه "لن يكون أمام إسرائيل من خيار سوى الدفاع عن نفسها إذا عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية". الأكثر من ذلك أنه يعتبر ذلك حقاً إسرائيلياً ضمن حقوق الدفاع عن النفس حسب قوله: "لدولة إسرائيل الحق في أن توفر لنفسها كل الأمن الذي يحتاجه الشعب الإسرائيلي، علينا أن ندافع عن أنفسنا".

أتصور أن هذه العبارة هي جوهر قضية الملف النووي الإيراني التي لا يريد مجلس الأمن أن يدركها وأن يضعها في حجمها الطبيعي. فالوكالة الدولية للطاقة الذرية حولت الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الذي يفكر في إعلان بيان رئاسي يحمل اسم رئيس المجلس في هذا الشهر يحدد خطوات تعامل المجلس مع إيران وبالذات مسألة العقوبات التي ما زالت مثار خلاف شديد بسبب تردد كل من روسيا والصين في الموافقة على تلك العقوبات رغم كل الضغوط الأمريكية والأوروبية. لم يشأ أحد أن يتحدث ويوضح عن حقيقة الأزمة، حتى الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو الآخر تعمد استخدام لغة الغموض الذي يوحى بدفع الأزمة إلى الأمام، فبدلاً من أن يقول أن الوكالة ليست متأكدة من وجود أنشطة نووية إيرانية تهدف إلى تطوير سلاح نووي، قال أن "الوكالة ليست متأكدة من عدم وجود أنشطة نووية إيرانية تهدف إلى تطوير سلاح نووي". الصياغة الأخيرة تحمل مؤشرات اتهامات لإيران أو ما يوحى بوجود تجاوزات. أما الصياغة الأولى فكانت ستضع العالم أمام مسئولياته بعدم الانسياق وراء الضغوط الأمريكية. البرادعي فعل ذلك وهو يدرك خطورة ما يفعل، لكنه لم يدرك أن ما أراده من غموض قد كشفت اجتماعات منظمة "إيباك" وفضحته تصريحات شاؤول موفاز التي أخذت تدفع الأزمة إلى حافة الهاوية خصوصاً وأن الكل يدرك أن إيران لن تتردد في الدفاع عن نفسها إذا تعرضت للخطر وأنها تملك القدرة على ذلك.

رئيس الأركان الإسرائيلي السابق موشيه يعالون قال أن إسرائيل أعدت العدة لمهاجمة إيران واتخذت كافة الاحتياطات لرد إيرانى صارم، أما إيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية بالإنابة فقال أن "على إسرائيل العمل كثيراً والتكلم قليلاً"، وهذا معناه أن أوان الكلام قد انتهى وأن أوان الفعل.

لكن يبقى السؤال: هل يملك أحد من الأمريكيين والإسرائيليين إجابة واضحة لحال المنطقة مع حدوث هذه المواجهة التي باتت متوقعة؟، كيف ستكون الخريطة السياسية؟، وأين ستكون المصالح الحيوية التي يريدون الدفاع عنها في وجه قبلة نووية إيرانية مزعومة متجاهلين وجود قتابل إسرائيلية مؤكدة؟

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

الاستراتيجية القومية للنصر في العراق (٢-١)

■ المصدر: الولايات المتحدة الأمريكية- مجلس الأمن القومي - نوفمبر ٢٠٠٥

بنهاية شهر مارس الحالي يكون الاحتلال الأمريكي للعراق قد اكمل عامه الثالث، ومن ثم يجدر السؤال: هل حققت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها التي احتلت من أجلها العراق؟ الواقع يقول إن الصورة الوردية التي رسمها المحافظون الجدد المسيطرون على الإدارة الأمريكية لما سيكون عليه العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، أصبحت مجرد سراب مازالت الولايات المتحدة تلهث من أجل اللحاق به دون جدوى.

فقد فشلت الولايات المتحدة في العثور على أسلحة الدمار الشامل التي زعمت أن نظام صدام حسين يمتلكها واستخدمتها مبررا لشن الحرب على العراق. كما فشلت في القضاء على المقاومة الوطنية العراقية، أو على الأقل تقليص حدة عملياتها التي كلفت الولايات المتحدة خسائر فادحة بشرية ومادية، وفرضت ضغوطا داخلية وخارجية مطالبة بالانسحاب الفوري من العراق. والأهم من ذلك أن العملية السياسية التي دشنتها الإدارة الأمريكية في العراق لم تستطع تحقيق الاستقرار المزعوم، لأنها في الأساس تعبر عن مشروع إمبريالي تقسيمي يعتمد على الطائفية والفيدرالية سبيلا للهيمنة على التفاعلات الجارية داخل العراق تمهيدا لنشر هذا النموذج على بقية الدول العربية.

فشلت الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في العراق دفعها إلى إعادة النظر في "الاستراتيجية القومية للنصر في العراق" التي أصدرها مجلس الأمن القومي وقدمها إلى الرئيس جورج بوش في العام ٢٠٠٢، من أجل تطويرها للتعاظم مع أحدث المستجدات المتعلقة بالتقدم الذي حققته الإدارة الأمريكية في العراق، بالإضافة إلى التحديات الباقية. وقد صدرت الوثيقة الجديدة "المطورة" في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥، ويحدد فيها مجلس الأمن القومي مستقبل العراق على ثلاث مراحل: على المدى القريب "يحرز العراق تقدما في مكافحة الإرهابيين"، و"يبنى مؤسسات ديمقراطية"، و"قوات أمنية"، و على المدى المتوسط "يتولى العراق قيادة المعركة ضد الإرهابيين ويكون مسئولا عن أمنه"، وأخيرا على المدى البعيد "يعم السلام العراق ويكون موحدا ومستقرا وأمن". فيما يلي الجزء الأول من وثيقة "الاستراتيجية القومية للنصر في العراق".

حليفة في الحرب على الإرهاب، ونحن نعزز الحرية في الشرق الأوسط الموسع، ونقضي على أحد مصادر العنف وعدم الاستقرار، ونرسخ أسس السلام لأبنائنا وأحفادنا.

(الرئيس جورج دبليو بوش، ٢٨ يونيو ٢٠٠٢)
النصر في العراق:

استراتيجيتنا القومية تجاه النصر في العراق؛
مساعدة العراقيين على هزيمة الإرهاب وبناء
دولة ديمقراطية

الجزء الأول: نظرة استراتيجية عامة

"إن مهمتنا في العراق واضحة: نحن نتصيد الإرهابيين، ونساعد العراقيين على بناء دولة حرة تكون

بوصفه الجبهة المركزية في الحرب العالمية ضد الإرهاب، يعتبر النجاح في العراق أساساً ضروريا في الحرب طويلة المدى ضد الأيديولوجية التي تغذي الإرهاب العالمي. وبخلاف الحروب السابقة، فإن النصر في العراق لن يتخذ شكل استسلام العدو، ولن يتميز بحادثة معينة. بل سيتحقق النصر النهائي على مراحل، ونحن نتوقع ما يلي:

- على المدى القصير :

عراق يحرز تقدما مطردا في محاربة الإرهاب وتهدة التمرد، ويخطو خطوات سياسية مهمة، ويبني مؤسسات ديمقراطية، ويمتلك قوات أمن قوية قادرة على جمع المعلومات الاستخبارية، وتدمير شبكات الإرهاب والحفاظ على الأمن، عراق يتخذ إصلاحات اقتصادية أساسية من شأنها التأسيس لاقتصاد قوي.

- على المدى المتوسط:

عراق يكون في طليعة القاضين على الإرهاب والتمرد، ويستطيع حماية أمنه ذاتيا عبر حكومة دستورية منتخبة، عراق يقدم نموذجا للاقتداء للمصلحين في المنطقة، وعلى طريقه لتحقيق آماله الاقتصادية.

-على المدى الطويل:

- عراق يهزم الإرهابيين والمتمردين.

- عراق يتمتع بالسلام والوحدة والاستقرار والديمقراطية والأمن، حيث توجد المؤسسات والمصادر التي تمكن العراقيين من حكم أنفسهم بالعدل وتوفير الأمن لدولتهم.

- عراق يكون شريكا في الحرب العالمية ضد الإرهاب، ويحارب انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويندمج في الجماعة الدولية، ويكون محركا للنمو الاقتصادي الإقليمي، ويقدم ثمار الحكم الديمقراطي للإقليم.

النصر في العراق بوصفه مصلحة حيوية للولايات المتحدة:

إن الحرب ضد الإرهاب هي التحدي الأساسي لجيلنا، مثلما كانت مناهضة الشيوعية والفاشية هي التحديات التي واجهتها الأجيال السابقة. وكما حدث في النضالات السابقة، فإن الولايات المتحدة ملتزمة تمام الالتزام بمواجهة التحدي، وسوف تفعل ما بوسعنا للفوز.

- النصر في العراق سوف يساعدنا على الفوز في الحرب ضد الإرهاب :

يعتبر الإرهابيون العراق الجبهة المركزية في حربهم ضد الإنسانية؛ لذا، فمن جهتنا، يجب أن نعتبر العراق الجبهة المركزية في حربنا ضد الإرهاب.

- أعلن (أسامة بن لادن) أن "الحرب العالمية الثالثة -تتدلع- في العراق، وسوف تنتهي هناك إما بالنصر والمجد أو بالبؤس والذل".

- أعلن (أيمن الظواهري) نائب (بن لادن) أن العراق "ميدان المعركة الأكبر"، حيث نأمل أن "تطرد الأمريكيين" ثم تنشر "موجة الجهاد إلى الدول العلمانية المجاورة للعراق".

- أما القاعدة في العراق بقيادة (أبي مصعب الزرقاوي)، فقد أعلنت بوضوح أنها "تحارب اليوم في العراق، وغدا في أرض الحرمين الشريفين، ثم في الغرب".

في ضوء هذا الإدراك لدى الإرهابيين أنفسهم، فإن المحصلة في العراق - نجاح أو فشل- ذات أهمية كبيرة بالنسبة للحرب الأوسع ضد الإرهاب.

ما يحدث في العراق سوف يؤثر على مصير الشرق الأوسط على مر أجيال تالية، مما سيكون له بالتالي تأثير عميق على أمننا القومي.

- التراجع أمام الإرهاب في أحد أهم الأماكن الاستراتيجية في العالم من شأنه أن يهدد الاقتصاد العالمي وأمن ونمو ورخاء الولايات المتحدة، على مدار عقود تالية.

- بزوغ الديمقراطية في العراق أمر من شأنه تغيير واقع الحال في الإقليم الذي عايش الاغتراب لعقود وأفرز الإرهاب المتخلى للحدود الذي يستهدفنا اليوم.

- إن الأيديولوجية الفاسدة للإرهابيين سوف يواجهها تقدم الحرية، وإدراك أن من حق الجميع العيش في ظل الديمقراطية وحكم القانون، بدون خوف أو قمع، وبأمل وتفاؤل في المستقبل.

فوائد النصر في العراق:

مساعدة العراقيين هو الأمر الأصح من منظور أخلاقي؛ فالولايات المتحدة لا تتخلى عن أصدقائها في وقت المحن. ومع ذلك فمساعدة شعب العراق هي أيضا مصلحة قومية لنا.

لو تغلبنا نحن وشركاؤنا العراقيون في العراق، سوف نجعل الولايات المتحدة: أكثر أمنا:

- عبر الإطاحة بصدام حسين، بصفته قوة عدم استقرار في الإقليم الحيوي، وديكتاتور قاسٍ له تاريخ

في حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن أنه أحد رعاة الإرهاب، الذي غزا جيرانه وعارض الولايات المتحدة بعنف.

- عبر حرمان الإرهابيين من ملاذ آمن يمكنهم من التخطيط وإطلاق الهجمات ضد الولايات المتحدة والمصالح الأمريكية.

- عبر إحداث عقبة استراتيجية في وجه الإرهابيين.

- عبر توجيه ضربة حاسمة للأيديولوجية التي تغذي الإرهاب العالمي، وإثبات أن قوة الحرية أقوى من الرؤية الفاسدة للعنف والكراهية والقمع.

أكثر قوة :

- من خلال أن تثبت للأصدقاء والأعداء مدى فعالية الاعتماد على قوة الولايات المتحدة، ومدى قوة التزامنا تجاه أصدقائنا، وصمودنا في وجه أعدائنا.

- عبر تأمين صديق جديد، وشريك في الحرب ضد الإرهاب في قلب الشرق الأوسط.

أكثر ثقة في مستقبلها :

- سياسيا، عبر إطلاق إصلاحات ديمقراطية، وآفاق قيام حكومات ديمقراطية في إقليم كان لعقود مصدرا لعدم الاستقرار والركود.

- اقتصاديا، عبر تيسير الإصلاح المطرد في الإقليم وحرمان الإرهابيين من السيطرة على إحدى بؤر الاقتصاد العالمي.

تبعات الفشل:

إذا فشلنا نحن وشركاؤنا العراقيون في العراق، فسوف تصبح العراق:

- مأوى للإرهابيين كما كانت أفغانستان، لكن هذا المأوى سيكون في أحد أهم المناطق الاستراتيجية، منطقة تمتلك وفرة من المصادر الطبيعية التي قد تستغل لتمويل هجمات مستقبلية.

- دولة يسود فيها الإرهاب والفرس الإجباري لممارسات غير إنسانية، مثلما فعلت طالبان في أفغانستان.

- دولة فاشلة ومصدر لعدم الاستقرار لكامل إقليم الشرق الأوسط، مع المخاطر المصاحبة والنفقات غير المحسوبة للأمن والرخاء الأمريكيين.

فوق هذا، إذا فشلنا نحن وشركاؤنا في العراق، سيكون الإرهابيون قد :

- أحرزوا نصراً حاسماً على الولايات المتحدة، وأثبتوا صدقية تكتيكاتهم بضرب الأعناق، التفجيرات الانتحارية، وإرهاب المدنيين، وشجعوا آخرين على

القيام بهجمات أكثر حدة ضد الأمريكيين والشعوب الحرة الأخرى حول العالم.

- عرضوا الشعب الأمريكي لخطر عظيم عبر إشاعة عدم الاستقرار في إقليم حيوي، وإضعاف أصدقائنا وتمهيد الطريق لهجمات إرهابية تنفذ هنا في الوطن. سوف يتجرأ الإرهابيون عبر إيمانهم بأن الولايات المتحدة لا تستطيع الصمود والقتال، بل تهرب في وجه الخطر.

- وضعوا الصدقية الأمريكية والتزامها في الإقليم والعالم محل الشك، وسوف يرتاب الأعداء والأصدقاء في قوتنا مما يؤثر سلباً على جهودنا لمواجهة تهديدات أمنية أخرى ولتعزيز مصالح سياسية واقتصادية أخرى في العالم بأسره. منذ عام ١٩٩٨، ما فتئت القاعدة تشير إلى فييتنام وبيروت والصومال كأمثلة لتشجيع المزيد من الهجمات ضد الولايات المتحدة ومصالحنا عبر البحار.

- أضعفوا النبض الديمقراطي المتنامي في الإقليم. ولن يثق المصلحون في الشرق الأوسط في التأكيدات الأمريكية لدعم الديمقراطية والتعددية في الإقليم، مما يعنى ضياع الفرصة التاريخية شديدة الصلة بأهداف الأمن الأمريكية على المدى الطويل.

لو انسحبنا من العراق سوف يلاحقنا وحلفاءنا الإرهابيون، ويوسعون مجال القتال إلى باقى الإقليم وحتى حدودنا ..

أعداؤنا وأهدافهم:

العدو في العراق هو جملة من المعارضين، والصدّامين، والإرهابيين المنتمين أو المواليين للقاعدة. هذه الجماعات الثلاث تشترك في معارضتها للحكومة العراقية المنتخبة ووجود قوات التحالف، لكن لديها أيضا أهداف منفصلة وغير متوافقة.

المعارضون : هم الجماعة الأكبر وأغلبهم من العرب السنة الذين لم يقبلوا التحول من عراق صدام إلى دولة ذات حكم ديمقراطي. وليس كل العرب السنة ينتمون إلى هذه الفئة التي ترفض عراقا جديدا لا تتمتع فيه بمكانتها النخبوية المتميزة، ومعظم هؤلاء يرفضون الدستور الجديد، وإن كان كثيرون يدركون أن نبذ العملية الديمقراطية يضر بمصالحهم.

ونحن نرى إنه -بمرور الوقت- سيقوم كثيرون من هذه الفئة بدعم فكرة إيجاد عراق جديد، بشرط أن تحمي الحكومة الاتحادية حقوق الأقلية والمصالح المشروعة لكل الجماعات.

الصداميون والموالون للنظام السابق يحلمون بإعادة بناء دكتاتورية بعثية ويلعبون دوراً رائداً في بث مشاعر مناهضة للحكومة العراقية وقوات التحالف.

ونحن نرى أن قلة من هذه الفئة يمكن جذبها لدعم العراق الديمقراطي، لكن هذه الجماعة بشكل عام يمكن تهميشها إلى الدرجة التي تهزم فيها أمام القوى العراقية.

الإرهابيون المنتمون أو الموالون للقاعدة يشكلون الجماعة الأصغر والأخطر والأكثر تهديداً لأنهم: (١) هم المسئولون عن أكثر الأعمال الإجرامية التي تقتل الأبرياء وتصبح أداة تجنيد لمزيد من الإرهاب (٢) يتبنون الأهداف المتطرفة لأسامة بن لادن، ويسمح لهم الوضع الضبابي في العراق بأن يمتلكوا قاعدة ينطلقون منها لزعزعة استقرار الأنظمة المجاورة للعراق وشن هجمات خارج الإقليم وضد الولايات المتحدة.

يعتبر الإرهابيون أن العراق في وضع مركزي بالنسبة لطموحاتهم العالمية، ولهذا السبب وجد الإرهابيون والمتطرفون من كل أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجهتهم للعراق، وتوحدت أهدافهم مع المتطرفين المحليين والأعضاء السابقين في نظام صدام. وهذه المجموعة لا يمكن اجتذابها، بل يجب أن تهزم - تقتل أو تؤسر - عبر عمليات مستمرة في مناهضة الإرهاب.

هناك عناصر أخرى تهدد العملية الديمقراطية في العراق تشمل مجرمين ومتطرفين شيعية، لكننا نرى أنه يمكن للقوات العراقية أن تتعامل مع هذه العناصر وحدها، أو يمكن دمجها في العملية الديمقراطية على المدى القصير.

استراتيجية أعدائنا:

رغم اختلاف أهدافهم تشترك هذه العناصر المتباينة في مفهوم عملياتي واحد: التهديد، الجبر، حمل العراقيين على عدم دعم التحول الديمقراطي عبر إقناعهم بأن الحكومة العراقية الوليدة ليست صالحة، وسوف يتخلى عنها التحالف الذي ليس لديه الجرأة على الاستمرار في القتال.

باختصار، تتمثل استراتيجية العدو في: التهديد، الإرهاب، التخويف. وهي استراتيجية لها فوائد على المدى القصير؛ لأن الهدم أسهل من البناء، لكن هذه الاستراتيجية ليست قادرة على الاستمرار لأنها مرفوضة من قبل الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي.

يرغب العدو في:

- إضعاف عزيمة التحالف وإضعاف عزيمتنا في الخارج عبر هجمات (بربرية) فادحة الخسائر، وقتل المدنيين العراقيين والرهائن، وتحميل قوات التحالف خسائر مضاعفة، واستخدام الإعلام لبث دعاية مضادة.

- تدمير الثقة في الحكومة العراقية عبر الهجوم على المرافق الحكومية الأساسية (النفط والكهرباء) وتعطيل العملية السياسية.

- هدم الثقة في قوات الأمن العراقية عبر الدعاية والهجمات (البربرية) على الضعفاء.

- التأثير على الوحدة العراقية عبر بث دعاية مضادة للأغلبية الشيعية مع هجمات يقصد بها بث الفرقة والحرب الأهلية.

- تأسيس ملاذ آمن للتخطيط للهجمات والحملات الدعائية المضادة.

- مد نطاق القتال إلى الدول المجاورة وما ورائها.

استراتيجيةنا للتصريح واضحة:

- إن استراتيجيتنا واضحة: سوف تساعد الشعب العراقي على بناء عراق جديد، له حكومة دستورية منتخبة، تحترم الحقوق المدنية، ولها قوات أمن ذات كفاءة قادرة على حفظ النظام الداخلي، والحول دون تحول العراق إلى ملاذ آمن للإرهابيين.

لتحقيق هذا الهدف نتبع منهج شامل يتضمن جهود متكاملة تشترك فيها كل من الحكومة الأمريكية، والحكومة العراقية، وحكومات دول التحالف، مع تشجيع التدخل النشط للمنظمات الدولية والدول الإقليمية الداعمة الأخرى.

- تتضمن استراتيجيتنا ثلاثة مسارات متكاملة: سياسي وأمني واقتصادي، لكل منها أهداف مختلفة، لكنها معاً تهدف إلى مساعدة العراقيين على هزيمة الإرهابيين والصدّامين والمعارضين، وتأمين دولة ديمقراطية جديدة في العراق.

المسار السياسي:

(العزل، الدمج، البناء):

- الهدف: مساعدة الشعب العراقي على إقامة تكتل وطني داعم للحكومة الديمقراطية، وعزل العناصر العدائية.

- لتحقيق هذا الهدف، تساعد الحكومة العراقية على:

عزل العناصر المتشددة عن تلك التي يمكن اجتذابها

إلى العملية السلمية، عبر مواجهة الدعاية الزائفة، وكشف مصلحة الشعب العراقي في إيجاد حكومة ديمقراطية.

دمج من هم خارج العملية السياسية فيها، ودعوة المستعدين لنبد العنف عبر مسارات المشاركة السياسية المتعددة باستمرار.

بناء مؤسسات مستقرة وتعددية وفعالة يمكنها أن تحمي مصالح كل العراقيين، وتيسر الاندماج الكامل للعراق في الجماعة الدولية.

المسار الامنى:

(التطهير، التحكم، البناء):

- الهدف: تطوير القدرة العراقية على ضمان أمن الدولة وتنفيذ حملة للقضاء على الإرهابيين وتهميش المتمردين.

- ولتحقيق هذا الهدف تساعد الحكومة العراقية على:

تمشيط وتطهير الأماكن التي يسيطر عليها العدو عبر استمرار المواجهات وحرمان العدو من الملاذ الآمن. التحكم في المناطق التي تم تطهيرها من سيطرة العدو من خلال ضمان بقائها تحت سيطرة الحكومة العراقية، وعبر وجود أمنى عراقي كاف.

بناء قوات أمن عراقية، وتطوير قدرات المؤسسات المحلية وتعزيز حكم القانون ودعم المجتمع المدني.

المسار الاقتصادي:

(الاستعادة، الإصلاح، البناء):

- الهدف: مساعدة الحكومة العراقية على بناء أسس اقتصاد سليم قادر على تقديم الخدمات الأساسية.

- ولتحقيق هذا الهدف، تساعد الحكومة العراقية على:

استعادة البنية التحتية المهمة حتى تتمكن من مواجهة الطلب المتزايد وحاجات الاقتصاد النامي.

إصلاح الاقتصاد العراقي الذي دمرته الحرب والديكتاتورية والعقوبات، ليصبح معتمدا على الذات في المستقبل.

بناء قدرة المؤسسات العراقية على الحفاظ على البنية التحتية، وإعادة الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الدولية، وتحسين مستوى الرفاه العام لكل العراقيين.

هذه الاستراتيجية متكاملة وعناصرها تدعم بعضها البعض.

- إن التقدم في أحد المسارات السياسية أو الأمنية

أو الاقتصادية يخدم التقدم في المسارات الأخرى. على سبيل المثال:

- كلما تقدمت العملية السياسية، يصير الإرهابيون معزولين، بما يؤدي إلى الكشف عن قياداتهم وملاجئهم، بما يؤدي بدوره إلى تأمين المناطق التي شهدت عنفا في السابق، وكذلك تأمين البنية التحتية وطرح أفق للتقدم الاقتصادي وتوسيع المشاركة السياسية.

- مع نجاح العمليات الأمنية في الفلوجة والموصل وفي كل مكان في قتل وإلقاء القبض على الإرهابيين والمتمردين، فإن المقيمين في هذه المناطق بدأوا يشتركون في العملية السياسية، ويسجلون أسماءهم في الكشوف ويتوجهون للتصويت بأعداد كبيرة.

- مع تقدم الأنشطة الاقتصادية عاد المواطنون إلى ممارسة حياة عادية ويات لهم حضور في العراق السلمي، وتشجعوا على دعم العملية السياسية والتعاون مع قوات الأمن.

وسوف يناقش الجزء الثاني من هذه الورقة المسارات الثلاثة بشكل أكثر تفصيلا، بحيث يتمكن الأمريكيون من فهم عناصر مهمتها الحيوية وطبيعة استراتيجيتها، ولماذا نرى أن هذه الاستراتيجية سوف تنجح في التقدم الذي نحرزه، وكيف تتحرك حكوماتنا لمساعدة العراقيين على تأمين نصر دائم في العراق.

النصر يحتاج وقتا:

استراتيجيتنا هي العمل : تم إنجاز الكثير في العراق، بما يشمل القضاء على طغيان صدام حسين، والتفاوض حول دستور مؤقت، واستعادة السيادة الكاملة، وعقد انتخابات وطنية حرة، وتشكيل حكومة منتخبة، ووضع مسودة الدستور الدائم، وإقرار هذا الدستور، وطرح عملة قوية، واستعادة البنية التحتية المهمة، والتدريب والتجهيز المستمر لقوات الأمن العراقية.

وتظل هناك تحديات، تشمل :

- يتجاوز العراق الآن عقود من الاستبداد الشديد، تأسست السلطة الحكومية خلالها على الخوف والإرهاب والوحشية. لقد دمر صدام العراق، وحطم اقتصادها، وبنيتها التحتية، كما دمر رأسمالها البشري؛ ومن ثم، فليس من الواقعي أن نتوقع أن تكون هناك ديمقراطية فاعلة بشكل كامل، وقادرة على هزيمة أعدائها ومعالجة مظالمها بسلام خلال أقل من ثلاث سنوات مرت على الإطاحة بصدام حسين.

- نحن والشعب العراقي نحارب عدوا قاسيا برؤوس متعددة، بطموحات متنافسة وشبكات مختلفة.

والحصول على صورة دقيقة لهذا العدو، وفهم أشكاله ونقاط ضعفه، وهزيمته، أمر يحتاج صبرا ومثابرة وجهداً حاسماً في المسارات الاستراتيجية الثلاثة.

- يحتاج القضاء على الإرهاب والتمرد لسنوات، مع استخدام مجموعة من الأدوات العسكرية والاقتصادية والسياسية معاً. ورغم أن العنف العراقي يختلف عن الصراعات الأخرى، التي يكون للمتمردين فيها قيادة موحدة ويقومون بحملة ناجحة لكسب العقول والقلوب، إلا أنه ينتظر الاستمرار في واقع العنف في العراق لعدة سنوات تالية.

- الجوار غير متعاون. لم تقم إيران وسوريا بتقديم الدعم للحكومة العراقية الجديدة، بل تحاولان تقويضها بطرق عدة. ورغم أن الإقليم يضم بعض الفاعلين النشطين، لكنه تحرك جد متأخراً لدعم ظهور عراق مستقر وديمقراطي.

- مازالت الجماعة السنية تبحث عن قيادة قوية. رغم أن الكثير من السنة عانوا أيضاً من حكم صدام، فإن قادتهم يرتبطون بوجه عام بحزب البعث. إضافة لذلك، فإن الجماعة الدينية السنية أقل هيراركية وأكثر توزعاً، الأمر الذي ينعكس في سياسات السنة. وكنتيجة لهذه الحقائق، قليل من القادة السنة هم من يتحدث باسم الجماعة السنية الأكبر في العراق. وسوف تنتج الانتخابات في ديسمبر قادة سنة منتخبين يمكنهم تمثيل جماعتهم بسلطة شرعية.

- كثير من السنة باتوا يتقبلون حقيقة أن جماعتهم لم تعد تحتكر القوة في العراق، وهم يتنازعون دورهم في دولة ديمقراطية يشكلون فيها أقلية، رغم الحماية الدستورية لحقوق ومصالح الأقليات.

- كثير من الجماعات العراقية تظل متشككة في الحكومة المركزية وقلقة بشأن خلق دولة عراقية تتركز السلطة فيها في بغداد. وسوف يعتمد الولاء للحكومة العراقية على مدى إظهار الحكومة المركزية للإرادة والقدرة على الحكم - بكفاءة وبعدل - بالنيابة عن كل العراقيين.

- أدت الجهود المبكرة لتصحيح أخطاء الماضي أحياناً إلى إقصاء السنة الذين لم يكونوا متورطين في جرائم صدام حسين. ويحتاج قادة العراق أن يوجدوا أرضية وسطاً بين انتهاج العدل في محاكمة الأخطاء الماضية، وبين ترك الماضي دون نبش.

- مع مجيء الديمقراطية ظهرت جماعات جديدة لا تشترك كلها في هدف إيجاد عراق ديمقراطي وحر

وتعدي. وبعض الجماعات مثل عناصر مليشيا المهدي، تسعى لتعظيم الغضب ضد وجود التحالف، وتصادمت بعنف في بعض الأوقات مع أطراف أخرى.

- الوجود والتأثير المستمر للمليشيات والجماعات المسلحة، التي عادة ما تتبع أحزاب سياسية، يعوق سيادة حكم القانون في بعض أجزاء العراق. وقد تخللت هذه الجماعات الشرطة أيضاً وأثارت العنف في مناطق كانت تتسم بالهدوء.

- لا يزال الاقتصاد العراقي متأثراً بتبعات المركزية الاقتصادية، والفساد المؤسسي والركود، وسوف يكون من الضروري إنشاء مؤسسات جديدة وإصلاح القديمة وتطوير سياسات جديدة لتشجيع النمو الاقتصادي، ولن يتحسن مستوى معيشة المواطن العراقي العادي إلا في حالة تخفيض برامج الدعم الموسعة التي تثقل كاهل الاقتصاد.

لماذا يجب أن تكون استراتيجيتنا مشروطة؟
سوف يعتمد النجاح - على المدى القصير والمتوسط والطويل - على مدى التقدم في مسار التغلب على التحديات، وعلى طبيعة الأوضاع على الأرض في العراق. وتضع استراتيجيتنا في المسار الأمني والسياسي والاقتصادي شروطاً للنصر؛ تتضمن هذه الشروط:

- التقدم في العملية السياسية العراقية، واستعداد العراقيين لقبول حلول وسط سياسية.

- حصد المكاسب في مجال تدريب قوات الأمن العراقية.

- الالتزام بالإصلاح الاقتصادي وتنفيذه من قبل القادة العراقيين.

- تعاون جيران العراق.

- الدعم الموسع من الجماعة الدولية.

- الدعم المتواصل من الشعب الأمريكي.

ورغم أننا واثقون من النصر في العراق، فلن نحدد موعداً بعينه لإنجاز كل مرحلة من مراحل النجاح؛ لأن تحديد توقيت للنجاح يعتمد على الوفاء بشروط معينة، وليس على جداول زمنية تعسفية.

بل إن وضع جداول زمنية، أو تواريخ محددة لانسحاب قوات التحالف هو أمر غير مسئول وبالغ الخطر، لأنه سيوضح لكل من لإرهابيين والصداميين والمعارضين أن عليهم فقط الانتظار لتحقيق النصر.

وتاريخياً، لم يسبق أن تحقق نصر وفقاً لجدول زمني، ولن يحدث هذا في هذه الحرب.

إن عدم وجود جدول زمني لا يعنى أن وضع التحالف (العسكري والسياسي) في العراق هو وضع ثابت، بل على العكس؛ فتحن نكيف وضعنا باستمرار بحسب تطور الظروف وحسب نمو القدرات العراقية.

وعلى سبيل المثال، سوف تزيد قوات التحالف عند الضرورة لهزيمة العدو، وتوفير أمن إضافي في الأحداث المهمة، مثل الاستفتاء والانتخابات، لكن عدد القوات سوف يقل بمرور الوقت طالما استمر العراقيون في تحمل المزيد من مسؤولياتهم الأمنية والمدنية.

نحن نتوقع -ولكننا لا نضمن- أن يتغير وضع قواتنا خلال العام القادم، مع تماسك العملية السياسية ونمو قوات الأمن العراقية واكتسابها الخبرة.

سوف تخرج قواتنا من المدن وتقل عدد القواعد، وتنفذ عددا أقل من مهمات الاستكشاف والنقل.

وفي الوقت الذي سيكون فيه وجودنا العسكري أقل وضوحا، فسوف يظل قويا وحاسما وقادرا على مواجهة العدو حيثما تجمع ونظم صفوفه.

- ومع تغير وضعنا بمرور الوقت، سوف يتغير أيضا وضع شركائنا في التحالف، ويجب أن نعمل نحن والعراقيون معهم لتيسيق جهودنا، ومساعدة العراق على التماسك وتأمين مكاسبه على جبهات مختلفة.

المسارات الاستراتيجية ومقياس التقدم:

قمنا بوضع عدد كبير من المؤشرات لقياس التقدم في استراتيجيتنا، وتغيير تكتيكاتنا عند الضرورة، وهناك تقارير تفصيلية تصدر أسبوعيا وشهريا وفصليا عن الجهات المعنية والوحدات العسكرية، تبين حجم التقدم والتطور الجارى.

وتتاح كثير من هذه التقارير التفصيلية للجمهور ويمكن الوصول إليها بسهولة؛ فعلى سبيل المثال:

- المكاسب المتحققة في تدريب قوات الأمن العراقية تشر أسبوعيا في موقع :

www.mnstci.iraq.centcom.mil

التحسن في الاقتصاد والبنية التحتية تشره وزارة الخارجية أسبوعيا في موقعها:

www.state.gov/p/nea/rls/rpt/iraqstaus/

وكذلك في موقع USAI الذي ينشر باستمرار برامجه ومبادراته الكثيرة في العراق:

www.usaid.gov.iraq

وتقدم تقارير مكثفة كل ثلاثة أشهر إلى الكونجرس وهي متاحة على موقع وزارة الخارجية :

www.state.gov/p/nea/rls/rpt/2007/

وكذلك على موقع وزارة الدفاع:

www.defenselink.mil/plubs/

ويستطيع الأمريكيون قراءة هذه التقارير لتكوين صورة أفضل عما يتم إنجازه في العراق والتقدم الذي يتحقق هناك، وذلك بشكل يومي وأسبوعي وشهري. أحد أهم المصفوفات التي تتبعها في قياس التقدم هي:

سياسيا:

المؤشرات السياسية التي أقرها قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ ، وقانون الإدارة الانتقالية وعدد من العراقيين من جميع المناطق المستعدين للمشاركة في العملية السياسية، الأمر الذي يوضحه السجل الانتخابي.

أمنيا:

الوحدات العراقية من حيث الحجم والكفاءة، وعدد المعلومات الاستخباراتية التي يتم تلقيها من العراقيين، ونسبة العمليات التي ينقذها العراقيون بمفردهم أو بمساعدة ثانوية من قوات التحالف، وعدد المرات التي تم فيها إجهاض محاولة لتفجير السيارات، والعمليات الهجومية التي نفذتها القوات العراقية وقوات التحالف.

اقتصاديا:

الناتج المحلى الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، والتضخم، والكهرباء المولدة والموزعة، وعدد براميل البترول المنتجة والمصدرة، وعدد المشروعات والأعمال الجديدة التي تم افتتاحها.

هناك مؤشرات أخرى مهمة للنجاح، لكنها ليست هدفا للقياس الدقيق مثل: مدى تبني الشعب العراقي لمبادئ الشفافية، ومدى الثقة في المؤسسات الحكومية وحكم القانون، وهي المبادئ التي لم يعرفها الشعب قط. وهذه المؤشرات لها طبيعة استراتيجية تختلف عن المقياس الذي يضعه الإرهابيون والمتمردون للتقدم والفشل ألا وهو: عدد التفجيرات.

(في الجزء التالي نعرض تفصيلا للمسارات الثلاثة لاستراتيجيتنا: سياسيا واقتصاديا وأمنيا).

"سيستطيع أعداؤنا تحقيق النجاح ، فقط إذا ما تناسينا دروس ١١ سبتمبر، وإذا تخلينا عن الشعب العراقي لرجال مثل الزرقاوي، وإذا سلمنا مستقبل الشرق الأوسط لرجال مثل بن لادن، ومن ثم، فلأجل أمن الأمة ، لن أسمح بهذا أبداً"

(الرئيس جورج دبليو بوش ٢٨ يونيو ٢٠٠٥)

رأى الأمة والنظام الجمهورى: الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجاً

■ حميد أنصارى (x) ■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١/٣٠

للأشخاص يجب القول إن الحق معكم فى هذا الموضوع تماماً. إن حرية التعبير هى أحد الإنجازات الهامة التى حققتها حركة الإمام، والنظام الذى قام بتضحية الشعب وبأصواته هو الذى تعرضونه الآن للخطر. إن أتباع الإمام الخمينى يؤكّدون تأكيداً خاصاً على وصية الإمام القائمة على فتح باب الاجتهاد الحر فى مختلف المجالات والمراكز العلمية، هذا ولم يلتفت النقد مطلقاً إلى لماذا لم يطرح آية الله مصباح يزدى وتلميذه نظرية ولو معارضة لوجهة نظر الإمام فى دروسهم ومحاضراتهم. من المؤكد أنه فى مثل هذه الحالة يكون حق الرد مكفولاً للنقاد الذين يبنون الحد الفاصل بين مؤيدى ومعارضى فكر الإمام. وفى هذه الحالة لا يمكن أن يدعى معارضو موقف الإمام فى القضية الأهم المتعلقة بالحكومة والسياسة والمجتمع أتباع خط الإمام والدفاع عنه.

وليس الحديث هنا على حق تفسير وشرح رؤى الإمام، فهذا أيضاً هو حق طبيعى لكل أصحاب رأى، بل إن الاعتراض على تأويل كلام الإمام ونسبة موضوعات ما إليه فى أخطر قضايا تتعلق بمجمل النظام والمجتمع.

إن التشكيك فى عدم أصالة جمهورية النظام وعدم أصالة قيمة رأى الأمة والمرحلية والاضطرار لطرح موضوع الجمهورية والاحتكام إلى رأى الشعب فى الأعوام الأولى للثورة، كل ذلك طرح فى الماضى لأول مرة من جانب السيد مصباح يزدى والآن يقوم السيد غوريان بإعادته وشرحه. وما جاء فى الصحيفة الأسبوعية "برتو" هو نتيجة لتصريحات السيد مصباح يزدى الأخيرة ولن تكون شيئاً سوى نفس ادعاءات السيد "غوريان" وفى الوقت نفسه وجهت الانتقادات للسيد غوريان وآية الله يزدى. وسننقل هنا ملخص لمضمون الكلام الأول والأخير للسيد مصباح يزدى:

فى الحكم الإسلامى لا توجد قيمة شرعية وقانونية لرأى الشعب، ولا فى مبدأ اختيار نوع النظام السياسى

شهدت الساحة الداخلية الإيرانية فى الفترة الماضية العديد من وجهات النظر حول انعدام وزن وقيمة دور رأى الشعب فى الجمهورية الإسلامية، وقد برزت وجهتا نظر أساسيتان بخصوص هذا الموضوع، والغريب أن وجهتى النظر قد نسبتا إلى الإمام الخمينى وهما يتضادان مع ثقافة وأدبيات الإمام وسيرته الجليلة.

منذ أيام طلع علينا السيد محسن غوريان أحد أساتذة الحوزة وتلميذ آية الله السيد مصباح يزدى فى حوار مفصل مع وكالة أنباء إيلنا بآراء غريبة حول أهم ركيزتين فى الفكر السياسى للإمام الخمينى أى "جمهورية" النظام الإسلامى. وقيمة رأى الشعب فى هذا النظام، وهى أن الإمام الخمينى من باب الاضطرار ومراعاة للظروف التى كانت قائمة فى بداية الثورة عام ١٩٧٩، قد تحدث عن الاعتماد على صوت الأمة وقيمة هذا الصوت واستخدم كلمة الجمهورية بسبب استخدام الصحفيين لها فى بداية الثورة.

وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع سوف نتناول دراسة ومقارنة وجهات نظر ومواقف الإمام الخمينى حول دور ومكانة صوت الشعب فى نظام الحكم الذى كان يريده ونظام الجمهورية الإسلامية وقواعده الأساسية، ومن بينها الاستفتاء أصل النظام والدستور وتعيين الزعامة وولاية الفقيه، والموضوعات التى نسبها آية الله مصباح يزدى غوريان فى هذا الصدد للإمام.

إن سبب الاعتراضات الواسعة على المواقف المعلنة من جانب المذكورين واعتراضات أتباع الإمام الخمينى أيضاً يرجع إلى تساؤل مهم وهو لماذا تتسببون آراءكم والموضوعات التى لم يتم عليها التأكيد فى فكر وثقافة الإمام فقط، بل إنها محل خلاف على مستوى أدبيات الإمام وسيرته ونص وصيته الخالدة لحضرة الإمام. وفى الرد على بعض مؤيديهم الذين استندوا فى دفاعهم إلى حرية التعبير وتحريم وجهة النظر الاجتهادية

لبلاد، ولا في قيمة الدستور، ولا في اختيار رئيس الجمهورية واختيار خبراء الزعامة، لكن القيمة الشرعية والقانونية في هذه الشئون وفي مبدأ الحكم تنحصر في شئ واحد وهو "رضى الولي الفقيه". وإذا كان الكلام في الجمهورية الإسلامية منذ عهد الإمام وحتى الآن يدور على الانتخابات وكان السبب الرئيسي في قبول أن الولي الفقيه يرى المصلحة الحقيقية في الانتخابات وأن يؤخذ برأى الشعب، فلماذا يتم الترويج بأن أخذ الرأى واستطلاع الشعب كان مرهوناً بضرورة ومصلحة مؤقتة، وأن الولي الفقيه له الحق ويستطيع متى أراد وأينما رأى المصلحة أن يختار نوعاً آخر من الحكم لا يرجع فيه من الأساس إلى رأى الشعب ولا تكون مشروعية الحكومة تابعة أو مرهونة برأى ورضى الأمة، بل إن رأى الأمة لن يكون له أى تأثير أو قيمة فيه. فتغير مبادئ الدستور وسائر القوانين وتغيير شروط ولائحة مجلس خبراء الزعامة وما إلى ذلك هو فى يد الولي الفقيه سواء قام الأمر على رأى الشعب أو لم يقم.

النقطة الأهم من وجهة نظرهم أنه حتى في حالة أن الولي الفقيه قد حدد بالفعل أن يصوت الشعب على الدستور أو أن يشارك في انتخاب رئيس جمهوريتهم، فهذا الأمر من وجهة نظرهم أن الولي الفقيه يأمر الشعب بأن يدلى بصوته وأن يصوت لشخص ما باعتباره رئيس الجمهورية، ويجب على الشعب أيضاً شرعاً وقانوناً أن يطيع أمره. ولو أن شخصاً آخر ليس موضع تأييده تم اختياره في انتخابات رئاسة الجمهورية وسائر الانتخابات الأخرى فإنه يكون طاغوتاً وحكمه ليس مشروعاً. إن وجوب الطاعة العمياء من جانب الشعب في وجود أو عدم وجود الانتخابات لا تنحصر في الدستور ورئاسة الجمهورية، بل تتخطاهم إلى نوعية ونموذج الحكم سواء جمهورى أو غير جمهورى، بل وانتخاب الحاكم والولي الفقيه فليس للشعب وصوته أى أثر أو قيمة شرعية أو قانونية. ويتصريحهم هذا يفقد رأى الأمة أى قيمة أو اعتبار وكشفه هذا أهم حتى لو عارضت أغلبية الأمة فهو الحاكم، والحكم له، وحكمه نافذ.

المهم أن السيد مصباح يزدي قد نسب هذا التصور لولاية الفقيه وعدم قيمة رأى الأمة للخميني.

النقطة الأهم التي تطالعنا في آخر كلام السيد مصباح رأيه بكفر وشرك الأشخاص الذين قالوا بأصالة "الجمهورية" إلى جانب "إسلامية" النظام.

أما بخصوص تصريحات السيد غوريان هناك توضيح ضرورى حول المسلك الذى أدى إلى تصريحاته الأخيرة. ففي المرة الأولى التي تحدث فيها السيد مصباح يزدي في صلاة الجمعة بطهران وأدلى برأيه بخصوص

الحكومة الإسلامية وعدم قيمة رأى الشعب ورأى الأغلبية في مشروعية الحكم وضرورة تغيير المبدأ المتعلق بولاية الفقيه وزيادة صلاحية ولاية الفقيه في الدستور كل ذلك قد واجه اعتراضاً واسع النطاق.

والسؤال الذى نوجهه للذين ينسبون مثل هذه الأفكار للإمام الخميني هو: لو أن الأمر بالفعل كما تقولون أن الحكم الإسلامى لا يمت بصلة للنظام الجمهورى ولا تأثير لرأى الشعب فيه ومشروعيته منذ بدايته وحتى الآن مرهونة بيد شخص واحد، إذا فلماذا كل وصايا الإمام الكثيرة والصريحة في موضوع قيمة رأى الأمة، وأن أساس الجمهورية الإسلامية يرتكز على رأى الشعب، وأن نوعية الحكم أيضاً هي الجمهورية الإسلامية وليس أى نموذج آخر، الأهم من كل هذا خطوة الإمام العملية التي ساندتها الأغلبية الساحقة للأمة الإيرانية بالقلب والروح، ليس فقط على مستوى التظير والتوجيه، بل وعلى المستوى العملى أيضاً. وكان يحظى بشعبية لا نظير لها وكل نموذج كان يقترحه كان الشعب يتبناه، كما أكد على الجمهورية الإسلامية وأقرها بتصويت شعبى عن طريق الاستفتاء، وتم التصديق على الدستور أيضاً في حضور نواب الشعب وبالاستفتاء الشعبى. ومن الناحية العملية أيضاً كان الإمام يرجع في كل أركان النظام إلى رأى الشعب. كل هذا يؤكد التزام الإمام الراحل برأى الشعب وقيمته، وبالتالي فإن ما يدعيه البعض على الإمام وينسبوه له محض افتراء. فقد جاءت تصريحات غوريان في حوار مع وكالة أنباء ايلنا تقول بأن "الجمهورية مقولة غريبة مستوردة، وأن النظام الذى أراده الإمام الخميني لم يكن جمهورياً، وأنه نظراً لظروف الأعوام الأولى من الثورة وأمام أسئلة الصحفيين والمراسلين اضطر لاستخدام لفظ الجمهورية، وأن قيمة رأى الأمة أيضاً كقيمة حقيقية لم تكن موضع التأييد من جانب الإمام وأنه لإسكات المعارضين في ذلك الوقت قال هذه الجملة ولم تكن تعبر عن الرؤية الواقعية للإمام لأنه كان يرى أن مناط الأمر في كافة الشئون، بل وفي مبدأ الحكم هو وجهة نظر ورأى الولي الفقيه وكان نموذج الحكم الذى يريده هو الحكم الإسلامى وليس الجمهورية الإسلامية.

ويقول السيد غوريان "لو أن الإمام بالفعل كان يحتكم إلى رأى الشعب ويستمد الشرعية منه، كان يجب أن يقول أنه سيقبل ويرضى بكل ما يريده الشعب" إن حديثه هو بصراحة محاولة لنسج الفلسفة التي يبرر من خلالها قول وفعل الإمام وأن تأكيده على الجمهورية ودور رأى الشعب ينحصر في فترة خاصة في بداية الثورة بسبب الظروف الاضطرارية التي وجدت في ذلك الوقت، وأن رأى الإمام ووجهة نظره كانت شيئاً آخر. وفي هذه

الدراسة سنعالج الأسئلة والمحاور التالية.

- هل كان تأكيد الإمام على الجمهورية الإسلامية وقيمة رأى الأمة ناشئاً عن ظروف اضطرارية فى بداية الثورة أم إنها تتبع من عمق اعتقاداته الدينية؟

- ما هى العلاقة بين مسمى "الحكومة الإسلامية" و"الجمهورية الإسلامية" وهل كان النموذج الذى كان يتمناه الإمام الخمينى هو نموذج الحكم الإسلامى فى مقابل نموذج اضطرارى وهو الجمهورية الإسلامية، وهل كانت جمهورية النظام الإسلامى نموذجاً مؤقتاً أم كان نموذجاً مرغوباً فيه وأبدياً؟

- ما هو أساس مشروعية الحكم الإسلامى وولاية الفقيه فى وجهة نظر الإمام، وهل لرؤى وبيعة ورضى الشعب دور وتأثير فيها أم لا؟

- ما هى وجهة نظر زعيم الثورة وخليفته فى هذا الصدد؟

إن الموضوع الأساسى هو رؤية الإمام الخمينى، وبناءً على هذا سيتم إيراد نماذج من نص كلام الإمام كما هو فى كل موضوع من الموضوعات التى طرحناها، مع التأكيد على أن كل ما نقل هو فقط مجرد نماذج من عشرات النماذج، ويستطيع كل شخص أن يرجع إلى مؤلفات الإمام ومجموعاته التى تبلغ اثنين وعشرين مجلداً أو الأعمال المجملة، خاصة كتب الإسلام الخالص ودستور الثورة الإسلامية والانتخابات والمجلس ومكانة ودور الشعب فى الحكم من وجهة نظر الإمام الخمينى.

إن التدقيق فى كلام الإمام الخمينى الذى ينقل عنه يثبت أن كلامه بخصوص دور رأى الشعب فى الحكم الإسلامى وتأكيد على جمهورية النظام الإسلامى يحمل نفس المعانى، بل يذهب لأبعد من ذلك، ويتمتع بالصراحة التى تجعل النص عين المعنى، أى أنه لا يحتمل معانٍ أخرى، وبناءً على هذا، فإن من ينسبون معانى وموضوعات للإمام فى هذا الصدد هى على النقيض تماماً من أقواله يجب عليهم أن يقدموا القرائن والأدلة والأسانيد، وما قالوه حتى الآن ليس إلا ادعاءات غير مقبولة تماماً من جانب مواقف الإمام الخمينى. وفى موضوع تشكيل نظام الجمهورية الإسلامية منذ البداية وحتى نهاية حياته هو الذى كان يقوم على الأحكام الإلهية وسيرة النبى والأئمة الأطهار من المؤكد أنه يجب الرد على الأسئلة والإشكاليات التى طرحها هؤلاء السادة.

- آراء الإمام الخمينى فى موضوع قيمة رأى الأمة والحق الإلهى والوطنى للشعب فى تحديد مصيره واختيار الحكام.

بعد عقد استفتاء ١٢ فروردين كان رأى الإمام أن الشعب سيختار نوابه أو ممثليه لتنظيم المبادئ المقترحة

للدستور بشكل مباشر، وأن النص المقترح سيطرح ثانية وفى استفتاء مباشر على رأى العام. وقد تم إعمال نفس المبدأ بحق الدستور، ولكن فى ذلك الوقت عارض البعض اقتراح الإمام وكانوا يحتجون بأن الدستور موضوع حقوقى وتخصصى، والأمة لا تملك صلاحية التدخل فيه، وكانوا يرون أن نفس المسودة - التى أعدها عدد محدود - يتم التصديق عليها بحضور جماعة من رجال القانون باعتبارهم مجلس المؤسسين، وبهذا يكون دستور النظام بدون رأى الشعب. وكان الإمام الخمينى يقول فى مواجهتهم، وكذلك أيضاً فى مواجهة عدد من معارضى الإسلام ومعارضى نظام الجمهورية الإسلامية والذين أصبحوا بعد الاستفتاء مجرد أقلية وكانوا يعملون بمختلف الذرائع على تأخير تشكيل المؤسسات القانونية للنظام: "الأمة نفسها هى المعيار. ولو أن مجلس المؤسسين له قيمة فهذا لأن المجلس ممثل الأمة، وبالتالي فإن الأمة نفسها ليس لها الحق أن تصوت، ولكن وكيل الأمة هو الذى له الحق فى أى خطأ هذا، ألا يكون لى الحق أن أتصرف فى مالى فى حين يثبت هذا الحق لوكيلى؟". أنتم نفس الأمة ونفس الشعب المحروم يجب أن ينحو بصوته نحو الأعذار جانباً خافوا الله ولا تسخروا بالأمة ولا تقيدوا رأى الشعب مطلقاً.

(صحيفة الإمام، ج ٨، ص ١٧٣)

يقول السيد غوريان فى حديثه حول جملة الإمام الشهيرة "معيار رأى الأمة": "يفهم هذا الجانب من كلام مؤسس الثورة الإسلامية يجب القول أن معيار رأى الأمة فى أى جو ولاى أشخاص.

ولكن عند الدراسة المتأنية لمقولة الإمام الخمينى الأخيرة ندرك

أولاً: أنه قد استخدمها عندما بلغت الدعايا والحرب النفسية من جانب الغرب ضد الثورة الإسلامية قمته. وهكذا كان يروج أن الإمام الخمينى قد جاء ويريد أن يسوق الشعب بالقوة نحو ولاية الفقيه، فى حين أن الشعب لا يريد هذا الحكم فقال الإمام من باب تفهم ظروف العصر سترون يوم ١٢ فروردين أن المعيار هو رأى الأمة، أى أن معيار رأى الأمة جعل الإمام الخمينى فى مواجهة المعارضين الغربيين للثورة الإسلامية وليس أن المعيار فى مشروعية النظام هو رأى الأمة. للأسف أن السيد غوريان يبرر مبدأه: أن المعيار ليس هو رأى الأمة، فيقول إن الإمام قال هذه الجملة من باب مقتضيات ذلك الوقت "سترون أن المعيار هو رأى الأمة" ولم تستخدم الدقة المطلوبة التى تتوقع من أمثاله فى مسألة بهذه الأهمية، أولاً أن الإمام الخمينى لم يقل أصلاً "سترون أن المعيار هو رأى الأمة" ولو أنه كان قد قال مثل هذه الجملة فهذا فقط له جانب إخبارى عن المستقبل

واحتجاج على المعارضين وليس له معنى آخر، ذلك المعنى الذى يريدون أن يقولوه للمسؤولين والقادمين باعتباره مبدأ فى نظام الجمهورية الإسلامية، هذا فى حين أن جمل الإمام التى نقلت ترد تماماً على التبرير المصحوب بتدخل وتصرف من جانب السيد غوريان. وقد قال الإمام صراحة الأمة نفسها هى المعيار ولو أن لمجلس المؤسسين قيمة فإن مجلس المؤسسين يمثل الأمة .. المعيار هو رأى الأمة.

ثانياً: على عكس تبرير غوريان فكلام الإمام بالأساس ليس له علاقة بيوم ١٢ فروردين، وهو يرجع إلى موقف حدث بعد عدة شهور "٢٥ خرداد ١٣٥٨" فهو يتعلق بالدستور.

ثالثاً: على عكس تبريره فى عبارة الإمام ومجمل هذه الخطبة، فلم يكن الحديث عن ولاية الفقيه، بل كان فى مواجهة المعارضين الذين يقولون أنه يريد أن يقود الناس بالقوة نحو ولاية الفقيه، فى حين أن الشعب لا يريد هذا الحكم "وربما من باب الاضطرار قال "سترون المعيار هو رأى الأمة"!! فعلى العكس كان موقف الإمام فى هذه الخطبة موجهاً للأشخاص الذين كانوا يعارضون تصويت الشعب المباشر وتشكيل مجلس لإعداد الدستور والاستفتاء عليه. وألقى عبارة "معيار رأى الأمة" فى شكل قضية حقيقية وفى معرض بيان مبدأ مهم فى مسألة الاستفتاء على الدستور، وقبل وبعد هذه الجملة أيضاً قام الإمام بتوضيح أحقية هذا المبدأ، وما أجمل الكلمات الأخيرة التى أنهى بها الإمام عبارته إذ يقول: "خافوا الله، ولا تستخفوا بالأمة ولا تقيدوا رأى الشعب مطلقاً بل اجعلوه مراقباً".

رابعاً: وعلى العكس من تصور السيد غوريان الذى ظن أن الاحتكام إلى رأى الشعب ومعيارية رأيه كانت فى فكر الإمام الخمينى مقتضرة فقط على نفس هذه الكلمات وهذه الجملة ومحصورة فى الأيام الأولى للثورة، فقد أكد الإمام الخمينى مئات المرات فى مواضع عدة منذ سنوات ما قبل انتصار الثورة وحتى وفاته على هذا الأمر بمختلف العبارات والألفاظ، أكد على حق الأمة البديهي فى تحديد مصيرها والاحتكام إلى رأى الشعب واعتباره المعيار فى كل الشئون المتعلقة بالحكم والانتخابات، حيث يقول الإمام "بحمد الله حتى الآن تحققت على أكمل وجه هذه المطالب الإسلامية، أى أساس الحكم الإسلامى بأفضل صوره وأصبحت الأمة نفسها تملك زمام نفسها ولم تعد أمماً جاهلة بما يدور حولها ويحدد مصيرها فى البيت الأبيض أو فى الكرملين، فالأمة نفسها التى تختار رئيسها تصوت لصالح الجمهورية الإسلامية وبصوتها القوى ستختار الحكومة فى المجلس وستكون كل الأمور فى يد الأمة.

إننا اليوم لسنا مثل عهد الطاغوت، حيث لم يكن للأمة أية قيمة وكان زمام الأمر فى يد شخص أو عدد من الأشخاص. لقد أصبحت الأمة هى الفاعل الحقيقى." (صحيفة الإمام، ج، ١٣، ص ١٢٥) إن بداية الفقرة السابقة التى نقلناها تحظى بالاهتمام من جانب الأشخاص الذين يعتقدون أن نموذج "الجمهورية الإسلامية" قد طرح فى الأيام الأولى للثورة نظراً لوجود ظروف اضطرارية وإنها لم تكن النموذج الذى يريده الإمام ويعتقدون أن مسمى الجمهورية الإسلامية يأتى فى مقابل مسمى الحكم الإسلامى! فقد ألقى الإمام هذه العبارات فى مرداد ١٣٥٩ هـ. ش، أى بعد أن استقر نظام الجمهورية الإسلامية واعتبره الإمام الشكل الأفضل لإقامة الحكم الإسلامى، وأن سر أفضليته أن الشعب يقرر مصيره بنفسه، والأكثر أهمية فى هذه الجمل أن الإمام الخمينى عرّف لتعطيل الأمة عن ممارسة حقوقها وهيمنة شخص أو عدة أشخاص على مجريات الأمر بأنه من سمات النظام الطاغوتى. وللتأكيد على توجهات الإمام الخمينى المنحازة لرأى الشعب يمكن تقديم العبارة التالية التى أعلنها الإمام الراحل فى معرض الحديث عن ثلاثة مبادئ إسلامية مهمة انتهكت تماماً فى النظام البهلوى "الأب والابن" ومع تولى رضا خان زمام الأمر انمحت ثلاثة مبادئ إسلامية مهمة فى مسألة الحكم، الأول: مبدأ ضرورة العدالة فى الحاكم الإسلامى، والثانى: حرية المسلمين فى اختيار الحاكم وتحديد مصيرهم، والثالث: استقرار الدول الإسلامية وصيانتها من التدخل الأجنبى وهيمنته على مقدرات المسلمين. ولو أنه تم الإقدام فى تلك الأيام على إحياء هذه المبادئ الإسلامية الثلاثة لما آل الأمر لما عليه الآن." (صحيفة الإمام، ج، ٥، ص ٢٣٦)

والسؤال هنا هل هناك حديث أكثر صراحة من هذا يمكن أن يتحدث عن أصالة حرية رأى المسلمين فى الحاكم وتحديد مصيرهم باعتباره حقاً ومبدأً إسلامياً بديهياً وليس مبدأ اضطرارياً ومؤقتاً أو مستورداً وغريباً؟ وفى العبارة التالية اعتبر الإمام الخمينى أن قيام الحكم الشعبى وسيادة الشعب على مصيره من ضروريات الجمهورية الإسلامية إذ يكتب موجهاً الخطاب إلى مجلس الثورة "مجلس الثورة الإسلامية من أجل استقرار حكم الشعب فى إيران وسيادة الشعب على مصيره والتى هى من ضروريات الجمهورية الإسلامية أرى أنه من الضرورى القيام مباشرة بإعداد اللائحة التنفيذية للمحليات لإدارة شئون القرى والمدن فى أنحاء إيران وبعد التصديق عليها يتم إطلاع الحكومة عليها حتى تقوم الحكومة بتنفيذها مباشرة". (صحيفة الإمام، ج، ٧، ص ١٦٧). وللأسف أدى عدم اهتمام بعض أعداء

مجلس الثورة والحكومة المؤقتة من جانب مؤامرات الجماعات غير الشعبية في ذلك الوقت إلى تأخير تكوين مجالس المحليات، تلك المجالس التي اعتبر الإمام تكوينها خطوة على صعيد حق الشعب في تقرير مصيره.

فرض الرأي يعني الديكتاتورية:

يقول السيد مصباح يزدي أن رأي الشعب ليس له أي أثر تشريعي أو قانوني، وأن الرأي هو حق لشخص واحد هو الذي يأمر بأن صوتوا لصالح فلان باعتباره رئيس الجمهورية، وهو الذي يأمر بالأساس أن صوتوا أو لا تصوتوا، تقدم للإمام الخميني هذه الجملة الصريحة "إننا لم نضع البناء على أن نفرض شيئاً على أمتنا ولم يسمح لنا الإسلام بأن نصنع ديكتاتورية إننا متبعون لرأي الأمة بتبع كل ما تصوت له وليس لنا الحق ولم يخول لنا الله تبارك وتعالى ولا نبي الإسلام أن نفرض شيئاً على أمتنا، بل إنه من الممكن عندما نطلب منه طلباً .. بطلبه بتواضع طلب الخادم للأمة".

(صحيفة الإمام، ج ١١، ص ٢٤). نلاحظ على العبارات السابقة أنها على نقيض مع نظرية السيد مصباح وغوريان التي ترى أن رجوع الإمام إلى صوت الشعب كان أمراً اضطرارياً غير أصيل، حيث يرى الإمام أن حرفة فرض الرأي على الشعب ووجوب إتباع رأي الأمة الإسلامية في شئون الحكم المهمة هو أمر إلهي ونبوي، ويقول الإمام "إن الشعب في أنحاء البلاد له الحرية الكاملة في اختيار من يمثله وليس لأحد حق فرض نفسه أو مرشحي جماعة أو جماعات وليس من حق أي مسئول أو حزب أو جماعة أو شخص أن يسيئ لما يعارضون وجهة نظره، ولا يستطيع أحد شرعاً أن يصوت لصالح أحد بشكل أعمى ومن دون تبصر ولو وافق كل الأشخاص والجماعات المعنية وافقت على صلاحية شخص أو أشخاص ولكن المصوتين كانوا على العكس من رأيهم فإن اتباعهم لن يكون صحيحاً وعليهم مسئوليات أمام الله. ولو حددوا صلاحية شخص أو أشخاص وتأكدت الصلاحية لدى المصوت فمن الممكن إتباع رأيهم. وعموماً الحكم حكم الإسلام والشعب والمجلس المفوض من الشعب والرأي أيضاً للشعب ولا يقع أحد تحت أمر مسئول أو مسئولين." (صحيفة الإمام، ج ١٨، ص ٢٢٧) "نعم إن السادة في مجلس الخبراء الموجود الآن ليسوا هم السادة الذين يعزلون الآخرين ويضعفونهم و... يدعون الأمة للتصويت. وفي النهاية الأمة وأنتم وكل شخص حر تماماً أن يصوت لصالح الشخص الذي يريده، ولو أن السادة - افترضوا أن علماء الحوزة العلمية بطهران أو قم لم يقدموهم فأنتم لستم ملزمين بأن تقدموا نفس ما يقدمونه، من

المؤكد أنهم درسوا، ولهم تخصص في هذا الأمر وعن طريق الدراسة أقدموا على هذا العمل، ولكن هذه الأسباب لا يمكن أن تلزم أحداً بأنه يجب عليه أن يصوت لصالح فلان، أنتم أحرار." (صحيفة الإمام، ج ١٧، ص ١٢٠) "إن الإسلام العظيم أدان كل مظاهر التفرقة ولم يجعل لأي فئة ميزة خاصة والتقوى والإسلام هما أساس كرامة الإنسان. وفي حصن الإسلام والجمهورية الإسلامية فإن حق إدارة الشئون الداخلية والمحلية والقضاء على كافة أشكال التفرقة الثقافية والاقتصادية والسياسية مكفول لكل طبقات الأمة." (صحيفة الإمام، ج ١١، ص ٥٦) "إننا قلنا تكراراً ومراراً إن الإسلام يحترم الأقليات الدينية وهم أحرار في بلادهم، بل ولهم حق التصويت ولهم حق اختيار ممثليهم" (صحيفة الإمام، ج ٥، ص ٤٢٢) "من وجهة نظر حقوق الإنسان لا فرق بين رجل وامرأة لأن كلاهما إنسان وللمرأة حق تحديد مصيرها مثلما هذا الحق مكفول للرجل." (صحيفة الإمام، ج ٤، ص ٢٦٤) "يجب على المرأة أن تتدخل في تقرير مصيرها ويجب على نساء الجمهورية الإسلامية أن يدلوا بأصواتهم وكما أن للرجل حق التصويت للمرأة حق التصويت." (صحيفة الإمام، ج ٦، ص ٢٠٠).

وعلى العكس مما قاله السيد غوريان في حديثه وتحدث مثل أستاذه عن مشروعية أمر "وجوب الزعامة على الشعب في الانتخابات فلو دقق في كلمات الإمام سيجد أن الإمام يقول أن الديكتاتورية تعني فرض الرأي على الشعب وهو يرى أن انتخابات بهذه الكيفية مشوهة وبها إشكالية أساسية. إن أدبيات الإمام هي على عكس نظرية السادة سواء في الانتخابات أو في كافة الأمور التي تطلب من الأمة وسأنقل هنا عدة نماذج فقط "إن نبي الإسلام لم يعطنا الحق في أن نفرض شيئاً على أمتنا، بل إنه من الممكن أحياناً عندما نطلب منهم طلباً يكون طلباً متواضعاً وطلب الخادم للأمة" (صحيفة الإمام، ج ١١، ص ٢٤) إنتى في آخر عمرى أمد بتواضع يدي لكل الجماعات التي تعمل وتضحى من أجل إقامة الإسلام وأحكامه التي هي السبيل الوحيد للسعادة والضمان الوحيد لاستقلال وحرية إيران من الاستعمار الحديث والتقديم وأطلب العون من الجميع" (صحيفة الإمام، ج ٢، ص ٤٤٢).

أمل أن تتقبلوا طلبي المتواضع ودعواتي الخيرية أن تقطعوا بمشارككم العامة في الانتخابات أمل أعداء الجمهورية الإسلامية وأعقاب النظام البائد وأنصاره خصوصاً الحكومة الأمريكية الظلمة." (صحيفة الإمام، ج ١٢، ص ١٧٧).

كل ما سبق يؤكد أن الإمام الخميني كان يتحدث بهذه اللهجة مع الشعب، أي أصحاب الثورة والدولة وكذلك

أيضاً كان مؤمناً بحقهم الإلهي في تحديد مصيرهم. فما هي العلاقة بين أدبياتكم وآرائكم في موضوع حقوق ورأي الشعب من ناحية، وأدبيات الإمام ووجهات نظره من ناحية أخرى؟

ونحن هنا نطلب من كل المتشككين في آراء الإمام حول دور الشعب أن يدققوا في العبارة التالية له. وكأنه كان يتوقع مثل هذه الأيام إذ قال، موجهاً الخطاب للعلماء ورجال الدين: ومجلس صيانة الدستور: "قدموا رضا الحق على رضا أنفسكم. أنتى أطلب إليكم متواضعاً أن تتفقوا معاً بقدر الإمكان على اختيار الأشخاص المسلمين الملتزمين غير الضالين عن الصراط المستقيم الإلهي وضعوا مصير الإسلام وبلادكم في يد الأشخاص الذين يؤمنون بالإسلام والجمهورية الإسلامية والدستور ويلتزمون بالأحكام الإلهية النورانية ولا يقدموا مصلحتهم على مصلحة البلاد". (صحيفة الإمام، ج ١٢، ص ١٤٩).

"الحكم العسكري هو الحكم الشيطاني إن أي حكم مخالف لرضا الله ورضا الأمة هو عين الحكم الشيطاني، إننا نريد حكماً يكون إلهياً ويكون موافقاً لرغبة الشعب ورأيه موافقاً لحكم الله وما يكون موافقاً لإرادة الله يكون أيضاً موافقاً لرغبة الشعب، الشعب المسلم الشعب الإلهي". (صحيفة الإمام، ج ٤، ص ٤٦١). "إيران، تريد الأمة الإيرانية أن تكون مستقلة وأن تكون حرة. يجب أن يقدموا الحرية للأمة، أي يخلصوا الأمة من أغلالها وقيودها ويتركونها لحال سبيلها ولا يضغطوا عليها حتى يرضى الشعب... إننا نقول حكماً إسلامياً ونريد حكماً يتفق ورغبة الأمة، حكماً يقول فيه المولى تبارك وتعالى "أولئك الذين يبايعونك ويبايعون الله". (صحيفة الإمام، ج ٤، ص ٤٦٠).

عزل الأمة لمصالح من؟

إن أي تصور لصوت الشعب وإخراجه من ساحة تقرير مصيره هو ذنب لا يغتفر. يقول الإمام: "اجعلوا المجلس في نظر رجال الدين والمتدينين بالشكل الذي يجعل أي تدخل في الانتخابات من الكبائر وإعانة على الظلم والكفر! فقد أخرجت المؤسسة الدينية تماماً من الساحة وعزلت وأطلقت يد الديكتاتوريين المستشرقين والمتغربين حتى وصلت البلاد إلى ما ترون ونرى، وللأسف تشاهد اليوم نفس الأفكار البالية في عدد قليل من المعتمدين الذين لا يعلمون عن الدنيا شيئاً، هذا في حين لو كان يوجد في كل مدينة ومحافظة عدد من الأشخاص المؤثرين فكرياً لتقدمت الحياة النيابية بشكل مشروع وصحيح. إننا اليوم يجب أن نأخذ العبرة من تلك المؤامرات التي تحاك لعزل المتدينين والسياسيين الذين يجرف الإسلام والمسلمين ونعلم ونفهم أن النظام الإسلامي

وتطبيق الأحكام السماوية ومصالح الأمة والدولة الإسلامية والحفاظ عليها من نهب الأجانب مرهون بتدخل كافة طبقات الأمة، خاصة رجال الدين المحترمين والمراجع العظام ولو لا قدر الله أملت مصيبة بالإسلام أو دولة الإسلام من جانب عدم تدخل في مصير المجتمع فإن أحاد الأمة سيكونون مسئولون أمام الله القادر ومن الممكن أن تتحمل الأجيال القادمة بسبب أعمال الاستبعاد الحالية آلاف الألوان من الاعتداء ولن يسامحونا إذا فأحد واجباتنا الشرعية والعقلية من أجل الحفاظ على الإسلام ومصالح البلاد الوجود في الدوائر الانتخابية والتصويت للمرشحين الأكفاء الأخيار المطلعين على الأوضاع السياسية للعالم وسائر الأشياء التي تحتاجها البلاد سواء كانوا من رجال الدين أو لم يكونوا" (صحيفة الإمام، ج ١٨، ص ٢٢٥ - ٢٢٦).

الجمهورية الإسلامية أم الحكم الإسلامي؟

إن السيد مصباح يزدي وتلميذه في مغالطة واضحة يضعان مسمى "الجمهورية الإسلامية" في تضاد ومواجهة مع "الحكم الإسلامي" وهنا واستناداً إلى ما قاله الإمام الخميني كثيراً عن إقامة حكم إسلامي وأيضاً كتابه المنشور بنفس الاسم قبل انتصار الثورة ولم يتحدث فيه عن الجمهورية الإسلامية استنتجنا أن الجمهورية الإسلامية كانت إطاراً مستورداً واضطراباً.

كان الحديث الأخير للسيد مصباح يزدي في "صحيفة شرق" يدور تماماً في هذا الصدد فهو ليس فقط منكراً "أصالة الجمهورية" بل إنه يعتبر أن الإيمان بأصالة الجمهورية إلى جانب الإسلامية شرك، وغفل السادة أو تغافلوا عن أمر بديهي وهو أن كلمة جمهورية في العلوم السياسية والأدبيات الرائجة تستخدم بمعنى عام وهي تعادل النظام السياسي. وعند تقسيم أنواع النظم السياسية المتفق مع توجهات المحتوى ونوع الرؤى التي ارتبطت بها هذه النظم يأتي الحديث عن الحكم ولاحقته، على سبيل المثال، الحكم الاشتراكي والشيوعي والليبرالي والديني والإسلامي. وبناءً على هذا، فإنهم لم يستخدموا مطلقاً كلمة "الحكم الشيوعي" في مواجهة "الجمهورية الشيوعية" أو "الحكم الاستبدادي والملكي" في مواجهة "النظام الملكي" أو "الحكم الإسلامي" في مواجهة "الجمهورية الإسلامية". إنهم تصوروا أن علاقة "الحكم" بـ "الجمهورية" تشبه علاقة "الملكية" بـ "الجمهورية" وهو أمر لا يمكن جمعه. إن الجمهورية الإسلامية هي نموذج من أنواع الحكم وعند مقارنتها بأنواع الحكم الأخرى يقال الحكم الإسلامي. بعبارة أخرى إن الجمهورية بمعناها الشائع هي أخص من المعنى العام للحكم وكلمة الحكم تقابل فقط السيادة وليس نوعها كما يقال أحياناً الحكم الصفوي وحكم

البرامكة والعلويين لكن هذه الكلمة لن تصل إلى أنواع الحكم من حيث نوع النظام السياسي، أى من أنواع النظام السياسي مثل القبلى والملكى والجمهورى والقائم على الخلافة والحكم النيابى له أنواع: ملكى وراثى وغير وراثى وغير ملكى، والحكم الإسلامى أيضاً عندما يستخدم يكون غرضه الحكم الإسلامى وليس سائر أنواع الحكم غير الدينى، لكن هذه الكلمة بمفردها لا توضح نموذج ونوع النظام السياسى الذى يؤمن به مكوناته ولذا، فإن أنصار نظام الخلافة والإمامة والولاية، بل والنظم الملكية والجمهورية المتشكلة فى الدول الإسلامية يسمون نظامهم الحكم الإسلامى، وفى أدبيات الإمام الخمينى أيضاً تستخدم كلمة "الحكم" بمعناها الشائع، أى النظام السياسى والسيادة ولا يستخدمها فى مقام الحديث عن نوعه ونموذجه، بل إنه عند استخدام "الحكم الإسلامى" كان تأكيداً على قيد الإسلام الذى يختلف مع الحكومات غير الإسلامية، لكنه حينما يستخدم الجمهورية الإسلامية فإن هدفه بيان الاسم الكامل للنظام السياسى الذى يريده مع مراعاة نوعه وشكله، وعلى عكس تصور غوريان الذى يعتقد أن الإمام كان يستخدم فيما سبق مسمى الحكم الإسلامى ثم اضطر فيما بعد إلى استخدام وصف الجمهورية الإسلامية!! فقد ظل الإمام الخمينى حتى نهاية حياته يستخدم كلمة الحكم الإسلامى فى نفس المعنى الذى قيل باعتبارها الوجه العام لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ويكفى أن يرجع إلى وصيته، وبعبارة أكثر وضوحاً، فمن المؤكد وبدون أدنى تردد أنه كلما كان الإمام يتحدث عن الحكم الإسلامى فى إيران بعد تشكيل نظام الحكم الذى يريده كان قصده نفس الجمهورية الإسلامية.

ومن الواضح أن الخلاف ليس على حروف "ج. م. هـ. و. ر. ي"، بل إنه على معنى هذه الكلمة ومدى الالتزام بها. وبصفة عامة إن ما يميز النظم الجمهورية مع تعددها عن باقى النظم الأخرى هو استناد المؤسسات الأساسية للسلطة على رأى الشعب من خلال عقد انتخابات. ولو كان الإمام قد سأل ليس فقط أثناء إلقاء دروس ولاية الفقيه فى عام ١٣٤٨ وعام ١٣٤٠ أيضاً، هل فى الحكم الإسلامى الذى تريده تكون رؤية وموافقة وبيعة الشعب شرطاً أم أن حكماً مغايراً لرغبة ورضا كل أو أغلبية الشعب ممن الممكن أن يكون مشروعاً وإسلامياً؟ من المؤكد أن جوابه كان وجوب موافقة الشعب. إن عدم المشروعية والقضاء على النظم الاستبدادية كانت تمثل ألف باء الفكر السياسى للإمام الخمينى.

إن حجة السيد غوريان هى مادام لم يتحدث الإمام

فى كتاب ولاية الفقيه عن الجمهورية الإسلامية إذاً فنظام الحكم الذى يريده الإمام ليس نظام الجمهورية الإسلامية!!

إذن من الممكن لأى شخص أن يقول لماذا لم يرد فى أقوال النبى الأكرم "ص" قبل الهجرة وفى الآيات المكية ذكر نظم وقوانين حكومة النبى الإسلامية فى المدينة ولماذا لم يذكر فى أقوال الإمام على فى عهد النبى الموضوعات التى وجه الخطاب فيها للمالك بن الأشهر أثناء خلافته كلائحة للحكام الإسلاميين، إن الإمام الخمينى كان يرى أن مراعاة عنصرى الزمان والمكان شرط حقيقى فى عملية الاجتهاد، وكان يرى أن الاهتمام بتطور وفاعلية المجتمع الإنسانى وظهور مقتضيات جديدة وقضايا مستحدثة هى من لوازم الاجتهاد الحقيقى لاستنباط الأحكام التى تتوافق مع احتياجات العصر على أساس المتون الثابتة والمصادر القوية فى الشريعة وهى من جملة الواجبات الأساسية للفقهاء، ولهذا لا يعتبر الإطلاع على الفقه الرائج فى الحوزات كافياً فى ظروف الزعامة إنه فكر السلفية والظاهرية ونقله الأخيار وسائر النحل المتعصبة الذين يعتقدون أن ما كتب من قبل مع ذكر كل التفاصيل والأشكال والأساليب فى كل المجالات ومن بينها نظام الحكم فى أعمال السابقين والعصور الماضية يوحد فيه الحال، وإنه يجب على الفقهاء وولاة الأمر أن ينفذوه بشكل حرفى. إن تشكيل الحكم وتطبيق الأحكام الإسلامية يحتاج - كما يقول الإمام الخمينى - إلى اجتهاد مستمر وإمامة مستمرة ووجود الأمة والملة فى ساحات استقرار وترسيخ النظام وعملها بالمقاييس العقلية والشرعية، وبالأساس فإن الدليل العقلى الأهم بالنسبة لمبدأ ولاية الفقيه هو نفس الحاجة الدائمة للإمامة وفاعلية الاجتهاد المتطابق مع الأحكام الإلهية والمناسب لتطورات واحتياجات المجتمع.

وعلاوة على ما قيل، فإن المؤكد أن السيد غوريان يدرك أنه فى حالة ثبوت اختلاف أو تعارض فى وثيقتين فى المواضع التى يكون الزمان فيها جزءاً من الموضوع أو داخلاً فى ماهية الموضوع فإن الحجية تكون للوثيقة المتأخرة وليست للوثيقة المتقدمة. ولو كانت وجهة نظر الإمام هى حجة بالنسبة لكم فلماذا صرح مئات المرات وألقى الخطب الصريحة التى عرفت بشكل واضح نظام الجمهورية الإسلامية بأنه نموذج النظام الإلهى والشرعى الذى يريده والذى تريده الأمة الإيرانية.

افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة
الفارسية في شهر بهمن ١٣٨٤ هـ.ش.
يناير/فبراير ٢٠٠٦ م

بتاريخ ٢٦ و ٢١ و ١٢ و ١٣/٢ على هجوم الإصلاحيين، مؤكدة أن الرسالة الأساسية للأصوليين هي العودة لقواعد الثورة الإسلامية في مواجهة التسلط أو التسييس أو البراجماتية العملية والمدرنيزم، وأن الأصوليين قد بدأوا مرحلة جديدة، وليست كما يرى الإصلاحيون مرحلة بداية النهاية للأصولية، كما يعلو الحديث حول مشروعية النظام ومقبوليته، ومدى العلاقة بين الجمهورية والإسلامية، أو الالتزام بأى منهما أكثر من الثانى، ويحتدم الجدل فيصل إلى الاستشهاد بأقوال وأعمال زعيم الثورة الراحل آية الله الخميني، وعرض تحليلات وتفسيرات لها، مما أدى بالزعيم خامنئي إلى أن حدد خمسة محاور للحوار حول الحكومة الإسلامية هي: ماهية الحكومة الإسلامية وضرورتها ليس باعتبارها اعتراضاً على الحكومات السابقة، بل باعتبارها مقولة متطورة للحكم، ورأى منتقدي الحكومة الإسلامية وأسبابه، وأسس طرح الحكومة الإسلامية، والأصوليون واحتمالاتهم، وقانون الحكومة الإسلامية.

وتطرق هذا الحوار الساخن أيضاً إلى مشروع الميزانية العامة للدولة عن العام المقبل الذي قدمته الحكومة إلى مجلس الشورى الإسلامى، حيث أكدت الصحف الإصلاحية مثل آفتاب في افتتاحية عدد ١/٢١ والتضامن في افتتاحيتي ٢١ و ٢٣/١ و ١٤/٢ وشرق في افتتاحيتي ٢٥ و ٢٦/١ و ٢/٢ أن هذه الميزانية سوف تزيد من حدة التضخم، وأنها ليست متفقة مع الخطة الخمسية الرابعة، كما أنها لا تحقق طموحات الجماهير، في حين انبرت الصحف الأصولية مثل رسالت في افتتاحية عدد ١/٢٦ وكيهان في افتتاحية

تجاوبت افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر بهمن ١٣٨٤ هـ.ش. الموافق يناير/فبراير ٢٠٠٦ م، مع أحداث هذا الشهر سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالمى، وقد تركز اهتمامها على المستوى المحلى في نقد أداء الحكومة وأسلوب عملها، بين مؤيد ومعارض، حيث وقفت الصحف المؤيدة للإصلاحيين بالمرصاد للحكومة، في حين قامت الصحف المؤيدة للأصوليين بالرد عليها والدفاع عن الحكومة، وقد تناول الحوار بين هذه الصحف موضوعين أساسيين: الأول تعلق بالحكومة الإسلامية معناها ومبناها وحدود اختصاصاتها وعلاقتها بالجماهير، حيث أكدت صحيفة آفتاب الإصلاحية في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢١ و ٢٢ و ٢٣/١ و ١٥ و ٢/٢ و ٢٠٠٦ م وكذلك صحيفة التضامن (همبستكي) الإصلاحية في افتتاحيتي عدديها في ١٥ و ١٧/٢ أنه منذ أن تولى الدكتور محمود أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران، لم تقدم حكومته خلال الأشهر الستة الماضية إنجازات واضحة في مقابل الوعود التي قطعها الرئيس خلال حملته الانتخابية، كما أنه لا ينبغي أن تكون حكومة الأصوليين الجدد فوق المساءلة. أما صحيفة شرق الإصلاحية في افتتاحيات أعداد ٢٢ و ٢٣/١ و ٢/٢ فقد تابعت الأقاويل حول التغيير في شكل وتوجه النظام، باعتبار أن الرئيس أحمدى نجاد الذى هو أحد صقور المحافظين الجدد، تلميذ نجيب لآية الله مصباح يزدي، الذى يقول بالحكومة الإسلامية الخاتمة التى تبشر بظهور المهدي، ومن ثم فلا معنى للجمهورية في هذه الحكومة. وقد ردت صحيفة كيهان الأصولية في افتتاحيات أعدادها

٩٣ و١٠ و١١/٢ للدفاع عن الميزانية ووصفتها بالشفافية، وبالتجاوب مع احتياجات ومتطلبات الجماهير، وتؤكد حرص الحكومة على دعم المحرومين والطبقات الفقيرة.

لم تنس افتتاحيات الصحف سواء كانت أصولية أو إصلاحية، أن تحتفل بالذكرى انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وأن تشيد بمسيرة ٢٢ بهمن في جميع أنحاء البلاد، وتأكيد معناها بدعم الجماهير لمواقف النظام الحاكم، خاصة فيما يتعلق بحركته للمضي قدما في إنجاز المشروع النووي الإيراني.

وفي إطار اهتمام الصحف بمسيرة المشروع النووي الإيراني، أكدت صحيفة آفتاب في افتتاحية عدد ٢/٥ على ضرورة الاستفادة من كل الطاقات في معالجة الملف النووي، في حين انتقدت صحيفة اطلاعات في افتتاحيتها بتاريخ ٢٣ و٢٥/١ أسلوب البلطجة والتهديد الذي يمارسه الغرب ضد إيران لتتراجع عن مشروعها النووي، أما صحيفة رسالت فقد أكدت في افتتاحيتها عدديها بتاريخ ٢١ و٢٥/١ على قدرة إيران على استكمال مشروعها، وأن شك الغرب في قدراتها يفسر لصالحها، في حين استهجن صحيفة كيهان في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٥/١ و٢ و٤ و١٦ و١٨ و١٩/٢ دبلوماسية التخويف التي يمارسها الغرب ضد إيران لأنها قد تدفع إيران إلى وقف التعاون، وأكدت صحيفة إيران في افتتاحية عددها بتاريخ ٢/٥ أن المبادرة قد عادت لإيران مع قرار لجنة الحكام بالوكالة الدولية لإطلاع مجلس الأمن على نشاط إيران النووي، أما صحيفة جمهوری اسلامی في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٣ و٢٤/١ و٤ و١٤/٢ فقد تناولت تخبط الغرب إزاء الملف النووي الإيراني وانتقدته بشدة، مؤكدة أن هذا الموقف يدل على الموت التدريجي للغرب، وطالبت صحيفة شرق في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٤ و٥ و١٨ و١٩/٢ أوروبا بالاستقلال في قرارها عن الولايات المتحدة والانضمام في مواقفها مع روسيا والصين، وهما عملاقان من أجل مصالحهما الخاصة، وقد أصبحتا شريكتين تجاريتين لإيران، وأن تتجنب الخطأ الذي تقع فيه الولايات المتحدة بالوقوف ضد الحقوق المشروعة للشعوب. أما صحيفة التضامن في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢ و٤ و١٨/٢ فقد رفضت منطق العصا في لندن والجزرة في موسكو، ودعت إلى

العودة لاستكمال المشروع النووي، وأن حل الأزمة يتمثل في الصمود أمام التهديدات الغربية.

شغل نجاح منظمة حماس وحصولها على الأغلبية في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيلها الحكومة اهتماما خاصا في افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية، وقد رحبت كافة الصحف الأصولية مثل: إيران في افتتاحية عدد ١/٢٩، وجمهوري اسلامی في افتتاحية عدد ١/٢٨، وكيهان في افتتاحية عدد ٢٤ و٢٨/١، وهمشهری في افتتاحية عدد ١/٢٨، وكذلك الصحف الإصلاحية مثل: اطلاعات في افتتاحية عدد ٢٨ و٢٩/١ و٢/٢، والتضامن في افتتاحية عدد ٢٦ و٢٨ و٢/٧، وشرق في افتتاحية عدد ٢٨ و٢١/١ و٢/١ بهذا الفوز، واعتبرته تحولا جديا على الساحة الفلسطينية، مؤكدة أن الشعب الفلسطيني قد اختار طريق المقاومة لأن نجاح حماس معناه نجاح المقاومة، كما عرضت هذه الصحف لتداعيات هذا الفوز على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ومنطقة الشرق الأوسط، مشيرة إلى الصعوبات التي تكتف طريق منظمة حماس في تشكيلها للحكومة الجديدة، داعية الجميع للوقوف خلفها ومساندتها في تحمل المسؤولية التي أقيت على عاتقها.

كما تابعت افتتاحيات الصحف الأحداث في العراق وتشكيل الحكومة الجديدة في ظل وجود المحتل الذي يريد أن يمنع القوى الوطنية من تحقيق الاستقرار، حتى يضمن بقاءه في هذه الأرض.

كما تابعت افتتاحيات الصحف تحولات الأوضاع في لبنان، وزيارة الرئيس الإيراني لسوريا مبنية أهمية هذه الزيارة في دعم العلاقات بين إيران وكل من سوريا ولبنان، وحل المشاكل المعلقة بينهما.

وقد بدت افتتاحيات الصحف هذا الشهر ثائرة على محاولة الإساءة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، فهاجمت الصحف التي نشرت رسوما ساخرة له، كما هاجمت الدول الغربية التي سمحت بهذا، ولم تعتذر عن هذا الأمر، كما طالبت جميع المسلمين باتخاذ كافة التدابير للرد على الغرب، وعدم السماح لأحد أن يسيئ إلى الإسلام ورسوله الكريم، كما أشادت الصحف بمبادرة صحيفة همشهری التي أعلنت عن مسابقة للصور الساخرة حول محرقة اليهود أيام النازي كرد على الإساءة لرسول الإسلام صلى الله عليه وسلم.

من يدفع عنا وله الجنة؟!

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

جانب بعض تيارات هذه الثورة، قد أوحى بأن تصدير هذه الثورة معناه تصدير العنف إلى المنطقة والعالم في ظروف يتطلع فيها الجميع إلى التنمية والاستقرار. لقد كان المعنى الثقافي لتصدير الثورة متواريا خلف المعنى الثوري، وهو ما انعكس على الصورة المتلقاة عن شخصية قادة هذه الثورة وطابعها العنيف وجريها وراء الإثارة، فإذا أضيف إلى ذلك تصريحاتهم التي تعبر عن فخرهم بالقيام بهذا الدور، ثم نسبته إلى الإسلام، والتأكيد على أنه الإسلام الصحيح، فإن ذلك يعزز من فكرة ضرورة مواجهة هذا التصدير، ورفضه من جانب الطوائف الأخرى، كمعبر عن الخطاب السياسي الديني للإسلام، بل إن دعوة الثورة الإيرانية لوحدة المسلمين بالتفافهم حول آل البيت كانت تبدو في نظر هذه الطوائف دعوة لتغليب الفكر الشيعي على الخطاب الديني الإسلامي، في حين أنه لم تحل تلك الخلافات القائمة بين أتباع المذهبين وأنصارهما، سواء على المستوى العقائدي أو على المستوى الفكري أو حتى على المستوى الاجتماعي والثقافي.

يؤكد الإيرانيون أن الرسالة التي تحملها ثورتهم الإسلامية تتضمن احتياجا أساسيا لعالم اليوم، مما يجعل من الواجب الاستمرار في تصديرها، رغم مرور أكثر من ربع قرن على انتصار الثورة الإسلامية، باعتبار أن الثورة حدث له مراحل تكامل، هي عبارة عن: مرحلة

في ذكرى انتصار الثورة الإسلامية في إيران، التي احتفل الإيرانيون في الشهر الماضي بعيدها السابع والعشرين، يبرز الحديث مرة أخرى عن مسألة تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية، حيث إن الإيرانيين جادون في السير قدما في هذا العمل، مما يستوجب في مثل هذه الظروف وقفة متأنية، حيث يعتقد الإيرانيون أن ثورتهم تتميز بأمرين أساسيين: أولهما أنها ذات تأثير على الساحتين الإقليمية والدولية، وثانيهما أن لها رسالة عالمية تنطلق من الدعوة الإسلامية، وبناء على ذلك، يمكن النظر إلى قضية تصدير الثورة الإسلامية وتأثيره من خلال بعدين: الأول، أن تصدير الثورة الإسلامية أحد التوابع الطبيعية لانتصار هذه الثورة باعتبار ماهيتها الفؤارة والتقدمية والعامة، والثاني، أن تصديا حدث لهذه الثورة من مخالفيها منعا من تأثيرها الإقليمي والدولي باعتبار أن شعار تصدير الثورة كان بمثابة تهديد للأنظمة المخالفة.

فإذا كان من الطبيعي أن تجتذب هذه الثورة اهتمام بعض الجماعات على المستوى الإقليمي والدولي باتجاه خصوصياتها الفريدة، مثل طابعها الشعبي العام، وأطروحاتها المذهبية والثقافية، أو النظام الذي أفرزته، فضلا عن طبيعة الحركة الثورية التي كانت إطارا جذابا لهذه الثورة، فإن حدة الشعارات وارتفاع صوت الحماسة، وبعض الأحداث المقصودة والعشوائية من

اليقظة الإسلامية، ثم مرحلة انتصار الثورة الإسلامية، ثم مرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية، ثم مرحلة تنظيم البلاد والمجتمع الإسلامى، ثم إنشاء الحضارة الإسلامية الحديثة، والثورة الآن تمر بمرحلتها الثالثة، أى استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية، فإذا كان بناء الحضارة الإسلامية الهدف الغائى للثورة فكيف يمكن المرور ببساطة على تصدير الثورة من حيث المعنى والمفهوم وأساليب التنفيذ؟ وإذا كانت قيادة الثورة قد أصبحت أكثر واقعية إلا أنها تسعى لإحياء محور العدالة فى العلاقات الدولية مع زيادة فاعلية النظام، كإحدى الوسائل الفعالة لتصدير الثورة الإسلامية، وهى بهذا تواجه المفاهيم الجديدة التى ظهرت فى العالم، ولم تكن فى حسيبان الثورة، وأهمها مفهوم العولة كنموذج وحيد لقيادة ليبرالية رأسمالية، وهو ما يتطلب تغييرا فى خطاب الثورة يتسم أسلوبه بالصراحة والعلمية، لأن خيارات الثورة أمام العولة باتت محدودة فى ثلاثة خيارات: إما التسليم للنظام الجديد، أو الصراع معه، أو التعامل المرن مع جوانبه وتداعياته.

مع العلم أن قدرة الثورة الإيرانية على تفعيل شعاراتها فى جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والتأمين المحسوس للأمن والعدالة والرخاء للشعب الإيرانى، يجب أن يكون أهم مستند تعتمد عليه الثورة فى تصدير معانيها الإسلامية.

إذا أثارت الثورة قضايا فرعية لتخفيف الضغوط التى تمارس عليها، فينبغى أن تدرس هذه القضايا دراسة متأنية، مثل قضية إنكار حدوث واقعة المحرقة النازية ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، كإحدى قضايا الدفاع عن العدالة فى العلاقات الدولية، باعتبار أن الغرب قد أعطى لإسرائيل مالا يملك تكفيرا عن ذنب ارتكبه ضدها لا تستحق إزائه مكافأة من شعب ليس له دخل فى المسألة كلها، إن إثارة هذه القضية فى هذا التوقيت بالذات ينعكس سلبا على عملية تصدير الثورة الإسلامية، وعلى الخطاب الدينى الإسلامى عامة، لأن الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى، وتحقيق العدالة فى المعاملات الدولية توارى خلف باب الجدل حول حقيقة حدوث واقعة المحرقة، وإذا كان اليهود على باطل وهتكر أيضا على باطل فما الذى يدعونا للتدخل بين باطلين؟ وربما يظن أننا نتصر باطلا على باطل، أو نتشفى بباطل

أمام باطل، مما يفتح ملفات لا يريد لها الغرب أن تفتح، ومما يثير حنقه على المسلمين وخطابهم الدينى، ويجعله يفتح أبوابا أخرى لإغاضة المسلمين وإرباكهم وزيادة اختلافهم وتشتتهم، وإبراز سوء تصرفهم، هو نشر صور تسيئ إلى رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم.

لا شك أنه ما من مسلم إلا وتألم من محاولة الإساءة إلى رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم، كما اختلفت ردود أفعال المسلمين تجاه هذا العمل الهمجى، لأن الإساءة إلى رسل الله ليست من التحضر فى شيء، ولا تعبر عن حرية الرأى، بل عن الهمجية التى لا تقر عرفا ولا قيما ولا أخلاقا، حتى أولئك الذين اتخذوا من الانقلابات شعارا لهم، يحترمون أعرافهم.

لكن ما لا يختلف فيه اثنان أن ما رسم من صور الكاريكاتير لا يمثل شخص الرسول الكريم، ولكنه يمثل صورة المسلم المعاصر التى يتلقاها الغرب عن المسلمين، لا عن الإسلام. نحن من يسيء إلى الإسلام وإلى الرسول الكريم، لأننا لم نكن على الصورة التى أرادها لنا الرسول صلى الله عليه وسلم، هذه الصورة التى روجها المسلمون الأوائل فى العالم كله، ولم تكن هناك وسائل إعلام بهذا الحجم أو هذه الإمكانيات، كانت صورة المسلم الحقيقى هى ما جعل الناس فى مختلف أنحاء الأرض يدخلون فى دين الله أفواجا، دون ما إعلام أو دعاية، كان التبليغ بالقُدوة، مع وجود أعداء للإسلام فى كل زمان ومكان.

ولاشك أن محاولات بعض المسلمين للدفاع عن الإسلام، أو توجيه خطاب دينى إلى الغرب، تمثل نوعا من فرض الفكر الفردى على الفكر الجماعى، بل نوعا من تغليب العقل الفردى على العقل الجماعى، فلاشك أن الغرب يضع المسلمين فى سلة واحدة، سواء كانوا شيعة أو من أهل السنة، فإذا تلقى خطابا لجماعة إسلامية اعتبره خطابا إسلاميا يحاسب عليه كافة المسلمين فى الشرق والغرب، ورغم أن هذا يمثل ظلما كبيرا، وعدم عدالة فى الفكر والفعل، إلا أن الأمة الإسلامية بتفرقها الفكرى وتحزبها العملى هى التى أعطت الفرصة للغرب كى يقف منها هذا الموقف، لأن المسلمين لم يدركوا بعد أن الغرب والصهاينة يستغلون أخطاءهم وينمونها ويضغطون بها عليهم، وقد وقع كثير من المسلمين، ومنهم الإيرانيون فى هذا الفخ عندما قاموا بالرد على حملة الإساءة بأشكال انفعالية غير مدروسة مثل إحراق السفارات وأعمال الشغب

والتخريب، وقامت إحدى الصحف الرسمية الإيرانية وهي صحيفة همشهرى بفتح باب المسابقة لرسم كاريكاتور عن المحرقة اليهودية، إمعانا فى الطريق الذى سلكه قادة الثورة الإسلامية فى استمرار الحوار مع الغرب والصهيونية بنفس الأسلوب الذى أدى إلى تداعيات كثيرة.

إذا كانت الرسالة الأساسية للأصوليين الإيرانيين الذين يقودون الثورة الإسلامية الآن، هى العودة لقواعد الثورة الإسلامية فى مواجهة التسلط أو التسييس أو البرجماتية العملية والمدرينزم، فلماذا يتكبدون فى ذلك طريقا يمثل _كما يرى الإصلاحيون_ مرحلة بداية النهاية للأصولية؟ ومن الواضح أنه مع الاحتفال بذكرى انتصار الثورة الإسلامية تطرح القضايا الأصولية المتعلقة بنظام الجمهورية الإسلامية ذاته، والذى أفرزته الثورة الإسلامية، بل يعلو الحديث حول مشروعية النظام ومقبوليته، ومدى العلاقة بين الجمهورية والإسلامية، أو الالتزام بأى منهما أكثر من الثانى، ويحتدم الجدل فيصل إلى الاستشهاد بأقوال وأعمال زعيم الثورة الراحل آية الله الخمينى، وعرض تحليلات وتفسيرات لها، وفى هذا الإطار يرفض الأصوليون صراحة استخدام مصطلح الديمقراطية والقيادة الشعبية، ويؤكدون على مصطلح القيادة الإلهية، فى حين أن الأساس الذى وضعه مؤسس الجمهورية الإسلامية، هو: أن كل حكومة تحتاج إلى مقبولية من رأى الجماهير، وهو عكس ما يتفق عليه الأصوليون الجدد من أن كل حكومة لا تستمد مشروعيتها من الله ليس لها الحق فى الحكم، ولو كانت تحظى بمقبولية الجماهير، ومن ثم فإن الولي

الفقيه بمثابة نائب للإمام فى الحكومة الإسلامية، وأن اختياره من جهة مجلس الخبراء هو نوع من اكتشاف شخص الزعيم، وليس تعيينه، وأن الحكومة عليها أن تتوافق مع الشعب، فى حين أن غالبية المسلمين لا يقبلون بفكرة أن يكون الزعيم أو الحاكم معيناً من قبل الله تبعاً للمعنى المأخوذ من واقعة غدير خم، وإنما يختاره الناس وفق معايير المجتمع الإسلامى، معتمدين على فكرة محورية الجماهير فى الخطاب الديمقراطى الإسلامى.

وإذا كان الزعيم الحالى آية الله خامنئى قد حدد خمسة محاور للحوار حول الحكومة الإسلامية، هي: ماهية الحكومة الإسلامية وضرورتها ليس باعتبارها اعتراضاً على الحكومات السابقة، بل باعتبارها مقولة متطورة للحكم، ورأى منتقدى الحكومة الإسلامية وأسبابه، وأسس طرح الحكومة الإسلامية، والأصوليون واحتمالاتهم، وقانون الحكومة الإسلامية، فإن الجدل فى إيران قد تجاوز هذه المحاور بما يهدد الإجماع الفكرى والثقافى على النظرية التى يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلامية، ويهدد سلامة ووضوح الخطاب الدينى، ومشروع تصدير الثورة الإسلامية.

إن نظرية المؤامرة التى تحاول الثورة الإسلامية أن تستند إليها فى الدفاع عن الإسلام والمسلمين، تعبر الآن عن واقع الفكر الإسلامى المعاصر الذى فقد المبادرة وأصبح يقتات على فخاخ الفكر الغربى.

إن تعديل الخطاب الدينى أو توحيد الخطاب الدينى أو الخلط بدون وعى بين الدين والسياسة أو الفصل بين الدين والسياسة دليل على الإفلاس الثقافى المعاصر، وعدم وجود فكر إسلامى معاصر.

الخيار الإيراني الصعب

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

يبدو أن إيران بإصرارها على المضي قدما في مشروعها النووي قد اختارت الطريق الصعب، فبغض النظر عن حقها المشروع في الحصول على التقنية النووية للأغراض السلمية، فإنها تواجه معارضة شديدة من أقطاب النظام العالمي الجديد، وهنا لا تستطيع الاعتماد على المبادئ الإنسانية والقوانين الدولية، لأنها تصطدم مع عدم الثقة وسوء ظن الغرب، الذي يعتبر هذا الحق خطرا ووبالا على المجتمع الدولي، يتبقى الوقوف ضده، وجر المجتمع الدولي وآلياته، وعلى رأسها مجلس الأمن للتصدي له.

لقد بدأ البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي في أوائل السبعينيات بالتسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تركت مجال العمل لألمانيا الغربية، ويبدو أن الشاه قد استطاع أن يعزف على أوتار عقائدية وقومية عند الإيرانيين، فالطاقة النووية تمثل في الوجدان الإيراني قمة الوصول بالنار ذات القيمة الخاصة التي تصل إلى درجة التقديس لغايتها، فلم ينظر الإيرانيون إلى ما سوف ينفقه الشاه على هذا المشروع نفس نظرتهم لما أنفقته على احتفال مرور ألفين وخمسمائة عام على تأسيس الإمبراطورية الفارسية، فرغم أن كليهما يجمدان الشخصية الإيرانية إلا أن الأول أدخل إلى الوجدان والعقائد من الثاني، وعندما نجحت الثورة الإسلامية في إسقاط الشاه ونظامه قضت على كل آثار الملكية، وأوقفت مشروعاتها إلا ما ارتبط منها بالجانب الوجداني العقائدي للإيرانيين ومنها المشروع النووي الذي أصبح إرثا قوميا،

على نظام الجمهورية الإسلامية أن يتحمل تبعاته، وإلا فقد أهليته في نظر الشعب.

لقد قررت حكومة الثورة الإسلامية استمرار العمل في مفاعل بوشهر لاستخدامه في الأغراض السلمية، خاصة توليد الكهرباء، مع الاستفادة من التقنية الروسية بدلا من التقنية الألمانية، لكن هذا المفاعل لم يكن يرضى الطموحات الإيرانية سواء بالنسبة لحجمه أو موقعه أو مجالات الاستفادة منه، فحجمه لا يفي باحتياجات إيران من الطاقة، وموقعه يجعل ضرب الولايات المتحدة أو إسرائيل له سهلا، لذلك فكر الإيرانيون في بناء مفاعلات جديدة متعددة الأغراض ترضى الطموحات السياسية والعقائدية والقومية والعسكرية في آن واحد، وقد حرصت القيادة الإيرانية في فترة الحصار الاقتصادي على تكتم أخبار نشاطها النووي الجديد، ليس خوفا من اعتراض داخلي لأن الإيرانيين لا يختلفون حول أهميته، بل خوفا من تزايد الضغوط الغربية على إيران، وإيجاد مبرر جديد للولايات المتحدة في مواجهتها، خاصة مع اكتشاف وجود اليورانيوم في إيران بكميات مطمئنة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت الحظر على تصدير أي نوع من التقنية النووية إليها، ودعت كل من روسيا وألمانيا وفرنسا إلى عدم التعاون مع إيران، إلا أن إيران عملت على تنويع مصادر الحصول على هذه التقنية، ففضلا عن روسيا مدت علاقاتها إلى الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند، وتكتمت تزويد الصين لها بأجهزة الفصل

الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، وكمية من الغاز الذي يساعد على إثراء اليورانيوم، وكانت إحدى الشركات الأمريكية التي تعمل في مجال التجسس قد التقطت صوراً جوية لبعض النشاطات النووية غير المعلنة من قبل إيران، وهو معمل في مدينة ناتز لإنتاج اليورانيوم المخصب، وآخر في مدينة آراك لإنتاج الماء الثقيل، وهو ما يشي بخطة إيرانية لإنتاج مفاعلات نووية لأغراض متعددة.

وتؤكد القيادة الإيرانية على عدد من الشروط للتجاوب مع المنظمة الدولية والموقف الغربي، منها أن من حق إيران الحصول على تقنية نووية متطورة لاستخدامها في الأغراض السلمية. وأن إيران مستعدة لاتخاذ بعض الإجراءات المعقولة مع الحفاظ على قيمها ومصالحها الوطنية إذا أعطاه الغرب هذا الحق، وأن من الضروري رفع المقاطعة وإلغاء الحصار، لأن الشفافية ينبغي أن تكون من الطرفين، وأن استمرار الحوار دون شروط مسبقة أو تهديد سوف يكون مفيداً، لكن المفاوضين الأوربيين أعلنوا أن اتجاه إيران لإجراء أبحاث وفض الأختام عن معمل ناتز وأصفهان، يؤدي بالمفاوضات إلى طريق مسدود، ورغم أن إيران تؤكد أنها لا تنتهك أي قرار للوكالة الدولية، وليس هناك أي سند قانوني لإحالة ملفها إلى مجلس الأمن، إلا أنها مع إحالة الملف لمجلس الأمن لا تخشى أي قرار من المجلس بعقوبات اقتصادية، فقد جرت الحصار الاقتصادي طوال ثماني سنوات من الحرب مع العراق وخلال فترة الاحتواء المزدوج، وما زالت تواجه آثاره حتى أصبح لها خبرة في هذا المجال، خاصة وأنها تستفيد بوجود عرقيات وأقليات إيرانية يمكنها التعامل مع السوق الدولي، كما استفادت من جهود إيران خلال الحرب مع العراق. كما دعمت جبهتها الداخلية، ووحدت جهة صدور القرار، وحصلت على التأييد الشعبي، وأحكمت علاقاتها بدول الجوار، وقدمت إغراءات اقتصادية لدول كبرى يمكنها الاستفادة بإمكاناتها مثل الصين وروسيا، ودول أقل مثل كوريا الشمالية وجنوب أفريقيا.

إذا كان المشروع النووي الإيراني يتداخل مع ثوابت عقائدية واستراتيجية وثورية للنظام، فضلاً عن تداخله مع مشروعات أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية، فقد حدد أحمدى نجاد قواعد أساسية لا تتأزل عنها، مثل: ضرورة استمرار البرنامج النووي، وضرورة السعي للحصول على تقنية نووية متقدمة بأي وسيلة ممكنة، وضرورة الاستمرار في تخصيب اليورانيوم. والرئيس الإيراني يدرك أن التحديات مع العالم الغربي تاريخية وليست مقطعية، وقد تعود على خوض المناطق المتنوعة دون خوف، وهو يؤمن أن مبدأ العزة والحكمة والمصلحة ينبغي أن يكون أساس السياسة الخارجية للبلاد، ومن ثم فمن الضروري دعم

العلاقات مع كل الدول التي تعترف بالحقوق الطبيعية والقانونية لإيران، ولا تتبع سياسة العدوان والتسلط عليها، وإقامة علاقات عادلة خاصة مع دول الجوار، وأن حوار إيران مع العالم ينبغي أن يكون على أساس قواعد منطقية وأصولية، ومعايير مقبولة للشعب، وأن العالم ليس الدول الغربية وحدها.

أعلنت إيران بشكل واضح أنها لن تتراجع عن المضي في المشروع النووي ووصلت لخطوة التخصيب مما يعني أنها لن تبدي أية مرونة في هذا الاتجاه، لذلك فإن قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإطلاع مجلس الأمن على تطورات الملف النووي الإيراني يمثل نوعاً من الضغط الذي تمارسه الدول الغربية على إيران لكي تتجاوب مع الوكالة الدولية للطاقة، وحتى يمكن من خلال ذلك الكشف عما لدى إيران من الأوراق والتوجهات في المرحلة القادمة، لأن الرد الانفعالي على هذه الخطوة من جانب إيران سوف يكشف نقاط الضعف الموجودة لدى النظام الحاكم في إيران، أو سيكشف عن المخطط التي تدفع إيران من خلاله الملف النووي في المرحلة القادمة، بدليل أن الملف النووي مازال لدى الوكالة الدولية، ولن يخرج التقرير الذي سوف ترفعه الوكالة الدولية إلى مجلس الأمن عن النقاط التي وردت في التقارير السابقة، فضلاً عن أنه لن يرفع قبل شهر، مما يتيح الفرصة لاتخاذ خطوات جديدة من جانب إيران، ربما ليس مطلوباً من مجلس الأمن أن يتخذ قراراً بشأن الملف النووي الإيراني، لأن التقرير الذي سيرفع هو بغرض إطلاع المجلس على تطور الملف الإيراني، لكن من المتوقع أن تدفع الولايات المتحدة الأعضاء إلى مناقشة التقرير، وتحثهم على إصدار بيان سياسي أو قرار فيه نوع من التأييد أو التهديد بفرض عقوبات على إيران، أما الوصول إلى اتفاق حول خطوة معينة تجاه إيران سوف يستغرق وقتاً ليس بالقصير، وستحاول كل دولة من دول المجلس أن تزن الأمور وفقاً لميثاق الأمم المتحدة من ناحية، ولمصالحها الخاصة وحسب الموقف الدولي والإقليمي من ناحية أخرى، فبعض أعضاء مجلس الأمن تربطهم بإيران علاقات معقدة اقتصادية وسياسية واستراتيجية خاصة روسيا والصين.

هناك فرق بين السياسة التي كان يتبعها الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وبين السياسة التي تسير عليها إيران، فالإيرانيون يخططون بشكل واع وجيد فيما يتعلق بعملية الحصول على تقنية نووية، وهم يريدون أن يبنوا المشروع النووي بأنفسهم، لا أن يستوردوا سلاحاً نووياً، أو تقنية جاهزة للاستخدام، وهذه مسألة فيها كثير من الحكمة، لأنهم يريدون ألا تؤدي المقاطعة ضدهم إلى إفشال هذا البرنامج، ولا يصبحون تحت هذا الضغط في محاولتهم الاستفادة من التقنية النووية، وهم يسيرون بخطوات مدروسة، ويبنون المشروع النووي على مراحل،

وهم صادقون في أن هذه المرحلة هي مرحلة الحصول على تقنية نووية للأغراض السلمية، وليس في مشروعاتهم الحالية ما يشير إلى إمكانية استخدام التقنية النووية في الأغراض العسكرية، فهم ليسوا جاهزين لهذه المرحلة ماديا أو بشريا أو تقنيا، كما أن وجود يورانيوم في إيران بكميات تجارية يجعلهم غير قلقين من استمرار وتطوير البرنامج النووي، لكن لا شك أن تطور الأبحاث وعمليات التخصيب والطرد المركزي والماء الثقيل سوف يعطى إمكانية إنتاج السلاح النووي، لكن إيران لا تريد في هذه المرحلة أمام الضغوط المتزايدة عليها، كما أنها لا تستطيع تحمل نفقاته أو تبعاته في هذه المرحلة، ومن ثم فهي تؤكد على أنه ليس في نيتها في هذه المرحلة إنتاج أسلحة نووية، وتحاول أن تبرهن على ذلك بأن الشريعة الإسلامية لا تجيز استخدام الأسلحة النووية.

لا شك أن الدول الغربية قلقة من إمكانية حصول إيران على السلاح النووي، لكنها ليست لديها معلومات أكيدة حول المدى الذي وصلت إليه إيران في تجاربها في هذا الميدان، وهي أيضا تدرك أن إيران تخفى جانباً من هذا المشروع، ولا تريد أن تفاجأ بوصول إيران إلى مرحلة صناعة السلاح النووي، لأنها تدرك أن عمليات التخصيب لليورانيوم سوف تقودها أيضا من خلال تصنيع الماء الثقيل إلى الاستفادة من هذه التقنية في المجال العسكري، على هذا الأساس فهي تتحسس طريقها في التعامل مع إيران، فهي لا تريد أن تتخذ إجراءً عنيفاً ضد إيران حتى لا يتكرر سيناريو العراق، كما أنها حريصة على الحفاظ على مصالحها في إيران وفي المنطقة، لأن اتخاذ إجراء عنيف ربما يجعل إيران تقوم بضرب المصالح الغربية في المنطقة، أو تستخدم سلاح النفط في هذا الاتجاه، فتصبح التكاليف بالنسبة للغرب باهظة في هذا الإطار، فضلا عن ذلك فالغرب حريص على سلامة إسرائيل، ومحمتم أن تكون إسرائيل مستهدفة من إيران عن الرد على أى عمل عنيف ضدها.

أما عن موقف العالم الإسلامي فهو في الواقع منقسم على نفسه بين تيارين متعارضين، تيار يخشى من تطور البرنامج النووي الإيراني وتداعياته، مما يدخل المنطقة الإسلامية كلها في نفق مظلم وغير محسوب وعواقبه وخيمة، وهناك تيار آخر متضامن مع إيران ويرى أنها صاحبة حق فيما تطالب به، ولكنه قلق من أن يكون هناك آثار سلبية للمشروع النووي الإيراني على المنطقة، مثل حدوث تسرب إشعاعي أو مشكلة كالتى حدثت للمفاعل تشرنوبل، أو أن يدفع امتلاك إيران للتقنية النووية إلى الهيمنة على العالم الإسلامي وتوجيهه من خلال قيادة شيعية، رغم أن الأغلبية الإسلامية من أهل السنة وليسوا من الشيعة، وهذا قد يثير الفتنة بين العالم الإسلامي

الواحد، هناك أيضا ضغوط تمارس على الدول الإسلامية، خاصة على الحكومات الإسلامية بعدم تأييد إيران في مطالبها في هذا الخصوص، وإن كانت بعض هذه الحكومات لم تستسلم لهذه الضغوط، وترفع شعار العدالة في العلاقات الدولية وإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، لأنه إذا كان هناك ما يمنع من حصول إيران على التقنية النووية، فلا بد أيضا أن تقوم إسرائيل بالتخلص من الأسلحة النووية، وتقود مصر هذا الاتجاه، وهو ما جعل الولايات المتحدة تدعن بإضافة فقرة إلى المشروع المقدم للوكالة الدولية بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يشير إلى إسرائيل، وهي خطوة إيجابية للعالم الإسلامي، ويعطى خيارا جديدا لحل المشكلة النووية الإيرانية.

وتسعى إيران في مواجهة الضغوط المفروضة عليها إلى نوع جديد من الدبلوماسية، يسمى دبلوماسية الصدمة، فهي تقدم حولا بديلة للمواجهة في هذا الإطار، منها أن تعرض المشاركة في عملية تخصيب اليورانيوم، مما يجعل هذه العملية شفافة وتحت إشراف الدول الكبرى، فالروس يشاركون بالفعل في المشروع النووي الإيراني من أجل تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية، فكان الاتحاد السوفيتي يقوم بعملية إنشاء مفاعل بوشهر، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا في وضع اقتصادي سيئ، وهو ما دفعها للتصرف فيما استعادتته من دول الكومنولث من مواد نووية وأجهزة تتعلق بالتقنية النووية، ووجدت إيران الفرصة سانحة من الاستفادة من هذا الموقف، وبدأت في دعم مشروعها النووي وبناء مفاعلات في الداخل في أصفهان وأراك وناتز، وقد أسال هذا لعاب الروس من أجل الحصول على مكاسب مادية واقتصادية كبيرة، ولذلك عندما تطور المشروع النووي الإيراني أصبح الروس في موقف المراجعة خوفا من أن يفلت الزمام من أيديهم، ولذلك استغلوا فرصة الضغط الغربي على إيران وعرضوا مشروع تخصيب اليورانيوم الإيراني من خلال شركة مشتركة إيرانية - روسية في الأراضي الروسية، وهم يضغطون على إيران لتقبل هذا المشروع لإعادة التوازن للعلاقات النووية بين روسيا وإيران من ناحية، والحصول على مكاسب مادية واقتصادية من ناحية أخرى، والحصول على موقف عالمي قوى أمام الغرب من ناحية ثالثة، من خلال كونها المتحكمة في المشروع النووي الإيراني لمصالح الغرب، وتقف على تطورات هذا البرنامج، وتستطيع أن تكشف لمجلس الأمن خلال المناقشات مدى خطورة هذا البرنامج، أو مدى مواكبته للاستخدام السلمي، وإيران لم ترفض حتى اليوم هذا الاقتراح وطلبت بعض الإيضاحات، وتسعى لإشراك طرف ثالث مثل الصين في هذا المشروع، وفيما يتعلق بالصين

فإنها في حاجة إلى النفط والغاز الإيراني، كما أنه معروض عليها المشاركة في مشروعات تعميرية ضخمة وإعمارية في إطار الخطة الخمسية الرابعة في إيران، وهذا يثبت أقدام الصين في المنطقة ويؤمن حصولها على الطاقة النفطية التي تحتاج إليها، كما أنها لا ترحب بالاندفاع وراء الولايات المتحدة في اتخاذ قرارات عنيفة ضد الدول التي تسعى للحصول على التقنية النووية من ناحية، وأن تقيم تحالفاً إقليمياً في آسيا يمكن أن يقف في مواجهة الطموحات الأمريكية في هذه المنطقة من ناحية أخرى، فإذا وافقت خلال هذه الفترة على هذا المشروع سوف يكون عاملاً مؤثراً على الموقف الذي يتخذه مجلس الأمن تجاه إيران، مما لا يدع فرصة في الوقت الحاضر لفرض عقوبات على إيران، كما أنه يبدو مستبعداً طرح اتخاذ إجراءات حادة ضد إيران كما حدث للعراق، فالولايات المتحدة ليست لديها أسانيد قانونية تدفع بها مجلس الأمن لاتخاذ هذه الخطوة، وعليها قبل ذلك أن تجمع الأدلة والوثائق التي تتيح لها تقديم هذا الاقتراح، أيضاً لا تبدو كلا من بريطانيا وفرنسا وألمانيا مستعدة لطرح الخيار العسكري لحل المشكلة الإيرانية، وما زالت تأمل في أن تسير المشكلة في اتجاه الحل الدبلوماسي.

بذلك فإن إيران أصبحت صاحبة المبادرة، وهي التي تطلق بالونات اختبار بين وقت وآخر من أجل دفع المشروع النووي والمضى في خطوات تنفيذه، مستغلة الظروف الراهنة على الساحة الدولية، وقد أصدر الرئيس الإيراني قراراً بإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية مع الدول التي تسيئ إلى الرسول (ص)، كرسالة موجهة إلى الغرب وهي تبحث المشروع النووي الخاص بإيران، كما أن إيران مع مضيتها قدما في مشروعها النووي توسع خياراتها، حيث يتأرجح المشروع بين الأسلمة مع مخاطر المواجهة، وبين الأمركة بشروط معقولة إلى أن تحسم الولايات المتحدة الموقف بترجيحها، إما التعاون مع إيران أو المواجهة، ويبدو أن إيران جادة في عرضها التعاون مع الولايات المتحدة وجديتها في الاستمرار في المشروع، وهناك تجربة التعاون في أفغانستان والعراق، أولاً، لأن الأمور المهمة تطرح في إيران بعد الاتفاق بين القيادات على مختلف توجهاتها في إطار المصلحة العامة، وثانياً، لأن هذا العرض يمثلبادرة حسن نية تقسد المخططات الدعائية المضادة لإيران، وثالثاً، لأنها بمثابة رشوة للولايات المتحدة من أجل وقف الحصار والضغط عليها، فضلاً عن ثقة إيران في ارتفاع مستوى التقنية النووية الأمريكية، وكان المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية قد دعا الولايات المتحدة للمشاركة في المشروع النووي بقوله: لو أن أمريكا قلقة من البرنامج النووي الإيراني فلتشارك في استكمال المفاوضات. وقد رفض الأمريكيون هذا العرض سابقاً، إما لأنهم يشكون في

حقيقة هذا التوجه الإيراني وأهدافه، أو لأنهم يعرفون مما يجري على الساحة السياسية في إيران ما يناقض هذا التوجه، خاصة وأن الجبهة الداخلية في إيران كانت منقسمة على نفسها تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة، مع رفض شعبي للوجود الأمريكي في إيران وما له من تداعيات، وإما لترفع حجم المساومة، أو نتيجة ضغط اللوبي الصهيوني على القيادة الأمريكية، وربما لضعف الجدوى الاقتصادية للمساهمة الأمريكية في مواجهة المكاسب الإيرانية التقنية والسياسية، أو عدم إمكانية التحكم في تطور المشروع في اتجاه التسليح، إضافة إلى تعارض المشاركة مع سياسة الولايات المتحدة تجاه امتلاك بعض الأنظمة لأسلحة الدمار الشامل. لذلك تعيد إيران العرض على الولايات المتحدة الأمريكية بأن تشاركها في عملية تخصيص اليورانيوم، وبذلك تصبح الكرة في ملعب الولايات المتحدة الأمريكية التي من الواضح أنها نزلت الساحة، وتتوى الاشتراك المباشر في معالجة الملف النووي الإيراني، وتقوم بإعادة تقييم الموقف، فإذا رأت أن المصلحة أن تشرف بنفسها وتشارك في النشاط النووي الإيراني فسوف يتحول الموقف برمته في هذا الموضوع.

لكن يبقى السؤال: لماذا تطور إيران الصواريخ الباليستية التي تستطيع حمل رؤوس نووية؟ ولماذا تتفق هذه المبالغ الباهظة في صناعة وتطوير هذه الأسلحة التي يمكن الاستغناء عنها بأسلحة أقل تكلفة إذا كانت لا تفكر في مرحلة قادمة بأن يكون لديها رؤوس نووية يمكن أن تحملها هذه الأسلحة؟ ومن الواضح أن عمليات إنتاج صاروخ شهاب ٢ والبدء في تطوير صاروخ شهاب ٤ يعني أنه لم تضع هذه النوعية من الأسلحة في المخازن وإنما يمكن استخدامها في مرحلة لاحقة، ولا شك أن إيران قد طورت أسلحة الدفاع الجوي وشبكات الرادار لديها إلى حد كبير، لكن لا تستطيع الجزم أنها تستطيع أن تصد هجوماً جويًا واسعاً عليها، لكن يمكن القول إنها وضعت في حساباتها هذه المسألة، بأنها جعلت لديها نقاط تستطيع من خلالها الرد على من قام بهذا الهجوم، حتى وإن فشلت في رده، والمسألة ليست في منع ضربة موجهة إليها بقدر أن تكون قادرة على معاقبة من قام بهذه الضربة، كما أن إيران قد بعثت مفاعلاتها النووية في مناطق جبلية وعرة، يتطلب ضربها إمكانات عالية ونفقات باهظة وتكلفة تعتبر خسارة بالنسبة لمن يقوم بها، وهذا نوع من الصد الوقائي عند إيران، ألا تكون لديها أهداف سهلة على من يقوم بضربها، ولكن أن تكون لها أهداف صعبة، فيعيد النظر مرات قبل عملية الضرب، فضلاً عن وجود إمكانية لرد لهذه الضربة لزيادة الخسائر لمن يقوم بها، وقد قال وزير الدفاع الإيراني: إن مجال العمليات الإيرانية يشمل من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط، بما يعني أن لديه إمكانية توسيع العمليات

لماذا فشلت الإصلاحات؟

■ د. كاظم علمداري ■ إيران أمروزي (x) (إيران اليوم) ٢٠٠٦/١/١٤

فشل ومخاوف الجمهورية الإسلامية في الداخل والخارج، فهو يعمل على أن يخلص النظام من خطر الداخل والخارج، فكما أنه قد سعى على الصعيد الداخلي إلى رفع شعارات مواجهة الفقر والفساد والتفرقة وتقليص الفجوة بين الشعب والحكومة وتطهير النظام من القادة ذوي السمعة السيئة وتطهير مجالات الإصلاحات الحكومية، عمل أيضاً على الصعيد الخارجي على إجبار الولايات المتحدة على التخلي عن مشروع النظم المارقة التي تشمل إيران أيضاً. وبالنظر إلى فشل الولايات المتحدة النسبي في العراق والدور الأساسي للجمهورية الإسلامية في هذا البلد تبني أحمدى نجاد سياسة هجومية بدلاً من السياسة الدفاعية ولهذا الغرض جعل سياسته وشعاراته الداخلية قائمة على مواجهة الأرستقراطية الدينية وتوزيع أموال النفط.

كما وضع سياسته الخارجية أيضاً على ثلاثة أبعاد، وهي الوقوف بقوة ضد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين إيران والدول الأوروبية الثلاث، وتهديد إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة، كما قدم خطاباً مثيراً حول إدارة العالم من قم باعتبار أن هذا هو واجب الجمهورية الإسلامية، وسياسته الخارجية والداخلية لا يجب أن تفصله عن الأيديولوجية والشخصية المثالية وأحلامه وخصوصيات تيار "حكومة الظل" التي هيمنت على أركان السلطة في الجمهورية الإسلامية اليوم.

وقد استغل أحمدى نجاد بعض السمات والصفات الشخصية لديه في التقرب من المواطن العادي، حيث يبدو أمام الشعب متواضعاً ويملك سيارة قديمة وبيتاً متواضعاً، كل هذا من أجل أن يثبت أنه يعيش مع مثالياته، وهو بهذا الأسلوب يتناغم ويتوافق مع القطاع الفقير من المجتمع حتى يعتبرونه رئيس الجمهورية الشعبي الذي هيمن اليوم على أركان السلطة. وقد

يمثل فشل مشروع إصلاح الحكم الديني في إيران نهاية الطريق الذي كان قد بدأ منذ الثاني من خرداد (٢٢ مايو) عام ١٩٩٧، وقد كشفت هذه التجربة صعوبة إقامة ديمقراطية عن طريق إصلاح الحكم الديني، وأنه لا جدوى من الاستمرار في هذا الطريق، ومن ثم يجب أن يتبلور مشروع الديمقراطية خارج النظام الديني. فالمؤسسة الدينية نفسها ليست صانعة للديمقراطية في أي مجتمع، لأن الفقه الذي هو أساس البنية القانونية للحكومة الدينية لا توجد به إمكانية تقبل الاحتياجات الهائلة للعالم الحديث، ومن بينها الديمقراطية وحقوق المواطنة والقوانين المتغيرة والنسبية. وعلى العكس وكما أثبتت تجارب المجتمعات الأخرى فإن ازدهار ديمقراطية في بنية وثقافة المجتمع ينتقل إلى مؤسسة الدين أيضاً، ولم تنجح محاولة الرئيس السابق محمد خاتمي لتوفير هذه الإمكانيات. لم يرد خاتمي أن تتحقق رغبة الشعب بغير رضا الفقهاء وبدون القضاء على المعوقات الفقهية، وللأسف لم يظهر مصلح آخر جاد من داخل النظام يريد الانفصال عن الحكم الفقهى. وبناءً على هذا، وصل مشروع إصلاح الحكم الديني إلى نهايته.

ثمة شواهد عدة تؤكد أن الرئيس أحمدى نجاد يسعى لتحدي العالم الغربي "العالم المسيحي - اليهودي" وتشكيل حكومة إسلامية عالمية، ومن أهم هذه الشواهد حديثه في مدينة قم عن الطموحات التي كانت تسعى الجمهورية الإسلامية إلى تحقيقها في عهد الخميني، أي في بداية الثورة، حيث قال: "إذا أردنا أن ندير العالم وأن نقوم بهذا الواجب فيجب أن تكون قم هي المنطلق، فهذا هو التصور الذي قدمه آية الله الخميني للعالم في بداية الثورة، إلا أن الحقائق المادية جعلته يكتفى بالحكم داخل حدود إيران، والآن لماذا تحاول الحكومة الجديدة إحياء فكرة الحكم العلمي من دون الاستفادة من الماضي؟".

إن شعارات أحمدى نجاد المغامرة ترتبط بعوامل

أعلن أحمدى نجاد اليوم الحرب على ثلاثة تيارات هي اليمين التقليدى، واليمين المحافظ، والإصلاحيون الذين يعتبرهم السبب فيما آل إليه وضع الحكم والمجتمع الآن.

إن إصلاح مؤسسة السلطة فى إيران، هو ضرورة لمجتمع منتقل من خطاب الثورة وهارب من العنف والحرب، وهو أيضاً ثمرة حكم منفصل عن الشعب، وقد مثلت ظاهرة الثانى من خرداد تلبية لهذا المطلب، لكنها لم تتمكن من راب الصدع بين نظام الحكم والشعب، ومع فشل الإصلاحات أصبح هذا الصدع أكثر عمقا. لكن المفارقة السياسية التى قلما يلتفت إليها أحد هي أن الأحزاب الإصلاحية الأساسية هي التى شكلت الحكومة الجديدة، وتكونت بعد انتصار الثانى من خرداد، المفارقة الأخرى هي أن هذه التيارات الإصلاحية على الرغم من سيطرتها على سلطتين من سلطات الحكم الثلاث والآلاف من المجالس المحلية، والحصول على ٧٨٪ من أصوات الشعب الإيرانى فى انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى ٢٢ مايو ١٩٩٧، إلا أنها لم تستطع الاحتفاظ بالسلطة، لماذا؟

كانت هناك معوقات بنيوية، من بينها النظام القانونى، والقيود الباهظة الثمن بالنسبة لمشروع الإصلاحات، إلا أن العامل الأساسى فى فشل الإصلاحيين هو عدم وجود استراتيجية، هذه الإشكالية لم تسمح لهم أن يتقبلوا المعوقات القانونية ويعملوا على التغلب على المعوقات البنيوية أو تبنى سياسات صحيحة مطلوبة.

إن عدم وجود استراتيجية وبرنامج مخطط واضح، طويل المدى ومرحلى أدى إلى أن يستمر الإصلاحيون فى الانزلاق فى أخطائهم المتتالية حتى النهاية، وعلاوة على هذا، أدى خطأ حسابات الإصلاحيين القائمة على استمرارية تصور أن السياسة هي "اختيار السئ بدلا من الأسوأ" إلى عدم توافق سلطاتهم مع توقعات الشعب، بل على العكس كان نهجهم الأساسى مع المحافظين هو الإدارة والحفاظ على النظام، مما جعل الشعب ينصرف عنهم، ولم يدرك الإصلاحيون أسباب تصويت الشعب الكبير لهم، فقد ظل الإصلاحيون يعيشون فى وهم الشعبية الأمر الذى أبعدهم عن الأسس السياسية والقانونية الأكثر أهمية لقاعدتهم الاجتماعية أى الطبقات الوسطى والمتقفة فى المجتمع والشباب والمرأة. ولم يعملوا على تلبية المطالب الأساسية لهذه الجماعات وتنظيم هياكلهم. إن كسب ثقة هذه الجماعات وتكوين مثل هذه الهياكل أمر حيوى لا يمكن اجتنابه بالنسبة لاستمرار الإصلاحات وتعبئة

الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى، كما غفل الإصلاحيون أيضاً عن إمكانية استثمار الإيرانيين المقيمين فى الخارج.

نقطة التضاد

إن تنفيذ مشروع الإصلاحات، ومن ضمنه الديمقراطية وشعار "إيران للإيرانيين" والتجارب مع العقلية البراجماتية وغير الأيديولوجية للمجتمع، يقع فى تضاد مع البنية الحقوقية لنظام الجمهورية الإسلامية. لكن الإصلاحيين عملوا على إيجاد حل وسط مثل "الديمقراطية الإسلامية" أو "كلمة المصلحة والحل الآتى" و"مجتمع النبى"، تلك الحلول التى سرعان ما طواها النسيان. وقد أدى عجز الإصلاحيين إلى انفضاض الشعب من حولهم، لكن الإصلاحيين لم يهتموا بهذا الانصراف والتحول، فى مثل هذه الظروف تبنت أكثر الجماعات المحافظة تطرفاً "حكومة الظل"، التى كانت تحظى بالدعم الكامل من جانب الزعامة والمؤسسة الدينية التقليدية، برامج خاصة بها وكانت تعمل على تطويرها، وقد تمكنوا من تعجيز الإصلاحيين وإفشال حركة الإصلاحات بالإمكانات المالية والعسكرية - الأمنية والقضائية والمؤسسات الدينية ودعم الزعامة المعلن وغير المعلن إلى جانب استخدام العنف. وبالمقابل لم يقفل الإصلاحيون فقط عن تعبئة وتنظيم قواتهم، بل كانوا قلقين من وجودهم فى ساحة السياسة والسلطة. وقد أدت هذه الازدواجية، أى إظهار قوة الجماعة السرية، وعدم التخطيط والتزلزل فى سلطتين منتخبتين إلى يأس الشعب الذى كان قد عقد الأمل على الإصلاحيين، وعن طريق هذا اليأس الذى اجتاحت الشعب بل وتجاوز المحافظين التقليديين واليمين انتزعت حكومة الظل تدريجياً كل آليات السلطة والمجالس المحلية والبرلمان والحكومة من أيدي الإصلاحيين، ولتوضيح هذا الخطأ الكبير يمكن القول: صحيح أن تنفيذ الإصلاحات والحفاظ على السلطة كانا مهمين بالنسبة للإصلاحيين إلا أنه لحفظ النظام كان هناك مطلبان أكثر أهمية هما المصالح القومية ومستقبل إيران، ويعتبر السبب الأساسى لفشل الإصلاحات محصوراً فى هذا الأمر.

الشعب والإصلاحيون وأحمدى نجاد:

إن الشئ الوحيد الذى أوصل الإصلاحيين إلى السلطة هو إعادة مطالب المجتمع القديمة والوعد بتنفيذها، وإنهاء النظام الذى كان قد سلب الحياة العادية من الشعب، وما أدى إلى تخلى الشعب عنهم هو عجزهم عن تنفيذ هذه المطالب الشعبية، أيضاً كان الشئ الذى ساعد أحمدى نجاد فى التغلب على

هاشمي رفسنجاني في الانتخابات الأخيرة هو تصور الشعب أنه ستكون هناك سياسة مخالفة لما كان على مدى الستة عشر عاماً الماضية، فقطاع عريض من المصوتين لأحمدي نجاد تصوروا أن ما وعد به خاتمي ولم ينفذه سيفعله أحمدي نجاد، خاصة أن أحمدي نجاد خلال الأيام السابقة على الانتخابات وبين المرحلتين الأولى والثانية من عملية التصويت وبعد عدد من الحوارات التليفزيونية وتبنى موقف مضاد لسياسات ستة عشر عاماً ماضية من عمر الجمهورية الإسلامية كان الشعب يرى أنه ضد خامنئي ورفسنجاني وخاتمي وأصبح موضع إشادة الشعب.

يقول محمد رضا خاتمي في تحليله لكيفية تصويت ١٧ مليوناً لأحمدي نجاد: "يقولون إن السيد أحمدي نجاد شكك في الستة عشر عاماً الماضية. ومن باب المصادفة أن أساس التحليل في الانتخابات هو أن أحمدي نجاد عندما يرفض ستة عشر عاماً يكون لدى الشعب إحساس آخر، ويعتقد أن أحمدي نجاد يريد أن

يطيح ببنية النظام. هذا هو التصور، إنهم صوتوا لأنهم غير راضين عن النظام التي تدار به البلاد". وقد أوضح السيد عباس عبيدي نفس المفهوم أيضاً، إذ يقول: "لقد فهم عامة الشعب نظام رفسنجاني، أما نظام أحمدي نجاد فهو ليس معروف، ولو كانت عامة الشعب تريد أن تصوت للنظام لصوتت لهاشمي وليس مهماً أن عامة الشعب قد فهمت هذا الأمر جيداً أم أخطأت إلا أنها بهذا الاستبطان جعلت صوتها لأحمدي نجاد". لكن الإصلاحيين لم يستوعبوا هذه الرسالة، وعلى العكس مما فعله أحمدي نجاد الذي انتقد حكم الستة عشر عاماً، قدم الإصلاحيون مصطفى معين الذي أراد أن يواصل مسيرة إصلاحات على نفس المتوال السابق، وفي إطار البنية الدستورية الحالية وفي إطار الحفاظ على النظام.

(x) موقع إلكتروني يتبع المعارضة الإيرانية في الخارج وهو: www.iranemrooz.net

مواطن الخلاف في حكومة البناء والحكومات السابقة

حوار مع د. محمد صفاري - خبير في الشؤون السياسية ■ بالثارات (❖) ٢٥/١/٢٠٠٦

عقب فوزه بالانتخابات قام الدكتور محمود أحمدي نجاد بتشكيل حكومته الجديدة، في ظل ظروف شهدت تراجع السياسة الخارجية الإيرانية عن مواقفها الثورية بسبب عدم كفاءة الحكومات السابقة وضغوط حكومات أوروبا والولايات المتحدة، الأمر الذي حولها إلى موقف المتلقى. وقد أدى تولى الدكتور أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية وتأكيداته على مطالب وإنجازات النظام الإسلامي إلى حدوث تطورات ملحوظة في مجال السياسة الخارجية والداخلية.

وفي هذا السياق أجرينا الحوار التالي مع الدكتور محمد صفاري الخبير بالشؤون السياسية.

- الدكتور محمد صفاري، في البداية نرجو أن توضح ما هي نقاط الاختلاف بين خطاب حكومة العدالة وخطاب الحكومات السابقة سواء حكومة الإصلاح أو حكومة البناء في مجال السياسة الخارجية؟

= في مجال السياسة الخارجية تتعلق القضايا المطروحة بالاستراتيجية التي بدأت منذ المرحلة الثانية

لثورة التي وافقت حكومة البناء واستمرت في مرحلة الإصلاح. وكانت هذه الاستراتيجية تحيد عن مبادئ وأسس الثورة، فأسس الثورة - التي جاءت في الدستور - تقضي برفض التسلط والرضوخ للتسلط. وعندما يهمل هذا التوجه بدرجة ما فمن الطبيعي أن تلحق بنا الأضرار. وعلى سبيل المثال، شهدنا مرحلتين كان الأوروبيون يبحثون معنا قضية بعنوان الحوار الانتقادي وكنا نقبل أن يوجهوا إلينا حوارهم الانتقادي، أي أنهم كانوا في موقف المنتقد لنا وكنا نحن في موقف الدفاع عن الاتهامات التي كانوا يوجهونها إلينا. وبعبارة أخرى، قبلنا صراحة تفوق الأوروبيين في مباحثاتنا ودبلوماسيتنا.

- شهدت مرحلة الإصلاح وسيادة الليبرالية تهميشاً تاماً لأسسنا ومبادئنا في السياسة الخارجية، والمثال الواضح على ذلك يتمثل في الملف النووي الذي كنا نتراجع فيه خطوة خطوة ونقدم تنازلات. وفي مرحلة البناء قمنا بتمديد عضويتنا في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وفي مرحلة الإصلاح قمنا بتنفيذ

❖ ثارات جمع ثار، وهي نداء خاص بآل البيت

البروتوكول الإضافي للمعاهدة دون الحصول على موافقة البرلمان بحيث صارت كل من أوروبا والوكالة الدولية للطاقة النووية تسلم بأن أكثر عمليات التفتيش تميزا يقوم بها مفتشو الوكالة في إيران، ما هو الأساس الفكري لهذا الأمر؟

= يدل هذا الأمر على رؤية مفادها القبول بتفوق الغرب فيما يخص الدبلوماسية، وإذا استمرت هذه المسيرة لا قدر الله فإننا سنمضى إلى قبول سيطرة الغرب على كافة مصالحنا؛ لأن رؤيتهم كانت تقبل بمركزية الغرب وتتنظر إلينا بوصفنا دولة على الهامش - وفقا للنظريات التي يؤمن بها النظام الإمبريالي - وهم يقولون وفقا لهذه الرؤية إن هؤلاء في النهاية هم القوة العليا ونحن كدولة أضعف يجب أن نعتزف بمكانتنا في سلسلة التدرج ونمارس دبلوماسية من هذا المنطلق، أى القبول بحكم السلطة، ولكننا بحمد الله خرجنا من هذا المضيق وبلغنا مرحلة عدم الرضوخ للسلطة. وفي هذه الاستراتيجية يظهر التمسك بالمبادئ وبالاستقلال. في الاستراتيجية السابقة كان الاستقلال مشوها، ولهذا كان المنظرون يقولون إن الحديث عن الاستقلال في هذه الأيام غير ذي موضوع. ولم يكن الاستقلال في ذاته غير ذي موضوع في رأيهم وإنما كانوا يقصدون أنه مادما نقبل بسلطة خارجية فإن الاستقلال ليس له معنى. ويجب أن يقبل المجتمع أن الاستقلال لا معنى له ولكن عندما نتمسك بالقضية المبدئية وهي الدفاع عن المصالح الوطنية فعندئذ لن يكون الاستقلال ذا معنى فقط، وإنما سيكون الدفاع عنه أحد الأولويات الأساسية والحيوية للنظام السياسي. ولذلك فإن الحكومة الحالية تقف موقفا نابعا من الأسس والمبادئ والأطر التي ركز عليها الدستور صراحة، وليس أمامنا طريق غير ذلك.

ولقد شهدنا أن هذه الاستراتيجية قد أثمرت في فترة وجيزة. وأولئك الذين جعلوا من إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بمثابة المقصلة على رأسنا قد تراجعوا عن موقفهم تقريبا وقد اتضح أن هذا مجرد تهديد أجوف.

- ما هو التأثير المتوقع لاستخدام هذا الخطاب على انتشار خطاب الثورة الإسلامية في العالم؟

= من المؤكد أن ثورتنا قد صدرت، فقد وصلت رسالة الثورة الإسلامية إلى آذان الناس في العديد من البلاد الإسلامية. وسوف يؤدي التمسك بهذا الخطاب إلى تعميق هذه الرسالة في العالم الإسلامي ورفع مكانة الجمهورية الإسلامية كدولة رائدة. ولنفوذ الثورة الإسلامية في العالم الإسلامي عمق استراتيجي، حيث يقدم دعما قويا لتحقيق المصالح الوطنية للنظام.

- في السياسة الداخلية أيضا هناك اختلاف بين خطاب الحكومات السابقة وخطاب الحكومة الجديدة. فالحكومات السابقة رغم أنها كانت ترفع شعارات الشفافية مع الشعب لم تكن مستعدة لمواجهة ومحاورته. ولكننا نرى أن الحكومة الجديدة تعمل على خلق ثقافة خدمة المواطنين والشفافية عن طريق العديد من البرامج والزيارات للأقاليم. هل توافق على هذا الاختلاف في مجال السياسة الداخلية؟

= أثبتت التجربة التاريخية للعلمانية في إيران أن العلمانية خدعة كبرى ومزاعم باطلة. فكرامة الإنسان وحقوق المواطنة والحرية وغيرها هي مجرد شعارات طنانة طرحها التيار العلماني في إيران في مراحل تاريخية مختلفة، ولكنه عندما كان يصل إلى السلطة كان يعمل ضد هذه الشعارات. وترون أنه بعد الثورة النيابية والمواجهة بين التيار الديني والعلمانية، عندما وصلت العلمانية إلى السلطة كانت تعمل على النقيض من هذه الشعارات، وكان رضا خان نتاجا للتيار العلماني، وهذا التيار هو الذي أوصله إلى الحكم. وبمجرد أن وصل إلى السلطة لم يعد أحد يسمع عن هذه الشعارات، وإن كان التعدي على المواطنين قد قل في السنوات الأخيرة بسبب الرفض الشعبي، إلا أننا نرى أن العلمانية تخفى وجوها نفعية تريبية معادية للشعب. وبدلا من استقلال السلطة لتشكيل المنظمات المدنية إذا بهم يستغلونها في تأسيس الأحزاب وحماية مصالحهم، وهم يستمتعون بالثروة التي يحصلون عليها من السلطة. وعلى سبيل المثال، نحن لسنا في حاجة إلى وجود طائرات خاصة للمسؤولين الكبار في الدولة نظرا لإمكاناتنا، ومع ذلك تم إنفاق ٥١ مليار تومان للطائرة الخاصة المجهزة بحمام وغرفة نوم لينعم السادة بكل إمكانياتها في رحلة طيران تستغرق ساعة. ومن المعروف أن هذه التصرفات هي تصرفات معادية للشعب في هذا البلد الذي لا يجد فيه المواطنون الريفيون ماء للاستحمام ولا يحصلون على مقومات الحياة الأساسية. فكيف يمكن لهم أن يتصرفوا بهذه الطريقة ومع ذلك يرفعون شعارات الشعب وحماية حقوق الشعب؟

إنهم كذبة كبرى، ويمكن أن نسوق عشرات ومئات الأدلة على أنهم كذبة. ولهذا شهدنا في مرحلة البناء والإصلاح فجوة عميقة بين الحكومة والشعب، وشهدنا أزمة الثقة لدى الشعب. وفي المرحلة الجديدة شهدنا نجاح الحكومة في سد هذه الفجوة وخلق الثقة لدى الشعب، ويمكن مشاهدة ذلك في الخطوات الناجحة التي اتخذت في هذا المجال وشعر بها المجتمع.

- الحكومة الجديدة مثلها مثل أي حكومة ليست منزهة عن الخطأ والسهو. والانتقادات البناءة يمكن أن

تساعد الحكومة على الاستمرار في مسيرتها الصاعدة. فما هي الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى الحكومة الجديدة في الفترة القصيرة التي مرت من عمرها دون أن تكون هذه الانتقادات تابعة من التعزيب؟

= لا يجب أن تدافع القوى الأصولية عن مسلك الحكومة على طول الخط. فنحن نرى أن الحكومة يجب أن توجد مناخاً تقدياً حتى يتسنى لها إصلاح عيوبها. وكل تصرف غير تابع من مبادئ وأسس الثورة هو تصرف سيئ، والحكومة المنتسبة إلى التيار الأصولي لا يجب أن تقع في مثل هذه التصرفات السيئة. وعلى سبيل المثال، إذا كنا ننتقد الحكومات السابقة على أحد التصرفات فإن الانتقاد ينطبق أيضاً

على الحكومة الحالية فما كان سيئاً من رفسنجاني وخاتمي هو سيئ أيضاً إذا جاء من أحمدى نجاد. وإذا كنا نؤكد على الجدارة بوصفها من المعايير الإسلامية فإننا إذا عدلنا عن هذا المبدأ نكون قد حدثنا عن الأصولية. فعدم مراعاة الحدود القانونية هو أمر سيئ للغاية بالنسبة للحكومة الأصولية. وعلى سبيل المثال، يجب بحث قضية تولي الأفراد أكثر من منصب من هذا الأساس، فإذا كان هناك قانون وكنا في الماضي ننتقد تولي بعض العناصر أكثر من منصب، فإن هذا يعد أسوأ إذا حدث في ظل حكومة أصولية، فبلدنا ليست عقيمة ولا تغلو من الرجال حتى يتم توليته فرد واحد أكثر من منصب بناء على تبريرات مختلفة، كما أن عدم الاهتمام بالترقية يمكن أن يؤدي إلى نتائج سيئة ونتمنى

صناعة الدولة لدى الإمام الخميني وتحريف المتحجرين

■ محمد رضا توسلي ■ شرق (الشرق) ١٠/١/٢٠٠٦

إن ما ينسبونه للإمام من آراء حول الجمهورية الإسلامية ليس بصحيح، وقولهم إنه لم يكن يؤمن برأى الشعب في تعيين الحاكم هو محض افتراء واتهام للإمام، ويجب الوقوف أمامهم، إنهم يروجون مثل هذه الكلمات بين مجموعات من الشباب الساذج وصبيبة الجيل الثاني من الثورة الذين لم يدركوا عهد الإمام، إنهم الآن يعتبرون الجمهورية الإسلامية شركاً، وإذا قال أحد الجمهورية الإسلامية فهو مشرك، كذلك كان الخوارج في عهد أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه، يقولون هؤلاء مشركين، لقد وصل الأمر بهم إلى حد أنهم يقولون للناس أن الجمهورية الإسلامية لم تكن واردة في فكر الإمام، لكن الإمام الخميني استخدم عبارة الجمهورية الإسلامية في خطابه مائتين وخمس وسبعين مرة، وعلى الرغم من هذا نجد بعض المسئولين لا يقولون في خطبهم الآن الجمهورية الإسلامية وإنما يقولون الحكومة الإسلامية. يقولون الثورة لكنهم لا يذكرون اسم الجمهورية الإسلامية وهذا مدعاة لأسفنا.

اليوم نجد بعض المسئولين يحذفون كلمة الجمهورية الإسلامية ويتساءل البعض: ماذا يعني رأى الشعب، إنها خطة مدبرة لكي يفهموا الناس أن رأيهم بلا أثر وبلا قيمة، وأنهم إذا قاموا بالتزوير في قيمة الشعب فإنهم لا يفعلون شيئاً خلاف الشرع لأن رأى الشعب في

منذ وفاة الإمام الخميني وحتى اليوم لم تكن نسمع عن شخص يتجرأ على ميراث الإمام الذي كان واضحاً للجميع وهو نظام الجمهورية الإسلامية، لكنه قد حدث اليوم، وإنني لأتذكر أحداث ١٩٥٢، السنة التي بدأ فيها الإمام الخميني ثورته، وكنا جميعاً آنذاك في خندق واحد، لقد بدأ تحركنا بعد حادثة الجمعية الأهلية، وكنا نحمل الأنباء إلى الإمام الخميني ويصدر القرارات وننفذها. وعندما نفى الإمام إلى النجف الأشرف وألف كتابه ولاية الفقيه والحكومة الإسلامية، هناك وضع هذه النظرية للمستقبل، لكنه وضع إطارها العام فيما بعد.

لقد بدأ التحدث عن ولاية الفقيه والحكومة الإسلامية في الحوزة العلمية بالنجف الأشرف التي لم يكن أحد فيها يجرؤ على القول بأن السياسة مرتبطة بالدين، إن تلك الحركة التثويرية من قبل الإمام بدأت من هناك، لكن بعد أن نفى إلى باريس أراد أن ينظر للحكومة الإسلامية في إطار الجمهورية الإسلامية، حينئذ اتخذ البعض موقفاً معادياً للإمام، والأشخاص الذين لم يدركوا مقصده من الحكومة الإسلامية هم اليوم يحرفون رؤيته ونظريته عنها، إنهم لا يفهمون مدى الضرر الذي يلحقونه بفكر الإمام، وبالقطع إذا قال أحد أن لديه رأياً خاصاً في معنى الجمهورية فهو حر، لكنه ليس كذلك فيما يتعلق بتفسير آراء الإمام.

الأساس بلا مضمون ولا معنى، هكذا يقولون.

إننى أطلب من مراجع التقليد الذين تتلمذوا على يد الإمام ألا يسكتوا، كما إننى أعتبر أن لدى مهمّة إلهية وهى الرد على هذه الافتراءات. فعندما نرى أن أفكار الإمام الراحل يتم تحريفها وتبيّن لشباب اليوم على نحو مغاير لما كانت عليه فإن مهمتنا هى عرض الحقيقة.

وتبدو الحاجة ماسة الآن إلى ذكر الكلمات التى قالها الإمام فى المنشور الثالث للثورة فيما يتعلق بخدمات العلماء ورجال الدين، فبعد أن مدح الإمام العلماء وذكر خدماتهم الجليلة قال: "هذا ليس معناه أننى أدافع عن جميع رجال الدين لأن منهم التابعين والخاضعين والمتحجرين والمتظاهرين. وهناك فى الحوزات العلمية أفراد نشطوا ضد الثورة والإسلام المحمدى الخالص".

اليوم هناك مجموعة تطعن الدين وتضرر بالثورة والنظام لدرجة أنه يُظن أن لا وظيفة لها غير هذا، إن خطر المتحجرين والمتظاهرين الحمقى داخل الحوزة العلمية ليس بضئيل وأول ما يفعلوه هو ترويج شعار فصل الدين عن السياسة الذى هو مع الأسف بمثابة حرية موجهة فى صدر الحوزة ورجال الدين. لقد كانت ضربات رجال الدين المغيبين منهم والواعين الخاضعين للسلطة أشد وطأة من ضربات غيرهم ولا زالت. إن

النكبات التى ألمت بالإمام من هذه الطائفة المتحجرة كانت أشد وطأة من تلك التى لحقت به من الآخرين. فقد كانت بداية فكرة الشاه ظل الله على الأرض، ومقولة إننا لا نستطيع أن نقف أمام المدافع والدبابات بلحومنا وجلودنا، ومقولة إننا لسنا مكلفين بالجهاد والنضال، ومقولة من هو الذى له حق المطالبة بدماء المقتولين، وأشد المقولات وطأة وطعنا فى الجهاد الثورى هو ذلك الشعار المضلل بأن كل حكومة قبل ظهور إمام الزمان حكومة باطلة، إن مثل هذه الكلمات صدرت عن أمثال هؤلاء الأفراد الذين يقولون هذا الكلام الآن. إلى هذا الحد تلقى الإسلام ضربات وطعنات من الأعداء من رجال الدين، تلقى منهم ما لم يتلقاه من طائفة أخرى حتى وجدنا أعداء رجال الدين يقولون بالأمس إن الدين منفصل عن السياسة أو النضال ضد الشاه حرام. رأينا بالأمس الحجتيين يقولون بحرمة النضال ضد الظلم. رأيناهم فى الماضى يقضون اعتصام نصف شعبان لمصلحة الشاه واليوم يثورون أكثر ثورية من الثوريين أو هكذا يدعون. إن هذه الجماعة كانت من أهم الجماعات التى عارضت الإمام، فعندما حرم الإمام احتفال الشعبانية عارضوا الإمام واحتفلوا هم، إنهم الذين كانوا يخالفونه ويسعون إلى إحباط نجاحاته، ومثلما تم تحريف كلام الرسول (ص) بعد فترة وجيزة من وفاته هم الآن يحرفون كلام الإمام.

جولة فى فكر الدولة الشيعية، الشعب ومشروعية الدولة

■ صابر أداك ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١٩

ناجم عن ظروف المرحلة، وأنه قد وضع أساس الجمهورية الإسلامية تحت وطأة هذا الاضطراب. وفى هذا الصدد نشرت ردود شافية وموثقة من قبل تلامذة ورفاق الإمام الخميني، وبالأخص من قبل مكتب تدوين ونشر آثار الإمام، رفضت الآراء سابقة الذكر الصادرة عن مصباح يزدي وتلامذته وذلك من خلال عرض أدلة وبراهين أجمعت على أن الإمام الخميني قد أقام الجمهورية الإسلامية من خلال اعتقاد عميق وراسخ بمبادئ الجمهورية ومشروعية رأى الشعب.

ومن الأجدر فى هذا السياق أن يتم تناول هذا الموضوع على مستوى أكثر شمولاً وعمقاً مما هو عليه اليوم، وذلك من خلال عرضه وفق رؤية النبى (ص) والأئمة المعصومين، ومن خلال نظرة تاريخية وإيراد شواهد دامغة وذلك لأن طرفى القضية يعتقدان فى

أحدثت المناقشات الأخيرة التى طُرحت فيما يتعلق بدور وتأثير رأى الشعب فى مشروعية النظام السياسى انقساماً داخل المجتمع الإيرانى، حيث قام أصحاب الرأى والمنظرون -كلٌ وفق نهجه الفكرى- بعرض رأيه. وكانت آراء المرجع الدينى فى الحوزة العلمية بمدينة قم مصباح يزدي وتصريحات بعض تلامذته وأتباعه والتى مثلت بداية هذه المرحلة الجديدة من المناظرات، تقول بعدم تأثير رأى الشعب فى مشروعية الحاكم والحكومة، وتعتبر أن منشأ المشروعية لا ينبع من رأى الشعب وإنما من المتون والنصوص الدينية والإلهية التى تقضى بأن ولاية الفقيه هى منشأ المشروعية والركن الذى تقوم عليه الدولة فى الوقت الحالى، وهم يعتقدون أن الإمام الخميني قد قبل بالجمهورية ليس من قبيل الاعتقاد والإيمان بها ولكن تبعاً لاضطرار

سنة وسيرة النبي (ص) والأئمة.

والمقصود بالطرفين هما الطرف المؤيد لفكرة أن ولاية الفقيه هي أساس المشروعية، والطرف الآخر الذي يرى أن كلا من مبادئ الجمهورية والإسلامية صنوان لا ينفصلان في فكر الإمام الخميني المؤسس للجمهورية الإسلامية.

إن أقوال وأفعال النبي (ص) والأئمة تُعد بمثابة أحكام فاصلة فيما يتعلق بهذه القضية، ويمكن الوقوف على مواقف النبي (ص) في مجال إقامته للدولة وتوضيح أن العامل الأساسي في تكوين الدولة في الإسلام والنقطة الفاصلة فيها هي إسلام أهل يثرب ودعوتهم للنبي (ص) للهجرة إلى مدينتهم وقبول زعامته، ومن ثم قرر النبي (ص) الهجرة إلى المدينة ومواصلة دعوته في مكان آخر غير مكة بعد أن أدرك حقيقة أوضاعها ورفض المشركين لدعوة الإسلام. وقد كانت يثرب مدينة مهمة في الجزيرة العربية يسكنها قبيلتان رئيسيتان هما الأوس والخزرج عُرفاً بالتنازع والتحارب فيما بينهما، ولذلك كان وجهاء القبيلتين يبحثون عن فرد محايد جدير بزعامة المدينة يوحداهما تحت رئاسته في مواجهة بقية القبائل العربية، وكذلك اليهود الساكنين فيها. وكان الحوار الذي جرى بين بعض زعماء يثرب مع النبي (ص) في سنة الحج الحادية عشرة من البعثة النبوية والذي تم بمحض صدفة كاملة هو بداية وصولهم إلى مبتغاهم بأنهم وجدوا في النبي (ص) الشخص الذي ييغونه فاعتنقوا الإسلام وأثناء اللقاءات التالية مع النبي (ص) في موسمي الحج الثاني عشر والثالث عشر للبعثة النبوية حدثت بيعة العقبة الأولى وبيعة العقبة الثانية ودعا النبي (ص) المسلمين الأوائل من أهل مكة إلى الهجرة إلى المدينة. وبعد أن اطمئن الرسول (ص) إلى إسلام معظم أهل يثرب ورغبتهم في هجرة الرسول إليهم أقدم الرسول (ص) على الهجرة وقبل رئاستهم برضا وطلب منهم - على هذا النحو - وضع أسس إقامة أول حكومة في تاريخ الإسلام، وهنا نلاحظ أن إرادة ورغبة أهل المدينة هي وحدها التي دفعت النبي (ص) إلى إقامة الحكومة وتأسيس الدولة، كما أن نهج حكومة النبي (ص) يؤكد بوضوح على أن الأمور الحياتية والشئون العقلانية كانت موضع تشاور بين مسلمي صدر الإسلام مثلما كان المسلمون متبعين لكل ما هو وحى منزل. أما في الموضوعات أو المواقف التي كان يتخذها النبي (ص)، من خلال رأي خاص شخصي بدون الاعتماد على وحى منزل، فكان المسلمون الأوائل يعتبرون أن لهم الحق في مناقشتها وإبداء الرأي فيها، بل ومعارضتها وكانوا يبدون معارضتهم للنبي (ص)،

وكان النبي الأكرم ينزل على رأي الأغلبية ما لم يكن هناك وحى منزل. وهناك نماذج عديدة في مصادر التاريخ الإسلامي تبين هذا الأمر، ونشير إلى بعضها مثل ما حدث في غزوة أحد ونزول الرسول (ص) على رغبة الأغلبية التي أرادت الحرب خارج المدينة بعد أن كان الرسول (ص) يريد الحرب وهو في داخلها، وكذلك موافقته على رأي الأغلبية في غزوة الأحزاب، حيث اقترح الرسول مصالحة قبيلة غطفان ليفصلها عن مجموع الأحزاب المهاجمة بأن يعطيها ثلث محصول حدائق المدينة، لكن زعماء الأنصار عارضوا رأيه وقبل النبي (ص) معارضتهم ونزل على رأيهم. هذا فيما يتعلق بمواقف النبي (ص)، وأما فيما يتعلق بفترة الحكم القصيرة التي كانت للإمام على رضى الله عنه وتفحص أقواله وسلوكه في باب الجمهورية وقيمة رأى الشعب فإننا سنحصل على نتائج واضحة ونماذج بارزة لهذا الأمر، لأنه إذا كان القائلون بعدم أهمية رأى الشعب في مرحلة النبي (ص) الممثلة لمرحلة تأسيس الدين نظراً لظروف البعثة وإقامة الدولة وإحاطة المشركين بالدولة الإسلامية في أول عهدها - مثلما أطلق عليها الإمام الخميني ظروف الاضطراب - فإنه بالتأكيد لا يمكن أن نطلق نفس الأحكام على فترة حكم الإمام على، وهي مرحلة التثبيت وتزايد النفوذ الإسلامي.

إن سيرة على رضى الله عنه دليل دامغ على أنه لم يفضل في أى موقف قط مصلحته على الحق وإنما كان دائماً يُعلى قيمة الحق على الفكر المصلحي. وبالإضافة إلى هذا، فإن على رضى الله عنه بكل ما له من مواقف جليلة في معارك وغزوات النبي (ص) واشتهاره بالشجاعة والإقدام فإنه لا يمكن لأحد أن يُجبره على فعل شيء رغماً عنه.

إن التاريخ يُبين أنه لم يتبع أيًا من هذه الأساليب، ولكنه مع عدم رضاه عن الأوضاع كان دائماً مستشاراً للخلفاء المنتخبين وذلك في إطار حق الشعب لاختيار حكامه، كما أنه لم يمنع آراءه الحكيمة عنهم في أى موقف قط، كما اشترك في الأمور المهمة من خلال التشاور مع صحابة الرسول (ص)، وذلك مثل أمور الفتوحات، وقدم آراءً حلت كثيراً من المشاكل والمعضلات آنذاك.

وتأتى فترة حكم الإمام على لتمثل مرحلة ساطعة لمبادئ الجمهورية ومشروعية رأى الشعب، ونحن نعلم أن أساس خلافته ناشئ عن طلب عام لأهل المدينة وممثلي المدن المهمة الأخرى مثل الكوفة والبصرة ومصر، كما أن أغلبية المهاجرين والأنصار ومن بينهم الذين اشتركوا في غزوة بدر كانوا حاضرين في هذا الجمع الذي اختار الإمام على خليفة للمسلمين، وكانت

هذه المجموعة تحظى باحترام وتقدير بالغ بين جموع المسلمين عامة، وكان بمثابة العرف المقبول في ذلك العصر، أن أي شخص من هذه المجموعة يتم اختياره للخلافة وعقد البيعة له، يحظى بالقبول والرضا من الجميع مثلما حدث مع الخلفاء السابقين على الإمام علي، كما أن الإمام علي قد استند في بيان وتوضيح مشروعية خلافته على رأي هذه المجموعة حتى إنه اعتبر رأيها من رضا الله سبحانه وتعالى.

إن أمير المؤمنين علي طيقاً لقوله لم يكن لديه ميل أو رغبة في الخلافة حتى إنه عرضها على أفراد آخرين مثل طلحة والزبير. والمثير في الأمر أن الناس نتيجة لعدم قبول هذين الإثنين للخلافة قد هبوا وتجمعوا وذهبوا إلى منزل طلحة ثم إلى منزل الزبير وعرضوا الخلافة عليهما لكنهما قدما الإمام علي على نفسيهما وأبديا استعدادهما لمبايعته. وبعد التأكد من رضى عامة الناس وتمسكهم بخلافة الإمام علي قبل الإمام مطلبهم، وأجل البيعة لليوم التالي حتى تتم في المسجد وعلى الملء العام، ومما يقتبس من الأقوال الشهيرة للإمام علي فيما يتعلق بقيمة رأى الناس قوله: "أيها الناس لو أنكم تركتموني واخترتم غيري فإنتي واحد منكم وسأتبع من تختارون أنتم وسأكون أكثر طاعة له".

بهذه الكلمات التي قالها الإمام علي في المسجد قبل بيعة الناس له، وكذلك قوله: "أيها الناس إن الحكم منكم ولا حق لأحد في هذا الأمر سوى لمن ترضونه"، وقوله: "اعلموا أنتي لو صرت خليفة لكم فإنتي لن أقوم بأمر إلا بعد تشاور معكم". لقد تمت بيعة الإمام علي بعد الإعلان مجدداً عن رضا الناس ببيعته. ولقد كان الإمام يعتبر أن بيعة الناس هي أساس مشروعية خلافته مثلما ذكر هذا في الرسالة التي أرسلها إلى معاوية وأهل الشام يدعوهم فيها إلى بيعته، حيث كتب يقول: "إن الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان قد بايعوني كذلك، ومن ثم على الحاضر والغائب أن يقبل هذه البيعة لأنها حق للمهاجرين والأنصار، وأن كل من يختاره المهاجرون والأنصار من المسلمين ويجعلونه إماماً فإن الله تعالى يرضى بهذا الأمر".

إننا نرى أن الإمام كان يعتبر أن بيعة الناس هي مصدر مشروعية حكمه، وفي غير هذه الحالة لم يكن من الجائز الحصول على الحق الإلهي المفوض في

الخلافة ولا أن يعبر عن ميله ورغبته فيها، بل إنه قد أحال الأمر إلى آخرين مثل طلحة والزبير، كما أنه استند في بيان مشروعية خلافته إلى بيعة الناس للخلفاء السابقين عليه. إن على رضى الله عنه بعد توليه خلافة المسلمين وأثناء الحوادث الجسام التي مر بها أثناء خلافته لم يقدم على أمر يخالف رأى جمهور المسلمين أبداً، وهناك شواهد كثيرة على ذلك أشهرها ما تم في حادثة التحكيم، حيث كان الإمام راغباً في مواصلة الحرب ضد جيش الشام، ولكنه رضى بالتحكيم نزولاً على رأى أغلبية جيشه، وحتى في عملية اختيار الحكم الموفد من قبله رضى بمن اختارته الأغلبية وهو أبو موسى الأشعري على الرغم من ميله لإيفاد ابن عباس أو مالك الأشتر، ويؤكد ذلك ما قاله الإمام علي بعد العودة من معركة صفين وظهور الفرقة المعروفة بالخوارج والتي أرادت فسخ التحكيم ومواصلة الحرب ضد جيش معاوية، حيث قال لهم: "أقسم بالله أنتي لم أكن راضياً بما حدث ولكني ملت بالجمهور منكم أي أنتي وافقت على ما وافقت عليه الأغلبية". لقد ظل الإمام علي حتى نهاية حياته ملتزماً بهذه القواعد حتى إنه لم يوص الناس باختيار أحد لخلافته. ومن الواضح الجلي أن رأى الناس فيما يتعلق بالحكم والخلافة هو منشأ المشروعية لدى هؤلاء العظماء، وهو ليس كذلك في الإمامة والولاية. وطبقاً لاعتقادنا فإن النبي (ص) والأئمة سواء من وصل للحكم منهم ومن لم يصل كانوا أولياء لله وهم واجبو الإطاعة في الأمور الدينية. ومن خلال الكثير من الشواهد يتضح أن رأى الشعب يحظى بأهمية كبيرة لدى أئمة الدين، بل إنهم يعتبرون أن رأى الناس هو منشأ مشروعية أي حكم وأي حاكم، ولا نلاحظ على مدار التاريخ أي شاهد يقول بأن أئمة الدين قد لجأوا إلى القوة والتغلب أو التزوير للحصول على حكم وإنما كانوا يقبلون في بعض الأحيان هذه المناصب الدنيوية بناءً على رغبة الناس ومطالبتهم لهم بالرئاسة والحكم فقدموا أثناء تلك الفترة القصيرة أعظم النماذج للدولة الأخلاقية المستندة إلى آراء الناس.

هل أحمدى نجاد الدرغ الواقى لخامنئى؟

■ د. سيد كمال الدين نبوى ■ ايران امروز (ايران اليوم) ٢٠٠٦/١/٧

عقب انتهاء انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التي أجريت في يونيو الماضي، ونجاح جهود الزعيم التي تهدف إلى السيطرة التامة على الجهاز التنفيذي، اتضح أن القرارات التي اتخذتها الحكومة هي قرارات السيد أحمدى نجاد ومستشاريه. لكننا نرى أن صاحب القرار الأساسى فى نظام الولاية الحاكم فى إيران هو الزعيم، وأن المسئول الحقيقى عن الأوضاع المضطربة فى إيران هو الولى الفقيه وليس غيره.

إن رئيس الجمهورية الإسلامية إما أن يكون متفقاً تماماً مع الزعيم أو لا. وإذا كان متفقاً مع الزعيم (مثل هاشمى رفسنجانى) فإنه يطلق يده تماماً فى تنفيذ ما يريد من سياسات (التي تلقى تأييد الزعيم أيضاً)، وفى هذه الحالة عندما يحصل على تأييد الزعيم فإن مسئولية السياسات المتبعة تقع على عاتقه هو والزعيم، ولأن الزعيم هو المسئول الأعلى منه فإن مسئوليته بالطبع تكون أكثر.

وإذا لم يكن رئيس الجمهورية على اتفاق كامل مع الزعيم (مثل محمد خاتمى) فإنه يحصل على الحد الأدنى من الإمكانيات والأدوات الحكومية لتنفيذ سياساته ويضطر إلى العمل فى إطار السياسات العامة للنظام (التي يحددها الزعيم والمجمع الذى يعينه والذى يمثل نوعاً من أنواع مجلس الأعيان). ونظراً للقيود غير العادية التي يتعرض لها رئيس الجمهورية فإن المسئولية الأولى عن المصائب تقع على عاتق الزعيم وليس على رئيس الجمهورية فى هذه الحالة. والخلاصة أنه فى كلتا الحالتين تقع المسئولية الأولى عن الأوضاع المؤسفة التي تمر بها البلاد على عاتق الولى الفقيه.

وبالنسبة للسيد أحمدى نجاد فإن العلاقة بين الزعيم ورئيس الجمهورية تختلف عما كانت عليه فى الدورات الرئاسية الأربع السابقة. وفى البداية، يجب أن نتذكر أن تولى السيد أحمدى نجاد الرئاسة كان وفقاً لحسابات السيد خامنئى، وكانت هذه الحسابات تفترض أن السيد أحمدى نجاد يفتقر إلى الإرادة والاستقلال الفكرى اللازمين لإدارة البلاد. ولهذا فإن توليه الرئاسة يعنى أن يضع الزعيم على مقعد الرئاسة شخصاً ينفذ أوامره ورغباته دون نقاش وتكون السلطة

التففيذية أيضاً ضمن صلاحياته.

كان تصور الزعيم يقوم على أن السيد أحمدى نجاد سوف يكون دمية فى يده. ويرى صانعو القرار الحقيقىون أن دور السيد أحمدى نجاد لا يجب أن يكون أكثر من دور المنفذ الساذج. والآن سواء كان هذا المنفذ يوافق على سياسات الزعيم أو لا يوافق، يجب عليه أن يؤدى دور الدرغ الواقية لسيد خامنئى، وهذا هو الأمر الذى جعل الانتقادات تتوجه إلى السيد أحمدى نجاد منذ نجاحه فى الانتخابات حتى اليوم. وقد نجح السيد خامنئى فى تأمين لنفسه، فالزعيم ومستشاروه ورجاله يتخذون القرارات الكبرى ويرسمون سياسات الدولة بينما تقع مسئوليتها على عاتق المنفذ. ولأن رئيس الجمهورية الإسلامية هو المنفذ الأساسى لرغبات الزعيم فإنه يجب أن يتولى مسئولية الدفاع عن هذه الرغبات حتى يمكن للولى الفقيه أن يظل متحرراً من المسئوليات والانتقادات. ونحن نرى أن الدفاع يجب أن يطلب من صاحب القرار الأصلى وليس من المنفذ عديم الإرادة، خاصة أن جميع الشواهد فى الوقت الحالى تدل على أن صاحب القرار الأصلى والمحرك من خلف الستار هو الزعيم ورجاله. والنتيجة أنه فى أى حالة ومع أى افتراض فإن العامل المحدد فى النظام السياسى الحاكم فى إيران ليس هو رئيس الجمهورية وإنما هو الزعيم الولى الفقيه.

وما يجب التأكيد عليه هو أن نفس الأشخاص الذين كانوا يضعون العراقيل من خلف الستار فى عهد حكومة السيد خاتمى هم الذين يتولون المناصب الحيوية فى حكومة أحمدى نجاد، أى أن السيد أحمدى نجاد ليس له نصيب من الحل والعقد. فيجب على أى شخص سواء كان معترضاً أو مؤيداً أن يوجه "تكفيره" أو "تكبيره" إلى المسئول الأصلى أى الزعيم. وعلى هذا، فإن الواقعية والإنصاف تحتم علينا ألا نعترض على رئيس الجمهورية أكثر من مستوى إمكانياته وصلاحياته.

إذا كان السيد أحمدى نجاد بعد مرور سبعة شهور على الانتخابات مازال يطلق الشعارات ويعقد اللقاءات، فربما يكون من أسباب ذلك أنه لا يملك أدوات العمل (أو لا يريد أن يملكها) ولا فعل مثلاً يفعل رؤساء الجمهوريات بعد نجاحهم فى الانتخابات وشغل نفسه

بتنفيذ برنامج الانتخابي، لا بالاستمرار في إطلاق الشعارات. وهو يقضى معظم وقته في السفر هنا وهناك مما يطرح تساؤلا حول مدى توافر الوقت له لإدارة الشؤون اليومية للبلاد. وإذا كان السيد أحمدى نجاد يهتم بالأمور عديمة الأهمية أو قليلة الأهمية ويشغل نفسه بالقضايا الدعائية الديماغوجية وإغواء العوام ويرضى نفسه بإطلاق الشعارات الطنانة غير العملية، فإن كل ذلك لا يرجع فقط إلى إمكاناته المحدودة للغاية وإنما يدل أيضا على أن الحكومة سواء كانت سيئة أو جيدة يديرها أشخاص آخرون وهؤلاء المديرون هم الزعيم ورجاله الذين يقومون بواجبهم في المناصب الحساسة والحيوية. والسيد خامنئى هو المسئول عن التدهور الذى يعانى منه الشعب الإيرانى أكثر من أى مسئول آخر.

كما يجب أن نذكر أنه بعد وفاة السيد الخمينى وحتى اليوم (أى ما يقرب من ١٨ عاما) كان العنصر الثابت الوحيد فى نظام الجمهورية الإسلامية هو زعيم النظام، أى السيد خامنئى ولهذا فإنه تقع مسئولية الأوضاع المؤسفة فى إيران على عاتق المسئول الأول الذى يتولى تحديد السياسات العامة للنظام. وإذا كان الفساد ممتزجا مع نظام ولاية الفقيه، وإذا كان الإدمان يصرخ فى النظام الإسلامى، وإذا كانت البطالة تمسك بتلابيب العديد من المواطنين فى نظام الولاية، وإذا كان الشباب يرون المستقبل مظلمًا محبطًا، وإذا كانت المناطق المحرومة قد صارت أكثر حرمانًا فى ظل نظام ولاية الفقيه، وإذا كان بيع النفس قد صار وسيلة

لكسب لقمة العيش فى النظام الإسلامى، وإذا كانت الامتيازات الاستثنائية تمنح لرجال الحكومة وأقاربهم فى النظام الإسلامى بينما تعيش الغالبية العظمى من الشعب فى أوضاع سيئة، وإذا كانت مافيا النفط فى النظام الإسلامى الحاكم فى إيران تسرق المصادر الطبيعية بكل تبجح وتقدمها للأجانب، وإذا كانت المرأة فى الحكومة الإسلامية محرومة من أقل حقوقها، وإذا كانت الأقليات العرقية الإيرانية تعيش فى ظلم وحرمان لا يمكن تصوره فى ظل نظام ولاية الفقيه، وإذا كان رجال الحكومة ومنظرو ولاية الفقيه لا يبدون أى اهتمام بكرامة الإنسان، وإذا كان النظام الإسلامى يرتكب المذابح ضد معارضيه السياسيين أو يزج بهم فى السجون المؤبدة أو يحكم عليهم بملزمة بيوتهم، وإذا كان العمال فى نظام ولاية الفقيه لا يمكنهم تكوين نقابات أو عرض مطالبهم، وإذا كانت إيران ليست للإيرانيين وليس للشعب دور فى إدارتها، وإذا.....، فعلى من تقع المسئولية؟

إذا لم تكن مسئولية كل هذا تقع على عاتق ولى الأمر زعيم النظام، فعلى من تقع؟ وإذا لم يكن الولى الفقيه وأعوانه والمؤسسات التابعة له وهى مجلس الصيانة ومجمع تشخيص المصلحة ونواب الولى الفقيه فى الأجهزة الحكومية وعناصر القمع التابعة له، أو التى يعينها والسلطة القضائية والإذاعة والتليفزيون وكافة المؤسسات التابعة للولى الفقيه هم المسئولون عن الكوارث والتخلف الذى تعانى منه إيران والإيرانيون، فمن المسئول؟

نظام بدون رأى الشعب

■ مصطفى يزدى ■ شرق (الشرق) ١٠/١/٢٠٠٦

الواقع إنه منذ عصر ما قبل انتصار الثورة، وخاصة عندما كان مصباح يزدى يعمل مع زملائه فى مؤسسة "فى سبيل الحق" على الحيلولة دون انتشار الدين المسيحى بين المسلمين عن طريق نشر الكتب والكتيبات، وكان أعوان وأصدقاء الخمينى فى السجون أو فى المنفى، منذ ذلك الوقت وحتى الآن نشبت صراعات بالكلمات والأقلام بين أصدقاء وأتباع الخمينى وبين أفراد مثله حول الأفكار وأسلوب النضال، ولكنه ظل لسنوات عدة فى غياب الإمام الخمينى ينسب إليه أفكاره لتحقيق الشعبية وجذب المؤيدين والأتباع.

فى ظل الظروف الحالية التى تمر بها إيران، طرح محسن غرويان أحد تلاميذ السيد مصباح يزدى المشهورين أمام الرأى العام آراءه وآراء أستاذه، وقد طرح عدة أسئلة كان من شأنها قيام تلاميذ الإمام الخمينى ومحبيه بالمشاركة فى الجدل. وفى عهد مؤسس الجمهورية الإسلامية كان هناك أفراد يفسرون آراء الإمام تفسيرات غير صحيحة، ولكن كان هناك البعض ممن تولوا توضيح هذه الآراء والأفكار. ولذلك فإن السؤال الموجه للسيد يزدى هو: لماذا لم تطرح هذه الأفكار والتفسيرات فى حياة الإمام؟

ولحسن الحظ هناك الكثيرون من علماء الدين وغيرهم ممن تولوا عرض الآراء الحقيقية للإمام الخميني، خاصة آراؤه التي دفعت الشعب الإيراني إلى القيام بالقضاء على نظام الشاه الذي كان زعماًؤه يعتبرون أنفسهم ظل الله. وقد قدم هؤلاء الإجابة الشافية ولم يسمحوا للأفكار التي تسلب الشعب دوره الأساسي محل القيادة الشعبية الدينية.

منذ عدة أيام حاول محسن غرويان في حديث له وبعد أن طرح عشرة أسئلة أن يطرح ما لم يكن مقبولاً في عهد الإمام.

وكان السؤال الأول هو: هل كان الإمام في النجف يقوم بتدريس "الحكم الإسلامي" أم "الجمهورية الإسلامية"؟

وباليت المدرسة التي درس فيها السيد غرويان كانت تدرس كتاب "ولاية الفقيه" للإمام الخميني حتى يتضح له أن الحكم الإسلامي الذي كان يطرحه الخميني ويدرسه لا يتعارض مع الجمهورية الإسلامية وإنما المبدأ هو رأي الشعب في تشكيل الحكومة. وكل من قرأ موضوع الحكم الإسلامي في كتاب ولاية الفقيه يعرفون أن الكتاب يركز على عدة قضايا لا علاقة لها بما طرحه السيد غرويان والسيد مصباح يزدي. فموضوعات الكتاب هي: رفض حكم الظالمين - انتقاد العلماء الذين يفضلون الصمت على الانتفاض - توضيح عدم انفصال الدين عن السياسة - ضرورة إقامة حكومة يكون رئيسها "العالم العادل" - توضيح أن الدين الإسلامي يحتوي على قانون لإدارة المجتمع - الكشف عن بعض القضايا الداخلية والخارجية في عهد البهلويين ولا مبالاة بعض علماء الحوزات العلمية بها.

واللافت للنظر أن الإمام الخميني في تناوله كل هذه الموضوعات يولي اهتماماً كبيراً لدور الشعب في إقامة الحكم الإسلامي، وهو ما تكشف عنه المقتطفات التالية من كتاب ولاية الفقيه:

١- إننا نطرح أصل القضية ومن الضروري أن يفكر فيها الجيل الحالي والجيل القادم ويتوصلوا إلى طريقة تطبيقها، وسوف يتمكنوا إن شاء الله تعالى من التوصل إلى كيفية التشكيل وكافة التفاصيل عن طريق التشاور وتبادل الآراء.

٢- ضعوا الإسلام مدرسة الجهاد ودين النضال تحت تصرف الشعب حتى يصحح عقيدته وأخلاقه من خلاله ويقضي على النظام الجائر الاستعماري ويقيم حكماً إسلامياً.

٣- إن واجبنا أن نعمل على تأسيس حكومة إسلامية حقيقية وندعو إليها ونصدر التعليمات ونتفق في الفكر ونوجد موجة إعلامية وفكرية حتى يظهر تيار اجتماعي فتتقش الجموع الواعية العارفة بواجبها المتدنية التي توحدت في الحركة الإسلامية وتقيم الحكم الإسلامي.

هذه المقتطفات المأخوذة من دروس ولاية الفقيه التي كان يلقيها الإمام الخميني في النجف الأشرف، تؤكد أن الشعب هو الذي يشكل الحكومة الإسلامية، والحكومة الإسلامية التي يشكلها الشعب هي الجمهورية الإسلامية التي تكونت بأغلبية تقترب من الإجماع. وبالطبع إذا حدث في ذلك اليوم أن رفضت غالبية الشعب الإيراني نظام الجمهورية الإسلامية (وهو مضمون سؤال السيد غرويان) فإن الإمام الخميني لم يكن مصدر السلطة ليقول إن هذا الرأي شرعي أو غير شرعي. فالغالبية العظمى من الشعب هي التي وضعت الإمام على السلطة لكي يقيم الحكومة التي يريدونها وكذلك إذا تكونت حكومة تهمل دور الشعب فإنها تكون هي نفسها الحكومة الملكية الشاهنشاهية التي كانت تحكم في إيران لمدة ٢٥٠٠ عام. وقد عرض الإمام الخميني آراءه وأفكاره على مدى سنوات عدة وقد أعجب بها الشعب ووافق عليها واختار الإمام الخميني لتطبيقها. وإذا لم يكن الشعب قد وافق عليها لظل الإمام الخميني حتى آخر عمره في النجف الأشرف يقوم بتدريس ولاية الفقيه ولم تكن لتتشكل الحكومة التي نبحت الآن حول مدى شرعيتها.

وفي الختام نقول إن الرؤية والأدبيات السياسية الدينية التي كانت في الحوزات العلمية قبل أربعين عاماً (وقت قيام الخميني بتدريس ولاية الفقيه في النجف) تختلف مع الظروف الحالية اختلافاً كبيراً، وكذلك نذكر أن النظام الحاكم في إيران كان وقتها نظاماً ملكياً وليس جمهورياً إسلامياً، وليت الإمام طرح فكرة الحكومة الإسلامية في مقابل الملكية والجمهورية حتى يعرف السادة أن الجمهورية الإسلامية هي المقابل للحكم الإسلامي.

يجب أن نأخذ تحذير خاتمي بجدية

■ محسن بهشتي سرشت ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/١٠

بيد لها الإمام وأعوانه لتثبيت دعائم النظام الجديد لتقديم تجربة جديدة للإسلام السياسي إلى العالم بعد قرون من الانزواء والإهمال. فكانوا يعترضون أحيانا على قرارات مجلس الثورة وأحيانا على أحكام محاكم الثورة في حق مجرمي النظام البهلوي ومصادرة الأموال التي سرقوها من الشعب. وبعد ذلك اتجهوا إلى تأسيس أحزاب معارضة وحركات للمعارضة المسلحة ضد النظام الجديد. حتى إنهم ردأ على الرسالة التي أرسلها الخميني إلى جورباتشوف يدعو فيها إلى قراءة الإسلاميات والتعرف على أفكار الحكماء المسلمين مثل ملا صدرا قد أرسلوا إلى الخميني رسالة يهاجمونه فيها على ذلك ويقولون له لماذا تدعوه إلى قراءة أفكار ملا صدرا الإلحادية ولماذا لم توجهه بأقوال أئمة الشيعة.

التيار الثاني الذي ظهر بعد الثورة تمثل في جمعية الحجّية. وقد كان أعضاؤها قبل الثورة يعتبرون أن العدو الأساسي للإسلام هم البهائيون ويرون أن الإسلام السياسي ليس له أي مبرر أو أساس سليم. وهم في الغالب يستندون إلى الحديث المرسل الذي يقول كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت، ولهذا فهم لا يجيزون أي خروج على النظام. ولأن هذا التيار كان يعمل تحت الغطاء الأمني لنظام الشاه ولأن أفكاره وتعاليمه كانت موضع قبول النظام، فإن بعض المعارضين للنظام كانوا يحصلون على بطاقات عضوية هذا التيار حتى يتم تصنيفهم لدى السافاك على أنهم حجّية. وكان لهم قبل الثورة تشكيلات منسجمة وتمارس نشاطها بكل حرية وكانوا يرحبون بفساد النظام علنا في فصول الدراسة وقاعات الجامعات ويعتبرونه مقدمة لظهور إمام الزمان.

وبعد انتصار الثورة نجح البعض اعتمادا على التشكيلات المنظمة التي كانت تعمل بحرية في أيام الشاه في التسرب إلى المؤسسات الثورية الجديدة. وفي هذه الفترة لم تكن لديهم الجرأة على العمل تحت اسم الحجّية ورغم ذلك كانوا يسريون أفكارا معارضة لفكر الثورة ويعملون على إضعاف الأسس الفكرية للثورة. وقد توقف هذا التيار بعد الخطاب الحاسم للخميني الذي أعلن فيه رفض فكر جمعية الحجّية وتاريخهم المنحرف. ولكن أفرادهم استمروا

في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ ظهر في إيران ثلاثة تيارات رئيسية معارضة للثورة والفكر الموجه لها. التيار الأول تمثل في عدد من علماء الدين التقليديين الذين عارضوا فكر الخميني ومنهجه، ورأوا أن توجهه السياسي يفتقد الشرعية الدينية. وقد بنى هؤلاء توجههم هذا على مسيرة مؤسس الحوزة العلمية الشيخ عبد الكريم الحائري الذي كان أستاذ الخميني. وكان الخميني في هذا الوقت يقول موجهها كلامه لهؤلاء العلماء: "لو كان المرحوم الشيخ الحائري موجودا اليوم لفعل مثلما تفعل". وكان هؤلاء العلماء قبل نجاح الحركة يدعون الخميني إلى الامتناع عن تدريس العلوم الفلسفية والصوفية، وظلوا حتى نجاح الحركة يمارسون المعارضة العلنية أحيانا والضمنية أحيانا أخرى بهدف إضعاف الحركة وإثاء المواطنين عن الانضمام إليها. ولا أنسى أنني بعد خروجي من سجن السافاك في عهد الشاه الظالم جاء أحد الأشخاص لمقابلتي ونصحتني ألا أشارك في هذه الممارسات لأن البريطانيين هم الذين يقفون وراءها. وقد كانت هذه المجموعة التي شكلت طيفا بعد نجاح الثورة تضع ضمن أولوياتها الدينية والثقافية النضال ضد الدكتور شريعتي وأفكاره رغم دعوة الخميني الجميع إلى الاتحاد، خاصة المثقفين والمفكرين وعلماء الحوزة وكانوا ينشرون سلاسل من الأبحاث والمقالات المعارضة للدكتور شريعتي (الذي كان في تلك الأثناء يتمتع بإقبال كبير من جانب طبقة علماء الدين والشباب وأساتذة الجامعات). وأعلن الخميني أن وحدة الحوزة والجامعات من أهم المبادئ التي لا يجوز المساس بها، وكان هذا الإعلان مثار غضب وأحيانا عداء هذه المجموعة من علماء الدين. وكانت المجموعة الأخرى المنتمة لهذا الطيف تقف في مواجهة نداء الخميني برفض الحكم الملكي الشاهنشاهي وتدعو إلى دستور الثورة النيابية. وفي المرحلة التي أوشكت فيها الثورة على الانتصار إذا بهم فجأة يطرحون فكرة تمكين الشاه من السيطرة على الدستور رغم شعار الإمام وإرادة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب، ويدعون كما كانوا يزعمون أنهم يريدون حقن المزيد من الدماء! وبعد انتصار الثورة لم تهدأ هذه المجموعة وإنما ظلوا على ثباتهم ومعارضتهم للجهود التي لا تكل التي كان

فى ممارسة نشاطهم اعتمادا على روايتهم الفكرية ونظرتهم إلى الدين والإيمان بالمهدى والإسلام، ولكن فى قوالب أخرى، بل وفى قالب ترسيخ الولاية والجمهورية الإسلامية والانخراط فى بعض الأجهزة الحكومية.

أما التيار الثالث فيتمثل فى جماعة مجاهدى خلق، وهو مثل السابقين، حيث كان يعمل على معارضة الخمينى وتراثه فى قالب الدين. وقد كان هذا التيار يقدم نفسه كمدرسة معارضة للإمبريالية والرجعية ومؤيدة للطبقات المحرومة المظلومة، ولأنه لم يتمكن من الحصول على السلطة بعد الثورة عن طريق الآليات الشرعية، فقد عمد إلى توسيع نطاق تشكيلاته استغلالاً لرأفة مسئولى الثورة وسعة صدرهم، وما لبث أن تحول إلى منظمة سياسية عسكرية مسلحة مناوئة للثورة والنظام. وقد كانوا يقولون وينشرون كل ما يريدون فى ظل تأكيد الخمينى على عدم منعهم من ممارسة نشاطهم وذلك حتى أظهروا أسلحتهم الخفية. وكانت محصلة نشاطهم حتى بداية حربهم المسلحة ضد النظام آلاف المنشورات والكتيبات. وقد عمدت هذه الجماعة التى تسمى نفسها بالإسلامية فى منشوراتها إلى إضعاف الثورة والقضاء عليها منذ اليوم الأول لنجاح الثورة بدلاً من مساعدة الحكومة الجديدة ودعمها. وعندما أدركوا أن النظام قد وطد دعائمه فى المؤسسات الجديدة وأن الدعاية المتظاهرة بالثورية لم تعد تجدى نفعا اتجهوا إلى السلاح وشرعوا فى مهاجمة القوى الثورية ليفرغوا البلاد من العناصر القيادية المؤثرة. وفى سبيل هذه القاية قاموا باغتيال الشهيد بهشتى و٧٢ من خيرة أبناء الشعب الذين كانوا عموماً من أكبر القيادات ونواب البرلمان واغتيال رئيس الجمهورية "رجائى" ورئيس الوزراء "باهنر" وعدد من أعضاء الوزارة. وكانوا يعمدون إلى تصفية الشخصيات التى تتخذ مواقف معادية للولايات المتحدة والإمبريالية

وتتبنى الدفاع عن الطبقات الفقيرة والمحرومة وكان من بينهم من يعارض الجمود والطبقية بشدة مثل بهشتى وباهنر ورجائى وقدوسى حتى إنهم كانوا يثيرون غضب التيار التقليدى. ولهذا كشفت هذه المنظمة عن مكنوناتها فى تناقض نظرى وعملى واضح. وقد زعم رجوى أنه طالما يتمتع النظام بشخصيات ذات كفاءة وخبرة فإن المنظمة لن تتمكن من السيطرة على السلطة. ومع ذلك لم يسلم من نيرانهم البسطاء من العمال والبايعين وأصحاب المحلات والمشاة فى الشوارع. وبعد سنوات ثار رجوى وأعدائه مرة أخرى، وفى الثانى من خرداد عندما كان ثلاثون مليون ناخب إيرانى يدلون بأصواتهم فى انتخابات الرئاسة وصوت منهم أكثر من عشرين مليوناً لصالح السيد محمد خاتمى مما اعتبر حدثاً كبيراً فى تاريخ إيران إذا برجوى يصف هذا الحدث بأنه "فترة خاتمى". فقد كان يعد اللحظات انتظاراً لإصابة الشعب باليأس والامتناع عن المشاركة فى الانتخابات حتى يتمكن من انتهاز فرصة غياب الجماهير للانتقضا على السلطة. ولكنه أصيب بصدمة وظل فترة فى غيبوبة بعد الانتخابات. وكان يعتقد أن خاتمى يتمتع بالإمكانات والقدرات التى تمكنه من القضاء على أمل هذه المنظمة المسلحة فى الوصول إلى السلطة اعتماداً على الثقافة والخطاب الجديد القائم على مبادئ الخمينى وتعاليمه وانتقاء القيادات ذات الكفاءة والخبرة، ولهذا فهو كان يرى أن مجيئ خاتمى قد أجل ثورتهم المنتظرة لعشرين عاماً! وما هو خاتمى يحذر بوصفه أحد أكبر الاستثمارات القومية والإسلامية ويعرب عن تخوفه من أن التيارات التى لا تلتقى فكراً مع الثورة والخمينى تتحين الفرص للنزول إلى ساحة السلطة وتغيير النظام والظروف الحالية الحساسة تتطلب الوعى ووحدة الرأى من جانب كافة القوى والطبقات المخلصة لمنظومة الخمينى الفكرية، خاصة المفكرين والعلماء والنخبة.

الخميني عارض مشاركة الحجتين في الحكومة الإسلامية

■ موسوى بجنوردى ■ شرق (الشرق) ٢٦ / ١ / ٢٠٠٦

صرح آية الله سيد محمد موسوى بجنوردى رئيس مركز دراسات الإمام الخمينى وعضو مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين) قائلاً: كان الإمام الخمينى يؤكد على ضرورة عدم مشاركة الأفراد المنتمين لجمعية الحجتية فى مؤسسات الحكومة الإسلامية، حيث كان الإمام قلقاً من خطر جمعية الحجتية، ولم يكن مستعداً حتى لمجرد اللقاء مع قادتها، بل إنه رفض أخذ الأموال المستحقة من سهم الإمام منهم. ورداً على سؤال مفاده هل الأشخاص الذين يطرحون قضايا حول مشروعية نظام الجمهورية الإسلامية يعتبرون تياراً قائماً بذاته، ويناقشون هذه القضايا من خلال أهداف خاصة بهم، أم أن هذه القضايا تواردت الحوارات حولها من خلال دراسات علمية محايدة لا تنتمى لتيار سياسى بعينه، قال موسوى بجنوردى: "إن الأفراد الذين يقولون هذه الكلمات يهدفون إلى الحصول على قدر أكبر من الاهتمام والشهرة لأن قضية نظام الحكم فى إيران واضحة تماماً، فعندما ورد لفظ الجمهورية الإيرانية فى الدستور الإيرانى وأكد الإمام الخمينى مرات عديدة على هذه التسمية، لم يعد هناك حاجة لتوضيح هذه القضية مرة أخرى لأن الجمهورية الإسلامية تعادل رأى الشعب. وإذا أردنا استخراج مجموع المحاضرات والحوارات وبيانات الإمام الخمينى الراحل حول هذه القضية فإننا سنحصل على مجموعة كبيرة لا حد لها تؤكد رأياً واحداً هو التمسك بمعنى الجمهورية الإسلامية، وحول عدم ثقة الإمام بتيار الحجتية صرح موسوى بجنوردى قائلاً: كان الإمام الخمينى لا يثق بالحجتيين وتساوره المخاوف من أخطارهم، وكان يصفهم بالدخلاء، كما أكد على ضرورة عدم دخول هؤلاء الأشخاص إلى مؤسسة الحكم فى الجمهورية الإسلامية، نحن لا نعادى

الجمعية الحجتية وليس لدينا كراهية تجاهها، لكن الأمر يقف عند حدود أن أفكارهم تناقض فكر الإمام الخمينى وتختلف معه، كما أن قادة الجمعية الحجتية لم يكن لديهم علاقة حسنة بالإمام لدرجة أن أحد رؤساء هذه الجمعية، وهو الآن ليس على قيد الحياة، كان قد جاء إلى النجف أثناء فترة نفى الإمام فيها، وكان يطلب لقاءه، لكن الإمام لم يسمح له باللقاء. إن الإمام الخمينى لم يكن من أهل العداوة والتخاصم فى يوم من الأيام من منطلق حب أو كراهية شخصية، لكن الشئ المهم والمحورى لديه هو الإسلام والثورة، وكل شئ كان يشعر أنه سيضر بالثورة أو ينحرف بمسارها كان يأخذ تجاهه موقفاً قوياً، وكان موقف الإمام حيال الحجتية نابعاً من رؤيته الخاصة بأن هذا التيار مضر بالثورة، ويقف حائلاً أمام الحماس الثورى لدى الشباب، ويحدث حالة تخدير لهم، ويثبط عزائمهم، فلدى الحجتيين وجهة نظر تقول بضرورة المكوث والانتظار حتى يظهر إمام الزمان وهى رؤية تختلف مع وجهة نظر الإمام فيما يتعلق بالانتظار حتى ظهور إمام الزمان، فهم يعتقدون بالانتظار وعدم أداء أى عمل حتى يأتى إمام الزمان، لكن وجهة نظر الإمام التى تتبعها هى أن انتظارنا لظهور المهدي لإقامة حكومة العدل واقتلاع الظلم من المجتمع تفرض تهيئة المناخ لعودة إمام الزمان، وعلينا أن نبدأ بالعمل حتى يظهر إمام الزمان. وإذا كان علينا أن نقبع فى بيوتنا حتى يظهر إمام الزمان ثم نجتهد بعد ظهوره فى إصلاح المجتمع أو إعدادة، علينا أن نقبل حقيقة أن فكر الإمام الخمينى قد أحدث تحولاً كبيراً فى المجتمع الإسلامى، وهذا الفكر لا يستطيع أى فكر أن يقضى عليه، فقد رسخت هذه الأفكار فى أعماق أفكار جميع المسلمين، ولو أن لدى أى شخص أقل قدر من الغيرة الدينية لما استطاع أن ينسى أثر هذه الأفكار على المجتمع الإسلامى.

السيد مصباح يزدي المرشد القادم

■ كمال الدين نبوي ■ ايران امروز (ايران اليوم) ٢٠٠٦/١/٢

في خضم حالة الاستعداد التي تبدو عليها القوى السياسية الإيرانية مع اقتراب موعد إجراء انتخابات مجلس الخبراء في دورته الرابعة، يستعد المرجع الديني في الحوزة العلمية بمدينة قم مصباح يزدي هو ورفاقه، وبدعم من جميع القوى والسلطات في النظام الإيراني الحاكم، إلى الحصول على أغلبية مقاعد هذا المجلس، وهو يهدف بحجة ضخ الدماء الجديدة في مجلس الخبراء إلى إخراج معظم الأعضاء الحاليين في المجلس الذين لا يتفقون مع أفكاره واستبدالهم بأعضاء على نفس نهجه الفكري. إن الأعضاء الذين ينوي السيد مصباح يزدي مهاجمتهم هم في الأساس من الداعمين التقليديين لسياسات وأفكار رئيس الجمهورية الأسبق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني، والذين كان لهم دور بارز في تثبيت أركان الجمهورية الإسلامية منذ بدء تأسيسها وحتى الآن.

على العكس من معظم التوقعات فإن أهمية مجلس الخبراء القادم لا ترجع إلى تحجيم دور المرشد أو تدعيمه لأن المجلس يقبل بالفعل زعامة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئي.

إن مجلس الخبراء القادم في حالة دخول السيد مصباح لن يشهد تغييرا ملحوظا. فهؤلاء لا يعارضون زعامة خامنئي. بعبارة أخرى، هم لن يديروا نقاشا حول تحجيم دور الزعيم أو يحاولون عزله، ولكن تكمن أهمية مجلس الخبراء القادم في أنه هو الذي سوف يحدد المرشد القادم لإيران.

ونظرا للدور المحوري الذي يلعبه المرشد في بنية نظام الجمهورية الإسلامية، فإن انتخابات مجلس الخبراء القادمة سوف تحظى بأهمية بالغة لدى جميع التيارات السياسية.

وبحكم تزايد المخاوف حول الحالة الصحية للسيد خامنئي، فإن مصباح يزدي يتيح لرفاقه الذين سيدخلون مجلس الخبراء تحديد المرشد القادم لإيران، وعلى هذا النحو فإن مصباح يزدي سيتريص بالحصول على منصب مرشد الجمهورية الإسلامية، ومن خلال حواراته الخاصة وأقواله حول خصائص ولاية الفقيه يجذب المستمعين إلى تقبله، وبعبارة أخرى، يجعل من نفسه أنسب الأشخاص لتولي هذا

المنصب، كما أنه يتمتع بدعم بعض الأوساط أيضا. إن السيد مصباح في حالة دخول مؤيديه إلى مجلس الخبراء، فضلا عن تمتعه بدعم السيد محمد يزدي، يسعى إلى تقديم قائمة موحدة للدخول في انتخابات مجلس الخبراء وذلك بالتوافق مع السيد حسن الإبراهيمي الصديق الحميم للسيد أحمد جنتي رئيس مجلس صيانة الدستور، والمؤيد فكريا للسيد مصباح، خاصة وأن السيد جنتي قد تحولت منافسته السابقة للسيد مصباح إلى صداقة حميمة في الوقت الحالي.

إن استراتيجية السيد مصباح تشبه إلى حد كبير استراتيجية التعميريين، بمعنى أنه يتبع نفس الأسلوب الذي اتبعه التعميريون في استبعاد زعماء حركة المؤتلفة الإسلامية من انتخابات الدورة السابعة للمجلس، حيث استبعد مصباح زعماء مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين)، وقادة تجمع مدرسي الحوزة أيضا حتى يستطيع عدد من الأعضاء الشباب في جمعية روحانيت مبارز (جمعية علماء الدين المناضلين) ومدرسي الحوزة الدخول إلى مجلس الخبراء. وإذا لم يكن هؤلاء الأعضاء من المؤيدين للسيد مصباح والسيد جنتي فمن المستحيل أن يدخلوا إلى مجلس الخبراء، وفي النهاية نرى أن السيد مصباح يزدي خلاف بعض التوقعات سوف يدخل انتخابات مجلس الخبراء تحت راية جناح اليمين التقليدي وسيدخل الأفراد المؤيدون من قبله من خلال نفس الطريقة إلى المجلس، إلا أن رجال الدين المناضلين وأعضاء تجمع مدرسي الحوزة بقم لن يسيروا في مسار السيد مصباح يزدي. وبناءً على تقييم السيد مصباح نفسه فإن الحرب القادمة على مقعد الزعامة والإرشاد سوف تكون بين جيشه وجيش السيد رفسنجاني، والمرشد القادم سوف يتحدد بتحديد المنتصر في هذه الحرب. فإذا انتصر جيش السيد مصباح على جيش رفسنجاني فما من شك في أن مصباح يزدي سوف يكون المرشد القادم للجمهورية الإسلامية. وفي حالة هزيمة جيش مصباح فإن مجلس الخبراء القادم سوف يختار أحد أعضائه الكبار كمرشد للجمهورية الإسلامية. وفي هذه الحالة نرى أن السيد جنتي لديه حساسية بالغة من تولى السيد شهرودي منصب الزعامة والإرشاد، كما أنه لدى مصباح يزدي حساسية بالغة أيضا من تولى رفسنجاني منصب

الإرشاد.

فيما يتعلق بتيار اليسار، يجب القول بأنه في حالة ما إن دخلت شخصياته البارزة مثل السيد محمد خاتمي، ومهدي كروبي، وموسوي تبريزي، وموسوي خويئينها ساحة انتخابات مجلس الخبراء، وبفرض إفلاتهم من مقصلة مجلس صيانة الدستور، فمن المحتمل إحرازهم لنجاح بارز في الانتخابات شريطة نزاهتها. وبناءً عليه، يبدو أنه ما من شك في المشاركة الفعالة من قِبل تيار اليسار في انتخابات مجلس الخبراء القادمة، لكن نجاحهم بحكم احتمالية تحققه سوف يكون مستهدفاً إحباطه من الأعداء أيضاً، وسوف يتولى مجلس صيانة الدستور مسؤولية استبعاد الشخصيات البارزة من تيار اليسار حتى يقلل دور هذا التيار في عملية تحديد مصير نظام الجمهورية الإسلامية عبر اختيار المرشد القادم، وسوف يتولى مسؤولية هذا الأمر السيد أحمد جنتي بمساعدات قيمة من كل من السادة محمد يزدي وصادق لاريجاني وحسين كعبي وعباسعلي كدخدائي.

بناءً على هذا، سيرفض مجلس صيانة الدستور ترشيحات كثير من شخصيات تيار اليسار البارزة.

في هذه الأثناء، نرى أنه جدير بالتأمل والملاحظة عدم تحرك مجلس الخبراء نحو التخلص من سطوة مجلس الصيانة للدستور الذي يعتبر مثابة الحليف للسيد مصباح يزدي. فمجلس الخبراء يستطيع أن يتولى بنفسه فحص صلاحية المرشحين لعضويته، وفي هذه الحالة فإن مخطط السيد مصباح الذي يرمى إلى ترقب وفاة خامنئي، سوف يكون مخططه مجرد كتابة على صفحة الماء لا أثر له إذا ما تولى مجلس الخبراء مسؤولية فحص صلاحية المرشحين لعضويته بدلاً من مجلس صيانة الدستور. والحقيقة أن استراتيجية السيد مصباح تقوم على ثلاث دعائم هي تقليل دور تيار اليسار في تعيين المرشد القادم عن طريق مجلس صيانة الدستور، وتطهير تيار اليمين عن طريق الاستبعاد الانتخابي، وترويج فكرة ضمان حيادية المرشد القادم.

إن بقاء تيار اليمين واستمراره يتم من خلال منع تحقيق وضع يصب في صالح منافسيهم، ويسعى تيار اليمين إلى السيطرة على الأوضاع من خلال آليتين إحداهما الاستفادة من رجال الدين اليمينيين، وثانيهما رد صلاحية المقدمين للترشح لمجلس الخبراء من تيار اليسار.

تأييد وزارة الداخلية الإيرانية لمشروع تجميع الانتخابات

■ شرق (الشرق) ٢٥/١/٢٠٠٦

انتخابات مجلس الخبراء على أن يجري التجميع الكامل في الانتخابات في الدورات الجارية. ويتم حالياً إعداد جداول زمنية لإجراء الانتخابات، كما أن وزارة الداخلية تقوم حالياً بمشاورات لوضع بنود مكملة لمشروع تجميع إجراء الانتخابات العامة، وسيعرض هذا المشروع على الرأي العام الإيراني.

ورداً على سؤال حول موافقة مجلس صيانة الدستور على مشروع تجميع الانتخابات، قال بور محمدی أن مجلس صيانة الدستور قد أعلن أن نتيجة التشاور حول هذا المشروع لم تتحدد بعد، وأن وزارة الداخلية قد أجرت مباحثات مع مجلس صيانة الدستور من خلال سكرتيه العام والمتحدث الرسمي باسمه وأعضائه حول المشروع المقدم منها.

وأضاف بور محمدی: "إن البعض يعتقد أن وزارة الداخلية قد أوكلت مسؤولية مشروع تجميع الانتخابات لمجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس شورى الإسلام، والبعض قلق من حذف مبادئ الجمهورية من نظام الحكم في إيران، لكن لا

صرح وزير الداخلية مصطفى بور محمدی قائلاً: "إن وزارة الداخلية تؤيد مشروع تجميع إجراء الانتخابات. ووفقاً لهذا المشروع ستجرى الانتخابات في كل عامين مرة واحدة على أن تجري انتخابات مجلس الخبراء مع انتخابات مجلس الشورى الإسلامي، وانتخابات رئاسة الجمهورية مع انتخابات المجالس المحلية، وأكد بور محمدی على أن رئاسة الجمهورية في دورتها التاسعة، ومجلس الشورى الإسلامي في دورته السابعة، ومجالس الشورى المحلية في دورتها الثانية، ومجلس الخبراء في دورته الثالثة، ستستمر في عملها حتى نهاية دورتها، وأن اقتراح وزارة الداخلية بتجميع إجراء الانتخابات والتغييرات التي ستجرى عليها سيحدث في الدورات التالية.

كما أنه لن يحدث تغيير في موعد إجراء انتخابات مجلس الخبراء القادم، وصرح بور محمدی قائلاً: "إن انتخابات مجلس الخبراء في دورته الرابعة وانتخابات المحليات من المقترح أن تجري في شتاء العام القادم، وإن هناك تغييرات جزئية يجب أن تتم في وقت إجراء

ينبغي أن يقلق أحد لهذا الشأن، وعلى الشعب الإيراني أن يطمئن تماماً على مبادئ جمهورية النظام. وتابع بور محمدى قائلاً: "إن الشعب الإيراني غير قلق على التغيير فى مبدأى جمهورية وإسلامية النظام فالنظام الحاكم فى إيران يستند إلى رأى الشعب، والشعب يؤمن بالإسلام، ووزارة الداخلية ملتزمة بالدفاع عن مكانة الشعب والجمهورية الإسلامية".

أما ما يُقال عن مشروع وزارة الداخلية بجعل المشاركة فى الانتخابات العامة إلزامية، فإن الوزارة لم تقدم مثل هذا الاقتراح، كما لم يقدم أى شخص هذا الاقتراح بشكل رسمى مع أن مثل هذا الإجراء له نماذج مطبقة على مستوى العالم، فالمشاركة الإلزامية فى الانتخابات نظام معمول به فى دولة مثل سويسرا، على سبيل المثال.

معوقات شغل المرأة منصب القضاء فى إيران

■ د. جميلة كديور ■ اطلاعات سياسى اقتصادى (الأخبار السياسية الاقتصادية)، العدد ٢١٧ - ٢١٨، يناير - فبراير ٢٠٠٦

عقب فوز مرشح الجناح الأصولى من التيار المحافظ الدكتور محمود أحمدى نجاد بانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية تصاعدت المخاوف داخل الأوساط النسائية حول وضع المرأة فى ظل حكومته، خصوصاً بعد التصريحات التى أطلقها أحمدى نجاد ومفادها أن العمل الطبيعى للمرأة هو البيت وتربية الأولاد.

ومن أهم القضايا التى تثار فى الوقت الراهن قضية شغل المرأة لمناصب القضاء فى إيران، ومكانة المرأة فى ساحة القضاء.

عند وضع قوانين التوظيف القضائى التى تمت الموافقة عليها عام ١٩٢٣، لم يتم اشتراط "ذكورة" من يتولون منصب القضاء. وبالرغم من عدم دخول المرأة إلى هذا المجال حتى عام ١٩٦٩، إلا أن خمس نساء حصلن على مناصب قضائية للمرة الأولى عام ١٩٦٩ واستمرت هذه المسيرة فى التزايد حتى بداية الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

وبنجاح الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، تغيرت ساحة القضايا المتعلقة بالمرأة من حيث أبعادها الظاهرية والواقعية، رأساً على عقب، فكان ضمن التحولات التى شهدتها الساحة الإيرانية فى هذا المجال، تغير الوضع القانونى للمرأة العاملة بسلك القضاء، وتغير نوعية النظرة إلى شروط القضاء، حيث تم وقف النساء عن ممارسة مهنة القضاء.

جدير بالذكر أن المادة (١٦٢) من الدستور حددت شروط وصفات القاضى، طبقاً للمعايير الفقهية، وبناءً عليه، حول الدستور شروط تولى القضاء إلى قوانين عادية، والدستور بوصفه القانون الأعلى، لم يشر إلى ذكورة من يتولون المناصب القضائية العليا فى الدولة، كشرط من شروط تنصيب القضاة.

هذا فى حين أن المادة (١١٥) أشارت إلى كلمة رجال عندما تعلق الأمر بمنصب رئيس الجمهورية، وقد تناولت العديد من الأبحاث هذه القضية، من حيث مشروعية تولى المرأة رئاسة الجمهورية من عدمه.

وقد وافقت الحكومة المؤقتة فى ٤ أكتوبر ١٩٧٩ على تحويل منصب النساء القضائى إلى منصب إدارى. وبعد الموافقة على قانون الشروط اللازمة لاختيار القضاة عام ١٩٨٢، اعتبرت الذكورة ضمن الشروط المحددة لتعيين القضاة عملياً، وطبقاً لهذا القانون، أخرجت النساء العاملات بسلك القضاء من أعمالهن حيث ألحقن بأعمال أخرى غير قضائية.

وفى عام ١٩٨٤، حيث أضيفت فقرة إلى البند واحد من شروط القضاء، ورد أن النساء اللاتى كان لديهن منصب قضائى، ومتوافر لديهن الشروط المنصوص عليها فى البند واحد يستطعن العمل فى المحاكم المدنية الخاصة كمستشارات خدمة مع الاحتفاظ بمنصبهن القضائى.

وإن كانت هذه الفقرة بمثابة حفاظ على منصب المرأة القضائى، إلا أنها تأكيد للمرة الثانية على أن المرأة تستطيع فقط القيام بمهام استشارية وليس لديها القدرة على تولى شئون القضاء.

لكن بالتدريج، تم إصلاح الفقرة المضافة إلى قانون شروط القضاء عام ١٩٨٤، وذلك عام ١٩٩٥، وتنص الفقرة على أن رئيس السلطة القضائية لديه صلاحية تعيين النساء المتوافر لديهن شروط اختيار قاضى المحكمة فى منصب مستشار المجلس الأعلى الإدارى ومستشار المحاكم المدنية الخاصة ومستشار مكاتب البحث القانونى وجميع الإدارات التى بها وظائف قضائية، بالإضافة إلى منصب مستشار فى قضايا الأحوال المدنية.

١ - منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية: المؤتمر القادم في أبريل

■ شرق (الشرق) ٢٩/١/٢٠٠٦

ومراعاة أولوية الانسجام الفكري والأشخاص الذين قبلناهم كانوا في البداية يمتلكون على الأقل قدرة فكرية وليسوا في حاجة لإعداد، كما أنهم قبلوا مواقفنا. وبناءً على هذا عقدنا مؤتمرين بشكل علني وسن عقد مؤتمرنا التالي في أبريل القادم.

واعتبر بهزار نبوي أن عضوية الأشخاص الذين لهم عضوية أخرى في أحزاب مشابهة أمر خاطئ وأضاف: "لو تقرر أن يكون هناك تعاون بين التنظيمات المتوافقة فكرياً فهذا التعامل يجب أن يتم على مستوى قمة الهرم وليس قاعدته".

وفيما يتعلق بطريقة التعاطي مع حكومة أحمدى نجاد قال نبوي: "ليس لنا أي تعاون مع الحكام الحاليين وعلى الرغم من أنهم أيضاً لم يوجهوا لنا أي دعوى فمن المؤكد أن بعض الأعضاء من الممكن أن يعمل في مختلف المؤسسات الحكومية بغرض تلبية احتياجاته". وتابع بهزار نبوي: "ومن المؤكد أن أعضاء المنظمة في عهد خاتمي لم يكن لهم دور في البنية الإدارية للبلاد، وفقط كان هناك ثلاثة أشخاص من أعضائها هم مصطفى تاج زاده وفيض الله عرب سرخي ومحمد سلامتي يتعاونون على مستوى نائب وزير، وبهذا الشكل يلاحظ أن المنظمة في عهد الإصلاحات لم تشغل أي منصب حكومي".

خلال الاجتماع الذي عقده أعضاء منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية في ٢٢ يناير الفائت تحدث بهزار نبوي عضو المنظمة عن القضايا التنظيمية للمنظمة وشرح أهداف التغييرات التي تجريها تحت عنوان "البنية الجديدة"، حيث قال: "يعتبر البعض المنظمة شبه سرية وغير معلنة، وهذه الفكرة ترجع إلى المرحلة الأولى من نشاط المنظمة حيث كانت شبه السرية بالفعل فقد كنا نشعر بأن ثمة خطراً من جانب معارضي الثورة ولكن في المرحلة التالية أي منذ عام ١٩٩١ وما تليه أعلننا أنها منظمة عالمية سياسية محضة"، وأضاف: "بناءً على تجاربنا وتجارب الجماعات السياسية التي لها تاريخ توصلنا إلى هذه النتيجة وهي أن الامتداد والتوسع في المنظمة لم يوضع في أولوياتنا ونهتّم أكثر بالانسجام الفكري السياسي وعلى هذا الأساس فمنذ عام ١٩٩١ وحتى ١٩٩٩ لم يدخل أعضاء جدد في المنظمة". واعتبر كبير أعضاء منظمة مجاهدي الثورة أن اسم فولكس فاجن والذي كان قد أطلق على هذه المنظمة من قبل سعيد حجاربان المتطرح للإصلاح البارز يرتبط بتلك المرحلة التي مضت. وأضاف: "بعد عام ١٩٩٩ مرت البلاد بظروف سياسية خاصة حيث أمسكت حكومة الإصلاحات بزمام السلطة التنفيذية، ومن ناحية أخرى أصر الأعضاء القدامى في المنظمة على قصر العضوية

٢ - جبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية: التقنية النووية والمصالح القومية

■ شرق (الشرق) ٢٩/١/٢٠٠٦

التي سوف تصدرها جبهة المشاركة، إلا أن مصير الصحيفة مازال مجهولاً"، وأضاف: "إننا لازلنا ننتظر لنرى مدى التزام وزارة الإرشاد والحكومة بعودها بعد الاتصال الذي تم بين إدارة الصحافة ورئيس الهيئة التنفيذية للحزب لاستكمال أوراق ملف إيرانيان

صرح سعيد شريفى رئيس لجنة الإعلام بجبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية قائلاً: "على الرغم من عقد ثلاث جلسات للهيئة الرقابة على الصحف بعد آخر مكاتبة من جانب الحزب للنائب الصحفي، وعلى الرغم من وعده بإصدار قرار نشر لصحيفة إيرانيان

والمكاتب الذي تمت في هذا الصدد ووعدوا أنه في أول جلسة لهيئة الرقابة سيتم بحث ملف جريدة إيرانيان، وسيتم الإيفاء بوعده وزير الإرشاد وبيمن تأشيرة للناطقين بأسماء الأحزاب، إلا أن هذا الأمر لم يحدث مع الأسف. وبالمتابعة مع سكرتير هيئة الرقابة تبين أن الملف قد طرح في هيئة الرقابة ولكن نظراً لأنه لم يحدث إجماع تم تجميد الملف، وأضاف شريعتي: "نأمل أن يبذل السيد مختار بور وذلك بالنظر إلى حسن النية الذي أبداه جهداً أكبر لضمان حق جبهة المشاركة".

وقال هادي حيدري سكرتير اللجنة المركزية لجبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية أن دراسة موضوع حصول إيران على التقنية النووية السلمية قد تم وضعه على

جدول أعمال المجلس المركزي ولجانه المعنية. وأضاف حيدري: "في الجلسة الأخيرة للمجلس المركزي لجبهة المشاركة وبعد تبادل الآراء تباحث الأعضاء بخصوص الملف النووي وتمت دراسة قرار المكتب السياسي في هذا الصدد". وتابع: "إن أعضاء المجلس المركزي يؤكدون على سياسة خلق الثقة ويرون أنها تحول دون الدعاية الدولية الهائلة ضد إيران وقالوا من دون هذا سوف تتعرض مصالحنا القومية للخطر وفي النهاية سوف تحرم إيران من حقها في الحصول على الطاقة النووية السلمية، أيضاً قرر الأعضاء أن يتم وضع الموضوع على جدول أعمال الحزب حتى انتهاء الأزمة ولن يتورعوا عن أي إجراء وإصدار البيانات وتقديم المقالات الإيضاحية".

٣ - جمعية أوفياء الثورة: عزل حكومة الثاني من خرداد

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

صدر البيان الختامي للجلسة الفصلية الرابعة من عام ٢٠٠٥ لأمناء المحافظات والمجلس المركزي ومسئولي مكاتب جمعية أوفياء الثورة، وجاء في هذا البيان: "إن الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تتدرج في جبهة الأصوليين بعيداً عن النقد الذي يوجه الآن إلى سلوك بعض الساسة، وبناءً على الخطة التي اختاروها، يجب عليها أن تساعد رئيس الجمهورية في أداة مهامه، وما أكثر أن يلقي جزء من تجاوب الحكومة التاسعة على عاتقها ولو رأت أن هناك نقاط ضعف أو نقص في الحكومة فعليها نقلها عن طريق القنوات المحددة والمعروفة إلى الحكومة، وكذلك معاونة رجال الحكم في القضاء عليها، وهذا على وجه الدقة هو العمل الخاص المنوط بأحزاب الأصوليين والمؤسسات المدنية في المجتمع، بعبارة أخرى إن الأحزاب مع زيادة تعاطيها مع الحكومة تقيم جسر اتصال بين رجال الحكم والشعب وتقدم نفسها للرأي العام، ومن المؤكد أن القيام بهذه المهمة سيكون له أثره في زيادة إقبال وثقة الشعب بالتيار الأصولي". وجاء في موضع آخر من هذا البيان: "إن جبهة الثاني من خرداد مع كل ما كان لها من قوة في أكثر الانتخابات تنافسية قد واجهت "لا" الكبرى من جانب الشعب ولم تفلح في الفوز، ولم يكن الفوز النهائي إلا للأصوليين. وهذه الهزيمة الساحقة بدلا من أن تكون موضع اعتبار وتجعل جبهة الثاني من خرداد تعيد النظر في

استراتيجياتها وتكتيكاتها أدت إلى أن يتبنى هذا التيار المذكور أساليب على الساحة السياسية قلما يستشعر فيها جانب الأخلاق، واتجه نحو تحركات من قبيل الحرب النفسية وتشويه صورة الحكومة ورئيسها لدى الرأي العام". كذلك جاء في هذا البيان: "إن جبهة الثاني من خرداد على مدى ثماني سنوات من الانفراد بالسيادة والسيطرة على الحكومة والمجلس والبلديات نظراً لرؤيتها الاحتكارية والانفراد والتفكيك وعدم الاهتمام بمطالب الشعب والعمل على سيادة العلمانية بدلاً من الحكومة الدينية قد فقدت حصونها الواحد تلو الآخر بسبب الإهمال في المطلب الشعبي"، وجاء في موضع آخر من هذا البيان: "الآن تسعى جبهة الثاني من خرداد من ناحية لبث الفارقة بين الأصوليين وإحداث مواجهة بين المجلس والحكومة واختراق الحكومة وتشويهها وإضعافها والعمل على تغيير العدالة بحجة كونها شعاراً. ومن ناحية أخرى، أوضح تشكيل حكومة الظل وتنظيم الأنشطة الدعائية وإعادة ترتيب الأحزاب والتنظيمات السياسية وخلق الشعبية لبعض الوجوه الخاصة في الثاني من خرداد و..... خطتها للعودة إلى السلطة".

وفي موضع آخر من هذا البيان وردت إشارة إلى التحرك الجاد والعزيمة القوية التي تبدو عليها الحكومة التاسعة لمكافحة الفساد الاقتصادي، ولهذا يسود بين رجال الحكم أن القيام بأعمال سليمة

ومبتكرة يحتاج إلى بيئة نقية وهادئة، وتعتبر مكافحة الفساد الاقتصادي من الضروريات اللازمة لتصحيح الحياة الاقتصادية. وطبقاً لاعتقاد كثير من الخبراء فإنه طالما أن أكثر من ٨٠٪ من اقتصاد الدولة حكومي أو تحت تصرف مؤسسات عامة، فإن مافيا الفساد تلعب دوراً خاصاً في تعاملات هذا القطاع، ولهذا وللوهلة الأولى بدلاً من التعاطي مع عدد من المخلفات الاقتصادية للقطاع الخاص يجب التحقيق في فساد بعض رجال الحكم. ونظراً لوجود اقتصاد حكومي ولمنع الفساد الاقتصادي وضعت الحكومة على جدول أعمالها دعم المشاركة الشعبية في الاقتصاد، وإلغاء الاحتكار الحكومي، وشفافية القوانين، وكسر احتكار المعلومات، وإلغاء الامتيازات الخاصة. ويضيف هذا البيان: "إن الدبلوماسية الفاعلة على ساحة السياسة الخارجية التي تبنتها الحكومة الجديدة قد استطاعت تحقيق إنجازات عدة وتبوءت إيران إلى حد ما مكانتها الأساسية في زعامة الأمم الحرة، وقد كشفت المواقف المنطقية والمبدئية للدكتور أحمدى

نجاد بخصوص عدم مشروعية النظام الصهيوني وتكذيب المحارق النازية ودراسة حالة حقوق الإنسان في أوروبا وأمريكا وكسر بعض خطوط الغرب الحمراء في مجال الأنشطة النووية السلمية، أن إيران خطت خطوات واسعة وهذا يعد دليلاً على فاعلية السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وعلى الرغم من أن الغرب ووسائل إعلامه افتعل ضجة تجاه مواقف رئيس الجمهورية وكذلك بعض الأفراد في الداخل والذين ركبوا الموجة، إلا أننا عند بحث مواقف المفكرين في الدول الإسلامية وكذلك بعض العلماء من الدول الغربية نراهم أدركوا سلامة منطق ووضوح رؤية رئيس الجمهورية قبالة هذه المواقف التي كان لها صدى كبير. وقطعاً سيكون ذلك بمثابة دور جديد للدبلوماسية الخارجية الإيرانية، ويجب على سفارات إيران في الخارج أن تتبنى المواقف الإيجابية باعتبارها الخطوط الأمامية في مواجهة الدعاية الغربية، وذلك بفرض توضيح المواقف الثابتة للرأي العام والتأكيد على حقوق إيران".

٤ - جمعية أوفياء الثورة: نظام الهيمنة بصدد إلغاء خطاب الثورة الإسلامية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

صرح مسعود سلطان بور عضو اللجنة المركزية بجمعية أوفياء الثورة الإسلامية في الجلسة الشهرية قائلاً: "إن حقوق الإنسان والملف النووي الإيراني ليس أكثر من ذريعة لفرض ضغوط على إيران، ولا زال نظام الهيمنة يضع على أجندته إلغاء أو تغيير خطاب الثورة الإسلامية". وأضاف عضو اللجنة المركزية: "إن الانسجام والاتحاد والسلطة من أجل تقديم مزيد من الخدمات وتطور إيران الإسلامية وسيادة الخطاب الأصيل للثورة الإسلامية يقلق نظام الهيمنة، وقد أدى هذا القلق إلى زيادة بعض الضغوط". وواصل حديثه: "من المؤكد أنه يبين إلى حد كبير مدى تهاوى نظام الاستكبار لدرجة أنه يواجه تحديات كبيرة"، وأضاف: "إن الأمريكيين والأوروبيين يعانون ارتفاع أسعار النفط والركود المائل في اقتصادياتهم، ذلك الركود الذي سيؤدي إلى تحديات أكبر على المستوى الداخلي بالنسبة لهم"، وواصل سلطان بور حديثه قائلاً: "من

ناحية أخرى فإن مصير سائر دول المنطقة يرتبط بمصير إيران ولذا، فإن وقوع أي حدث سيكون له آثاره على مجمل المنطقة". وقال مشيراً إلى الاجتماع الأخير لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٤ فبراير الفائت: "إن الدول الغربية لن تستفيد من إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن لأن أزمة النفط الجارية ستهدد وبقوة كل الدول المستهلكة، خاصة الغربية، وقطع إمداد النفط كلية أو جزئياً معناه انهيار جزء كبير من صناعات الدول الغربية، والغرب يعلم هذا جيداً ولذا، فليس هناك قلق كبير من هذه الزاوية. وتتضح ضرورة التوافق الداخلي بين كل التيارات الداخلية في النظام والدفاع الشامل عن حق إيران النووي وتزوير المجتمع للحصول على تضامن ومساندة الشعب، ويتربط على هذا شفافية ووضوح مواقف النظام والطلبات والضغوط من قبل الدول الأوروبية الثلاث".

٥- أنصار حزب الله: التفاف العالم حول محور الجمهورية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

العالم، ولماذا تعشق حماس وحزب الله اللبناني ومسلم العراق وأفغانستان و..... الإمام الخميني وثورته الإسلامية، ورداً على هذا السؤال فليس هناك شخص أكثر جدارة من الإمام الخميني الذي قلما جاد الزمان بمثله، والذي قام بثورته العظيمة والتي كانت بارقة الأمل التي أضاعت قلوب اليائسين والقانطين، وكلما مر عليها الزمان كلما كانت نتائجها أكثر وضوحاً، يوماً في لبنان ويوماً في غزة ويوماً في القدس بملحمة حماسية. إن المحافظين الجدد الذين يهيمنون على البيت الأبيض مضطرون للتنازل عن سياسة من النيل إلى الفرات لأنهم يرون أن الحركات الإسلامية تحاصرهم من النيل إلى الفرات، نعم إن شعارات الثورة تم تطبيقها في الشرق الأوسط، بل وفي العالم غير الإسلامي، وهذه الأيام وعلى الرغم من أن الدول الغربية قد تحالفت ضد الجمهورية الإسلامية، إلا أن إجماع أمم العالم قد التقى حول محور الجمهورية الإسلامية وهذا شئ لا يمكن المرور عليه دون دراسة.

عقب تصاعد حدة أزمة الملف النووي الإيراني وتزايد فرص إحالته إلى مجلس الأمن أصدرت جماعة حزب الله بياناً جاء فيه: "منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران بات شعار الجمهورية الإسلامية "الموت لأمريكا" استراتيجية حكومة أكثر منها كلمات يطلقها شعب، وعلى الرغم من أنه في تلك الأيام لم يكن أدنى شخص يفكر في عولة هذا الشعار، إلا أنه فيما بعد وفي تلك الأيام التي انخرط فيها بعض الناس في الداخل في تنفيذ هذا الشعار، ذاع وانتشر وأصبح الصرخة التي تخرج من فم أي مظلوم أينما كان، ومن العجيب أنه أصبح شعار الدول الغربية أيضاً بداية من لندن وباريس وانتهاءً ببرلين وفيينا. وكان الغرب قد عزم على تقديم نموذج مزيف للثورة الإسلامية حتى يشوه صورة الحركات الكبرى ولا تفكر الأمم ثانية في الثورة، ولكن هذه الثورة حققت الكثير للمظلومين وكانت خطراً كبيراً على الظالمين ودار حولها الكثير من الأحاديث، ولكن لماذا تخاف الولايات المتحدة الأمريكية ثورتنا، ولماذا يكرهوننا ديكتاتوريو

٦- حركة الحرية والقوميون الدينيون: التأكيد على الجمهورية والإسلامية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/٢٩

عزوف المؤسسة الدينية عن التحرك داخل المجتمع وانتقد بشدة عدم تدخل المؤسسة الدينية في القضايا الاجتماعية لدرجة أنه واجه ردود فعل بعض رجال الدين، وأضاف بستة نكار: "جدير بنا أن نذكر سعي بازركان لقيام جمهورية ديمقراطية وكان يقول: كثير من دول جمهورية لكنها ليست ديمقراطية وسعى كثيراً لأن يكون المسمى الجمهورية الديمقراطية الإسلامية حتى تكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية قراءة ديمقراطية". وفي رد لهذا الناشط القومي الديني على سؤال هل كان الشهيد بهشتي موافقاً على الجمهورية الديمقراطية الإسلامية قال: "في مجلس الثورة تم التصديق على الجمهورية الديمقراطية الإسلامية ولكنها تغيرت فيما بعد إلى الجمهورية الإسلامية وفقاً لرأي الإمام الخميني".

قال محمد بستة نكار أحد الناشطين القوميين الدينيين في مراسم تكريم المهندس مهدي بازركان في قزوین: "آمن بازركان بالديمقراطية وكانت له توجهاته الفكرية التي كان جوهرها الارتباط بالعلم في العالم الغربي ولم ير أي تضاد بين الإسلام والحرية". وأضاف بستة نكار: "في عام ١٩٥٧ طرح بازركان بلغة بسيطة فكرة المجتمع المدني، تلك الفكرة التي يناقشها المثقفون في إيران بعد أربعين سنة من طرحها، لقد كان بازركان يسعى للمشاركة والعمل الجماعي ويحاول إيجاد حلول عملية لتطبيق الديمقراطية وقد ظهرت فكرة المجتمع المدني والعمل الاجتماعي في حياة بازركان عندما كان في السجن". وأشار إلى نظرة بازركان للمؤسسة الدينية قائلاً: "في عام ١٩٦٠ تساءل بازركان في كلمة له عن أسباب

٧- الجمعية الإسلامية لنساء الثورة الإسلامية: نشعر بالخطر

■ شرق (الشرق) ٢٩/١/٢٠٠٦

شفافية ولا تطلع للمستقبل. وأكد طالقاني قائلاً: "إن عدم تقبل النقد يوجد في كثير من الجماعات السياسية وبعض الذين لا يحتملون النقد من أجل تجنبه يسعون لبث الفقرة وإلقاء الكرة في ملعب الآخر ويرون أن أي شكل من أشكال النقد سيحول دون تحقيق شعاراتهم". ويرى هذا الناشط السياسي أن تحقق الجمهورية الإسلامية هو الضمان للحرية والاستقلال، وأضاف: "لا يمكن أن يتحقق أي من هذه المبادئ بشكل منفرد فلا حرية بدون استقلال ولا استقلال بدون حرية ولا جمهورية بدونهما معاً لكن من الممكن أن تصبح الجمهورية أساساً لهذين المبدأين. ولو تم الاعتراف رسمياً بمشاركة ووجود الشعب في كل الأمور ووجد في المجتمع أيضاً حق الرقابة سوف تتحقق الحرية والاستقلال". وقال مشيراً إلى وجهة النظر التي تلغى الجمهورية صراحة: "إننا اليوم نستشعر خطر كثير من أصحاب الرأي والناشطين السياسيين بالنسبة للجمهورية، ومن المؤكد أن هذه الحساسية والإعراب عن القلق هي في حد ذاتها باعثة على الأمل لأنها تبين عمق الاهتمام بدور الشعب وكذلك أيضاً أن التيار الذي يلغى الجمهورية لن يتمكن من تحقيق مآربه لأن الشعب سوف ينتفض ضد إلغاء الجمهورية وسوف يطالب بشفافية السيادة وإعمال مشاركته ورقابته في كافة الأمور ولن يقبل بشئ غير هذا".

قال أعظم طالقين الأمين العام للجمعية الإسلامية لنساء الثورة الإسلامية، مؤكداً على أن شعارات الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية تشبه حلقات سلسلة متواصلة: "إن المبادئ الثلاثة: الاستقلال، والحرية، والجمهورية الإسلامية باعتبارها أهم المبادئ التي قامت عليها الثورة الإسلامية تمثل أساس وقاعدة الحركة الشعبية التي كانت قد بدأت في ذلك الوقت، وعرف الاستقلال بأنه التخلص والتحرر من كافة القيود التي كانت تربطنا بالأجانب". وتابع: "من المؤكد أن التبعية تختلف عن الاتصال، فالاتصالات السياسية والثقافية والاقتصادية لا تعني التبعية بل إن التبعية هي أننا لا نتخذ أمراً في الداخل دون أن نكون مضطرين للرجوع إلى الأجانب". وأكد طالقين أن الجمهورية تعني مشاركة كل الشعب بمختلف أطرافه الاجتماعية والاعتراف رسمياً بحق رقابتهم ومشاركتهم وأضاف: "إذا لم تتحقق الجمهورية وحرية الشعب بشكل أعم من الحريات السياسية والمدنية وإذا لم تراعى حقوق المواطن فسوف يتعرض الاستقلال أيضاً للخطر". وقال الأمين العام للجمعية الإسلامية مؤكداً على ضرورة تجنب الخوض في موضوع الذاتية واللا ذاتية: "يجب أن يعترف رسمياً بحق النقد وحرية التعبير للجميع". وطبقاً لقوله فإن المجتمع الذي لا توجد فيه مساحة للنقد لن يكون فيه تقدم ولا رقي ولا

٨- حزب التضامن الإيراني الإسلامي يرفض المساعدة الحكومية

■ شرق (الشرق) ٢٩/١/٢٠٠٦

حدثية. يتحدث أصغر زاده عن القضايا الداخلية في هذا الحزب قائلاً: "الآن أصبحت قضايا الحزب الداخلية موضوعات غير ذات أهمية بالنسبة للرأي العام وليس بالضرورة نشرها على الملأ، ولكن فيما يتعلق بمشاكل عدم الانضباط المالي لحزب التضامن يجب التأكيد على أنه في العام الماضي لم يستخدم الحزب ريالاً واحداً من المساعدة الحكومية في النشاطات السياسية

أخيراً خرج إبراهيم أصغر زاده الأمين العام لحزب التضامن عن صمته، وهو الذي رفضت أهلية ترشيحه لانتخابات رئاسة الجمهورية مرتين في الدورة الثامنة والتاسعة رغم وقوف بعض القوى التقليدية إلى جانبه. ومع أنه كان يعمل مع التقليديين لكنه لم ينس تقدمهم وهو طالب خط الإمام الذي كان له دور فعال في احتلال السفارة الأمريكية. إنه اليوم الأمين العام لحزب التضامن لكنه تقليدي ينظر إلى السياسة نظرة

وأنا بالأساس أعارض الحصول على أى مساعدة حكومية للعمل الحزبي بل واعتبرها أمراً مغايراً لاستقلال الأحزاب. ثم سرد إبراهيم أصغر زاده بعض المخالفات المالية في حزب التضامن حيث قال: "على مدى الأشهر الماضية استقبلنا عن طريق أعضاء الحزب والتحقيق الخاص التقارير التي أفادت حدوث تغيير في رقم حسابات البنكية للصحيفة وكأنها مبالغ حكومية تم الحصول عليها قد بيعت في السوق السوداء، وقد أدت المخاوف الحاصلة إلى أن يقوم المجلس الأعلى للحزب بإصلاح طريقة إدارة الصحيفة".

وأضاف الأمين العام لحزب التضامن: "إنني باعتباري أميناً عاماً لحزب التضامن أرسلت نص القرار الخاص بالمجلس الأعلى للحزب لهيئة الرقابة على الصحافة في وزارة الإرشاد، ومن المثير للعجب أن مسئولى وزارة الإرشاد قد طلبوا الموافقة من وزارة الداخلية قبل طرح

المجلس الأعلى للحزب. وقد ألقى أصغر زاده الضوء على أداء وزارة الخارجية منتقداً هذا الأداء حيث قال: "للأسف إن مسئولى وزارة الداخلية من دون طرح الموضوع في لجنة المادة (١٠) الخاصة بالأحزاب تجاهلوه في إجراء غير متعارف عليه بحجة عدم وجود وثائق حزبية أو اختفاء جزء من ملف الحزب وتحدثوا عن باقى مؤسسى حزب التضامن الذين أغلبهم إما ليسوا على قيد الحياة وإما انضموا إلى أحزاب أخرى رسمية، ويفتقدون الصلاحية الحزبية باعتبارهم المرجع الوحيد لاتخاذ القرار في الحزب".

وأضاف موضحاً أنه إذا لم تستجب وزارتا الإرشاد والداخلية لطرح طلبه في اللجان المعنية فإنه سيقوم بإصدار صحيفة حزبية بإدارة وهيئة تحرير جديدة حتى لو اضطر في النهاية لتأسيس حزب جديد وأن يقيم تعاوناً جديداً بين المثقفين والطلبة والناشطين السياسيين.

٩- جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم: نهاية الملف النووي ستؤدي إلى ظهور ولي العصر

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

وصف آية الله عبد النبي نماذى عضو جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم تقرير مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى رفعه إلى مجلس الأمن عن الاختراقات النووية الإيرانية، والذي يهدد لإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن، بأنه المشروع الذى ستؤدى نهايته إلى ظهور حركة "ولى العصر".

وقال آية الله عبد النبي نماذى عن الملف النووي الإيراني: "إن طبيعة الاستكبار على مدى التاريخ تتناقى مع العدل والعدالة والإنسانية والكرامة والشرف وحقوق الإنسان التى يتحدثون عنها لأن طريقهم طريق الهيمنة ونهب الأموال والأرواح". وأضاف: "إننا من منطلق واجبنا سوف نثبت للرأى العام العالمى أنهم لا يطبقون مطلقاً تحمل الحق والعدل"، وقال: "هناك ٢٧ صوتاً صوتت بالسلب ضد حقوق مسلم بها لأمة من الأمم فى عصر يطلقون عليه عصر التنوير والحضارة ويدعون التجديد والحضارة، إننا يجب أن نعزى المجتمع الإنسانى

ونقول له إن الطريق الوحيد للانتصار هو الثواب والمقاومة، إن هذا الفكر يوجد فى أمتنا وسوف ينتشر فى العالم أيضاً، وسوف تكتمل حلقات تيار المطالبة بالحق ليس فقط فى العالم الإسلامى، بل فى سائر الأمم، وسيصدر صوت الحق من أنحاء العالم وسيصير أساس أملنا، والتهديد لقوى الاستكبار"، وأضاف: "إن حنكة زعمائنا السياسيين والثقافيين والفكرين تكمن فى وصل الحركات المنفصلة بأى شكل وبأى طريقة، ويدعمون ذلك الاتحاد الذى يواجه أنصار الهيمنة الصهيونية فى البيت الأبيض الأمريكى وسائر الدول الغربية حتى تتمكن الأمم من محاصرتهم ونيل مطالبها وحقوقها المشروعة". وأضاف نماذى: "هذه القضايا التى نشاهدها فى العالم اليوم هى مؤشر على حدوث صراع ومواجهة بين الحق والباطل والذى بدأ منذ تاريخ نبوة الأنبياء وسوف ينتهى عند ظهور المهدي وتشكيل الحكومة العلوية وتحليق راية الإسلام".

١٠- حزب المؤتلفة الإسلامي: بحث انفصال الجمهورية والإسلامية "لعبة سياسية"

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

مفهومها عن الديمقراطية كلية، إذ أن الحرية إسلامية لكن الديمقراطية غربية، والإنسان حر بفطرته وأول دروس الحرية في الإسلام هو حرية الفكر وثانيها الحرية عن موهومات الدنيا، أي أن المقصود الحرية التي تحول دون الخوف والقلق، فملة الإسلام لا ترزح تحت سلطة أحد، فعندما قمنا باحتلال السفارة الأمريكية في طهران ذهب لفييف من السادة إلى الإمام الخميني وقالوا له ماذا سيحدث لو أن الولايات المتحدة هاجمت إيران لدرجة أن بعضاً منهم أجهد بالبكاء، لأن كارتر كان قد هدد بالهجوم على إيران، ولكن الإمام طمأنهم بأن الولايات المتحدة ليس بمقدورها الهجوم على إيران، هذه الحرية نشاهدها في الشعب الآن، الحرية التي أكسبتهم إياها الثورة الإسلامية. وأشار نائب الأمين العام لحزب المؤتلفة إلى إجراء الانتخابات الحرة في إيران واحترام رأي الشعب فقال: "حينما كان السيد بشارتي وزيراً للداخلية صوت الشعب لخاتمي وللإصلاحيين، وحينما كان السيد موسوي لاري وزيراً للداخلية صوت الشعب لأحمدي نجاد وأصبح رئيساً للجمهورية. ويشير هذا إلى أنه لا يمكن لإنسان ما أن يحول دون إرادة الشعب، والانتخابات كانت وستكون دوماً لرأي الشعب، وفي الوقت الراهن تبدو هذه الحرية في أداء وسائل الإعلام، فالأحاديث تبت في وسائل الإعلام بأنماطها الفكرية المختلفة حتى المعارض منها، ولا يحول أحد دون هذا الأداء، كما أن الجرائد أيضاً تنشر آراء كل الأطياف، وعليه، فإن مفهوم الحرية في الثورة أوسع وأشمل من مفهوم الديمقراطية الغربية".

صرح أسد الله بادامجيان نائب الأمين العام لحزب المؤتلفة قائلاً: "إن الأفراد الذين يرغبون في فصل الجمهورية الإسلامية يمارسون لعبة سياسية، فنظام الجمهورية الإسلامية هو النظام الرسمي والدستوري والذي جرى الاستفتاء عليه من جانب الشعب في عام ١٩٧٩ دون كلمة زائدة ولا ناقصة".

وأضاف أسد الله بادامجيان: "إن الاستقلال أساس إسلامي"، وقال: "في الإسلام قبول الدين يجب أن يكون مبنياً على اختيار الفرد ورغبته. والفرد يجب أن يكون فكره وعقيدته مبنية على الاستقلال التام. والإسلام يحث شعوب الإسلام على الحرية والاختيار"، وأضاف بادامجيان قائلاً: "إن شعار الاستقلال في الثورة الإسلامية قد خرج من عباءة الثقافة الإسلامية، وإن شعب إيران قد مارس العمل السياسي في عصر ما قبل الثورة الإسلامية إبان الاستعمار البريطاني والروسي..... وإن شباب اليوم لم يشعروا بهذا المناخ إذ كان الشاه متعلقاً بالدول الأخرى وقيام حكومته بأداء حق الطاعة والولاء لهم بشكل جيد، وعلى هذا الأساس فإن الاستقلال في السياسة والثقافة والاقتصاد والأمور الاجتماعية بات مطلباً لشعب إيران، وإن هذا الاستقلال قد اكتسبناه باعتباره تحرراً وصدى واسعاً للثورة الإسلامية".

وأضاف بادامجيان بخصوص رأي الإمام الخميني حول مصطلح "الحرية": "إن الإمام كان يأخذ جميع الأمور من الإسلام ومن الفقه الإسلامي أيضاً، ووفقاً لقوله في فقه صاحب الجواهر فإن الحرية مستمدة من الثقافة الإسلامية، تلك الحرية التي يتفاوت

١١- حزب الاعتدال والتنمية: إعادة تعريف التضامن الوطني

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/٢٩

وقد صرح حميد رضايي عضو اللجنة المركزية وأمين اللجنة الاجتماعية لحزب الاعتدال والتنمية قائلاً: "إن بناء التضامن الوطني في كل مجتمع يحتاج لاستثمار نهوضه والاستفادة من ديناميكيته وحركته. والنخبة والزعامة في كل مجتمع منوط بها إدارة

على جدول أعمال اللجنة الاجتماعية لحزب الاعتدال تم بحث ودراسة توضيح الأسس الجديدة للانسجام والوحدة الوطنية، وكيفية الاستفادة من ذلك في الحفاظ على حق إيران في الاستفادة من عوائد الطاقة النووية السلمية.

المجتمعات والعبور بها من الأزمات بعزة ورفعة بأفضل وضع ممكن. والتضامن الوطني يؤدي دوراً فعالاً في حراسة المصالح الوطنية وصيانتها والحفاظ عليها، ولذا يجب معرفة أسباب الضرر والتهديد وكذلك معرفة العناصر المؤدية إلى الانسجام الوطني".

وأضاف أمين اللجنة الاجتماعية لحزب الاعتدال قائلاً: "الآن يطوى المجتمع الإيراني صفحة من تاريخه ويعبر من التقليد إلى الحداثة، ويجب أن يتناسب مفهوم التضامن الوطني مع محددات الفترة الانتقالية، ويجب في الوقت الراهن تبني نموذج جديد لبناء التضامن في المجتمع الإيراني".

وشرح هذا النموذج المقترح من حزيه فقال: "خلافاً للمجتمعات التقليدية المحضة يجب أن يعرف التضامن على أساس التشابه في عناصر مثل الأصل، والقبيلة، واللغة، وسائر العناصر الوطنية الأخرى، وعلى النقيض من المجتمعات الحديثة والتي تعنى بتجديد المفاهيم في الأدبيات السياسية والاجتماعية نراها تتفاوت في أسس التضامن. وبناء الانسجام والوحدة في المجتمع الإيراني لابد وأن يقوم على عاملين هما: المشابهة والاختلاف.

وأكد أمين اللجنة الاجتماعية لحزب الاعتدال والتنمية على ضرورة اتخاذ رئيس الجمهورية والقائمين على النظام نموذجاً للتضامن يقوم على المشابهة والاختلاف في وضع السياسات والبرامج التخطيطية لمواجهة العضلات الوطنية مثل الملف النووي الإيراني. ولتقوية وتثبيت التضامن الوطني يجب الاستفادة من سائر الأوضاع التقليدية وكذا الحديثة وتكوين كوادرات لتمثيل وتفعيل هذه الأفكار. ولخلق الوحدة يجب أن يكون جميع أفراد المجتمع داخل البوتقة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإيراني، ويجب أن تعطى الأهمية للقرارات المتنوعة حول الدولة في الشعب والنخبة، ويجب الاستفادة من الآليات المؤثرة في خفض التفقات، ولتقليص الفجوات الاجتماعية والسياسية، وخلق قيم أصلية لإيجاد التفاهم. وفي النهاية أكد على دور النخبة المرجعية في تنامي الدور الإيجابي الذي سيقوى الانسجام والتآلف داخل أروقة المجتمع الإيراني. وعلى الأحزاب والتيارات السياسية داخل النظام أن تكون على مستوى النقد وسيكون هذا حائلاً دون بروز الفجوات.

١٢- حركة الحرية: لا تجعلوا الجمهورية شاحبة

■ شرق (الشرق) ٢٩/١/٢٠٠٦

أكد غلام عباس توسلي عضو المجلس المركزي لحركة الحرية على أن الجمهورية الإسلامية تشتمل على مبدئين: الحرية والاستقلال، وتتوافر صفة الإسلامية حين تتوافر صفة الجمهورية ولا يمكن التفاضل عن أحدهما لحساب الآخر أو التقليل من شأنه. وأضاف غلام عباس توسلي: "إن الشعارات الأصلية للثورة هي الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية. بخصوص مبدأ الاستقلال يمكن القول أن مجتمعنا مجتمع يعتمد

على نفسه تعرض للغزو والاستعمار كثيراً في المراحل التاريخية المختلفة ولكن دوماً كان عازماً على الحفاظ على استقلاله"، وأكد توسلي أن الذين لا يؤمنون بداية بالجمهورية لا يعبأون بحرية الشعب ولكن أمام الثورة الشعبية العظيمة وشخص الإمام الذي كان يؤكد منذ ذلك الوقت على قيمة رأي الأمة، فإن هذه الفئة لن تستطيع أن تفعل شيئاً فجمهورية النظام تحققت وأصبحت مبدأ.

١٣- حزب الاعتماد الوطني: رسالة إحسان عراقي إلى مهدي كروبي

■ شرق (الشرق) ٢٩/١/٢٠٠٦

للديمقراطية لأنهم طبقاً لزعم كل الصحف الحرة والمستقلة يستطيعون بالقوة والعقلانية أن يكونوا هداة الحكومات وفي المواقف الحساسة والوخيمة وما أكثرها يكونون لسان الأمم الناطق في الساحة الدولية بشكل أكبر من الحكومات. إنني بوقوفي في الأعوام الأخيرة على مواقفكم ووجهات نظر معاليكم في العلاقات الداخلية والخارجية رأيت أنكم رجالاً سياسياً محنكاً وصاحب فطنة تتعاملون في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد مع المواطنين وكذلك أيضاً مع الأجانب كرجل ميدان بكل ما تعنيه الكلمة.

اليوم الجميع سواء في الحياة السياسية الداخلية وسواء في المواجهة مع الشخصيات أو القضايا العالمية يتسمتون بخصيتين الأولى العقلانية والقوة في الفهم والتصور السياسي والثانية إمكانية الحوار بفرض التقريب بين وجهات النظر المتعارضة في الظاهر بقليل من التدبر القابل للتوفيق والتعاطي. هاتان السمتان متوفرتان في سيادتكم بشكل واضح، ولهذا فإني على ثقة من أنه بإمكانكم لعب دور أساسي في الارتقاء بمستوى العلم والأدبيات السياسية في البلاد، وفي هذه اللحظة الخطيرة من الضروري أن تتمكن الصحافة من التغلب على تيار اللامبالاة الذي يجتاح الجميع شيوخاً وشباباً وكأنه مرض معد، خاصة أننا في الظروف الحالية بخصوص الملف النووي قد أصبحنا في موقعة عالمية وما أطولها.

قام إحسان عراقي بطرح وجهات نظره بخصوص الظروف الجديدة التي تواجهها إيران في رسالة تحت عنوان "العقلانية والحوار حاجة اليوم" وجهها إلى مهدي كروبي الأمين العام لحزب الاعتماد الوطني. وقد جاء في هذه الرسالة: "أود أن أعرب عن بالغ سعادتكم بكم، فمع المشاق والمتاعب الكثيرة التي كنتم ولازلمت تتحملونها منذ السنوات الأولى للثورة وحتى الآن إلى جوار الإمام وفي خطه المبين، لازلمت تشمرون عن ساعد الجد وبهمة عالية ولن تخشون قبول مسئولية صحيفة الاعتماد الوطني، وسر سعادتكم هو أنني قد ولدت قبل ثمانين عاماً في أسرة متدينة ومن أنصار السيد جمال الدين أسد آبادي ومنتشرة روح الحياة النيابية، وقد تعلمت منذ الطفولة أنه في الحكومة الشعبية يكون أصحاب الصحف من أكثر الناس احتراماً وأكثر عزة، ولهذا السبب كانوا في ذلك الوقت يطلقون على الصحافة الركن الرابع من الحياة النيابية. وقد أثبتت لي سنوات طويلة من الحياة في فرنسا والاحتكاك بالمتقنين والمودة مع الصحفيين الأحرار أنه في زماننا أيضاً يكون الصحفي بمثابة روح حرية واستقلال البلاد لأن الصحفيين هم الوحيدون الذين يرتقون مدارج الرقي ويعتلون أعلى المناصب، أي الوزارة والتمثيل النيابي والسفارة من دون أن يقطعوا الطريق المعتاد للوصول إلى هذه المناصب، والنتيجة هي أن الصحافة قد أصبحت اليوم أكثر من أي وقف مضى على مستوى العالم باستثناء الدول العسكرية والاستبدادية، اللسان الفصيح والمرآة الساطعة

١٤- حزب العمل الإسلامي: نحن نخبون وشعبون

■ شرق (الشرق) ١١/٢/٢٠٠٦

الخدمات والتقدم للأمام على صعيد زيادة التضامن الوطني وتغليب المصالح القومية على مصالحهم الفردية والقنوية وجعل الفكر الإسلامي أساساً لمبادئهم. وحزب العمل الإسلامي كما يتضح من اسمه قد جعل هدفه تنمية العمل والسعي في المجتمع والنشاط الاجتماعي الناجم عن العمل

صرح حسين كمال الأمين العام لحزب العمل الإسلامي قائلاً: "إن أي مجال يكون العمل فيه مفيداً للشعب والنظام والدولة فإنه يكون مجالاً لعمل حزب العمل الإسلامي".

وأضاف حسين كمال: "على مدى الأعوام الماضية عمل أعضاء حزب العمل الإسلامي على تقديم

والبناء في ظل التحرك العام". وواصل كمالى قائلاً: "حزب العمل الإسلامى هو كسائر الأحزاب يشارك فى الانتخابات والنشاطات السياسية ولكن ليس هدفه الوصول إلى السلطة أو بعبارة أكثر بساطة هدف الحزب ليس الوصول إلى السلطة، فهو يبحث عنها لتقديم الخدمة"، وأضاف: "إنهم يجعلون تعاليم الإسلام والثقافة الإيرانية حجر أساس أفكار حزب العمل الإسلامى، وإننا إلى جانب ما وصلنا إليه من ثقافتنا وعقائدها نؤمن بالتعاطى العالمى والتعاون مع سائر الأحزاب والجماعات على المستوى الدولى". وقال: "إننا ندعم العمل والإنتاج وخلق فرص العمل وبالتالي جمع المال والاستثمار، كما نسعى لرفاهية عامة من أجل المجتمع ونريد أن يتمتع كل الشعب بالتأمين الاجتماعى، ونعتقد أنه لا يجب حرمان أى

إنسان من الحد الأدنى للحياة، لأن الوقوع تحت خط الفقر والمخاوف الحياتية يسلب من البشر فرصة صنع أنفسهم"، وقال كمالى موضحاً أن الجائعين سوف يستطيعون تحصيل العلم بصعوبة: "إن فقر الحياة سيؤدى إلى انضمامهم إلى قائمة الباحثين عن لقمة العيش". وأضاف: "إن حزب العمل علاوة على اجتذابه للأعضاء العاديين ركز اهتمامه على اجتذاب النخبة، والحزب فى الحقيقة يتحرك من الناحية التنظيمية ما بين الأحزاب النخبوية والشعبوية، ويواصل الأمين العام حديثه موضحاً أن هناك منظمات عدة تلعب دور تقوية الحزب فى المجالات التخصصية"، وأشار إلى منظمة الإمداد والأطباء ومنظمة الطلبة ومنظمة الشباب ومنظمة المهندسين والمدراء ومنظمة المرأة.

١٥ - حزب المؤلفة الإسلامى، تيار الأصوليين

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

صرح حميد رضا ترقى قائلاً: "إن مبادئ وشعارات الثورة الإسلامية تتجلى فى طاعة واتباع ولاية الفقيه المطلقة والديمقراطية الشعبية الدينية "العدالة والتقدم"، والاهتمام بمطالب الشعب الاقتصادية، وحماية الحريات المشروعة، وتعميق المعتقدات الدينية فى المجتمع، ومكافحة الفقر والفساد، ومراعاة الجدارة، ومقاومة الاستكبار، وحماية المستضعفين فى العالم، إن الطريق الخالد والدائم هو الذى تجتازه الجمهورية الإسلامية حتى يتم تمكين الدين الإسلامى فى المجتمع بكافة أركانه وأبعاده من الانتشار. ولذا، فإن الأصولية التى تسعى لتحقيق تلك المبادئ والشعارات ليست مقصورة على جماعة خاصة، بل هى تيار عظيم يزداد حجماً وقوة يوماً بعد الآخر وكأنه موجة تسير باتجاه تحقق الكمال. وإذا كانت للحكومات السابقة قلما اهتمت بهذه المهمة وقلما أعارتها اهتماماً، فإن الحكومة الجديدة عازمة على تنفيذ مبادئ وشعارات الثورة الإسلامية بأى ثمن". وقد نشرت جريدة شرق فى مقالاتها الافتتاحية تحت عنوان "نهاية الأصولية" تحليلاً سياسياً ضعيفاً وسطحياً عن تكوين جمعية أنصار التعمير للشباب واعتبرت أنها التيار الأصولى الوحيد الذى رفع اليد عن الأصولية بتحويله إلى حزب سياسى وقبوله بالقواعد الحزبية الحديثة. وبناءً على هذا، يجب اعتبار خطوة أنصار

التعمير الشباب نهاية الأصولية! إن كاتب هذه المقالة لم يفهم حتى الآن مكانة الأحزاب فى النظام السياسى القائم على ولاية الفقيه، وتصور الجذور الأيديولوجية والتتظيرية الأصولية فى مضمون الثورة ذات التاريخ الاستهلاكى. فالتيار الأصولى بطاقة كل قوى الثورة وعمق الإسلام المحمدى الصافى وسيرة الحكومة العلوية وزعامة ولاية الفقيه له امتداده السياسى والاجتماعى والدينى ولا يمكن اختصاره فى ظرف هو الأصغر. وبينما يقوى حزب أنصار التعمير الجديد للشباب معسكر الأصوليين فإن هناك عدداً كبيراً من محبى الأصوليين الذين لم يتم احتوائهم حتى الآن عن طريق أى حزب. وبناءً على هذا، فإن خط الأصولية يعنى التمكين التام للإسلام فى كافة أركان البلاد وهو الخط الخالد الذى لا يمكن اجتنبه وستكون نهايته الاتصال بالحكومة العالمية للإسلام. وفى ذلك الوقت ستحقق الأصولية الغاية المنشودة. أن كاتب مقالة نهاية الأصولية يعتقد أن العودة إلى شعارات الثورة عن طريق حكومة أحمدى نجاد لا يتواءم مع مقتضيات العصر الحديث وكأننا قد سمعنا هذه الأصوات والتداءات مرة أخرى فى نفس تلك الأيام التى ترك فيها الحسين بن على مكة قاصداً كربلاء لإصلاح المجتمع الإسلامى فى عصره وإعادته إلى سيرة نبيه وجده.

إيران وسوريا .. علاقات استراتيجية

■ حميد إسماعيلي ■ إيرنا ٢٠٠٦/١/٣٠

حيث كشفت لنا تلك الأسابيع عن قدرات إيرانية متعددة متاحة لها في عملية الرد على التهديدات التي يوجهها لها الغرب. في هذا الصدد تحظى العلاقات بين طهران ودمشق بوضعية خاصة.

مرجع ذلك أن الحكومتين الإيرانية والسورية قد صارتا بالفعل - منذ فترة ليست قليلة - موضعاً لحملات فجّة لا تهدف إلا للتسليم التام من جانب الدولتين أمام انتشار وامتداد المصالح الإمبريالية وفرص الهيمنة والرؤية غير المشروعة لإسرائيل في المنطقة، بعبارة أخرى، نقول إنه لم يعد يوجد اليوم إلا دولتين تقفان أمام زيادة وتصاعد المطالب المتسلطة للغرب والتي تهدف إلى ترسيخ سيطرته واستكباره في داخل المنطقة.

إن توافق طهران - دمشق يعد أمراً طبيعياً في وقت باتت تخضع فيه كل من الدولتين لهجوم مشترك. في هذا الإطار جاءت زيارة رئيس الجمهورية أحمدى نجاد إلى دمشق، وإعلان تأييد إيران القاطع للحكومة السورية عامة وللرئيس بشار الأسد خاصة، باعتبار ذلك مبادرة دبلوماسية من جانب طهران، وهو ما أدى إلى وجود رد فعل مماثل من جانب سوريا. فعلى هذا الأساس، أعلنت سوريا دعمها حكومة وشعباً وكذلك تأييدها القاطع لحقوق إيران المشروعة في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية.

لكن ليس هذا فقط هو الإدراك المشترك الذي يحكم العلاقات بين الدولتين، بمعنى أن تأييد إيران لحكومة وشخص بشار الأسد، وكذلك تأييد سوريا امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، لا يشكل فقط إطار التعاون والتنسيق بين الدولتين، وأبداً لا تنحصر العلاقات في هذين الملفين، الواقع إن الدافع الأساسي المشجع لقيام الوحدة بين الدولتين يتمثل في وجود قناعة أساسية مفادها أن استقواء هاتين القوتين لن يكون في صالح قوة النظام الصهيوني، وهذا ما تدركه الدولتان، وكذلك القوى المناصرة لهذا النظام. ففي عقيدة الدولتين أنه لا

يسعى كل طرف من أطراف المواجهة الخاصة بالملف النووي الإيراني للاستفادة التامة من الأدوات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية وحتى الإقليمية، وذلك لإثبات وترسيخ صحة وجهة نظره على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وكما هو معلوم فإن الغرب يجتهد دوماً - في إطار الإبقاء على تهديداته - في التشاور مع حلفائه الإقليميين والدوليين بهدف تضيق حدة الخناق المفروضة على إيران، ومن ثم تتزلزل إرادة الإيرانيين في الدفاع عن حقوقهم النووية الخاصة، مع انتقال وسيطرة مشاعر القلق بين دول الشرق الأوسط، خاصة دول منطقة الخليج، إلا أن طهران في ردود فعلها على سلوك وممارسات الغرب تعتمد إلى الاستفادة التامة من جميع الأدوات والوسائل الدبلوماسية المتاحة لها، هادفة من ذلك إلى الدفاع عن حقوقها النووية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

المستوى الأول من السلوك الخاص بطهران يشمل المواضع القانونية المترتبة على سلوك إيران الذي - وفقاً لشهادة جميع المراجع الدولية - لم يتجاوز قط الحدود والقواعد القانونية ذات الصلة والتي تعتمد دوماً إلى الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية الرامية إلى مساعدتها في تحقيق التنمية المنشودة.

أما المستوى الثاني في التعامل مع هذا الملف، فيرتبط بتحركاتها الدبلوماسية من أجل الاستفادة التامة من الوسائل الإعلامية والدعائية، وكذلك الاستفادة الصحيحة من حلفائها الإقليميين والدوليين. في هذا الصدد تعمل الجمهورية الإسلامية - فضلاً عن التشاور المطلوب على المستوى الدولي - من أجل إيضاح رؤيتها الخاصة لحلفائها الإقليميين سواء على مستوى الحكومات أو على الجماعات المؤثرة غير الحكومية. هذا الأمر يبدو لنا بوضوح تام إذا ما قمنا بمتابعة ورصد السلوك الإيراني على مدار الأسابيع الأخيرة،

يمكن على الإطلاق الفصل بين معاداة الغرب لهما عن مصالح الصهاينة، بل إن معاداة الغرب للدولتين تعد عملية استباقية دائمة الحدوث بطرق وأساليب مختلفة بهدف إضعاف قدرة هاتين الدولتين لمصالح النظام الصهيوني الذي يهدد - إلى جانب احتلاله للأراضي العربية - المصالح الخاصة بكل دولة وبكل شعب من شعوب ودول المنطقة.

ثمة نقطة أخرى تشترك فيها طهران ودمشق بوصفها سبباً للهجوم المشترك الذي يمارسه الغرب ضدّهما دائماً. هذه النقطة التي يمكن وصفها بالذريعة هي "الإرهاب". فبحجة الإرهاب أو دعم الإرهاب يتم

وضع "السيف" على الدول المعارضة للنظريات والتوجهات الأمريكية. واستناداً لهذه الحجة تواجه كل مقاومة صادقة ومخلصة لهذه النظرية بعداوة عاتية.

لقد اتخذت إيران وسوريا - انطلاقاً من فهمهما المشترك لطبيعة وماهية العداوات القائمة الآن - عدداً من التدابير المشتركة لمواجهة هذه العداوات والتهديدات. في هذا الإطار تعد زيارة رئيس الجمهورية أحمدى نجاد دليلاً بارزاً على استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل الدفاع عن حليف استراتيجي إقليمي، وكذلك تعد دليلاً على حماية سورية مماثلة لحليفها الإقليمي.

طهران على مفترق طريقين

■ نادر كريمي جوني ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١٩

القول بأن ذلك كان تقديراً لعمليات الدعم المعنوي والسياسي من جانب المسؤولين الإيرانيين للانتفاضة، وكذلك للجماعات الجهادية الفلسطينية، وهو ما كان له دور ملموس في انتصار حماس لدرجة أننا وجدنا رئيس المكتب السياسي يتحدث في أول حديث له بعد انتصار حماس، عن التزامه بضرورة تقديم الشكر إلى حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتعهد بالوقوف إلى جانبها في حالة تعرضها لأي هجوم.

لكن أمام هذا كله يتبقى أماننا السؤال التالي: إلى أي مدى أو إلى أي حد يمكن أن يستمر أصدقاء حماس في تأييدها؟ وإلى متى سيستمر هذا التأييد؟ خاصة إيران التي لا ترتبط حتى الآن على أي مستوى بأي قدر من الاتصالات مع المسؤولين الإسرائيليين من جهة، واستمرارها في الامتناع عن إقامة علاقات مباشرة مع مسؤولي السلطة الفلسطينية من جانب آخر؟ السؤال الآخر والمهم جداً هو كالتالي: ماذا بعد انتصار حماس وتشكيلها الحكومة الجديدة، هل سينتهي الأمر بإيران للاعتراف رسمياً بحكومة السلطة الفلسطينية أم لا؟

من جهة أخرى، أصبحت جماعة جهادية فلسطينية، كثيراً ما كانت تحظى بدفاع من إيران بشأن حقها في تولى السلطة في الأراضي المحتلة، أصبحت بالفعل قابضة على السلطة السياسية - العسكرية في الأراضي المحتلة. فهل يمكن أن يصبح هذا التحول - الذي يلقي ترحيباً من إيران - سبباً لإقامة علاقات رسمية بين

بقدر ما كان فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أجريت في ٢٥ يناير الماضي، مدعاة للترحيب من جانب مناصري جماعات المقاومة الفلسطينية، بقدر ما كان ذلك أمراً مقلقاً وغير متوقع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، والدول الأوروبية. وفي إطار عملية مواجهة هذا التطور النوعي لم يشاهد أو يلاحظ أي تحركات أو خطوات فعلية سوى تصريحات لفظية وكلامية صدرت عن بعض المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين، ومن هنا كان "الانتظار والترقب" هو الخيار الأساسي خاصة من جانب المعارضين للجماعات الجهادية، وذلك بحجة معرفة ومراقبة سلوك حماس عندما تتولى السلطة، فضلاً عن إقرار التحرك الجاد نحو التصدي لزيادة السلطة السياسية لهذه الجماعة الجهادية المهمة في الأراضي المحتلة.

المؤكد أنه لا يتساوى ولا يستوى أصدقاء "حماس" الإقليميين، والذين هم خارج المنطقة فيما يخص ترحيبهم وسعادتهم بالانتصار البرلماني الذي حققته حماس، لكن وجه الاشتراك بينهم جميعاً يتمحور في أنهم جميعاً أعلنوا ترحيبهم بانتصار حماس من جهة، وإدراك الجماعات الجهادية الفلسطينية للطريق المؤدي للمناصب الخاصة بالسلطة السياسية من جهة أخرى.

لو أننا وضعنا في اعتبارنا أن خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أعلن تقديره لأطراف ثلاثة، هي: إيران، وسوريا، وحزب الله اللبناني، يمكننا

حكومة حماس والجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ في الأيام التي تلت انتصار حماس في الانتخابات البرلمانية تبذل جهود واسعة من جانب زعماء حماس من أجل تشكيل ائتلاف وطني بمشاركة سائر الجماعات الجهادية - السياسية الفلسطينية الأخرى، وهو الأمر الذي أكد عليه المسؤولون والزعماء السياسيون الإيرانيون، خاصة الذين يرون أن انتصار حماس يصب في صالح استمرار انتصار الرؤى والأفكار التي تطرحها الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن المنطقة، والتي ساهمت في تشكيل محور استراتيجي حليف للمفكرين الإيرانيين سواء في أفغانستان أو في العراق والآن في فلسطين المحتلة.

في جميع المباحثات وأحياناً كثيرة في معظم الخطب السياسية، يوصى الإيرانيون بضرورة تعميق العلاقات وكل أوجه التعاون بين طهران والحكومة الفلسطينية الجديدة، كذلك لابد للجمهورية الإسلامية من تقييم مثل هذه النتائج بشكل شامل وصحيح.

لكن المؤكد هنا أن عملية الاعتراف الرسمي بالحكومة الفلسطينية - بغض النظر عن الجماعة الحاكمة أو الرؤى التي تحكم الجماعة الحاكمة - لا يعد أمراً يسيراً أو سهلاً، مرجع ذلك أن إيران لم تعترف رسمياً بالهيكل أو البناء، أي النظام السياسي القائم حالياً في الأراضي المحتلة والذي تأسس وفقاً لاتفاق أوسلو، وواي ريفير، بل

إنها تعتبر أن تلك الاتفاقيات ظالمة. السؤال الأجدر هنا مفاده: في إطار مثل هذه الظروف، كيف يمكن أن نتوقع أن يتم تأييد الحكومة التي تكون قد تأسست في ظل هذا المناخ؟ وكيف يمكن أن يتم تأييد جناح ما يصل إلى السلطة وفقاً لنفس هذا الأساس أيضاً؟

المؤكد أن الجماعة التي تبدو ظاهرياً قريبة من إيران أكثر من غيرها من الجماعات الأخرى هي جماعة الجهاد الإسلامي، وهي ترفض، بل رفضت مثل هذه الانتخابات التشريعية التي جرت انطلاقاً من كونها قائمة استناداً إلى اتفاقيات ظالمة ومجحفة.

وعلى الرغم من أن جماعة الجهاد الإسلامي لم تصدر أي توصية لأتباعها لمقاطعة التصويت من عدمه إلا أنها - أي الجهاد الإسلامي - قد أعلنت مراراً وتكراراً أنها لن تعترف رسمياً بالانتخابات البرلمانية التي ستقام في الأراضي المحتلة، وأنها لن تقدم أي مرشح، وبالإضافة إلى هذا، فهي كانت توصي زعماء حماس بأن تصرف النظر عن تقديم أي مرشح يحرم تعاون الجهاد الإسلامي مع حكومة الحكم الذاتي. مع هذا كله فإن الشئ الذي يسعد الإيرانيين الآن هو أن حماس قد أعلنت مباشرة بعد حصولها على السلطة أنها لن تعترف رسمياً باتفاق أوسلو وأنها لا تعتبر نفسها ملتزمة به أو ملتزمة بالتمسك به.

إدارة الفـرص في العراق الجديد

■ نبي الله إبراهيمي ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١٩

الجعفرى، وفي النهاية أخفق عادل عبد المهدي في تولي رئاسة وزراء العراق وذلك بفارق صوت واحد فقط عن إبراهيم الجعفرى، إذ حصل على ٦٣ صوتاً مقابل ٦٤ صوتاً حصل عليها إبراهيم الجعفرى الذي استطاع، من خلال تأييد قائمة الائتلاف العراقي الموحد، أن يرأس الحكومة مرة أخرى، وذلك بعد أن كان رئيساً للوزراء في أول دورة برلمانية بالعراق، وهو الأمر الذي انعكس مباشرة على حزب الدعوة، حيث بات يُعرف بوصفه التيار الأساسى والمؤثر الرئيسى في الساحة السياسية العراقية، وذلك في الوقت الذي احتفظ فيه المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بمكانته كمنافس فعلى وحقيقى - في المستقبل - لحزب الدعوة. والحقيقة أن الشئ الذي يحظى بأهمية خاصة يتمثل في الانسجام والتوافق

بعد أن حصلت قائمة الائتلاف العراقي الموحد على ١٢٨ مقعداً في الجمعية الوطنية العراقية خلال الانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٥ ديسمبر عام ٢٠٠٥، سعى قادة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة حقيقة المجتمع السياسي العراقي ومدى نفوذ مراجع الشيعة وكذلك السلطة الحقيقية للشيعة المعتدلين في العراق.

وبعد جدل ومداولات كثيرة صاحبت عملية اختيار رئيس الوزراء الذي يعد، طبقاً للدستور العراقي الجديد، السياسى الأول وأعلى منصب تنفيذى في السلطة السياسية في العراق، انحصرت التخمينات بين شخصين اثنين هما مرشح المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ورئيس حزب الدعوة، أي عادل عبد المهدي وإبراهيم

ووجود لغة مشتركة بين الحزبين الكبيرين.

العراق في الرؤية الإيرانية

بعد أن أصبح إبراهيم الجعفري زعيم حزب الدعوة الإسلامي العراقي رئيساً للوزراء، تكون "الدبلوماسية" على عتبة تقدم ومرحلة جديدة في العلاقات ما بين طهران وبغداد. ذلك أن السياسة الخارجية الإيرانية تقترب نحو شاطئ الأمان أو الاستقرار تجاه العراق بعد التحول الذي حدث في العراق الجديد، حيث الصعود المتدرج للشيعة المعتدلين.

ويمكن القول أن الشيعة العراقيين يمهّدون المناخ والسبيل اللازم الآن لتحقيق الاستقرار والأمن في العراق، وهو الأمر الذي يهيئ فرصاً مختلفة لتهدئة وإعادة بناء العلاقات مع الجار الشرقي للعراق، أي إيران بما يحقق للطرفين مصالحهما المختلفة، خاصة إيران، مرجع ذلك أن إيران طوال القرون الثلاثة أو الأربع الأخيرة كانت دائماً تعاني من مصادر التهديد وعدم الاستقرار القادمة لها من ناحية الغرب، أي العراق، فضلاً عن تباين التوجهات بين الدولتين.

ومع مرور ثلاث سنوات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث وضع دستور عراقي جديد، وتمت إعادة هيكلة التنظيم السياسي للشيعة في العراق، كل ذلك من شأنه فرز ضغوط كبيرة من أجل إخراج القوات الأمريكية من العراق.

ومع الوضع في الاعتبار انخفاض التكلفة الأمنية للحدود الإيرانية مع العراق بسبب وجود هذه القوات، فإن إيران سوف تتمكن من وضع نظام أمني جديد في تلك الحدود من خلال التوجه نحو الاهتمام بالقضاء على التهديدات التي من شأنها إعاقة تنمية العلاقات الثنائية بينها وبين العراق وتدشين حوار اقتصادي هادئ بين طهران وبغداد.

إيران ومستقبل الأكراد

في أعقاب التقارب الذي حدث بين التكتلين الشيعي والكردي في العراق الجديد والزيارة الأخيرة التي قام بها جلال طالباني رئيس الجمهورية العراقية إلى طهران، تدعمت الرؤية القائلة بأن الأكراد وإيران بصدد تحرك استراتيجي موحد في العراق، حيث تستطيع إيران من خلال وجود أصدقائها الأكراد، إزالة أي تناقض في سلوك أي دولة مجاورة للعراق تجاه إيران.

وسوف يستفيد الأكراد أيضاً من التفوذ الإيراني طويل الأمد في العراق والذي سيصبح فاعلاً في المستقبل السياسي العراقي، وذلك من أجل الحفاظ على التوازن في القوى بينهم وبين الأقلية السنية.

كذلك سوف تساعد علاقات طهران مع أكراد العراق في تكوين رؤية واقعية بشأن مستقبل الأكراد في منطقة الشرق الأوسط.

العراق واللعبة الإقليمية الإيرانية

على الصعيد الإقليمي، فإنه مع تدعيم قوة الشيعة العراقيين المؤيدين لإيران في العراق، فإن إيران سوف تتمكن من أن توفر لنفسها اختياراً جديداً بشأن الوضع الجيوبوليتيكي الإقليمي الخاص بها. وبعبارة أخرى سيصبح بإمكان إيران أن تختار لنفسها مكانة جيوبوليتيكية حديثة من شأنها إزالة نقاط الضعف والتوتر الذي يسود في وضعها الجيوبوليتيكي من الناحية الشمالية والشرقية معاً، وسوف يصبح العراق عنصراً ورقماً مهماً فيما يخص القضاء على التقلبات الجيواستراتيجية والجيواكونوميكية في منطقة خوزستان الإيرانية، وهو ما سيخلق بدوره نوعاً وقدرًا من التفاهم والتسويق بين الطرفين مما سيكون له نتائج وتداعياته المستقبلية على الصعيد الإقليمي وذلك كما يلي:

١- تقارب الكويت، والسعودية وعمان إلى هذين المحورين الجديدين (إيران والعراق).

٢- تقلص مستوى وحدة وقدرة "اللعبة المزدوجة" التي يمارسها مجلس التعاون الخليجي.

٣- زيادة في توازن القوى الإيرانية تجاه كل من مصر وتركيا.

٤- استئصال كل أنواع التهديدات الإسرائيلية ضد إيران.

٥- تحقيق الربط الاستراتيجي - من جديد - بين سوريا، وإيران، والعراق، وربما لبنان أيضاً.

في النهاية، إذا كان العراق قد طرح بوصفه نموذجاً للمشروع الأمريكي الخاص بالشرق الأوسط الكبير والرامي لتحقيق الديمقراطية الغربية في الشرق الأوسط، إذا كان الأمر كذلك إلا أننا أصبحنا - وعلى العكس من ذلك تماماً - أمام مشروع أو نموذج "الشرق الأوسط الإسلامي الكبير" وذلك بعد تدعيم شأن الشيعة في العراق، وبعد فوز حماس في فلسطين، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزلزل المكانة السياسية والمواقع المتميزة للولايات المتحدة في كل منطقة الشرق الأوسط.

إن إيران يمكنها أن تحقق أكبر استفادة من هذا الوضع الاستراتيجي الجديد من خلال إدراك الفرص، والبعد عن التهديدات، وأن تبني وتؤسس حوارها - في حده الأكثر - على نمط من الدبلوماسية القافزة، أي القائمة على القفز والوثوب من جهة، وتعمل على خلق المناخ المناسب لحفظ مصالحها القومية من جهة أخرى.

الجوانب الخفية لزيارة مقتدى الصدر

■ كريم أرغنده بور ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١

تشير إلى أن مواقف مقتدى الصدر صارت أكثر مرونة مما كانت عليه في الماضي، وصار هو نفسه أكثر توافقاً مع الواقع في العراق. لقد انتهج مقتدى الصدر في الانتخابات العراقية الأخيرة نهجاً أكثر اعتدالاً مما كان في السابق، وهو يسعى حالياً إلى أن يحصل على نصيبه في توازنات الحكومة القادمة.

ثمة دلائل عدة تشير إلى أن مقتدى الصدر قد أدرك أن دوره المؤثر في مستقبل العراق يجب أن يكون من خلال الطرق السياسية وليس من خلال المعارك المسلحة، وهو الأمر الذي يجب أن ترحب به إيران. وكاتب هذه السطور لا يسعى إلى تقى مخاوف المنتقدين لزيارة مقتدى الصدر إلى إيران وإنما يطرح بعض النقاط التي تم إغفالها تحت وطأة التقدير الذي أعتيد توجيهه لمواقف الحكومة الإيرانية الحالية، ولعل تلك النقاط تساعد على تحليل أكثر عمقا للتطورات الجارية:

١- إن زيارة مقتدى الصدر لم تكن للجمهورية الإسلامية الإيرانية وحدها، فهو قبل مقدمه إلى إيران شارك في مراسم تأبين أمير الكويت، وأجرى مباحثات مع كبار المسؤولين الكويتيين على هامش زيارته. والتصريح الذي أدلى به مقتدى الصدر في طهران بأنه في حالة الهجوم الأجني على إيران فسوف يدافع عنها، هو التصريح نفسه الذي أدلى به في الكويت، حيث ذكر أنه سيدافع عن أي جار له في حالة تعرضه لهجوم.

وبعد زيارته لإيران التقى بكبار المسؤولين السعوديين، كما وردت أخبار أن لديه برامج أخرى لزيارة عدد من الدول الإسلامية بالمنطقة. ولو أن زيارة مقتدى الصدر وجولاته كانت لإيران فقط في هذه المرحلة لكانت المخاوف المطروحة حالياً على قدر كبير من الصحة، ولكن طالما أن هذه الزيارات قد امتدت إلى عدد آخر من الدول، ومن بينها دول حليفة للولايات المتحدة وغير شيعية، فإن الأمر يجب أن يفسر على نحو آخر، حيث يُعبر عن قرار مُتخذ على نطاق أوسع من حدود الدولة الواحدة.

٢- على عكس الادعاءات التي راجت في الفترة الأخيرة والقائلة بأن زيارة مقتدى الصدر لإيران قد أحدثت ردود فعل دولية متشددة ضد إيران، يجب القول إن الواقع لا يؤيد مثل هذه الادعاءات. وما من شك في أن أخبار هذه الزيارة قد تم تتبعها على نحو موسع بسبب الحساسية العالمية تجاه قضية العراق، ولكن الأمر يختلف عن معنى رد الفعل السلبي

حظيت الزيارة الأخيرة التي قام بها الزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر إلى إيران باهتمام إيراني متباين، ففي حين أبدت الصحف المحسوبة على التيار الإصلاحي اهتماماً ملحوظاً للزيارة، فضلت وسائل الإعلام التابعة لتيار اليمين ونواب المجلس الصمت حيال هذه الزيارة، ويرى المراقبون للشأن العراقي في مقتدى الصدر شاب راديكالي يمثل أحد أكبر التحديات التي يواجهها المحتلون للعراق. ومع الأخذ في الاعتبار قاعدته العريضة في منطقة التجف، وكذلك العقوبات القائمة أمام استقرار النظام وتأسيس حكومة وطنية في العراق، فإن أي نوع من الدعم لمقتدى الصدر يمثل في الواقع نوعاً من التأييد للراديكالية التي ستؤدي إلى نتائج ستؤثر على مستقبل العراق.

المنتقدون لدعم مقتدى الصدر يشيرون إلى أزمة الملف النووي الإيراني من طرف خفي. ومن ناحية أخرى، يرون أن هذا الدعم إذا كان يعني الابتعاد عن الجماعات التي تمثل الأغلبية الحالية في البرلمان العراقي والحكومة العراقية القادمة مثل حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وجماعات الأكراد، فإن هذا التوجه يُعد إجراءً غير مبرر. ومن ناحية أخرى، فإن مقتدى الصدر الذي كانت مواقفه في السنوات التالية لاحتلال العراق يعترها الكثير من التباين بين التشدد والتهاون، ومعظم مواقفه لم تكن نابعة من عقيدة راسخة، وخاصة فيما يتعلق بموقفه من المرجعية ومن بقية الجماعات الأخرى وعلى رأسها الطوائف الشيعية، وموقفه من النزاعات الإقليمية، وطريقة الخروج منها، وصولاً إلى موقفه من إيران، لم يكن لديه موقف ثابت من شيء سوى مناهضة الاحتلال. لقد كان يتصور في البداية أن وجوده كقوة مسلحة يمكن أن يكون ذا أثر على ميادين القتال في العراق، لكنه أدرك فيما بعد أنه سيقاقل بمفرده، وأنه لن يحصل على أي مساعدة من بقية الجماعات، بل إن تعداد معارضيه صار في تزايد مستمر، فأعلن أن رأى المرجعية أعلى من القانون والاتفاقات السياسية، ولكنه وقبل غيره فعل أشياء تخالف أوامر المرجعية.

إن الأوضاع في العراق تؤكد صحة المقولة القائلة بأن الوجود في بيئة سياسية مغلقة تحكمها قواعد صارمة يجعل القوى الأحادية التي لا تحظى بقدر كبير من التحالفات مع غيرها من القوى الأخرى، أكثر عزلة وغير قادرة على لعب الدور المناسب في هذه الساحة، في الوقت نفسه، يجب القول بأن مجريات الأمور في السنة الأخيرة في العراق

الدولى. ولعل هذه النقطة يمكن أن تشير إلى تساؤلات أكثر قيمة، وهى هل كانت زيارة مقتدى الصدر والمباحثات التى عقدها مع كبار مسئولى الجمهورية الإسلامية فى إيران محاولة لتهدئة الأوضاع المتوترة فى العراق وكبح جماح النزاع فيه، وخطوة نحو خلق الاستقرار وتمكين حكومة عراقية قوية فى المستقبل، ما من شك فى أنه إذا حدث اتفاق حول هذه الأمور فسوف يكون فى صالح الجميع.

٣- إن المصالح القومية مبدأ أساسى فى وضع السياسات الخارجية لجميع الدول، ولا توجد أساليب محددة للحفاظ على هذه المصالح، خاصة فى العصر

الحالى، حيث تستباح جميع الأساليب والوسائل التى كانت غير معروفة فى الماضى شريطة الحفاظ على المصالح القومية. وإذا كان التباحث مع الأعداء من أجل الوصول إلى حل لإنهاء النزاع أمر مقبول فى السياسات الدولية فإن التباحث مع أى فرد أو جماعة تستطيع خلق ثبات فى مستقبل العراق لا يُعد أمراً غير منطقي فحسب، وإنما يصب كذلك فى صلب المصالح القومية لجميع جيران العراق، وإذا كانت زيارة مقتدى الصدر تمثل خطوة فى هذا الإطار فإنها تستحق الدفاع عنها وليس معارضتها.

نار برسم الخدماء..!

■ مصيب نعيمى ■ الوفاق ٢٢/٢/٢٠٠٦

الجنسيات، مما يتعين عليها الابتعاد - وإلى حد كبير - عن التدخل فى شئون العراق الداخلية، ولكن الولايات المتحدة التى دأبت على هذا الإجراء لا تتصاع لصوت العقل، إذ نرى مسئولى الإدارة الأمريكية يطلقون بين الحين والآخر تصريحات لا يمكن وصفها إلا تدخلا فى شئون شعب تخلص من استبداد أعتى دكتاتوريات شهدتها المنطقة ويسعى لحث الخطى إلى بناء ذاته وبلاده.

فما صرح به السفير الأمريكى فى بغداد قبل يومين، من أن المشكلة الأساسية فى العراق هى الصراع الطائفى والعرقى، إنما هو كلام مسيئ يراد استغلاله لعرقلة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، لأن الانتخابات فى هذا البلد كما هى فى فلسطين لم تأت بما تشتهيحه الإدارة الأمريكية.

ثم ألا يعنى قوله: "ولن نستخدم أموال الشعب الأمريكى لبناء قوات يديرها أناس طائفيون"، تدخلا سافرا فى شأن العراقيين هم أدرى به وقادرون بأطرافهم أن يتوصلوا إلى الوفاق حوله دون تدخل الأمريكين. ويبدو أن السفير الأمريكى تناسى الأموال الضخمة التى نهبتها واشنطن - ومن نصبتهم - من العراق بحجة الإعمار وإرساء الديمقراطية!

هذه هى المفارقات التى يعانى منها الغرب بمجمله، حيث يتصرف بما يتهم به الآخرين زورا، ويسعى إلى إبقاء النار تحت الرماد، وإبقاء المنطقة على نار هادئة، ينفخ فيها متى ما اقتضت مصالحه القصيرة والبعيدة المدى.

من مفارقات سياسات الدول الغربية أنها تحرّم على الآخرين ما تحلله لنفسها، وهى فى سياساتها هذه لا تغير الاهتمام لأى من المبادئ والمعايير التى تتحكم فى العلاقات الدولية. فالفرب بدوله يحاول بشتى السبل وضع المعوقات أمام الدول الأخرى، خاصة التى تتجهج سياسات لا يرتاح إليها وذلك لبقائها تراوح فى مكانها، لأن تقدم هذه الدول يعنى أنها ستكون ندا للدول الغربية، وحينها سيخسر الفرب آلية يستخدمها منذ أمد طويل، وهى سياسة الإملاءات والتدخل فى شئون الآخرين، والتى تقوم على الكيل بمكيالين فى التعاطى مع الكثير من القضايا الدولية.

وتبرز مفارقة سياسات الدول الغربية، بجلاء فيما أعلنته الخارجية الفرنسية قبل يومين من أن فرنسا لا تتدخل فى الشئون الداخلية اللبنانية، بل إن تحركها يهدف إلى وقف التدخلات الأجنبية فى هذا البلد، دون أن توضح هذه الوزارة كيف ستعمل على وقف التدخلات الأجنبية وبأى آلية. وهى تتجاهل أن جميع الدلالات تشير إلى وقوف فرنسا وراء ما تشهده الساحة اللبنانية اليوم من مشاحنات كلامية يخرج فيها البعض على وحدة الصف المطلوبة حالياً ليتحدث بما يشتهيهِ الفرب.

هذا من ناحية فرنسا، أما ما نشاهده من جانب الاحتلال الأمريكى فى العراق، الذى يتدخل فى كل شاردة وواردة، فهو أكثر من تدخل، وعلى الرغم من أن قوات الاحتلال أطلق عليها دوليا قوات متعددة

التحديات التي تواجه حماس في السلطة

■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠٦/١/٣١

ودائماً تسعى لتحقيق أهدافها من خلال المقاومة المسلحة، في حين أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) وجميع مسئولى حركة فتح يسعون دائماً للسلام مع إسرائيل من خلال المفاوضات.

ومع فوز حماس في الانتخابات التشريعية، خرج ما يقرب من عشرين ألفاً من مؤيدى فتح في مظاهرة يقودها محمد دحلان. أما كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكرى لحركة فتح، فقد هددت في بيان لها أنه إذا لم تغير فتح من فكرها وتوجهها فإنها سوف تنضم إلى الحكومة التي سوف تشكلها حماس.

وقد أكد خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحركة حماس على توجه الحركة نحو إحداث تغيير وإصلاح، وعلى أن هناك دعماً من عدة جهات للحركة التي سوف تشكل حكومة وتقدم برامج بناءة جداً، خاصة أن حماس اليوم تتمتع بقاعدة شعبية كبيرة في فلسطين وحصلت على أغلبية الأصوات في الانتخابات البرلمانية، ويجب أن تشكل الحكومة.

ولكن الولايات المتحدة وإسرائيل ومن ورائهما الاتحاد الأوروبي أعلنوا صراحة أنهم لن يتفاوضوا مع حكومة فلسطينية تشكلها حماس، إلا إذا تخلت عن السلاح واعترفت بإسرائيل.

في الوقت ذاته أكد محمد نزال عضو المكتب السياسى لحماس أن التوجه الأمريكى لإيقاف المساعدات المالية للسلطة لن يغير شيئاً في سياسات حماس، وإذا كان الفلسطينيون يحتاجون لهذه المساعدات، فإن ذلك لن يكون على حساب حقوقهم

في إحدى أكثر الانتخابات ديمقراطية في العالم، صوّت الشعب الفلسطينى لحركة المقاومة الفلسطينية (حماس) في الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٢٥ يناير الماضى.

وعلى الرغم من الضغوط الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية المفروضة على حماس، إلا أن ذلك لم يمنع الحركة من التحرك في الداخل والخارج من أجل تحمل مسؤولياتها الجديدة.

هذه الحركة التي تشكلت على أيدي شخصيات لا تنسى مثل الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسى وفتحى الشقاقي اللذين اغتالتهما الإرهاب الصهيونية، يقودها اليوم محمود الزهار وإسماعيل هنية وخالد مشعل، ولا شك أنهم سيواجهون تحديات صعبة ومسؤوليات أصعب.

وتتملك حماس مميزات كثيرة أبرزها ثقة الشعب الفلسطينى، وقيادة المقاومة ضد إسرائيل، بجانب الأنشطة الاجتماعية والثقافية، وهي كلها عوامل جعلت الحركة تحظى بثقة الشعب الفلسطينى.

والواقع إن فوز حماس بمقاعد ومؤسسات السلطة لا يعنى إمكانية الاستفادة من هذه السلطة لتحقيق أهداف الحركة، بل إن هذه الحركة ستواجه تحديات كثيرة على الصعيدين الداخلى والخارجى.

وتتمثل أولى التحديات التي تواجه حماس في اختلاف الرؤى بين حماس وفتح في أسلوب التعامل مع إسرائيل، لأن حماس لا تعترف بإسرائيل، وتدعو إلى الخروج غير المشروط لإسرائيل من الأراضي المحتلة،

حماس دخلت التاريخ منتصرة فهل ستخرج مهزومة؟

■ حسن هانى زاده ■ وكالة مهر للأخبار ٢٠٠٦/٢/٢١

لكن السؤال الذى يطرح نفسه خاصة في الوقت الذى أصبح فيه العالم يترنح تحت الضربة السياسية القاضية التي وجهتها حماس من خلال فوزها الكاسح في الانتخابات التشريعية مفاده: ما هو الدافع الحقيقى

قد يكون الاستفسار عن أسباب ولوج حماس اللعبة الديمقراطية من السابق لأوانه، ومن هذا المنطلق فإن الحكم على برامجها ومشروعها السياسى سلفاً قد يكون مجحفاً بحقها.

الذي جعل حماس تتبنى العمل السياسي بدلا من العمل النضالي؟، فهل غيبوبة الديناصور آرئيل شارون وصراعه مع الموت أعطيا الأمل لحماس بأن هناك انفراجا سيحدث على الساحة الفلسطينية والدولية، وعلى حماس عدم تقويت هذه الفرصة؟

بالتأكيد إن الأمر لا يتعلق بحياة أو موت الجزار شارون، بل هناك من أمثال شارون على الساحة الإسرائيلية من هم أكثر قسوة وبطشا منه، مثل بنيامين نتانياهو وإيهود أولمرت وغيرهما.

وعلى الساحة الدولية فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مازالا يتمسكان بمواقفهما في دعم إسرائيل وتسوية القضية الفلسطينية على طريقتيها الخاصة دون إعطاء أي حق للفلسطينيين.

إذن ما هو التغيير الذي حدث إقليمياً ودولياً وداخلياً، الأمر الذي أدى إلى تغيير استراتيجية حماس من الواقع النضالي الى العمل السياسي ودخول معمة الحكم؟

من المؤكد أن حماس ارتكبت نفس الخطأ الذي ارتكبته فتح قبل أكثر من عقد من الزمان عندما وقعت على اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ على أساس وعود معسولة زائفة، حيث كانت نهايتها موت رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بشكل غامض قبل أن يرى تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة التي كان قد ناضل من أجلها طيلة خمسة عقود.

والحق إن أعضاء حماس ليسوا أكثر تجربة وممارسة سياسية من أعضاء حركة فتح في تكتيك الحوار الدولي رغم أن رجال حماس هم من خيرة أبناء الشعب الفلسطيني وهم أكثر إخلاصاً وإيماناً بقضيتهم العادلة. صحيح أن فوز حماس كان متوقفاً بسبب شعبيتها الهائلة في الأراضي المحتلة، لكن كيف ستتعامل هذه الحركة مع إسرائيل والعالم بعد تشكيلها الحكومة؟، هل ستتأزل عن حق العودة وتحرير القدس وترك المقاومة ونزع الأسلحة والاعتراف بإسرائيل؟، فإذا كان ذلك

صحيحاً، إذن ما الفرق بين حماس وحركة فتح؟، من المسئول عن الدماء الطاهرة التي سالت على أرض فلسطين؟

من المسئول عن استشهاد العشرات من أبطال وقادة الانتفاضة الباسلة أمثال الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وإسماعيل أبو شنب ويحيى عياش وآخرين؟

كيف تستطيع حماس أن تقضي على الفساد المتفشى في هيكلية السلطة الفلسطينية، وما هي الآليات التي ستستخدمها لمواجهة تمرد حركة فتح المتدمرة من فوز منافستها في الانتخابات التشريعية؟

وإذا كانت الحركة ستبقى متمسكة بمبادئها ونضالها وستحتفظ بسلاح المقاومة، فكيف ستتعامل في هذه الحالة مع المجتمع الدولي الخاضع للهيمنة الصهيونية والأمريكية؟

ألا يكون هناك فخ قد وقعت فيه حركة حماس لجعلها حصان طروادة للقضاء على الانتفاضة وعلى باقي الحركات الجهادية، ومن ثم طردها من الحكم والقضاء عليها كلياً؟

فأي مشروع ستقدمه الحركة في المستقبل يجب أن يمر عبر القنوات الإسرائيلية والأوروبية والأمريكية للمصادقة عليه إذ لا يمكن تنفيذه إلا بمباركة الكيان الصهيوني.

فهامش المناورة والتكتيك السياسي والتعامل الدولي ومجال الحوار يبقى بالنسبة للحركة ضيقاً لا يمكنها أن تتزعزع شيئاً من الغرب دون التخلي عن كل القيم التي ناضلت حماس من أجلها.

في الحقيقة إن حركة حماس دخلت التاريخ من أوسع أبوابه منتصرة، حيث بقت صامدة في وجه كل التحديات ولم تستسلم للعواصف السياسية ولم ترضخ إلى الضغوطات الداخلية والخارجية، والخوف كل الخوف من أن تخرج هذه الحركة الأصيلة النبيلة من نوافذ التاريخ مهزومة.

مرحلة ما بعد شارون

■ سعيد محيي الدين ساجدي ■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسي)، العدد ٨٣، يناير ٢٠٠٦

ولا شك أن هناك تساؤلات كثيرة تتبادر للذهن الآن أهمها:

ما هي خصائص مرحلة ما بعد شارون؟، ومن هو خليفته في الحكومة أو الحزب؟، ومن المستفيد من

بدأت مرحلة غياب شارون عن الحياة السياسية الإسرائيلية. وسواء في الداخل أو في الخارج تقبل الجميع انتهاء مرحلة شارون، ولكن ثمة تشكك بخصوص بقاء الشارونية.

غياب شارون ومن المتضررة، وغيرها من التساؤلات المطروحة على الساحة السياسية الإسرائيلية وخارجها. ولكن الآن الجميع يريد أن يعرف ماذا بعد شارون؟ هل الحزب الجديد الذي أسسه شارون (كاديما) سيبقى على الساحة السياسية الإسرائيلية؟ فكل حزب يحتاج من أجل بقائه إلى مقومات تاريخية، وتشكيل خاص به، وشخصيات كاريزمية.

إن حزب كاديما لا يمتلك قاعدة حزبية بعد، وليس له لائحة أو استراتيجية، ولكن ظهر على أساس شخصية شارون وفكره.

في إسرائيل يعتبر الكثير منهم أن الحزب أحياناً يساوى رجل واحد، وأن الحزب يعنى الزعيم، ومن ثم يعتقدون أنه بذهاب شارون لن يحظى أى حزب بشعبيته وزعامته، وأن هذا الحزب سينتهى بنهاية زعيمه.

وطبقاً للإحصاءات فإن الانتخابات لو أجريت اليوم فإن حزب شارون سيحصل على بضع وأربعين مقعداً.

إن غياب شارون سيدعم من مكانة نتياهو والذي انتخب مؤخراً زعيماً لحزب الليكود بعد أن اجتاز منافسين أكثر تشدداً منه، أملاً أن يبقى الليكود في وضع اليمين المتشدد وأن يمنعه من الانزلاق إلى اليمين الأكثر تشدداً، ووقتها تستطيع شخصيات، مثل جون موفاز وأوفى ديختر رئيس الشباك السابق، أن تتضمن إليه.

كما أن ثمة حزباً آخر غير دينى يسمى شينوى، من المحتمل أن يحصل هذا الحزب على بعض أصوات حزب شارون لصالحه.

لن يستفيد حزب العمل من غياب شارون عن الساحة السياسية، فلا يزال زعيمه الجديد ميرعام بيرتس يواجه معارضة شديدة من الزعماء القدامى للحزب مثل باراك واليعازر. ويأمل بيرتس أن تنتهى المشاورات بعودة شيمون بيريز مرة أخرى والزعماء الآخرين إلى الحزب.

الانتخابات البرلمانية سوف تجرى في موعدها المقرر في مارس الحالى، ولا توجد نية لتأجيلها. ويعتقد الكثيرون داخل إسرائيل أن المنافسة الانتخابية ستجرى مثل الماضى بين حزب الليكود وحزب العمل، وأن

أصوات شينوى وشاس ستحدث تغييرات طفيفة. وهذه الانتخابات لا شك ستكون بين زعماء الجيل الثالث الإسرائيلى. وبالنظر إلى ميول الشعب الإسرائيلى فى السنوات الأخيرة إلى أحزاب اليمين والأولوية للأمن على السياسة وأحياناً الاقتصاد، فإن نتياهو ينتظر أكثر من الآخرين سقوط حزب (كاديما). إن البعض يعتقد أنه لن يظهر شخص آخر مثل شارون الذى قام فى إجراء أحادى الجانب بالانسحاب من مساحة كبيرة من مناطق مهمة فى الضفة الغربية. والواقع إن شارون عندما أقدم على الانسحاب من غزة فإن حزبه القديم (الليكود) واجه خطر طرح الثقة فى حكومته، ولكن التوازنات الداخلية وإسهام بعض الساسة فى السلطة، بالإضافة إلى قدرة شارون فى اتخاذ القرار كانت سبباً فى أن يبقى رئيساً للوزراء حتى مرضه وأن ينفذ قراره.

ولكن ما يجب قوله أن جرأة اتخاذ إجراء أحادى الجانب لن تجدها فى أى شخص إسرائيلى آخر، ويعتقد الخبراء أنه عقب الانتخابات البرلمانية الفلسطينية وما صاحبها من استقرار للأوضاع الأمنية فإن هذا سوف يساعد إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلى بالإنباء على وضع نفسه زعيماً لحزب شارون (كاديما) ويعدها يستطيع بمساعدة الولايات المتحدة وبعض الزعماء العرب فى المنطقة أن يهيئ المجال للفوز فى الانتخابات.

وفى خضم هذا كله ما زال القلق يسيطر على الفلسطينيين حتى ليلة الانتخابات وما بعدها من الزعماء الجدد وأفكارهم وسط رأى العام الداخلى والعودة مجدداً لقمع الفلسطينيين وإراقة الدماء، بل إن خبرات الفلسطينيين لا تستبعد العودة مجدداً لاحتلال غزة. وهو الأمر الذى جعل المسؤولين فى فلسطين يحذرون من أن تغيير الزعامة فى إسرائيل لا يعنى تغيير التعامل مع الفلسطينيين وتغيير ما تم الاتفاق عليه، لأنه لو حدث ذلك فإن العواقب ستكون وخيمة.

التحالف الجديد في المنطقة

■ د. محمد حسن خاني ■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد ٨٢، يناير ٢٠٠٦

تعتبر التكتلات الإقليمية من أهم الظواهر التى شهدتها النصف الثانى من القرن العشرين وتعد بمثابة فاعل جديد على الساحة الدولية.

وقد اتسعت هذه التكتلات فى الفترة ما بين عقد الخمسينيات وعقد التسعينيات باعتبارها إحدى أهم الآليات اللازمة لتحقيق التعاون الإقليمى فى المناطق المختلفة، ويبدو الاتحاد الأوروبى خير مثال على أهمية التكتلات الإقليمية التى شهدت تطورا تدريجيا، فقد سبقه تشكيل أكثر من منظمة إقليمية أوروبية، وانتهى السعى الأوروبى بتأسيس الاتحاد الأوروبى.

وتزامن مع السعى الأوروبى لتأسيس الاتحاد سعى الدول الأخرى فى كثير من مناطق العالم تجاه التعاون وتكوين تكتلات إقليمية ذات توجهات سياسية واقتصادية وعسكرية. وقد واجهت بعض المحاولات لتكوين كتل إقليمية الفشل، إلا بعض التكتلات من بينها مجموعة الآسيان (جنوب شرق آسيا)، وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى بذلت جهود حثيثة لتدعيم التعاون الإقليمى، وأبرز مثل على هذا التوجه تكوين منظمة التعاون الاقتصادى (الإيكو).

وقد قدمت منظمة الأمن والتعاون الأوروبى مساعدات كبيرة لدول أوروبا فى إطار دعمها لجميع الأعضاء المهمين والمؤثرين، واستطاعت فى عقد التسعينيات أن تخطو خطوات هامة فى اتجاه توسيع مجالات التعاون بين الدول فى المنطقة. ولكن بسبب سوء ظن بعض الحكومات لم تستطع المنظمة أن توفر آلية شاملة للتعاون فى المنطقة.

أما منظمة التعاون الاقتصادى (الإيكو) فهى منظمة مثيرة للجدل. ورغم أنها من الناحية الجيوبوليتيكية يمكن أن تصبح منظمة قوية من إسلام أباد حتى أنقرة، ومن طهران حتى دوشنبه، إلا أن الواقع يوحى بأن الخلافات عميقة وواضحة بين أعضاء هذه المنظمة مما جعلها عاجزة عن القيام بدورها المأمول، ولم تستطع تفعيل أنشطتها، بل اقتصرَت هذه الأنشطة على عقد اجتماعات روتينية لوزراء الخارجية والقادة وتشكيل الأمانة العامة.

وبالنظر لما سبق، فإن دول المنطقة تأمل فى تكوين منظمة بديلة فى المنطقة على غرار الاتحاد الأوروبى. وبالفعل ومن خلال التوجه الإقليمى الجديد للصين والرؤية المساعدة من الروس تم وضع اللبنة الأولى لهذا التحالف الجديد فى شنغهاى عام ١٩٩٦. وقد لعب الصينيون دورا بارزا فى تكوين وتنمية هذه المنظمة، وبعد خمس سنوات، وفى يناير عام ٢٠٠١، تكونت منظمة تعاون شنغهاى بعضوية ست دول هى: الصين، وروسيا، وقزاقستان، وطاجيكستان،

وقرغيزستان، وأوزبكستان.

مما سبق يتضح أن منظمة تعاون شنغهاى تمثل واقعا جديدا للدول المؤسسية لها، فهى تمثل الجديد لهم، وهذا الجديد لم يكن موجودا فى كل المنظمات السابقة وهو القول والفعل معا.

هذه المنظمة بجانب الاقتصاد الصينى المفتوح تستطيع أن تكون بمثابة موتور المحرك لتنمية اقتصاد الدول الأعضاء فى المنظمة، كما أنها ستتيح للصين فرصة هى الأخرى من أجل السيطرة على مصادر الطاقة فى المنطقة.

وعلى الصعيد الأمنى فإن هذه المنظمة أيضاً تستطيع أن تشكل حائلا أمام تصاعد الأمن فى المنطقة. ولاشك أنه مع انضمام دول أخرى مثل إيران والهند لهذه المنظمة سوف تتشكل جبهة جديدة سياسية أمنية فى المنطقة فى مواجهة الجبهة المشتركة لأوروبا الغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنظر إلى المواقف التى اتخذتها منظمة تعاون شنغهاى أمام الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة، فإن مطالباتها الصريحة لواشنطن بترك المنطقة هى دليل واضح على الدور المهم والمؤثر لها.

وعلى الرغم من المجالات الإيجابية السابقة والدور الفعال والمؤثر الذى يمكن أن تلعبه المنظمة، إلا أنها تواجه تحديات مختلفة من الممكن أن تؤدى إلى انقسام المنظمة إلى قسمين: قسم إقليمى وقسم دولى.

إن أهم تحدى يواجه المنظمة على الصعيد الدولى هو الماهية السياسية والأمنية موضع اهتمام اللاعبين الرئيسيين فى النظام الدولى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وحلفاءهم الذين يريدون طمس دور هذه المنظمة لأسباب عدة تتعلق بنفوذهم ومصالحهم فى المنطقة ولأنهم يعتبرون أن هذه المنظمة الوليدة تعد منافسا قويا لأبد من مواجهته.

وأخيرا وفيما يتعلق بالتحديات الإقليمية والداخلية والتى يمكن أن تؤدى إلى إفشال جهود منظمة تعاون شنغهاى، فإن هذه التحديات هى نفسها التى أدت إلى انهيار التجارب السابقة فى المنطقة، مثل المنافسة بين موسكو وبكين لممارسة دور الزعيم فى المنطقة، وتفاوت الأولويات والأهداف وتعارضها بين الأعضاء، وانهيار الأنظمة والبنية التحتية اللازمة لتشكيل وقيام مثل هذه المنظمات.

والتغلب على هذه المشكلات فقط هو الطريق لنجاح أى تحالف أو منظمة فى المنطقة وبعدها يمكننا أن نتحدث عن الأهداف التى يمكن أن تحقّقها منظمة تعاون شنغهاى (التحالف الجديد فى المنطقة) فى السنوات القادمة.

الوجود العسكري الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى

■ عنايت الله يزداني ■ اطلاعات سياسى - اقتصادى (الأخبار السياسية الاقتصادية) العدد ٢١٧ -

٢١٨، يناير - فبراير ٢٠٠٦

ينبغى الإشارة إلى عدة نقاط، هي:

- كان قادة قرغيزيا، يأملون فى الحصول على مساعدات اقتصادية ضخمة من خلال تعاونهم العسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم القدرة على تخطى المشكلات الاقتصادية التى عصفت بالاستقرار السياسى والاجتماعى فى دولتهم.

- يصنف النظام السياسى فى قرغيزيا على أنه نظام غير ديمقراطى، ومن ثم يأمل قادتها فى خفض حدة الانتقادات الدولية الموجهة ضد حقوق الإنسان فى الداخل من خلال دعم الولايات المتحدة الأمريكية لهم.

- تطوير وتجهيز الجيش الوطنى القرغيزى، بدعم من الولايات المتحدة فى مجالات المعدات العسكرية والتدريب.

- تفعيل الضغط على الجماعات الإسلامية فى قرغيزيا، حيث يتوقع قادة قرغيزيا مساعدة أمريكية فى هذا الصدد.

- توافق المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أفغانستان، فبينما يمثل عدم الاستقرار على الساحة الأفغانية خطراً على المصالح القومية الأمريكية، يمثل أيضاً الخطر ذاته بالنسبة للقرغيزيين. وقد كتب أحد المحللين القرغيزيين: "إن تمركز الآلة العسكرية الأمريكية فى منطقة آسيا الوسطى ومنها قرغيزيا، بمثابة تحرك محسوب تم طرحه منذ خمس أو عشر سنوات وسيستمر على مدى المائة والخمسون عاماً القادمة".

فى حين أشار "عسكر آقايف" رئيس قرغيزيا السابق، مراراً إلى أهمية الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا الوسطى من أجل إيجاد حالة من الاستقرار والأمن لدى جمهوريات المنطقة.

وفى هذا الإطار، اعتبر خلال زيارته لواشنطن فى ديسمبر ٢٠٠٢، أن الولايات المتحدة الأمريكية حليف رئيس ومهم وشريك استراتيجى بالنسبة لقرغيزيا، وأن الأمن أهم جوانب العلاقة بين الدولتين.

وطبقاً لتقارير الصحف القرغيزية، فقد وصف جورج بوش، الرئيس آقايف بأنه أقرب صديق للولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة، وبالرغم من أن قادة قرغيزيا أقدموا على عقد تحالف عسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل النهوض بأمنهم، لكن ما

بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتمكن الولايات المتحدة من احتلال أفغانستان وإسقاط نظام حكم طالبان، أصبح للولايات المتحدة وجود عسكرى فعلى فى جمهوريات آسيا الوسطى، خاصة فى أوزبكستان وقيرغيزيا وطاجيكستان، وهى المنطقة التى ظلت لأكثر من قرنين تحت هيمنة الروس.

وفى إطار الإعداد للحرب ومهاجمة أفغانستان، اضطرت الولايات المتحدة لإقامة قواعد عسكرية فى بعض تلك الجمهوريات، وفى تلك الأثناء، شيد الأمريكيون قاعدتين عسكريتين، الأولى فى "خان آباد" بالقرب من العاصمة الأوزبكية "طشقند" والأخرى فى مناس بالقرب من العاصمة القرغيزية "بيشك".

يعتبر الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة بمثابة تهديد حقيقى للروس، وفى إطار تصدى موسكو لهذا التهديد، أقدمت هى الأخرى على إنشاء قواعد عسكرية فى آسيا الوسطى، حيث كانت الخطوة الأولى، قاعدة كانت العسكرية فى قرغيزيا، ومن ثم استضافت قرغيزيا الصغيرة قاعدتين عسكريتين تابعتين لأكثر قوتين فى العالم، أى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

الوجود العسكرى الأمريكى فى قرغيزيا - قاعدة مناس العسكرية:

بعد اندلاع أحداث سبتمبر، طلبت الولايات المتحدة من دول منطقة آسيا الوسطى، المشاركة فى الحرب على الإرهاب، وقد رحب قادة هذه الجمهوريات بهذا الطلب سريعاً، فهم لم يعلنوا فقط تعاونهم مع جورج بوش أو تقديم الدعم لواشنطن، بل سارعوا فى الانضمام إلى الحرب فى أفغانستان.

فى تلك الأثناء شعرت قرغيزيا أنها بحاجة إلى دعم الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالتصدي للجماعات الإسلامية المتشددة، ومن ثم كانت مستعدة لمنح الولايات المتحدة، الحق فى تشييد قاعدة عسكرية. وفى ديسمبر ٢٠٠١، أعلن البرلمان القرغيزى عن موافقته على إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية فى مناس، ومن ثم تمركزت قوات ومعدات عسكرية أمريكية فى المنطقة.

وللإجابة على سؤال مفاده، لماذا وافقت الحكومة القرغيزية بهذه السرعة على إنشاء قاعدة عسكرية،

أعقب ذلك من أحداث، خاصة فيما بعد الحرب الأفغانية اضطرتهم إلى إعادة النظر والتأني في التفكير، حيث لم تكن نتائج حرب أفغانستان كلها في صالح قرغيزيا وذلك على النحو التالي:

أولاً: كان دخول المخدرات من أفغانستان إلى قرغيزيا من أكبر المشكلات القرغيزية. وخلافاً لما كان متوقفاً، فإن خروج طالبان من ساحة السلطة السياسية الأفغانية لم يؤثر جدياً على خفض حدة هذه المشكلة، بل على العكس، تزايدت أعداد مدمني الهيروين في قرغيزيا بدءاً من عام ٢٠٠١، لدرجة أن مواطني هذه الدولة فقدوا الأمل تجاه قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على حل مشكلة إنتاج المواد المخدرة في أفغانستان.

ثانياً: بالرغم من أنه كان من المتوقع أن قتل "جمعه نمقاني" على يد القوات الأمريكية في أفغانستان، في نوفمبر ٢٠٠١، سيضعف من قوة الحركة الإسلامية الأوزبكية التي لها نشاط في قرغيزيا، بوصفه قائد هذه الحركة، إلا أن هذه الحركة استأنفت نشاطها في العام ذاته تحت عنوان جديد هو "الحركة الإسلامية التركستانية"، حتى إن فروعاً منها انتشرت في باكستان وكشمير، فكان ضمن الخطط المعلنة لهذه الحركة، القيام بسلسلة أعمال تخريبية في منطقة آسيا الوسطى انطلاقاً من أفغانستان، وقد أعلنت هذه الحركة مسئوليتها عام ٢٠٠٢ عن انفجارين في قرغيزيا استهدفا قواعد عسكرية، وفي ٤ نوفمبر ٢٠٠٢، أعلنت السلطات الرسمية القيرغيزية، أنها اعتقلت ثلاثة أشخاص من الإسلاميين ممن تلقوا تدريبهم في أفغانستان، لاتهامهم بمهاجمة قواعد عسكرية.

على صعيد آخر، كانت حرب العراق، بمثابة تحول في العلاقات بين بيشك وواشنطن، حيث كانت قرغيزيا الدولة الوحيدة في آسيا الوسطى التي شهدت مظاهرات مناهضة للحرب ضد العراق، حتى إن موظفي وطلبة الجامعة الأمريكية في بيشك شاركوا في هذه التظاهرات، بالإضافة إلى أعضاء العديد من الهيئات غير الحكومية.

وبناء عليه، توقفت حكومة بيشك عن إظهار دعمها للولايات المتحدة الأمريكية، ولم تنضم إلى مجموعة الحكومات المطالبة بالحرب ضد العراق، حيث أعرب أقبائيف عن أمله في إنهاء العمليات العسكرية في العراق على وجه السرعة.

كانت مخاوف بيشك تتلخص في إمكانية تحول وانتقال الاهتمام والآلة العسكرية من أفغانستان إلى العراق، ومن ثم المخاطرة بالأنشطة الأمنية في منطقة آسيا الوسطى. وفي مقدمة الأولويات الأمنية لقادة

المنطقة فإن إقرار الأوضاع في أفغانستان مسألة مهمة وضرورية. وطبقاً لهذه الرؤية، فإن ما تم من إجراءات حتى الآن ليس كافياً من أجل إعادة الاستقرار إلى أفغانستان. وبناء عليه، فإن هذه التحديات والأحداث أجبرت حكومة بيشك على إعادة النظر بشأن سياستها الأمنية ومن ثم دفعتها في اتجاه التعاون العسكري مرة أخرى مع روسيا.

الوجود العسكري الروسي في قيرغيزيا - قاعدة كانت العسكرية:

هيمنت روسيا على منطقة آسيا الوسطى على مدى قرنين من الزمان، وبانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، لم يكن لدى الروس الاستعداد للتخلي عن مفهوم "مناطق النفوذ" بالرغم من تصاعد وتيرة المشكلات الداخلية في روسيا والتغيرات والتحولات الإقليمية، خاصة أن وجود قوى عظمى أخرى في المنطقة، فاجأ الوجود الروسي بتحديات حادة وخطيرة. وتزامناً مع إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة، خاصة في أوزبكستان وقيرغيزيا، بذلت موسكو مساع ضخمة من أجل إعادة نفوذها السابق إلى وضعه في المنطقة، ومع الأخذ في الاعتبار أن وجود قواعد عسكرية أمريكية في آسيا الوسطى قد أتاح للقوات الأمريكية، التمرکز على حدود روسيا الجنوبية. وللمرة الأولى في التاريخ اعتقد معظم الروس أن على موسكو بذل كل ما لديها من قدرات وإمكانات من أجل الحفاظ على هذه المنطقة ضمن مناطق نفوذها. وفي هذا الإطار أقدمت موسكو على سلسلة من الإجراءات الأمنية منها:

- إنشاء قوات الرد السريع ونشرها بشكل مؤقت في قرغيزيا.

- دعم قوات حرس الحدود الروسية على الحدود الطاجيكية والتباحث مع الحكومة القيرغيزية بهدف الحصول على اتفاق طويل الأمد يتيح إمكانية تمرکز قوات روسيا على أراضي هذه الدولة.

- تفعيل التبادل في مجال الاستخبارات العسكرية.

- السعي في اتجاه تعاون أوثق بين قوات حرس الحدود الروسية والقيرغيزية، بالإضافة إلى التعاون في مجال حراسة الحدود، والهيمنة على قاعدة (كانت) العسكرية في قرغيزيا.

وفي إطار مساعي موسكو من أجل إعادة بناء قواتها في منطقة آسيا الوسطى، وقع وزيراً دفاع كل من روسيا وقيرغيزيا على اتفاقية بشأن تحويل إدارة قاعدة "كانت" العسكرية إلى روسيا وذلك بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٢ بالرغم من أن القوات الروسية لازال لها وجود قوي في المنطقة خاصة في طاجيكستان، إلا أن هذه

المرّة الأولى التي تحصل فيها موسكو على قاعدة عسكرية خارج حدودها في المنطقة منذ ثلاثة عشر عاماً، تلك القاعدة التي استأنفت نشاطها من أكتوبر ٢٠٠٣ لديها مهام مشتركة. فبالإضافة إلى وجود معدات وتجهيزات جوية، توجد بها أيضاً معدات وأجهزة أمنية.

وفي الواقع فإن هذه القاعدة، تتبع قوات الرد السريع التابعة لمنظمة الأمن الجماعي والتي تشمل كلا من روسيا وأرمينيا وبيلاروسيا وقرغيزيا وطاجيكستان.

وخلال مراسم افتتاح قاعدة "كانت" العسكرية في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣، تحدث الرئيس الروسي بوتين عن أهمية هذه القاعدة، قائلاً: "لقد كان هدفنا من إنشاء قاعدة عسكرية في قرغيزيا، تقوية الأمن الإقليمي في منطقة يمثل استقرارها أهمية مؤثرة على الأمن الدولي، والقاعدة العسكرية الروسية في "كانت" تهدف إلى إقرار الأمن القرغيزي، فضلاً عن تأمين مصالح الدول الأعضاء بمنظمة الأمن الجماعي ومنها روسيا".

وبالرغم من أن بوتين قال أن هذه القاعدة ليست منافسة للقاعدة العسكرية الأمريكية في قرغيزيا، إلا أن بعض المحللين الغربيين والإقليميين، اعتبروا تحرك موسكو هذا، إشارة إلى اتخاذ موقف مباشر في مواجهة تمركز القوات الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى، وفي هذا الإطار، فإن قاعدة "كانت" العسكرية التي بدأت عملها بعد عامين من تمركز القوات الأمريكية في آسيا الوسطى، لا يفصلها عن القاعدة الأمريكية في "مناس" سوى ٢٠ كيلو متراً.

القواعد العسكرية الأمريكية والروسية ومصالح قرغيزيا:

عند الحديث عن الأهداف التي سعت قيـرغيزيا لتحقيقها من وراء الموافقة على إنشاء قواعد عسكرية للولايات المتحدة وروسيا يجب الأخذ في الاعتبار البنية العسكرية الضعيفة لدى الحكومة القرغيزية، فقد كان الأمن دائماً أهم فاعل محرك لعملية التعاون بين بيشك

والولايات المتحدة من ناحية، وبين بيشك وروسيا من ناحية أخرى، لذلك من الطبيعي القول بأن دولة قرغيزيا هي الأضعف من بين دول آسيا الوسطى سواء من حيث المساحة أو من حيث القدرات العسكرية.

وقد جددت قرغيزيا فجأة أنها يمكن أن تحظى بدعم واهتمام القوى العظمى في ظل تحديات أمنية عدة وكما قيل فإن الخوف من اتساع نشاط الجماعات الإسلامية المتشددة والتهديدات المترتبة على عدم الاستقرار في أفغانستان، وجه الحكومة القرغيزية ناحية التعاون العسكري مع واشنطن، وقد انعكس ذلك من خلال حديث "كاباي كارايف" رئيس لجنة السياسة الاستخباراتية في البرلمان القرغيزي لإذاعة الحرية الأوروبية، عندما قال: "إن الأوضاع في آسيا الوسطى على وشك التغيير وإذا لم نتمكن من تطويعها وما يتفق مع السياسة الجديدة فإن قرغيزيا ستتعرض لمشكلات عدة، وأنا أعتقد أن التعاون العسكري مع الولايات المتحدة ومنحها قاعدة عسكرية، يتفق إلى حد كبير مع هدف تأمين الحدود القرغيزية، ولا يجب النظر إلى قاعدة "مناس" الممنوحة للحكومة الأمريكية على أنها فقط دليل على دعمنا المطلق لهذه الدولة، لأن هذا التعاون العسكري يدعم أيضاً قرغيزيا في مجال مكافحة الإرهاب". أما على صعيد التعاون القرغيزي الروسي في المجال العسكري، فلدى بيشك رؤية قريبة إلى حد كبير من رؤيتها بشأن تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقول وزير الدفاع القرغيزي "أسان توبوف" إن الوجود العسكري الروسي في بلاده يهدف إلى المحافظة على الأمن والسلام والاستقرار القرغيزي الذي يتعرض إلى أخطار الإسلام الأصولي، وإن أخطار الأصولية الإسلامية على قائمة التحديات التي دفعت قرغيزيا في اتجاه التعاون العسكري مع روسيا.

الهند وباكستان فى منظمة تعاون شنغهاى

■ محمد درابى ■ همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى) العدد ٨٢، يناير ٢٠٠٦

تشكيل المنظمة هو تدعيم الثقة المتبادلة والصداقة والتعايش السلمى بين الأعضاء، وكذلك السعى بهدف دعم التعاون المتعدد الجوانب بغرض حفظ السلام والأمن والاستقرار فى المنطقة، والتعاون من أجل إحباط الأنشطة الإرهابية والاتفصالية بكل أشكالها، بجانب مكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى التعاون فى مجالات أخرى مثل القضايا السياسية والاقتصادية والبيئية والقانونية. وبعيداً عن البند الأول فإنه بقراءة البنود الأخرى من الميثاق الخاص بالمنظمة سوف نجد عبارات من قبيل بناء الثقة والمعايشة السلمية ومكافحة الإرهاب والتشدد والاتفصاليين وهى كلمات امتلأ بها قاموس العلاقات بين الدولتين خلال السنوات الطويلة الماضية.

إن باكستان تعتقد أنه طالما أن منطقة كشمير يقطنها المسلمون، فإنها يجب أن تتبع باكستان. ولكن حاكم كشمير فى ذلك الوقت رأى أن وجود عسكريين باكستانيين يشكل خطراً عليه فأعلن أن كشمير تابعة للهند، وطالب بإرسال الهند لقوات مسلحة إليه. وبالتالي حدث صدام عسكري بين الطرفين، ومنذ ذلك التاريخ والصراع على أشده بشأن كشمير، بل امتد الصراع إلى شكل جديد وهو السلاح النووى، فكلتا الدولتين أصبحتا من القوى النووية الموجودة على الساحة الدولية، وربما يمثل ذلك عائناً أمام نشوب حرب مسلحة واسعة النطاق بين الدولتين مستقبلاً.

وبالنظر للدور الذى يمكن أن تلعبه منظمة تعاون شنغهاى فى هذه القضية، نجد أن الهدف الأول للمنظمة هو بناء الثقة على حدود الدول الأعضاء، وهو أمر تحتاجه الهند باكستان لوقف الصدامات العسكرية المتوالية على الحدود.

على جانب آخر، يؤكد ميثاق المنظمة على عدم تدخل الدول الأعضاء فى الشؤون الداخلية، وعدم دعم الجماعات المعارضة للحكومات الأعضاء فى المنظمة، وهذا الأمر تختص به علاقات الهند وباكستان، فإسلام آباد تعتقد أن نيودلهى عن طريق قنصلياتها فى أفغانستان وإيران تقوم بتحريك المؤامرات فى مناطق البلوش الباكستانية، وقد شهدت المنطقة خلال سنوات طويلة، خاصة فى السنوات الأخيرة اضطرابات قبلية وشعبية مع القوات الحكومية.

تعتبر منظمة تعاون شنغهاى إحدى أهم المنظمات التى ظهرت فى السنوات الأخيرة، هذه المنظمة عرفت فى البداية بمجموعة شنغهاى، وقد أسست بهدف بناء الثقة بين الصين والدول الأربع المجاورة والمستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق وهى: روسيا، وقزاقستان، وطاجيكستان وقرغيزستان، وفى عام ١٩٩٦ انضمت أوزبكستان إليها. وفى عام ٢٠٠١ عرفت هذه المنظمة باسم منظمة تعاون شنغهاى.

ولأن الهدف من هذه المنظمة هو بناء الثقة بين الدول الأعضاء، فقد تعهد أعضاء هذه المنظمة بخفض القوات المسلحة والمعدات والآليات العسكرية على الحدود المشتركة وإيجاد فاصل حدودى يبلغ ١٠٠ كم بين حدود الدول الأعضاء.

ومع مرور الوقت وتنامى دور المنظمة اتجهت إلى التعاون الاقتصادى والتنسيق فى موضوعات مكافحة الإرهاب والتطرف الدينى والاتفصاليين القوميين. وأصبحت هذه القضايا بمثابة أهداف مشتركة لهذه المنظمة.

وخلال الاجتماع الذى عقد فى يونيو ٢٠٠٥، وافق أعضاء المنظمة على عضوية كل من الهند وباكستان وإيران بصفة مراقب. وفى اجتماع يوليو من العام نفسه حضر هذا الاجتماع شوكت عزيز رئيس وزراء باكستان وناتوارسينج وزير خارجية الهند بصفتهم أعضاء مراقبين.

ومن المعروف أن الهند وباكستان منذ استقلالهما تتسم علاقتهما بالتوتر الدائم على خلفية الصراع حول إقليم كشمير، وفى الوقت الحاضر يوجد قطاع من منطقة كشمير خاضع للسيادة الباكستانية ويعرف باسم كشمير آزاد، والقطاع الآخر خاضع للسيادة الهندية وخلال هذه الفترة دخلت الدولتان فى مواجهات عسكرية عدة.

وفى كل الأحوال، فإن الخلاف بين البلدين لا يتوافق مع روح وماهية تشكيل منظمة تعاون شنغهاى، ومن هذا المنطلق وبالنظر إلى بعض الأهداف الإعلامية للمنظمة تعاون شنغهاى وعلى أساس لوائحها وبياناتها، سوف تسعى المنظمة إلى بحث الخلاف بين الدولتين فى محاولة لتسويته.

وطبقاً للبند الأول من ميثاق المنظمة، فإن الهدف من

وتتهم باكستان الهند وأجهزتها الأمنية بإثارة الفتن والاضطرابات داخلها. على الجانب الآخر نجد نيودلهي هي الأخرى تسبب اضطرابات داخلية إلى إسلام آباد.

القضية الأخرى التي تمثل هدفاً أصيلاً لمنظمة تعاون شتغهاي هي قضية الإرهاب والتطرف الديني والانفصاليين القوميين ودائماً اتهم كل من الهند وباكستان بعضهما البعض بدعم الإرهاب.

وكما ذكر في ميثاق المنظمة فإن من أهم أهدافها مكافحة الإرهاب والتطرف الديني والحركات الانفصالية، ولا شك أن التزام البلدين بهذا البند يعنى التحرك تجاه السلام.

نظرة الهند وباكستان لآسيا الوسطى

مع استقلال جمهوريات آسيا الوسطى ظهرت فرص وتهديدات جديدة لكلتا الدولتين الهند وباكستان اللتين ترتبطا بهذه المنطقة، التي تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً في سياستهما الخارجية.

وترى التخبطة الهندية أن دول آسيا الوسطى لها دور استراتيجي في تأمين المصالح الهندية، من ناحية أخرى، فإن باكستان تعتبر آسيا الوسطى العمق الاستراتيجي لها وعليه، سعت باكستان في عقد التسعينيات من أجل إيجاد تكتل إسلامي أمام الهند في آسيا الوسطى.

وفي الوقت نفسه تشعر الهند بالتهديد من جانب الصين في هذه المنطقة، كما أنها قلقة من نفوذ الفكر الطالباني في هذه المنطقة أيضاً والذي يستطيع بشكل مباشر أو غير مباشر أن يساعد الحركات الإرهابية والمتشددة في الهند.

كذلك تحظى قضية طاقة آسيا الوسطى باهتمام الدولتين معاً. وتؤكد بعض التقارير أنه في الوقت الذي تسعى فيه الهند وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استيراد اليورانيوم المخصب من قرغيزيا، فإن باكستان تتسلم اليورانيوم المخصب موضع حاجتها من طاجيكستان وقزاقستان.

ومن هنا فإن نيودلهي تعتبر وجودها الاقتصادي الفعال في المنطقة هو أفضل رد على نفوذ إسلام آباد في آسيا الوسطى.

لقد استطاعت الهند في عقد التسعينيات توقيع اتفاقيات أمنية واقتصادية مع أوزبكستان، وحصلت

كذلك على اتفاقيات في مجال الارتقاء بالتعاون الفني مع قزاقستان في برامج الفضاء.

من ناحية أخرى، سعت باكستان في عقد التسعينيات من أجل تكوين تكتل من دول المنطقة بهدف إيجاد عمق استراتيجي لها، وتدعيم نفوذها في أفغانستان وكشمير، ولكنها فشلت تماماً في هذا الصدد وكان دعم باكستان لطالبان جزءاً من سياستها في هذا الصدد.

لكن مع تدخل باكستان في الحرب الداخلية لطاجيكستان ودعم طالبان للحركة الأوزبكية الإسلامية حدث توتر في العلاقات بين دول المنطقة وباكستان التي منعت من القيام بدور فعال في آسيا الوسطى. وفي مقابل هذا، كانت دول المنطقة تعيد بناء علاقاتها مع روسيا باعتبارها شريكاً آمناً مهماً.

وكانت منظمة تعاون شتغهاي قد وضعت عوائق متعددة أمام باكستان من أجل إيجاد عمق استراتيجي. والآن ومع انضمام إسلام آباد لهذه المنظمة فهي بصدد الحصول على أهدافها الماضية.

والهند أيضاً وبالنظر إلى وضعها في القرن الجديد باعتبارها إحدى القوى المهمة في المنطقة فهي بصدد تزايد نفوذها في آسيا الوسطى والحصول على مصادر الطاقة في هذه المنطقة. أضف إلى ذلك، أن الانضمام لمنظمة تعاون شتغهاي، يمكن من خلاله تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة، وكذلك الصين، وفي المرتبة الأعلى روسيا، خاصة أن هناك خلافات حدودية بين الهند والصين، ويمكن من خلال آليات المنظمة أن تحل هذه الخلافات.

وما يقلق أعضاء ومنظمة تعاون شتغهاي من دخول باكستان المنظمة هو الدعم السري للمؤسسات الأمنية الباكستانية لطالبان والقاعدة، كذلك تبعية باكستان لسياسات أمريكا في المنطقة. هذا في حين أن الصين تدعم دخول باكستان المنظمة.

على الجانب الآخر نجد أن روسيا تدعم انضمام الهند وذلك بهدف إيجاد توازن بين الدولتين.

وعلى هذا النحو ثمة إمكانية في حدوث تغيير سريع في نوع العضوية الفعلية للدولتين لتتحول من عضوية مراقبة إلى عضوية كاملة. وفي حالة حدوث هذا الأمر فإن منظمة تعاون شتغهاي سيكون لها دور رئيسي ومؤثر في إزالة الخلافات بين الدولتين.

محاولات أمريكية فاشلة لقلب نظام الحكم في إيران

■ إيران ١٧/٢/٢٠٠٦

الشباب الإيراني عن طريق دعوتهم إلى الولايات المتحدة وتقديم دروس لهم في الديمقراطية، كما أنها تريد أن تغير الأوضاع في إيران متناسية في نفس الوقت بأن الشعوب الإسلامية والعربية تعرف جيداً هذه الديمقراطية الأمريكية الهشة التي نراها في العراق وتعامل الجنود الأمريكيين مع المعتقلين في أبو غريب وجوانتانامو. هذه هي ديمقراطية الولايات المتحدة التي تريد بواسطة الأموال أن تصدرها لإيران. إن على المسؤولين الأمريكيين أن يخصصوا هذه الأموال لتحسين سمعة الولايات المتحدة التي لطختها جرائم جنودها في العراق وكوبا. إن الشعب الإيراني ليس بحاجة إلى دروس في الديمقراطية الأمريكية، بل إنه يرى كل يوم بأعينه جرائم الأمريكيين في كل بقعة من بقاع العالم. على راييس وأسيادها أن يعملوا على تحسين صورة بلادهم المشوهة وأن لا يتدخلوا في شئون الآخرين وأن يتركوا الشعب الإيراني وشأنه لأنه يدرك جيداً ما هو حاجته ولا يحتاج إلى دروس من راييس وأسيادها.

تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً حثيثة منذ ٢٧ عاماً لقلب نظام الحكم في إيران، ولكن هذه الجهود باءت بالفشل حتى الآن بسبب معارضة الشعب الإيراني للتدخل الأمريكي السافر في شئون إيران الداخلية.

في هذا السياق دعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس الكونجرس الأمريكي إلى تخصيص ٧٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٦ لما سمته بدعم الديمقراطية في إيران. وقد خصص الكونجرس قبل ذلك مبلغ ١٠ ملايين دولار لدعم ما يسمى بالديمقراطية في إيران. وزعمت وزيرة الخارجية الأمريكية أن الحكومة الإيرانية بتعاملها القذر قد عزلت نفسها عن المجتمع الدولي. كما أكدت أن مبلغ ٧٥ مليون دولار سيساعد الإدارة الأمريكية على رفع مستوى دعمها للديمقراطية في إيران عن طريق بث البرامج التلفزيونية ومنح مساعدات للطلبة الإيرانيين من أجل الدراسة في الولايات المتحدة ودعم جهودها الدبلوماسية. إن الوزيرة الأمريكية تريد أن تغير عقول

المحافظون والملف النووي: سعى وراء لؤلؤة متدحرجة

■ عباس بازوكي ■ مردم سالاري (السيادة الشعبية) ٢٢/١/٢٠٠٦

ومنذ طرح الملف النووي الإيراني على مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، انقسم الخبراء السياسيون في إيران إلى فريقين: الفريق الأول يمثل التيار الإصلاحى ويرى أن الرئيس السابق محمد خاتمي كان على صواب حينما عين السيد حسن روحاني السكرتير العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي مسئولاً عن الملف النووي الإيراني. فعندما وافق فريق المباحثات الذي يشرف عليه روحاني على تجميد

خلال الحملة الدعائية لانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التي أجريت في يونيو ٢٠٠٥، كان الملف النووي أحد الأوراق التي استخدمها الجناح الأصولي من التيار المحافظ أثناء المعركة الانتخابية ضد الإصلاحيين، حيث وجه بعض أنصار التيار المحافظ اتهامات لحكومة خاتمي السابقة بالتساهل وتقديم تنازلات كثيرة في المفاوضات المتعلقة بالملف النووي.

الأنشطة النووية مؤقتا لكسب ثقة دول العالم، سارت المباحثات في مناخ أكثر هدوءا وأخذت القضية الإيرانية مساراً طبيعياً في مجلس محافظي الوكالة بعد أن كان الشك والارتياح يحيط بالأنشطة النووية الإيرانية.

ورغم ذلك يرى بعض خبراء العلاقات الدولية أنه كان من الممكن تحقيق نتائج أفضل عن طريق دعم فريق المباحثات السابق ببعض المتخصصين والفنيين، كما يرى البعض أن هذه التجربة هي أولى التجارب المهمة للدبلوماسيين الإيرانيين في أهم القضايا الإيرانية في السنوات الأخيرة. ولهذا فقد دخلت الجمهورية الإسلامية بسرعة في مغامرة، ربما لم يكن الكثير من السياسيين مستعدين لها. وعلى أية حال، ورغم أن الفريق السابق قد حقق نتائج إيجابية، إلا أننا يجب أن نعترف أنه كان يمكنه تحقيق نتائج أكثر إيجابية ووضوحاً.

ويرى بعض النواب الإصلاحيين في البرلمان السابق أن عدم انسجام عملية صنع القرار خصوصاً إزاء الملف النووي كان دائماً من أهم العقبات التي تواجه الدبلوماسيين الإيرانيين، وما لم يتم إصلاح هذا العيب فربما لا يمكن توقع الكثير من الجهاز الدبلوماسي الإيراني.

الفريق الثاني يمثل المحافظين، فقد وجه هذا الفريق انتقادات عنيفة لأسلوب عمل فريق المباحثات السابق، وكان يرى أن تجميد الأنشطة النووية يعد بمثابة الاستسلام للسياسات الأمريكية التي تتفادها من خلال دول الترويكا الأوروبية الثلاث. ولذلك اقترح المحافظون تغيير فريق المباحثات وتغيير السياسة المتبعة. وكان على لاريجاني عضو المجلس الأعلى للأمن القومي هو الذي وجه أشهر الانتقادات، حيث كان يرى أن فريق حسن روحاني جعل الامتيازات من نصيب الغربيين، من خلال تقديم تنازلات من جانب إيران. وكانت الانتقادات الموجهة إلى الجهاز الدبلوماسي وفريق المباحثات، بل وخاتمي نفسه عنيفة وواسعة النطاق حتى أن بعض الطلبة المتشددین هاجموا سياسات حكومة خاتمي بعنف أثناء خطاب حسن روحاني في الجامعة واكتفى روحاني بالقول: "إن هذه السياسات قد وضعت من جانب أعلى مستويات النظام".

ومع تولي أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية قام بتعيين على لاريجاني سكرتيراً للمجلس الأعلى للأمن القومي وأصبح المسئول الأول عن الملف النووي الإيراني. وفي فترة وجيزة تم الاستغناء عن فريق المباحثات السابق وتعيين فريق جديد. حيث تم تعيين جواد وعیدی، الذي كان يعمل في جريدة همشهری وكان من المساندين لعلی لاريجاني في الانتخابات، في منصب وكيل الشؤون

الدولية، وتم إقصاء عدد من سفراء إيران في الدول الأوروبية بتعليمات من رئيس الجمهورية. ومع حركة الإحلال والتجديد هذه، تم إقصاء فريق المباحثات السابق تماماً وجاء أفراد جدد يرفعون شعارات ثورية.

ومع تولي الفريق الجديد لمهامه توقع الجميع تبني إيران لنهج متشدد في الملف النووي، وبالفعل استأنفت إيران عمليات تخصيب اليورانيوم في مفاعل أصفهان، وتسبب ذلك في زيادة الضغوط على إيران. فبينما كانت روسيا تعتبر من حلفاء إيران، قدمت اقتراحاً بتخصيب اليورانيوم في أراضيها وهو الاقتراح الذي يعتبره معظم المحللين السياسيين بأنه نتاج التشاور مع الولايات المتحدة. وبهذا الاقتراح صار واضحاً أن إيران تتنظر أياماً صعبة. فإذا وافق المسئولون عن الملف النووي على الاقتراح الروسي فيجب أن يجيبوا عن التساؤل المطروح حول الثمن، وهل قبول هذا الاقتراح منافع للدستور وتأكيداته على استقلال إيران، وهل هذا الاقتراح الروسي بمثابة لعبة استعمارية جديدة، وهل هذه هي اللؤلؤة المتدحرجة، وهل من المنطقي تسليم عنان تخصيب اليورانيوم لدولة أخرى تختلف معها في العديد من القضايا، وهل هذه هي الشجاعة وعدم الاستسلام الذي وعدوا به؟

وفي الوقت نفسه، يبدو أن قبول هذا الاقتراح الروسي يلقي معارضة شديدة وعلمية على الصعيد الداخلي. فهناك معارضة ملحوظة من جانب التيار المحافظ لهذا الاقتراح، كما أن هناك الكثير من الشخصيات الإصلاحية تعتبر أنه من الخطأ القبول بالاقتراح الروسي ومن المحتمل أن تبدى اعتراضها عليه علنياً. وقد أعلن جاك سترو وزير الخارجية البريطاني أن العقوبات الاقتصادية ضد إيران ليست هي الخيار الوحيد، وأنه من الممكن أن يتم الضغط على إيران بوسائل أخرى. وربما يكون نموذج الضغط على سوريا من النماذج التي يبحثها الدبلوماسيون الغربيون.

ويجب أن نضع في الاعتبار أن جميع الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها ولن تخطو أية دولة خطوة واحدة إلا دفاعاً عن مصالحها، فروسيا لديها مصالح في إيران، كما يقول كبار المسئولين الدبلوماسيين الروس، وهي تفكر في هذه المصالح فقط، كما أن اعتقاد البعض بأن هناك دولة يمكن أن تقف أمام الغرب للدفاع عن الحق هو اعتقاد خاطئ. ومن الممكن أن تقوم هذه الدولة باتخاذ خطوات سلبية أخرى مثلما فعلت باقتراحها الذي لا يمكن حتى مناقشته. ومن جهة أخرى، يبدو أن حركة عدم الانحياز هي أهم العناصر التي يعول عليها المسئولون الإيرانيون.

ويرى بعض السياسيين الإيرانيين أن الولايات المتحدة

لن تقدم على الاعتداء على إيران قياساً على الموقف السيئ الذي وقعت فيه الولايات المتحدة في العراق. كما أن الولايات المتحدة في حالة الهجوم على إيران ستعرض لمشكلات أكبر من التي تعرضت لها في العراق، والسؤال هنا، هل هذا يكفي؟ يجب أن ننظر إلى مكانة الإيرانيين في الحسابات الدبلوماسية. فالولايات المتحدة تعاني من مشكلات كثيرة في العراق، ولكن هل أثر ذلك على المواطن الأمريكي، فالأمريكيون يعيشون في هدوء على بعد آلاف الكيلومترات والشعب العراقي هو الذي يصل ليله بنهاره خوفاً من الإرهاب ويعيش في

فقر وانعدام للأمن. وكل ما حدث في العراق لا يمكن أن يوفر الحياة الكريمة للعراقيين. ولذلك لا يجب التعويل على أن الولايات المتحدة إذا جاءت فإنها ستعاني من الخسائر والمشكلات في اتخاذ سياسات تؤدي إلى تكدير حياة الإيرانيين أكثر. وعلى أية حال، يجب التسليم بأن الشعب الإيراني سوف يقف مدافعاً عن مصالحه الوطنية وسوف يدافع عن كل شبر من أراضيه، ولكن لا يجب أن يكون هذا سبباً في تجاهل أمن هذا الشعب ورفاهيته وفي المضي نحو المزيد من الضغوط على الشعب.

مكانة الأسلحة النووية في الأمن القومي للجمهورية الإسلامية

■ مهدي فيروزكوهي ■ يا لثارات ٢٥/١/٢٠٠٦

خلال فترة الحرب الباردة كان من الممكن رؤية المواجهات بين الدول والقوى الإقليمية والعالمية المختلفة من وراء الكتل العالمية المعروفة. وبسبب التقارب في التهديدات بين الطرفين فإن مشروعاتهما الدفاعية كانت تقوم على رؤية متقاربة للتهديدات، وكانت تتخذ سمة التهديد وكان المصممون يعملون على تصميم مشروعات دفاعية على أساس القوة المحورية. والآن وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالقوة في العالم طرأت في العالم تطورات غير متوقعة. فكل حكومة سئمت نظرة الولايات المتحدة المحتقرة لبلدها تحولت إلى عدو بالقوة للولايات المتحدة.

وأحداث الحادي عشر من سبتمبر - سواء كانت من صنع الأجهزة الأمنية الأمريكية بشكل مباشر أو كانت نتاجاً لعنصر وسيط لها مثل القاعدة - تثبت إمكانية ضرب البناء الاجتماعي الأمريكي وتفتح باباً جديداً للنظر في مقولة التهديدات الشاملة؛ بحيث تحول تركيز واضعي المشروعات الدفاعية الأمنية من التهديدات الكبرى إلى دوامة من التهديدات المتفرقة التي يمكن أن تصيب الولايات المتحدة نتيجة المعرفة الدقيقة بنقاط الضعف في الولايات المتحدة والقادرة على القضاء على قدرتها على الرد القوي.

ومع ظهور الأساليب الجديدة للتهديدات ضعفت مكانة الأسلحة النووية بوصفها اليد العليا في المساومات والمعاملات الدولية.

ويدل انهيار أكبر القوى النووية في العالم "الاتحاد السوفيتي" في عام ١٩٩٠ على عدم قدرة الترسانة

النووية على حماية الأمن القومي، بل ووحدة أراضي الدول المالكة لها.

يزعم البعض أنه أثناء الحرب الكورية كان خوف الطرفين من الأسلحة النووية للطرف المقابل "الصين في صف كوريا الشمالية والولايات المتحدة في صف كوريا الجنوبية" هو الذي منع استخدام الأسلحة النووية في هذه الحرب، ولكن حقيقة الأمر تكمن في سبب آخر، وهو معارضة الرأي العام العالمي لاستخدام أسلحة الدمار الشامل لأن الولايات المتحدة رغم خسارتها الأدبية الثقيلة في فيتنام لم تكن قادرة على استخدام الأسلحة النووية، وظل المناضلون الفيتناميون يواجهون الأمريكيين حتى أرهقوهم ولقنوهم درساً لا ينسى إلى الأبد.

وكذلك في بيروت عام ١٩٨٢ كانت الخسائر البشرية الفادحة التي تحملها الجيش الأمريكي المعتدى على يد المجاهدين اللبنانيين سبباً في انسحاب فاضح للأمريكيين من لبنان، ولقى الأمريكيون المعتدون هزيمة مخيفة أخرى.

وكل هذا يدل على أن الأسلحة النووية لا تلعب دوراً محدداً في ضمان الأمن القومي للدول المالكة لها. فبالنسبة للاتحاد السوفيتي لم يكن مجرد امتلاكه للأسلحة النووية ضماناً لوحدة أراضيه.

ولكن المؤكد أن امتلاك الأسلحة النووية يمكن أن يكون من عوامل الردع في حالة ما إذا كان الطرف المقابل لديه مثل هذه الأسلحة، ولكنها ليست عامل الردع الوحيد، ولذلك يجب أن تتم دراسة عناصر أخرى داخلية في صلب الأمن القومي، مثل تقوية إرادة

الجماهير للدفاع عن أعراضهم وممتلكاتهم.

في الظروف الحالية، حيث تدين إيران صراحة وبشدة المضي في سبيل الحصول على الأسلحة النووية، من البديهي أن يكون سعي النظام لامتلاك هذه الأسلحة سببا في ضغط الرأي العام على إيران وتشويه وجه الجمهورية الإسلامية تشويهها لا خلاص منه. وفي هذه الحالة فإن امتلاك الأسلحة النووية لن يقتصر على عدم ضمان الأمن القومي، بل سيساعد على خلق إجماع عالمي ضد إيران مما يؤدي إلى عزلتها وعدم استقرارها وفقدانها الأمن القومي، وهو بالطبع ما لا تريده الحكومة الإيرانية.

وبالنظر إلى النظرية الدفاعية المعلنة للجمهورية الإسلامية نجد أنها تتمثل في رفض إنتاج وحياسة واستخدام الأسلحة النووية، وأنها محرمة وفقا للأمر الحكومي للقائد لكافة القوى.

ولكن في الوقت نفسه، يجب على المفكرين الاستراتيجيين في إيران العمل على تصميم آليات دفاعية، مثل القضاء على القدرات الصاروخية للأعداء، ومواجهة أخطار التلوث الإشعاعي الناجم عن إطلاق الصواريخ بهدف تأمين الاستقرار والأمن القومي للجمهورية الإسلامية.

والتقدم الملحوظ في مجال صناعة الصواريخ في إطار تقوية الدرع الدفاعي سوف يكون عاملا مؤثرا في

الحفاظ على الأمن القومي الإيراني في مواجهة أسلحة الدمار الشامل.

ويجب أن نذكر أنه، بالإضافة إلى انتصار الشعب الإيراني المسلم الباسل في المواجهة بين إرادته الوطنية والولايات المتحدة التي استمرت لمدة ٢٧ عاما، لقن الفيتناميون الأمريكيين، كما لقن حزب الله اللبناني النظام الصهيوني، دروسا خالدة، وتحطمت تماما أسطورة الجيش الذي لا يقهر للمجرمين الباغين في العالم المعاصر - الولايات المتحدة وإسرائيل - وإذا كان البوذيون قد أذاقوا القوة العظمى الجامعة مرارة الهزيمة دون أن يستفيدوا من التأثيرات المتزايدة للإسلام، خاصة "مدرسة التشيع الحمراء" والكلمات الحماسية الفريدة مثل "الانتظار والشهادة"، فمن الطبيعي أن يلحق الدفاع الشيعي الشرعي - القائم على استيحاء التعبيرات السماوية السابقة - بالأعداء هزائم أشد فداحة بمراحل.

وفي النهاية، يجب أن نقول إن الاستفادة من العلم والقدرة على إنتاج الأسلحة النووية تختلف عن إنتاج وحياسة واستخدام الأسلحة النووية يمكن في حالة الضرورة وفي حالة استخدام الأعداء لها في ميدان الحرب القادمة أن يهيئ المجال للدخول إلى المراحل التالية، بل ويجعلها ضرورة.

التكنولوجيا النووية نقطة انطلاق لتعامل متكافئ بين إيران والولايات المتحدة

■ د. علي اصغر كاكو جويباري ■ بازتتاب (الصدى) ٢٢/٢/٢٠٠٦

- الأمريكي مع إيران، يبدو لنا الآن أن اتخاذ استراتيجية فعالة هو الأقرب للصواب من خلال التعامل المتكافئ مع دول العالم الغربي المتمدن، أي دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وذلك حتى يمكن تحقيق المدنية الحديثة والمنشودة.

إن تقييما للسلوك الأوروبي- الأمريكي مع إيران على مدار الثلاث سنوات الماضية يكشف لنا عن ضرورة أن نضع في اعتبارنا الحقائق التالية من أجل الخروج من الأزمة الراهنة:

أولا: أن ثلاث سنوات من التعامل المنفصل لأوروبا مع إيران، وابتعاد الولايات المتحدة عن أوروبا، والتراجع المفاجئ الأمريكي عن سياسة الصبر والانتظار، ثم اتخاذ مواقف متكافئة مع أوروبا ضد إيران، وبعد ذلك

إن استمرار التصميم الإيراني على الحفاظ على مصالح إيران التاريخية والقومية فيما يخص الاستفادة السلمية من التكنولوجيا النووية، وإنجاز البحوث والدراسات والدائرة الوطنية والداخلية الخاصة بإنتاج الوقود النووي، والتشدد الأوروبي- الأمريكي بخصوص دفع إيران إلى التراجع والتخاذل في الدفاع عن حقوقها، كل هذا خلق تحديا حقيقيا بين إيران من جهة، وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى وبالعكس، وصار هناك خوف من أن استمرار المواقف على ما كانت عليه طوال الشهور الستة الماضية - من جانب الطرفين - من شأنه أن يضع منطقة الشرق الأوسط على عتبة صراع جديد.

وفقا لتجربة الشهور الستة الأخيرة للتعامل الأوروبي

حدوث تغيير في نمط التعامل الإيراني مع الخارج فيما يتعلق بالملف النووي في أعقاب فوز محمود أحمدى نجاد بانتخابات الرئاسة، كل ذلك من شأنه التأكيد على حقيقة مفادها أن أوروبا لم تحصل بعد على الاستقلال التام عن السياسات الأمريكية، وأنها لا يمكن أن تكون اللاعب الحقيقي في هذا الملف.

ثانياً: من جملة الدول الأوروبية المتفاوضة مع إيران تأتي بريطانيا لتصبح بمثابة سلاح ذي حدين. فعلى الرغم من أن عضوية هذه الدولة في وفد الترويكا الأوروبية تعد فرصة بالنسبة للولايات المتحدة لفرض شروطها على إيران، إلا أنها لا تعد كذلك بالنسبة للدول الأوروبية، حيث لا تعتبر بريطانيا بديلاً مناسباً من أجل تعامل الاتحاد الأوروبي مع إيران، مرجع ذلك أن كلمة بريطانيا تحمل معاني ومفاهيم سلبية وسيئة بالنسبة لتاريخ وشعب إيران إذ لا يوجد لكلمة بريطانيا بديل آخر فيما يخص الانطباع الذهني والعقلي السيئ والسلبى عن الاستعمار والاعتداء على حقوق الشعوب والأمم الأخرى، وبالطبع في مقدمتها الحقوق الإيرانية. وفقاً لهذا الأساس، فإن الترويكا الأوروبية الحالية لا يمكن أن تكون - في ظل التركيبة الحالية لها - لاعباً مؤثراً من أجل إيجاد حل للأزمة الحالية.

ثالثاً: بالنسبة لدور روسيا والصين، فإنه على الرغم من أن هذا الدور لم يحظ بالقدر الكافى من التحليل من جانب المسؤولين الإيرانيين في هذه اللعبة، إلا أن ثمة رؤية خفية - غير معلنة - لازالت قائمة بدورها في العقل الإيراني الباطن وفي تاريخ إيران الحديث والمعاصر. هذه النقطة مفادها أنه من المتوقع جداً أن تتخلى روسيا والصين عن إيران في لحظة ما من عمر هذه الأزمة.

الواقع هنا أن دور روسيا مشابه لدور بريطانيا فيما يخص تجارب التاريخ الإيراني طوال القرنين الأخيرين، وهو دور سلبي وسينى لازال راسخاً هو الآخر في العقل الإيراني أساسه "عدم الثقة" في مرافقة الروس في طريق ما. إن تعامل الروس مع الإيرانيين في العصر القاجارى (x) يثبت صحة وواقعية هذا الواقع المؤلم. من ناحية أخرى، لازالت الاختلافات الروسية مع أوكرانيا وكرجستان بشأن رفع سعر الغاز ثلاثة أضعاف، ونحن في فصل البرودة القاسية، لازالت عالقة في الأذهان من جهة، ولازالت تمثل في ذاتها مؤشراً سلبياً جداً على ما يمكن أن يقوم به الروس بحق الشعب الإيراني من جهة أخرى.

رابعاً: إن انتشار الأوضاع المقلقة والحساسة في منطقة الشرق الأوسط من فلسطين إلى أفغانستان والوجود المكثف للقوى والقوات الأوروبية والأمريكية في

هذه المنطقة قد خلق قضية غاية في التعقيد لكل منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وهو ما صار يعنى أن استمرار تعامل الولايات المتحدة مع إيران سواء عن طريق أوروبا أو عن طريق روسيا لا يمكن أن يسهم في إيجاد حلول لهذه الأوضاع المعقدة.

إن أمل الديمقراطية في الشرق الأوسط والضغط الأمريكى لإجراء انتخابات ديمقراطية في دول الشرق الأوسط لم يسفرا حتى الآن سوى عن توصيل الشرق الأوسط الإسلامى الجديد إلى منصة الظهور. الواقع الذى لا شك فيه الآن أن جزءاً كبيراً من القوى والجماعات السياسية التى كانت جماعات "إرهابية" من وجهة النظر الأمريكية قد صارت الآن جزءاً مهماً جديراً بالاعتبار ومؤثراً في تركيبة السلطة في معظم دول الشرق الأوسط. فالواقع يقول إنه على ضفاف نهر النيل، وفي فلسطين المحتلة حيث فوز حماس بالانتخابات التشريعية، وحيث تصاعد دور جماعة حزب الله في لبنان، كل ذلك يثبت الحقيقة التى لا جدال بشأنها، وهى أن الرؤى الصهيونية القائمة على نظرية من النيل إلى الفرات صارت عرضة لتغيير جذرى مع ما صار يحدث - بل وقائماً بالفعل - من أحداث وتطورات على ساحة السلطة السياسية. وإذا كان ممكناً لروسيا وأوروبا أن يصبحا لاعبين في تشكيل الشرق الأوسط الجديد إلا أنه لا يمكن لهما أن يصبحا اللاعبين الأصليين أو الأساسيين.

اعتماداً على الحقائق المذكورة سابقاً فإن الولايات المتحدة من أجل حماية قواتها ومصالحها في الشرق الأوسط، وجنوب آسيا والخليج الفارسى والمحيط الهندى قد صارت مجبرة على الاعتراف ببديهييات خاصة أخرى أساسها التعامل المتكافئ مع إيران، وهى ملزمة في الوقت نفسه بالتسليم باستحقاقات هذا الواقع الجديد.

إن تشديد ومضاعفة الصراع بين أوروبا والولايات المتحدة مع إيران بشأن موضوع التكنولوجيا النووية وفي الوقت نفسه التشديد على - ومضاعفة - التعقيدات الحادثة في التطورات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط - من النيل إلى هراة في الهند - يثبتان أن الانفراج في الصراع الخاص بتعقيدات الشرق الأوسط يعضى جنباً إلى جنب مع الصراع الأوروبى - الأمريكى مع إيران. انطلاقاً من هذا الأساس، فإن الرؤية الخاصة بنا مفادها أن مثل هذا "الانفراج" صار بمثابة أحد الاختيارات التى صارت قائمة وتقصّد بهذا حدوث تعامل متكافئ بين إيران والولايات المتحدة.

إن التعامل المتكافئ بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية يحتاج إلى عبور وتجاوز أى

طرف منهما لأسباب الخلاف وجذوره، كما يحتاج مثل هذا التعامل المتكافئ إلى خفض حدة الاختلاف على الملف النووي الإيراني، وإلى خلق طاقة أو نافذة جديدة من أجل حل أزمة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الحقائق السابق ذكرها تجعل من التعامل المتكافئ بين الدولتين اختياراً مؤثراً على طاولة البحث والدراسة. نعرف أن مثل هذا الأمر يعد صعباً جداً وربما غير ممكن بالنسبة للسياسيين الأمريكيين الذين سوف يرون أن إيران كانت حتى أمس القريب إحدى دول العالم الثالث، فكيف لهم بمثل هذا التعامل المتكافئ؟

من ناحية أخرى، يحتاج التعامل المتكافئ إلى أن تبادر أي من الدولتين بخطوة للأمام. ومن المؤكد أن هذه الدولة هي الولايات المتحدة فهي الدولة التي تمتلك في يدها مفتاح العبور من الأزمة الراهنة. على سبيل المثال، تستطيع الولايات المتحدة أن تتسنى أو تقض النظر عن ربع قرن من المقاطعة والعقوبات الاقتصادية ضد إيران، فنحن نعلم جيداً أن التجاوز والنسيان - أي الاعتذار - يكون أسهل بكثير للمعتدى عنه بالنسبة للأمة المعتدى عليها التي هي إيران في هذه الحالة. ومن المؤكد أيضاً أننا نعلم يقيناً أن الاعتذار عن الاعتداء هو اعتذار مجازي وليس واقعياً.

ثمة أسئلة لا بد من طرحها في هذا الصدد مفادها: هل يمكن للسياسيين الإيرانيين أن ينسوا دور الولايات المتحدة في انقلاب ١٩٥٢، والذي لم تعتذر للأمة الإيرانية عنه حتى الآن؟، لكن من المؤكد أن الحكومة الأمريكية بإمكانها أن تعتذر عن ربع قرن من حشد عناصر ومفردات العداء لحقوق إيران، وذلك من أجل خلق مناخ بناء لتحقيق التعامل المتكافئ. أيضاً هل تستطيع الحكومة الإيرانية أن تتغاضى عن

إسقاط طائرة الركاب الإيرانية المدنية بواسطة الولايات المتحدة منذ ١٧ سنة ٩، لكن في المقابل، تستطيع الولايات المتحدة أن تعتذر عن هذا العمل وهذه الجريمة وهذا العمل غير الإنساني وعن مساعدتها لاعتداء نظام صدام حسين على إيران وعن تأييدها طوال ربع قرن لنظام الشاه.

المؤكد هنا أيضاً أن ثمة نقطة غاية في الأهمية وهي أن الولايات المتحدة ظلت طوال النصف قرن الماضي موضع غضب دائم في تاريخ إيران نتيجة لجرائمها بحق الشعب الإيراني، وهي لهذا السبب صارت تحتل مكاناً مشابهاً بالنسبة لمكانة بريطانيا منذ قرنين على الأقل!!

انطلاقاً من هذا الأساس، فإن الاختيارات العملية لخلق المناخ اللازم للتعامل المتكافئ مع إيران هي في يد الولايات المتحدة الأمريكية وليس في يد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فإذا ما تم تشكيل وخلق مثل هذا المناخ البناء مع استخدام وتوظيف للاختيارات السابق ذكرها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فمما لا شك فيه أنه سوف يتم خلق المناخ اللازم لتعامل متكافئ مع إيران. وفي حالة خلق مناخ للتعامل المتكافئ مع خلق وإيجاد المبادرة الأمريكية فمما لا شك فيه أن نمطا من أنماط وأساليب التعاون ستوف يشق لنفسه طريقاً، وفي مقدمة هذا النمط يحتل "التفاوض الثنائي" المرتبة الأولى بكل تأكيد.

(x) يقصد بالعصر القاجاري تلك الفترة التي حكمت فيها الأسرة القاجارية إيران قبل أسرة رضا بهلوي وعلى مدى قرابة ١٢٥ عاماً، أي ما قبل عام ١٩٢٤ بمائة وخمس وثلاثين عاماً، وهي الفترة التي وقعت فيها الحروب الإيرانية الروسية والتي بسببها فقدت إيران تركمانستان وأذربيجان وتوقعت إيران على إثرها في موقعها الجغرافي المعاصر. (المترجم)

أية أياد خفية تخرب في البرنامج النووي؟

■ بازتاب (الصدى) ٢٢/٢/٢٠٠٦

أو حقيقية وتوجيه الاتهامات - وما يترتب عليها من نتائج قانونية - بواسطة المتحدث باسم مركز بحوث ودراسات مجمع تشخيص مصلحة النظام، يعد خطوة وعملاً مشكوكاً فيه، ويهدد الأمن القومي في ظل هذه الأوضاع الحالية. ويؤكد هذا الخبير على أن نشر المعلومات السرية الخاصة بعدد أجهزة الطرد المركزي

وسط الضغوط المتصاعدة التي تواجهها إيران على خلفية أزمة الملف النووي، يلاحظ أن بعض التيارات داخل الدولة تعتمد العمل على إحداث تخريب متعمد في عملية تسوية هذا الملف.

لقد صرح خبير كبير في المجال النووي قائلاً: "إن نشر بعض الوثائق السرية وكذلك تحليلات غير واقعية

سواء الموجودة داخل الدولة أو التي تحت التصنيع - وذلك في الوقت نفسه الذي بدأت فيه عملية البحوث الخاصة بتخصيب اليورانيوم - قد كشف عن الاختلاف فيما بين كبار المسؤولين في الدولة بشأن الملف النووي وأن ذكر معلومات ما يضع الأنشطة النووية السلمية الإيرانية في موضع التساؤل، الأمر الذي من شأنه أن يترك أثراً سلبية على مسيرة المباحثات والمفاوضات الخاصة بهذا الملف.

وهنا يجدر السؤال: هل الموضوع الخاص بتحقيق نجاح في الملف النووي في فترة تولى شخص ما المسؤولية يحظى بكل هذه الأهمية، حتى لو ظهر أن ذلك من شأنه أن يعرض أمننا القومي للخطر؟. بعبارة أخرى، هل بلغ بنا الأمر لدرجة أننا نعرض أمننا القومي للخطر من أجل إثبات عدم حدوث ذلك النجاح في فترة تولى شخص ما المسؤولية في هذه الدولة؟

طوال العامين الماضيين، وفي إطار الظروف التي نعلمها جميعاً، تم التنازل عن عدد ضخم من الامتيازات بشكل أحادي فيما يخص الملف النووي، فلماذا نعلن الآن رسمياً أن إيران قد خدعت الغرب وأوروبا في هذا الملف، وأن المباحثات ما هي إلا حجة من أجل متابعة برنامجنا والاستمرار فيه؟

من المؤكد أنه مع الوضع في الاعتبار أن اللعبة الخاصة بالملف النووي الإيراني تقترب من مراحلها النهائية وأنه بات يُرى عدد من اللاعبين في الفريق الإيراني الذين يسجلون أهدافاً في مرامهم، فإنه من حسن الحظ أننا لا نعاني نقصاً في هذا الأمر، لأن بعض الوجوه أو بعض اللاعبين أو بعض قطع الشطرنج والنرد تتجح في إخراج فريقها قبل بدء المسابقة عن طريق الأهداف التي تحرزها في مرامها.

الجدير بالذكر أن الأمين العام السابق للمجلس الأعلى

للأمن القومي حسن روحاني صرح قائلاً: في ذلك الوقت لم تكن إيران مطلعة على المباحثات السرية التي كانت تجري بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جانب وليبيا من جانب آخر، وكذلك لم تكن إيران تعلم أن الوسطاء الذين اشترت منهم إيران عدداً من الأجهزة والبرامج النووية هم ذات الوسطاء الذين كانوا يبيعون التجهيزات النووية إلى ليبيا.

وعلى الرغم من أن إيران - كما يقول حسن روحاني - كانت قد أعطت تقريراً إلى الوكالة الدولية عن مشترياتها من السماصرة والوسطاء، إلا أنه لم يرد أي ذكر في التقرير الإيراني عن شرائها أجهزة طرد مركزي. ووفقاً لتصريح روحاني، فإن هذه المسألة ذاتها صارت سبباً لعصبية أوروبا وأساس الشك لديهم، أي لدى الأوروبيين. مفاد هذا الشك كالتالي: هل يوجد لدى إيران برامج أخرى غير برنامج أجهزة الطرد المركزي مثل برنامج خاص بصناعة القنبلة النووية أم لا؟. مرجع ذلك أن الوسطاء المذكورين كانوا قد باعوا إلى ليبيا مثل هذه البرامج الخاصة بصناعة قنبلة نووية، ومن ثم يوجه الأوروبيون لإيران سؤالاً مفاده: كيف يصبح بإمكانكم شراء البرامج الخاصة بأجهزة الطرد المركزي وتشترونها بالفعل وفي الوقت نفسه لا تشترون - من نفس الوسطاء - البرامج والخطط الخاصة بصناعة القنبلة النووية؟

هذا في الوقت الذي من الضروري أن يكون السيد روحاني - بوصفه أعلى مسئول أممي في إيران آنذاك - قد علم أن البنتاجون قد نشر تقريراً علنياً في أبريل ٢٠٠١، ذكر فيه أن الحكومة الليبية قد حققت نمواً محدوداً في برنامجها النووي، وأن هذا المشروع - أو الإنجاز - في طريقه نحو التحقق من خلال برنامج موضوع مسبقاً، وبمساعدة خبراء دوليين وحماية مالية من مصدرين ووسطاء أجانب.

الضرورات الدبلوماسية النووية لإيران اليوم

■ على رضا داودي ■ بازتاب (الصدى) ٢٢/٢/٢٠٠٦

إلى مجلس الأمن بالتقرير الذي أعده الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن في ٦ مارس الحالي.

المهم هنا هو الإجابة على السؤال التالي: لماذا حدث توافق بين أغلبية الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الرغم من أن تصريحات أعضاء

بعد عدة أشهر من المفاوضات والمباحثات المكثفة انتهى الأمر بمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى رفع تقرير إلى مجلس الأمن الدولي عن الخروقات النووية الإيرانية في ٤ فبراير الماضي، وذلك بموافقة ٢٧ دولة مقابل معارضة خمس دول وامتناع ثلاث عن التصويت، وربط إحالة الملف النووي الإيراني

الوفد الإيراني وغالبية المسؤولين الإيرانيين كانت تؤكد عدم حدوث تحالف أو توافق فيما بين غالبية الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك عندما يتم التصويت على إحالة الملف النووي لمجلس الأمن؟

للأسف الشديد على عكس تفاؤل جهاز الدبلوماسية الإيرانية، جاء موقف الكثير من الدول الكبرى مخيباً للآمال الإيرانية في هذا الصدد، خصوصاً دول الترويكات الأوروبية التي تغيرت مواقفها تماماً ثم روسيا والصين، حيث توافقت هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التعامل مع الملف الإيراني النووي. لقد كانت الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة تصر على إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن الدولي، إلا أن كلاً من الصين وروسيا كانت ترى أن هذا الضغط غير منطقي، وأن الوقت غير مناسب لمثل هذه الخطوة. الأكثر من ذلك، أنه خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى الصين ومباحثاته مع نظيره الصين، وكذلك زيارة على لاريجاني الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي إلى روسيا أعلنت كلتا الدولتين معارضتهما لإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.

لكن ما حدث كان عكس ذلك، فقبل الاجتماع الطارئ لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٤ فبراير، حدث التوافق المنشود في اجتماع لندن من خلال إيجاد حل وسط بين الدول الغربية - بقيادة الولايات المتحدة - والصين وروسيا. كان من نتيجة هذا التحالف أنه تم الاتفاق على رفع تقرير عن الأنشطة النووية إلى مجلس الأمن الدولي وذلك بهدف الإطلاع فقط بدلاً من إحالة الملف الإيراني لمجلس الأمن الدولي من أجل اتخاذ أو إصدار قرار في هذا الصدد، وهذا الذي تم التوصل إليه في اجتماع لندن أصبح مقبولاً بدوره في الاجتماع الطارئ لمجلس المحافظين في الوكالة الدولية، وهو ما تم التصويت عليه بموافقة أغلبية الدول كما سبق القول، الأمر الذي يبرهن لنا على أن الدول الغربية وحتى الصين وروسيا تقود أو توجه سياساتها سواء داخل المنظمات والمؤسسات الدولية أو خارجها، على أساس مصالحها الوطنية الخاصة وحسب، وأن ما يتم التصويت عليه داخل الاجتماعات الرسمية هو حاصل لتوافقات وتقاهمات مسبقة ولا يخضع أبداً لحسابات التخمين أو الظن.

إن الخطوة الأولى التي تركت آثارها السلبية على الملف الإيراني تتمثل في القرار الأخير لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ أنه صار يُعد بالفعل أداة ضغط ضد إيران من جانب، كما صار يمثل رسالة واضحة لها من جانب آخر. تقول هذه الرسالة: إن

إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن ليس تهديداً أجوف، بل من الممكن جداً أن يأخذ صورة عملية فعلية محدثاً بذلك العديد من المشكلات للحكومة الإيرانية.

من ناحية أخرى، لا زال المناخ العام يبدو مناسباً للمفاوضات والمباحثات، ولا يمكن إغفال التأكيدات التي تردت ومفادها أن طريق الدبلوماسية لم يفلح بعد، بل لا يمكن إغفال ما يؤكد البعض من أن الدبلوماسية لازالت هي أفضل طريق واختيار للملف النووي الإيراني لأن إغفال أو غلق مثل هذه الطرق من شأنه أن يفتح الطريق لتصريحات عدد من المسؤولين في البيت الأبيض الذين يتريصون بإيران فينطلقون إلى شن حملة إعلامية مخربة وسامة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

من هنا يجب على إيران الآن - كما كان شأنها من قبل - أن تعلن تمسكها بالتحرك في إطار المباحثات والمفاوضات السلمية وكذلك تمسكها بالالتزام بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك لأن التفاوض حتى الآن لا زال يمثل الأسلوب الوحيد، وأفضل طريق للتعامل مع الملف النووي الإيراني.

بناءً على ما سبق، لا بد من التأكيد على نقطة مهمة مفادها أن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي ليس نهاية الدبلوماسية، وأن الاختيارات والبدائل الأخرى مثل "الهجوم العسكري على إيران" لازالت متعلقة بـ "طاولة التفاوض".

هنا يجب التأكيد على أنه يجب علينا أن نسعى - عبر احترام سياسة الصبر - إلى إيجاد طريق للخروج من هذا الخندق، وأن نرفع من العلاقات الثنائية مع الحد الأكثر من الأطراف الداخلة في هذا الملف، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوقنا المسلمة وذلك بهدف الوصول إلى توافق مع تلك الأطراف الأخرى.

في الواقع إن التصريحات غير المدروسة في مثل هذه الأوضاع يمكن أن تؤثر سلبياً على بعض الدول التي لازالت تتحدث عن الصداقة مع إيران، حيث من الممكن أن تغير مثل هذه الدول من مواقفها في إطار تلك التصريحات أو الخطوات السلبية.

إن موسكو وبيكين اللتين وافقت الآن على رفع تقرير عن الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لازالتا تتحدثان عن امتيازات أكثر من جانبهما يمكن تقديمها لإيران. وبناءً على هذا فإن الموقف الراهن لهاتين الدولتين لا يمكن اعتباره تحولاً دائماً أو استراتيجياً بالنسبة لهما، كما لا يمكن أن نعتبر أن لهما نفس المنطلقات والرؤى الأمريكية والأوروبية.

إن كلتا الدولتين ما فتئت تسعى حتى الآن وراء الحصول على امتيازات من الولايات المتحدة وأوروبا وإيران أيضاً، وهو ما ظهر جلياً من خلال عملية تحويل

القرار من "إحالة الملف" لمجلس الأمن إلى "رفع تقرير" لمجلس الأمن عن الملف الإيراني.

من هنا فإن أي قرار متسرع سوف يُعقد الأوضاع أكثر وأكثر، وسوف يجعل القرارات التي يتم اتخاذها في ظل هذا المناخ أكثر "كلفة"، وسيظل المبدأ القائل: "إن كل امتياز يُعطى يؤدي بدوره إلى تنازلات أكثر دون مقابل من الطرف الآخر" مثل هذا المبدأ سوف يظل قائماً بالتأكيد ضد إيران.

لذا فإن تكثيف الأنشطة الدبلوماسية، وإعادة مسيرة الملف النووي الإيراني إلى الحقلين القانوني والفني (وليس السياسي) لابد من أن تظل ضمن الاختيارات التي يجب التأكيد عليها في ظل الظروف الراهنة. ومن المهم أيضاً أن تستمر المباحثات مع إيران بشكل يصوّر إيران على أنها لازالت متمسكة بالتفاوض مع أوروبا، ولكن في إطار من المحددات السياسية الجديدة، كما يجب على أوروبا أن تضع إطاراً جديداً من أجل استمرار مباحثاتها حول الملف النووي الإيراني.

المؤكد أنه يجب - في إطار الجهود التي ستبذل في هذا الصدد - أن تكون النقطة التالية محددة وواضحة لكل من أوروبا والعالم أجمع وهي أن زمن اختلاف وجهات النظر مع إيران حول البرنامج النووي الإيراني قد ولى، وأنه قد حان الوقت لتهيئة المناخ المناسب من أجل تخصيص اليورانيوم داخل إيران ومن أجل تيسير الطريق للإيرانيين لامتلاك التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ذات الصلة.

ويجب بذل الجهود الكافية حتى تُعطى لإيران القدرة الكافية واللازمة من أجل الانتهاء من المراحل اللازمة من أجل الحصول وامتلاك التكنولوجيا النووية المعاصرة

حتى تتمكن من تحقيق التقدم عبر هذا الطريق، خاصة في مجال الحصول على كافة مجالات التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة الأخرى.

من البديهي أنه إذا ما قررنا أن نحصل على امتياز ما فلا بد من أن نعطي في المقابل امتيازاً آخر والعكس صحيح. من هنا لابد من أن يكون في أيدينا عدد من الأوراق الراححة. وبناءً على هذا، وفي ظل الأوضاع الحالية، وفي إطار المستقبل الذي نحن مقبلون عليه، لن يكون هناك أي مفر أو حيلة سوى امتلاك عدد من الأوراق الحاسمة والفاعلة لكي تكون عوناً لنا.

بناءً على هذا، فإن الفزع أو الخوف من إحالة الملف الإيراني النووي إلى مجلس الأمن هو في حد ذاته ما يسعى إلى تحقيقه واضعو القرار الأخير الصادر عن مجلس الحكام.

الواقع إن الغرب لا يريد الدخول في لعبة مكلفة غير معلومة المستقبل. بناءً على هذا، فإن الرسالة التي يجب أن تصدر من إيران للغرب يجب أن تكون واضحة ومتضمنة ما سبق، كما يجب أن تكون حاسمة بخصوص مسألة غاية في الأهمية وهي: أن استمرار السلوكيات الحادة من جانب الغرب ضد إيران على الرغم من أن لها ثمناً مكلفاً بالنسبة لإيران، إلا أن إيران لن تكون الدولة الوحيدة التي سوف تدفع هذه التكاليف، وأنه من أجل هذا، من الأفضل التحرك في طريق نحو الحل الوسط الذي يتطابق مع مبدأ "الفوز - الفوز" لأن ما حدث مؤخراً إما أنه سوف ينتهي إلى مبدأ "الخسارة - الخسارة" أو إلى حالة "الفوز - الفوز" وأنه لا وجود للبديل الثالث الذي يُمنى الغرب به نفسه وهو "الخسارة" لإيران و"الفوز" للغرب!!.

وسائل الإعلام.. قدرات "متنكرة" في مواجهة التحديات النووية

■ على رضا جباري ■ إيرنا ٢٠٠٦/١/٣٠

الحكومات والدول، ومن هنا تصبح الاستفادة المثلى من تلك القدرات الإعلامية أحد الأدوات التي يمكن أن تزيد من كفاءة أداء رجال الحكومات لمهامهم المطلوبة في إطار الخطط المراد تنفيذها وتحقيقها.

إن تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام، بل وكذلك على توجيه وصنع الرأي العام نفسه في الكثير من المجتمعات والقضايا المرتبطة بها، يعد أمراً موضع تأكيد وإثبات من

بعد الاستخدام الصحيح والمناسب للقدرات الإعلامية المتاحة أحد أهم الآليات والأساليب العلمية من أجل مواجهة التحديات النووية الخاصة بمسيرة الملف النووي الإيراني، ويتعبير أدق مسيرة البرامج النووية السلمية الإيرانية.

ومما لا شك فيه أن وسائل الإعلام في العالم اليوم لها دور بارز في تحقيق البرامج والأهداف الخاصة بمختلف

جانب الأوساط الأكاديمية. ليس هذا فحسب، بل صارت "القدرة الإعلامية" في تحقيق البرامج المختلفة للحكومات من الأولويات التي صارت تضعها الحكومات في صدر اهتماماتها. وبعبارة أخرى، باتت وسائل الإعلام تحتل مكان الصدارة في أولويات الحكومات المختلفة لما تتمتع به من تأثير مباشر في توجيه وصناعة الرأي العام.

الدليل على ذلك أن واحدة من العوامل أو الأسباب التي باتت تهدد البرامج السلمية النووية الإيرانية صارت تتمثل في الدعاية الغربية - خاصة الأمريكية والبريطانية - وذلك بخصوص إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. فعلى الرغم من أن شواهد مختلفة تقبل من عملية تنفيذ هذه التهديدات في الوقت الراهن وتجعلها محاطة بعناصر غموض كثيرة، وعلى الرغم من عدم وجود أو عدم توافر أدلة على الإحالة الفورية أو السريعة لهذا الملف إلى مجلس الأمن إلا أن "تضخيم" هذه التهديدات - الناتجة عن البرنامج النووي الإيراني - بواسطة وسائل الإعلام الغربية يمكن أن تخلق مخاوف عدة غير مطلوبة في الرأي العام العالمي.

إن وسائل الإعلام الغربية تنشر بشكل دائم خبر إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن حتى تجهز الرأي العام العالمي لقبول هذا الواقع الجديد المنتظر حدوثه.

لقد أثبتت التجربة أن أساس الكثير من السياسات والقرارات التي تتخذ من جانب الحكومات يتمثل في الضغوط التي تخلق من جانب الرأي العام. ولهذا السبب فإن "الرأي العام" يعد دائماً أحد العوامل المؤثرة في تحقيق أو إيقاف برامج وخطط الحكومات.

بعبارة أكثر تحديداً يعد جزء كبير من سياسات الحكومات الغربية تابعاً للرأي العام أو نتيجة له الذي هو - أي الرأي العام - نتيجة مباشرة لإرادتهم حيث تكون عملية صناعة هذا الرأي العام قد تمت عبر وسائل الإعلام الخاضعة أو التابعة لتلك الحكومات. من هنا فإن الاهتمام بهذا القطاع "الصانع" للسياسات الخاصة بالحكومات الغربية - أي قطاع وسائل الإعلام - يجب أن يأتي في أولوية وفي مقدمة برامج الدولة (إيران).

وفقاً لبعض الإحصاءات غير الرسمية فإن أكثر من ٢٥ قناة تلفزيونية ومثلها من محطات الراديو، وعشرات الصحف والنشرات والمجلات والدوريات وآلاف المواقع على الإنترنت صارت مشغولة تماماً بالمواجهة مع - والتصدى - للبرامج النووية السلمية الإيرانية.

وعلى الرغم من اتساع هذه الهجمات والتهديدات الحقيقية غير المحدودة التي تمارس من جانب وسائل الإعلام المختلفة ضد مصالح الجمهورية الإسلامية فإن حجم التصدي لهذه الهجمة المستمرة ولهذه التهديدات من جانب الطرف المقابل (الجمهورية الإسلامية) يعد ضئيلاً

للعناية ومحدوداً جداً. ثمة عوامل كثيرة تلعب دوراً مباشراً في هذا الخلل وسوف نشير فيما يلي إلى البعض منها:

أولاً .. فيما يبدو فإن موقع ومكانة وأهمية وسائل الإعلام وكذلك حجم وقدرات هذه الوسائل في إفساد وإجهاض هجومات الأعداء وأيضاً قدرتها على صنع الرأي العام لازالت هذه المكانة والأهمية غير مفهومة - أو متدركة - من جانب البعض من السياسيين وصناع القرار في الدولة، بمعنى آخر، نقول لم يصل الإدراك بأهمية ومكانة وسائل الإعلام في هذه المواجهة النووية الجديدة، لم يصل بعد إلى مرحلة اليقين لدى البعض من السياسيين وصناع القرار، وهو ما انعكس على معدل اهتمام الحكومة بهذا القطاع من القدرات المتاحة والموجودة بالفعل تحت أيديها، فلزال هذا الاهتمام يبدو قليلاً جداً لدرجة الانعدام.

مما لا شك فيه تعد قيمة وأهمية "المواجهة الإعلامية" - الخيرية - التي يمكن أن تتحقق بواسطة وسائل الإعلام، ليست قليلة أو ليست أقل من عملية الهجوم المباشر للأعداء على الدولة، ولهذا السبب فإن الاهتمام بهذا الموضوع يمكن أن يزيد من الأمن القومي للنظام السياسي.

إن "المواجهة الإعلامية" - الإخبارية - كانت دوماً موضع تأكيد من جانب مقام مرشد الثورة، فكثيراً ما أشار سيادته في خطبه ولقاءاته وتوجيهاته إلى هذا الموضوع.

ثانياً .. فيما يخص الاهتمام بالقوة البشرية الفعالة في هذا المجال، من المؤكد أنه من دون الاهتمام بالقوة البشرية فإنه لن يمكن مطلقاً أن تدخل وسائل إعلامنا في هذه "المواجهة الإعلامية الإخبارية". ولن نكون مفرطين إذا قلنا إنه يجب أن يكون أكثر من ٨٠٪ من الاستثمارات الخاصة في قطاع وسائل الإعلام مخصصة من أجل تقوية والارتقاء بـ القدرات الحرفية للقوى البشرية العاملة في قطاع الإعلام.

ثالثاً .. بخصوص نوع "اللفة" و "الأدبيات" المستخدمة من جانب وسائل الإعلام، كلنا يعلم أنه في عالم اليوم، تسعى كل وسائل الإعلام من أجل تحقيق أكبر تأثير في "الرأي العام" وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه دون الاهتمام بوجود نوع من الأدبيات الخاصة.

على الرغم من أن - في التقسيمات العلمية - وسائل الإعلام تعد عنصراً مهماً داخلها في صناعة جزء مهم من الرأي العام إلا أنه لا يجب إغفال الدور المؤثر لهذه الوسائل ذاتها على الرأي العام نفسه ولكن في صورة معكوسة.

على سبيل المثال، منذ فترة مضت ليست بطويلة أقدمت وسائل الإعلام البريطانية - في تحرك متناغم - على اتخاذ خطوة مهمة في سبيل "تخريب" المواقف الأساسية الإيرانية في القضايا النووية. وهنا يمكن تقييم ممارسات وسائل الإعلام البريطانية التي خرجت عقب تصريحات "توني بليز" رئيس الوزراء البريطاني.

لقد ادعى بلير في مقابلة صحفية له أن إيران مستمرة في أنشطتها النووية دون أن تهتم بمطالب الأوساط الدولية، وأن استمرارها في هذا السلوك يمكن اعتباره سبباً لزيادة التهديد ضد السلم والأمن الدوليين.

عقب هذا التصريح اعتبر الكثير من الخبراء السياسيين أن كلام بلير يعد نوعاً من الجهود والسعي المضاعف من أجل تمهيد الرأي العام بشأن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، إلا أن وسائل الإعلام البريطانية لم تبحث هذا الموضوع من زاوية أخرى فحسب، وإنما سعت عبر استخدام أدبيات خاصة إلى تقديم وذكر "إيران" بوصفها "تهديداً" مباشر يستهدف عن عمد السلم والأمن الدولي.

بعد ذلك الحدث مباشرة والبزى تزامن مع إعطاء جائزة نوبل للسلم إلى محمد البرادعي، خرجت وسائل الإعلام البريطانية لإضفاء أدبياتها الخاصة على الحدث فقالت: إن ممارسات وخطوات مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحاصل على جائزة نوبل للسلم، كانت سبباً مباشراً في إجهاض التهديدات النووية الإيرانية.

في هذا الصدد سعت وكالة رويترز، عبر تلميحها لعملية إعطاء جائزة نوبل للسلم إلى محمد البرادعي، سعت إلى إبراز الخبر وتلقيه بشكل خادع مع الملف النووي الإيراني لا لشيء سوى إثارة الرأي العام ضد إيران. لقد قالت هذه الوكالة الإخبارية "إن محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلن أن الحصول على جائزة نوبل للسلم سوف يخلق له وللوكالة الدولية للطاقة الذرية - واللذين يعيشان حالة مواجهة مع الأزميتين الإيرانية والكورية الشمالية - سوف يخلق له مُتْكَاً قوياً".

ثم قالت رويترز في تقرير آخر لها: إن إيران لم تعلن حتى الآن تصريحاً رسمياً حول إعطاء جائزة نوبل للسلم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها "محمد البرادعي".

إن النقطة الجديدة بالاهتمام في هذا التقرير هي أن رويترز لم تشر مطلقاً إلى أن إعطاء جائزة نوبل للسلم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان موضوعاً في جدول أعمال مؤسسة نوبل قبل ثلاث سنوات. بالتوازي مع ذلك تأتي فضيحة شبكة "سي إن إن" الإخبارية التي أجرت حواراً مع السيد "أحمدى نجاد" رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث عَمِدَتْ إلى ترجمة "التكنولوجيا النووية" إلى "السلاح الذري" وهو ما لم يقل به قط.

إن شبكة "سي إن إن" قصدت بالفعل، بل وتعمدت حدوث هذا الخطأ بهدف استغلال "التأثير الأول للخبر" على الرأي العام، وكانت مطمئنة إلى أنه حتى في حالة التكنيب أو الاعتذار عن الخطأ الذي حدث فإنها ستكون قد حققت تأثيرها المنشود على الرأي العام تجاه إيران ألا وهو إصابة الرأي العام بالقلق من البرنامج النووي الإيراني.

على الرغم من أن المسؤولين الإيرانيين قد أعلنوا مرات

ومرات في بياناتهم وتصريحاتهم الرسمية وكذلك في المؤتمرات الصحفية أنهم لا يفكرون مطلقاً في إنتاج الأسلحة الذرية إلا أنه يبدو للجميع أن وسائل الإعلام الغربية مهتمة أساساً بالاهتمام بهذا الموضوع من زاوية أنه يحقق لها وسيلة أو حيلة خادعة لتضليل الرأي العام ودفعه دفعا نحو مصير لا يعرف حقيقته أو أهدافه سوى الغرب نفسه.

الشيء نفسه فعلته وكالة أنباء فرانس برس التي خرج رئيس الدولة التابعة لها الوكالة ليهدد العالم منذ فترة قصيرة باستخدام السلاح النووي!! وبالأسلحة الموجودة في الترسانة النووية الفرنسية، فقد أصرت هذه الوكالة على الزج بالقضايا النووية الإيرانية. نفس هذا السلوك كانت قد قامت به الوكالة الفرنسية في فبراير ٢٠٠٥. آنذاك وبينما كانت كوندوليزا رايس وزير الخارجية الأمريكية - التي هي أكثر مسئولى البيت الأبيض تشدداً في الصدام مع إيران - تؤكد على التوجه الدبلوماسي للدول الغربية في التعامل مع إيران وليس الصدامات العنيفة، وجدنا وكالة الأنباء الفرنسية تعلن في خبر لها: إن إسرائيل تدعى أن إيران تسعى نحو امتلاك أسلحة نووية وصواريخ بعيدة المدى والتي تكون قادرة على ضرب العمق الإسرائيلي، لكن طهران تصر على أن برامجها النووية سلمية بالأساس!!

ما حدث أيضاً أن هذه الوكالة لم تشر في الخبر قط إلى القدرة النووية الموجودة بالفعل لدى النظام الصهيوني، كما أنها لم تشر أيضاً إلى قرار الحكومات الغربية باعتماد السلوك الدبلوماسي مع إيران لحل الأزمة.

إن مجموعة النقاط السابق ذكرها تتضمن في داخلها مغزى ورسالة أساسيين ألا وهما أنه لا يمكن على الإطلاق إغفال الدور الفعال لوسائل الإعلام على الرأي العام الذي يخضع بدوره للحكومات المختلفة لاتخاذ سياسات وبرامج خاصة، وذلك إذا ما تم وضع خطط وبرامج إعلامية متكاملة عالية القيمة، وفي الوقت نفسه إذا ما تم استخدام أدبيات حرفية خاصة والتي تكون في معظمها مصنوعة من جانب نفس الحكومات التي تظهر نفسها وكأنها خاضعة للرأي العام الذي صنعه بأيديها!!

إن المنطلق الأساسي الذي يحكم هذا السلوك يكمن في أن عالم اليوم هو عالم "الخبر" وعالم "الإعلام"، وكلما ازدادت الحرفية والقدرات المتاحة - في هذا الصدد - لدى دولة ما، كلما زادت قدرتها في صناعة وتوجيه الرأي العام. فإذا ما أضفنا المبدأ الراسخ بتأثير الخبر على الرأي العام فسوف نتضح لنا إلى أي مدى تبلغ أهمية هذا الموضوع، ومن ثم يتطلب هذا الأمر وضع الإعلام ووسائل الإعلام في مكان الصدارة المطلقة ضمن أولويات برامج وخطط المواجهة مع الأعداء.

علاقات منطقية أم علاقات مجحفة؟

■ شما (أنتم) ٢٨/١/٢٠٠٦

إن الكثير من الحكومات والزعماء في دول العالم الثالث يضعون أنفسهم تحت أقدام العدو قبل الدخول معهم في أي حرب خوفاً من التهديد. والتجربة أثبتت أن هذه التهديدات خاوية وخادعة، وتستخدمها القوى العظمى باعتبارها أسهل وسيلة للحصول على أهدافهم.

والخطوة التالية في هذا الأمر هي الاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة والتي يمكن من خلالها كف تسلط الدول المتسلطة.

وقبل المواجهة يجب أن تفكر جيداً، وكان الإمام الراحل دوماً يأمرنا بأنه يجب أن نفهم أعداءنا ونعرف نقاط قوتنا ونقاط ضعفهم. والنقط إحدى الأوراق الهامة الواقعة تحت سيطرة دول العالم الثالث، وخصوصاً الدول الإسلامية، وهو الشريان الأساسي لحياة دول العالم، وعندما يريد الأعداء الاستفادة من هذا الشريان فإنهم يسعون لإزالة هذه الدول المصدرة للنقط من الوجود، فأى منطق هذا عندما تتحول دول العالم الثالث إلى أداة لتدمير نفسها بنفسها؟

وغير النقط فإن هذه الدول تمتلك خصائص أخرى مثل الإرادة التي تعارض دخول الثقافة الأجنبية. ومما سبق فإنه يجب على الدول العظمى أن تعي أن دول العالم الثالث تمتلك المقومات اللازمة للدفاع عن مصالحها، بل إنها يمكنها أن تضر مصالح هذه القوى. وهذه الدول تعرف جيداً أنها تجلس في قاعة من زجاج وستخسر الكثير.

ويجب أن يدركوا تماماً أنه بالالتزام والاحترام المتبادل فإن إيران الإسلامية ستلتزم بكامل منطقيتها والتزاماتها في تعاملاتها، ولو رغبوا في أن يبقوا الملف النووي بعيداً عن الضوابط الدولية مستفيدين بكل الآليات من أجل كسب أفضلية سياسية واقتصادية لهم، فإن الجمهورية الإسلامية أيضاً ستسعى بمنطق قائم على القوانين العقلية والشرعية واستخدام الآليات المتاحة للخروج من الوضع المفروض عليها.

أصبحت العلاقات بين الدول في العالم اليوم خاضعة تماماً لتأثير القوى العظمى، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، اعتماداً على إمكانياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، لفرض ضغوط قوية على الدول الأخرى من أجل انتهاج سياسات تتوافق مع مصالحها.

ونتيجة لهذه السياسات الفجة أصبحت المنظمات الدولية أداة لتنفيذ رغبات القوى العظمى. وتستخدم هذه الدول كل السبل من أجل جذب الدول الضعيفة إليها وسحب ثرواتها إلى بنوكها. هذا هو شكل العلاقات القائمة على الساحة الدولية الآن، ولكن السؤال الأجدر هنا مفاده: كيف ستكون سياسة الدول التي لا ترغب في أن تبقى للأبد غطاءاً للدول العظمى؟ يصدق سؤالنا هذا على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هذه الدولة التي جاهدت كثيراً منذ قيام الثورة في عام ١٩٧٩، هل يجب عليها أن تنهج سياسة الدول الضعيفة حتى يمكنها الحصول على حقوقها الطبيعية؟ وماذا تفعل هذه الدول بالتسسيق مع بعضها البعض لمواجهة الهيمنة الأمريكية؟

من أجل الاستمرار في هذه المسيرة يجب في البداية أن تستمر القوة الذاتية داخل نفوس الشعب والمسؤولين التي أحيتها إيران لسنوات، واستطاعت هذه النهضة وهذه القوة الذاتية تدريجياً أن تترك تأثيراً قوياً على الدول الأخرى وحكوماتها وشعبها.

ولنفس السبب فإن حكومات بعض الدول التي كانت آلة منفذة لسياسات القوى العظمى داخل دولهم، قد أصبحت خاضعة لرأي وضغط الشعب وتحولت إلى حكومات معارضة لسياسات القوى العظمى. كذلك فإن زعماء الدول الأخرى الذين كانوا دائماً منفذين للسياسة الأمريكية لم يستطيعوا أن يستمروا في أساليبهم السابقة.

الخطوة التالية في هذا الطريق تتمثل في عدم الخوف من التهديدات التي استطاعت من خلالها القوى العظمى تحقيق مطامعها.

الثورة الإسلامية والنظام الدولي

■ سيد رسول الله موسى ■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد ٨٤، فبراير ٢٠٠٦

من أجل التعرف على سياسة أى فاعل دولى، حكومات أو منظمات دولية، ثمة ثلاثة أساليب أساسية فى هذا السياق هى:

- ١ - التركيز على نشاطات القادة وصناع القرار.
 - ٢ - دراسة المعتقدات والأيدىولوجيات والتوجهات.
 - ٣ - تحليل سبل التعامل القائمة بين الفواعل الدولية والظروف التى تواجه هذه الفواعل.
- وقد أجريت حتى الآن العديد من الأبحاث الخاصة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، واتسمت هذه الأبحاث بالتركيز على الأسلوب الأول والثانى، أى التعرف على نهج القادة ومتخذى القرار، ودراسة الأيدىولوجيات والعقائد، وقد كتبت مقالات ودراسات كثيرة فى هذا الشأن، ويبدو أن حجم الكتابات التى تناولت القضية من منظور الأسلوب الثالث، أى تحليل سبل التعامل بين الثورة الإسلامية والنظام الدولى كانت ضئيلة للغاية. ولتوضيح هذه المسألة ينبغى الإجابة على ثلاثة تساؤلات هى: ما هو المقصود بالنظام الدولى؟ وكيف كان نهج الثورة الإسلامية إزاء النظام الدولى الراهن؟ وما هو النظام الدولى المطلوب من قبل الثورة الإسلامية؟

وفى محاولة الإجابة على السؤال الأول، انقسم منظرو العلاقات الدولية إلى فريقين: الأول، يعتبر أن النظام الدولى وحدة ميكانيكية تعمل وفقاً لخصوصيات معينة اعتماداً على قواعد ومنطق رياضى يمكن حسابه. والثانى، ينظر إلى النظام الدولى على أنه ليس آلة، وأنه يتكون من مجموعة دول وكيانات، أوجدت من خلال ارتباطها المنظم مع بعضها البعض، آلية للتعامل فيما بينها، ومن المسلم به أن للدول أهدافاً واحتياجات ليس لها حد، لكنها لا تستطيع الحصول عليها دفعة واحدة فى الساحة الدولية، لأن هذه الأهداف قد تتعارض مع مطالب الآخرين وربما تحتاج إلى تعديل، ولكن نسبة تحقيق هذه الأهداف مرتبط بمدى قوة هذه الدول أو بمدى قوة دول أخرى أو بمدى استقرار النظام الدولى.

بالإضافة إلى ذلك فإن ثمة ثلاثة نماذج محددة لأى نظام دولى: الأول، إما نظام دولى مكون من حدود جغرافية وثقافية وسياسية خاصة به، وهو نظام لا يتأثر بالكيانات الأخرى البعيدة عنه ولا يؤثر فيها

مثلاً كان نظام القوى المتوازنة بأوروبا فى القرن التاسع عشر. والثانى، نظام دولى محدد من حيث الكيانات التى تنقسم مناطق النفوذ، مثلاً كان الوضع فى النظام ثنائى القطبية وهو نظام يختلف فيه تقاسم النفوذ عن النظام أحادى القطبية أو متعدد الأقطاب. الثالث، نظام يحتوى على قواعد منظمة للكيانات السياسية، وأى طرف لا يراعى هذه القواعد يكون بذلك خارجاً عن النظام.

وبعيداً عن التعاريف والمفاهيم الخاصة بالنظم الدولية، فقد نشأت الثورة الإسلامية فى خضم نظام دولى ثنائى القطبية، ونجحت بالفعل ومنذ البداية فى حمل شعار استراتيجى هو: "لا شرقية ولا غربية". وقد نجح النظام ثنائى القطبية فى فرض هيمنته على العالم، ومن ثم انقسمت الدول إلى كتلتين على عكس نظام القوى المتوازنة بأوروبا فى القرن التاسع عشر. وبالرغم من ظهور حركة عدم الانحياز فى هذا الوقت، إلا أنها لم تتمكن من تكوين قطب ثالث أو تغيير النظام ثنائى القطبية أو على الأقل تحدى هذا النظام، ورغم أن النظام ثنائى القطبية قد نجح فى الحيلولة دون نشوب حرب عالمية ثالثة، إلا أن الصراع بين القوى العظمى تحول بشكل غير عادل إلى حروب بالإلابة، خاضتها دول صغيرة، وعندما تحدث الثورة الإسلامية النظام ثنائى القطبية، اعتبرت أن كسر قيود الاستعمار الأمريكى والسوفيتى هو السبيل الوحيد لإنقاذ هذه الأمم، ومن خلال شعار "لا شرقية ولا غربية" امتلكت الثورة الإسلامية السبيل لتحدى القوتين العظميين وكلفتها نفقات ضخمة، وفى النهاية حافظت على شعارها الاستراتيجى ونجحت فى طرح هذه الرؤية الاستراتيجية بوصفها ثورة بشرية أصيلة فى عالم هيمنت فيه القوى العظمى على مصير البشرية.

وتغيرت الأوضاع العالمية بانتهاء الاتحاد السوفيتى، حيث تلاشى النظام العالمى ثنائى القطبية وحافظت الولايات المتحدة على تفوقها كقوة عظمى فى عالم أحادى القطبية، هذا الوضع أثار حفيظة العديد من الأقطاب الدولية، بالرغم من القدرات العسكرية والاقتصادية الأمريكية التى أطاحت بأى منافس أو أى متحد، وفى هذا الإطار ينبغى الإشارة إلى أن دول عدة استسلمت للنظام أحادى القطبية بينما دول أخرى

أهدافها، حيث لعب دور المنافس والمتحدى لجميع الكيانات في العالم.

لكن في النهاية، فإن الجمهورية الإسلامية التي اعتبرت الاستقلال والحرية والتنمية القومية من الأهداف الاستراتيجية للدولة الإيرانية، لا يمكنها أن تتعارض مع ماهية النظام الدولي، فقد اعترف جميع خبراء السياسة وخبراء العلاقات الدولية، أن أي دولة لا يمكنها تحقيق أهدافها دون الأخذ في الاعتبار ما يحيط بها من نظام دولي، له دور مصيري في إكساب الدول ما تطمح إليه من أهداف قومية.

سعت من أجل إقرار نظام عالمي متعدد الأقطاب. أما الجمهورية الإسلامية فقد رفضت النظام الدولي أحادي القطبية، كما رفضت النظام متعدد الأقطاب، لأن دولا عدة مثل الدول صاحبة حق الفيتو في مجلس الأمن ستتحكم في مصائر الشعوب. إذن فما هو النظام الدولي المطلوب من وجهة نظر الجمهورية الإسلامية؟

تريد الثورة الإسلامية إقرار نظام عالمي محوره العدالة، نظام تتساوى فيه الشعوب من حيث أحقيتهم بالسيادة، وهو نظام تستطيع من خلاله تحقيق

أكذوبة الهولوكوست من وجهة نظر المجددين

■ جمهوري إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٩/١/٢٠٠٦

حرية وديمقراطية، قد يدان ويحاكم من قبل حكومته بجريمة "إنكار الهولوكوست"، في هذا السياق، سبق وأن حوكم المفكر المسلم والكاتب الفرنسي الشهير روجيه جارودي، وأرنست زاندر وغيرهما... وكذا فمن المنتظر أن يحاكم ديفيد أيرونيغ في النمسا أيضاً خلال الشهور القادمة. واليوم فإن أي مفكر قد يتشكك في إفتاء ٦ ملايين يهودي إبان الحرب العالمية الثانية، يكون مصيره القتل أو السجن بتهمة إنكار الهولوكوست، وذلك من قبل المنظمات اليهودية المنتشرة عبر دول الغرب.

لكن بالرغم من مجمل تلك الممارسات، إلا أن هناك الكثير من العلماء والمفكرين في الغرب يتشككون في "الهولوكوست" من الناحيتين العلمية، والتاريخية. هذه الدراسة تكتسب أهميتها من كونها تتطرق في الأساس من رؤى جماعة فكرية غربية يطلق عليها جماعة المجددين، والتي نشرت معظم مقالاتها تحت عنوان "أكذوبة الهولوكوست" - The Holocaust never happened من خلال مؤسسة الدراسات والبحوث (التاريخية/العلمية/السياسية)، المتعلقة باليهود وفلسطين، وفيما يلي أبرز ما قدمته تلك الجماعة في هذا السياق:

يمكن القول في البداية إن كلمة ريفيدر "Revidere"، اللاتينية تعني إعادة النظر (المراجعة)، ويذكر أن مسألة إعادة النظر في الأمور العلمية كانت شيئاً عادياً في النظريات البحثية القديمة، وتباعاً يتعلق الأمر ذاته بالعلوم الطبيعية والاجتماعية أيضاً، حيث

رغم مرور قرابة ستة عقود على الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥/٢٩)، وتداعياتها، إلا أن الجدل المثار حول ضحاياها، خاصة أولئك الذين يطلق عليهم ضحايا "الهولوكوست"، لم يهدأ بعد، ويرجع السبب في ذلك لعاملين: أولهما، ذلك التبلور الفكري الجديد الذي قد تشكل في الغرب على أيدي جماعة من المجددين، ورغم أنهم جماعة متعددة الانتماءات والجنسيات، إلا أنهم التفوا حول منهجية واحدة، تكمن في إعادة النظر في الوثائق المرتبطة بالوقائع التاريخية بغية التأكد من صحتها، وهم في هذا السياق يتعرضون لموانع وعراقيل قد تشيهم عن مسيرتهم، سواء من قبل حكومات بعينها، أو مؤسسات وأنظمة تسعى إلى تحقيق مصالح ما، خاصة لو تعلق الأمر بإثارة موضوع مثل "الهولوكوست" الذي يبدو وكأنه من الموضوعات المحظورة الاقتراب منها.

وثانيهما، ما قامت به منظمة الأمم المتحدة مؤخراً حيال إحياء ذكرى محرقة النازية، حينما خصصت يوم السابع والعشرين من يناير، أطلقت عليه "اليوم العالمي للهولوكوست"، خاصة بعد التصريحات الأخيرة للرئيس محمود أحمددي نجاد التي تقى فيها أسطورة الهولوكوست.

إن الهولوكوست قضية من المسلمات التي لا يحق - مطلقاً - لأحد في الغرب الاعتراض عليها، بل على الجميع تأييدها! وقد لوحظ أن أي مفكر في الغرب قد يحاول التعبير عن فكره إزاء تلك القضية، وبكل

كانت المراجعة عبارة عن تجميع الأدلة كافة من خلال منهج علمي، ومن ثم تبدأ دراستها من جديد لحين التوصل إلى حقيقة علمية مؤكدة حول الموضوع مورد البحث والدراسة، وقد كانت معظم الحقائق العلمية، بل ودائماً، ما يتم التراجع عنها من خلال هذه النظرية، والواقع إنه من الحتمى تطبيق المنهج نفسه على التجارب القديمة، للتأكد من صدق نظرياتها ونتائجها المستخلصة، ومن الضروري كذلك أن يتم ذلك فى ظل الحريات التى تكفلها أجواء الديمقراطية، مع الأخذ فى الاعتبار أن الحرية مكفولة لمجتمع الباحثين والعلماء فى أبحاثهم ودراساتهم العلمية.

لماذا تحظى إعادة النظر التاريخية بأهمية قصوى؟

مما لا شك فيه أن المفاهيم التاريخية شأنها شأن المفاهيم العلمية، من حيث قابليتها للبحث والدراسة؛ نظراً لأن تطبيق النظريات العلمية الحديثة عليها قد يكشف لنا حقائق كنا نجهلها، ومن ثم يجب إخضاع المتغيرات التالية لتطبيقات هذا المنهج:

١- الأحداث التى وقعت فى الماضى، مع الأخذ فى الاعتبار مشكلات ندرة الوثائق وضيق الأدلة.

٢- الأحداث قريبة الوقوع، وهنا يمكن أن يحول النفوذ السياسى لجهة ما دون مواصلة البحث، على سبيل المثال، هناك فى التاريخ المعاصر، ثمة دول لها مصالح سياسية ما لا ترغب فى إثبات حقائق حول قضية ما، نظراً لكونها تتعارض مع تلك المصالح، وكما يقول المثل: "صاحب الاختيار من له حق العزف على العود"، وهذا بدوره، ما يشير إلى مدى تكون منهجية إعادة النظر فى التاريخ هى مسألة غاية فى الأهمية، وكذلك يوضح لماذا يصر بعض حكام دول العالم على معارضة تلك النظرية، خاصة لو كانت تتعلق بمسألة الهولوكوست التى هى فى أساسها مسألة تاريخية وليست دينية، ورغم كافة المغالطات والأخطاء التى تعلقت بالهولوكوست، لكن حينما يتعلق الموضوع بدراسة الهولوكوست وإمكانية التوصل إلى حقائق مغايرة، يتم الاصطدام بالقوى الكبرى الموجودة، خاصة القوى الموجودة عبر نصف الكرة الغربية التى تخالف أى وجهة نظر تحاول الاقتراب من الهولوكوست.

والحقيقة أيضاً أن بعض الدول الأوروبية راحت تستغل بعض الثغرات القانونية لعرقلة أى دراسات تجرى فى السياق ذاته لكن لماذا تم اتخاذ مثل هذا الموقف؟

المعروف أن ثمة دواعى وأسباب كثيرة تجعل بعض الدول تتبع هذا الموقف، لاسيما المصالح السياسية،

والمطامع فى تحقيق مكاسب مالية كبرى، وقد أشار البروفيسور إن. جى فنكلشتاين أستاذ العلوم السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية فى كتابه "صناعة الهولوكوست" إلى تفاصيل كثيرة حول هذا الموضوع، وكذا ذكر البروفيسور راثول هيلبرج المتخصص فى شئون الهولوكوست، فى الموضوع نفسه، قائلاً: "إن النفوذ الكبير المتعلق بالبحث فى الهولوكوست، هو الذى يحول دون دراسته، بالرغم من أنه يحتاج لجهود ودراسة عظيمة من قبل العلماء والباحثين، غير أن بعض المصالح والمطامع تحول دون ذلك".

ومن ناحية أخرى، نجد أن كثيراً من العلماء الناطقين باللغة الألمانية يتشككون فى الهولوكوست وغرف الفاز، لكن معظم هؤلاء دائماً ما يكون مصيرهم السجن لفترات طويلة، فالفقرة ١٣٠ من قانون العقوبات الألمانى، والجزء الثالث من الدستور النمساوى، والجزء الثانى من القانون السويدى، إلى غير ذلك، قد يجعل الخوض فى هذا المجال بمثابة المقامرة. ورغم ذلك مازال التساؤل عن ماهية الأسباب التى تجعل البعض يتصدى للاقتراب من الهولوكوست، بالرغم من مرور الكثير من الوقت على تلك الواقعة - المشكوك فى صحتها - ورداً على التساؤل نفسه، يقول فيكتور آر كينزس: "إن البحث والحقيقة من حق الجميع، لكن فى الوقت ذاته، هناك فى بعض القوى الكبرى، من يقف للحيلولة دون التوصل للحقائق المرتبطة بالهولوكوست".

وأضاف: "حتى وقت قريب، كانت قد تأسست فى العاصمة الألمانية مراكز للبحث حول الهولوكوست (تحديداً فى العاصمة برلين)، وبدأت تنشر رؤى تحمل عنوان الهولوكوست لم يحدث مطلقاً، لكن للأسف سرعان ما اختفت تلك المراكز وذهبت أدراج الرياح، بالرغم من أنه بين الحين والآخر يخرج علينا من ينفى هذه الأكذوبة".

معانى الهولوكوست:

يعتقد أن الهولوكوست كلمة يونانية الأصل تعنى المحرقة، وسواء كانت يونانية أو عبرية، فالمعنى يشير إلى الاحتراق أو الفاجعة، والمصطلح بوجه عام يستخدم للتعبير عن قناء جماعة من البشر بطريق الحرق، وفى هذا السياق، ترى طائفة من اليهود "أن المناطق التى كانت تحت نفوذ الرايخ الثالث، تعرض اليهود فيها إلى التغذية والنفى والقناء"، وتنسى أننا رغم مرور الوقت مازلنا نرى مثل تلك الأعمال التى ربما تعرض لها اليهود، ولكن دون أدنى إدانة أو حتى تعقيب مثلاً يفعل اليهود اليوم حيال الهولوكوست،

فهناك السود في الولايات المتحدة الذين تعرضوا في الماضي لعنصرية شديدة، والآن يتعرض الفلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، فهم أيضاً جزء من منظمة الهولوكست وفقاً لتعريف المصطلح ذاته.

هذا ويبدو أن اليهود قد أسسوا البنى التاريخية للهولوكست وفقاً للاعتبارات التالية:

- ١- ميل الأنظمة الاشتراكية إلى قناء اليهود.
- ٢- طرح الحكومات الاشتراكية مسألة قناء اليهود.
- ٣- وجود وكالات تدعم هذا الطرح بالميزانيات المالية.

كانت تلك الأسس التي بنى عليها اليهود ادعاءاتهم المرتبطة بالهولوكست، والآن، وقبل الخوض في المقالات المرتبطة بالموضوع، والدعايا الإعلامية، لابد من توضيح النقاط التالية:

١- إن المجددين حول الهولوكست لم يرفضوا في الأساس حقيقة وجود اليهود تحت نفوذ الرايخ الثالث الألماني.

٢- لم يرفض المجددون كذلك حرمان الأقلية اليهودية من حقوقهم المدنية بألمانيا، ومسألة نفى اليهود.

٣- اعترف المجددون بوجود معسكرات العمل الإجباري.

٤- لم ينكروا التعذيب الموجود بتلك المعسكرات. غير أنهم أكدوا أيضاً على النقاط التالية:

١- لم يكن هناك أوامر من حكومات اشتراكية للقضاء على اليهود.

٢- كما أنه لم يوجد أي أطروحات للقضاء على اليهود.

٣- ولم يكن كذلك هناك جهات سرية تدعم تلك العمليات بالأموال.

وفي هذا السياق، ذكر البروفيسور راثول هيلبرج المحقق الألماني المتخصص في الهولوكست قائلاً: "حينما بدأت الحرب (أي منذ عام ١٩٣٩)، لم يكن هناك ما يطلق عليه وكالة للتخلص من اليهود، كما لم يكن هناك أي طرح مطلقاً للتخلص منهم جماعياً - كما يقال، لكن كان ثمة قتل وتعذيب لليهود".

هذا وقد توصلت الدراسات المتعلقة بالموضوع ذاته، إلى أنه حقاً كان هناك معسكرات للعمل الإجباري بألمانيا، لكن لم يثبت وجود غرف للغاز بها، فضلاً عن أنه لم يكن هناك وقود كاف آنذاك يكفي لحرق ملايين الأجساد من اليهود، والمعروف أنه كان هناك شبكات للجاسوسية، وأعمال مقاومة قريبة من تلك المعسكرات الألمانية، وجميعها لم تشر إلى وجود

حالات قتل جماعي لليهود، أو شيء من هذا القبيل. والأهم من ذلك، هو أن كافة الدراسات من اليهود قد أشارت إلى أن معدلات الضحايا التي تعرضوا لعنصرية النازية من اليهود إبان الحرب العالمية الثانية، لم تصل، بأي حال من الأحوال، إلى ٦ ملايين ضحية.

ومن ناحية أخرى، نجد أن أجهزة الإعلام المختلفة سواء تليفزيونات أو صحف قد تتشر بين الحين والآخر، صوراً لضحايا معسكرات النازية في إشارة صريحة إلى أن هذه الصور هي لضحايا اليهود في عملية الهولوكست، ولعل تلك الادعاءات تغفل أن أسباب الوفاة يمكن إثباتها من خلال النظرة الفاحصة الطبية المتخصصة، فلو كانت الوفاة نتيجة الاختناق بالغاز، لكان اتضح من خلال جلد هؤلاء الضحايا، لكن أي طبيب مبتدئ قد يكشف أن سبب الوفاة يرجع لمرض التيفود، ونقص الطعام والأدوية.

كما أن جميع تلك الصور المنشورة والتي تعود لضحايا أواخر الحرب العالمية الثانية كانت جميعها ملتقطة من معسكرات "داخاو، وبرجن بلسن، باخن والد"، وجميع الآراء تؤكد عدم حدوث عمليات قتل جماعية بتلك المعسكرات. وعلى افتراض أن هذه الصور مأخوذة من معسكرات "أشوتيز وترلينكا"، فإن هذه المعسكرات لم تخرج صوراً للضحايا على الإطلاق، نظراً لكون تلك المعسكرات كانت واقعة تحت سيطرة الروس في أواخر الحرب العالمية الثانية، والمعروف أن الاتحاد السوفيتي لم يكن يسمح بأخذ صور للضحايا في تلك المعسكرات، وكذا لم يكن يسمحوا بدخول الأطباء أو الصحفيين إلى المعسكرات الخاضعة لسيطرتهم.

ولعل هذه مسألة غاية في الأهمية لمواجهة الادعاءات المثارة حول عملية الهولوكست. ولعل مؤخراً قد ظهرت بعض المحاولات من قبل جماعة المجددين - الساعين إلى إعادة النظر في الوقائع التاريخية - لإثبات أدلة تؤكد أو تشير إلى وقوع عمليات منظمة للإبادة الجماعية، بتلك المعسكرات، غير أنهم قد تصدوا بالعراقيل والموانع التي تحول دون التوصل لشيء في هذا الصدد. وعلى ضوء عدم وجود صور حقيقية تثبت وقوع إبادة لليهود آنذاك، حاول البعض استخدام صور ضحايا الحرب التي وقعت بسبب أمراض التيفود ونقص الأطعمة والأدوية، على أنها دليل لعمليات إبادة لليهود.

لكن إذا ما نظرنا للظروف المحيطة بالمعسكرات الألمانية إبان نهاية الحرب العالمية الثانية، سنجد أن تلك الظروف قد تعفى الألمان من المسؤولية الكاملة

تجاه الأوضاع الكائنة بمعسكراتهم، إذ إنه حدث مع تقدم الجيوش السوفيتية في المعارك آنذاك، حدث إخلاء للمعسكرات الشرقية، ونقل من فيها إلى المعسكرات الغربية - أكثر من اللازم - وقد تواكب ذلك مع شدة قصف الحلفاء للمعسكرات الألمانية، مما أضعف إمكانية توافر الغذاء والأدوية ووسائل الرعاية الصحية بشكل عام بتلك المعسكرات، ومن ثم يمكن القول إن النتائج الخاطئة المروج لها بين الأمريكيين حول إبادة اليهود آنذاك لا تستند إلى وقائع صحيحة.

وفي هذا السياق، يرى نوربرت فراي المؤرخ اليساري المعروف، "إن المعطيات الدالة على اكتشاف جبال شاهقة من أجساد القتلى، يبدو أنها أسفرت عن نتائج غير واقعية، وتفتقر لحدود المنطق، والقاعدة الشهيرة تقول إن الحكومة التي تسجن أفراداً لأبد وأن تتحمل مسئوليتهم، فمن هذا المنطلق فحسب تحمل الرايخ الثالث المسئولية كاملة تجاه الأموات والضحايا، رغم أنهم راحوا ضحية المرض ونقص الطعام". على أية حال، يجب ألا تنسى أن واقع القتلى في ألمانيا، كان بسبب القصف الوحشي من قبل دول الحلفاء، الذي خلف وراءه أكثر من ٦٠٠ ألف قتيل، ونود أن نشير أيضاً، أنه عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، تعرض ملايين الألمان إلى إبادة جماعية أيضاً على أيدي الصرب، والتشييك، والبولنديين والسوفيت، لكن بالرغم من ذلك، فما زالت أجهزة الإعلام تركز على كومة أجساد الضحايا في سجون المعسكرات النازية، مما يجعلنا نتساءل عن دواعي هذا الوضع؟ فهل هذا الموقف انطلاقاً من شعور الإحساس بهؤلاء الضحايا، أم أن هناك فروقاً جوهرية بين موت هؤلاء وموت أولئك؟

على أية حال، لا نتطرق هنا إلى نوعية القتلى، فالضحايا هنا أمر غير قابل للإنكار، وإنما نحاول التأكد من صحة الادعاءات المستندة على واقعة تاريخية بعينها، ومسألة الذنب القطري للألمان. والتداعيات التي تمخضت عن تلك الادعاءات وحول هذا الموضوع، يقول البروفيسور فنكلشتاين في كتابه "صناعة الهولوكوست": "هل حقيقى من الضروري إدراك تعداد اليهود الذين راحوا ضحايا خلال فترة نفوذ الرايخ الثالث؟ بلا شك أن الإجابة ستكون بالإيجاب، فإدراك عددهم من الأهمية بمكان، وبداية ينبغى ونحن نخطو الخطوة الأولى في هذا السبيل، أن ندين كافة الإجراءات التي اتخذت من قبل الرايخ الثالث تجاه المعتقلين، لكن هناك ثمة عوامل ثلاثة لا يمكن التحقق من صحة وقوعها إزاء عمليات إبادة

اليهود:

الأولى: هي أن كافة الدراسات الإحصائية التي تناولت عدد قتلى اليهود في الحرب العالمية، لم تؤيد فرضية إبادتهم لدواعي مذهبية، ومع فرضية أن تحديد أرقام الضحايا أمر غير ضروري، فلماذا كل تلك الهالة من القدسية (الدينية/ الاجتماعية/ القضائية)، حول هذا الموضوع، ومع فرضية أيضاً أن عددهم تجاوز ٦ ملايين قتيل، فلماذا إذا الحيلولة دون بحث هذه المسألة؟

الثانية: أما إذا كان الأمر متعلقاً بقدسية دينية ما حول هؤلاء القتلى، أفلا يذكرنا هذا الموقف بجاهلية القرون الوسطى، أمن المفترض عدم خوض العلماء لقياس عينات تجاربهم؟

الثالثة: وماذا عن علم الجريمة والتحقيقات المرتبطة بالجثث، أهى الأخرى مرفوضة بدواعي دينية وأخلاقية، ألم يمد هذا العلم البشرية بحقائق مفيدة؟، لكن يبدو أن الموضوع يرتبط بأهداف أخرى، والمراد بها إلصاق التهمة بالألمان دون إعطائهم حتى فرصة الدفاع عن أنفسهم.

يبدو أن المسألة قد تصطبغ أيضاً بالفراغات والتعويضات المالية الكبرى المستحقة عن الهولوكوست والتي قد تتجاوز ٥٠ ملياراً من الدولارات التي مازال الألمان يدفعونها حتى الآن، رغم مرور أكثر من ٥٥ عاماً على الحرب العالمية الثانية.

وهنا يتبادر التساؤل إلى الأذهان، لماذا يظل الألمان يدفعون مئات المليارات من الدولارات، ولماذا تظل تهمة العنصرية ملصقة بهم إلى الآن؟ لماذا يستمر هذا الموقف رغم أن دساتير العالم كافة تنص على أن كل شخص مسئول فقط عن أعماله، ولم تنص قط على إرث ذنوب الآخرين، لكن فيما يبدو أن الألمان لم يعملوا بتلك القاعدة، وسيظل يدفعون كفارة ذنوب الآباء، بالرغم من أنه قد ارتكب أيضاً أعمال إبادة عرقية من قبل الفرنسيين واليوغوسلافيين والدانماركيين والسوفيت ضدهم، في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية.

من هؤلاء المجددون إذاً؟

إن جماعات المجددين في الهولوكوست تشتمل على انتماعات عدة منهم يهود من نظير (جوزيف ج، برج، ديفيد كول، استفان هي وارد) ومسيحيون (جرمر رودولف، مايكل. أ. هافمن، روجرت كانتس)، ومسلمون من أمثال (إبراهيم اكوش، أحمد رامى)، وزنادقة (برادلى اسميث، روبرت فارسبون)، وبعض التوجهات من أصحاب الشخصيات التي قضت فترات في السجون الألمانية من نظير (بل راسينير، جوزيف،

ج، برج) وبعض الجنود الألمان في الحرب العالمية الثانية أمثال (رونى رادماخر، ويلهم استامليج) وعدد من السادة العلماء والمؤرخين (روبرت فورسيون، أرتور، ر، باتز) وعدد من المفكرين.

هذا ويبدو أيضاً أن هؤلاء المجددين ينتمون إلى توجهات سياسية مختلفة شيوعية اشتراكية (بول راسينير، روجيه جارودى)، ويسارية معتدلة (شرح نبون) وليبرالية (ديفيد كول، برادلى اسميث)، ومحافضة (جرمر رودولف، ورنر رادماخر)، ووطنية اشتراكية من أمثال (أرنست زاندل).

ومثلما تعددت انتماءاتهم وإحياءاتهم، تعددت كذلك جنسياتهم، فمنهم الفرنسية (روجيه جارودى)، والأمريكية (برادلى اسميث)، والألمانية (جرمر رودولف وغيره) والسويسرية (أرتوروجت)، والإيطالية (كارلو متوخينو)، الأسبانية، والأردنية (إبراهيم أكوش)، والمغربية (أحمد رامى)، ودانماركية، وإنجليزية، وبولندية، وروسية أيضاً.

إذن فلا يجوز أن تلك الجماعة مختلفة الانتماءات والجنسيات والعقائد والأهواء السياسية يمكن أن تهدف إلى مصلحة ما من وراء البحث فى (أسطورة) الهولوكست، إن الأمر الوحيد المشترك الذى يمكن أن يجتمعوا عليه هو إعادة النظر حول الهولوكست لإثبات الحقائق المؤكدة.

ربما يكون هذا هو هدفهم الوحيد الذى اجتمعوا عليه، لكن تسعى فى المقابل بعض الأنظمة والحكومات إلى إلصاق التشدد على جماعة المجددين بدعوى أنها تسعى لإحياء الأنظمة القومية الاشتراكية مجدداً، لكن الرد على مثل تلك الادعاءات قد يتضح من خلال هوية أصحاب تلك الدعوة، فمثلاً بول راسينير الفرنسى الوطنى الذى قضى سنوات فى السجون الألمانية ما علاقته بإحياء القومية الاشتراكية الألمانية؟ وفردريك لوجثير

الأمريكى البعيد عن كافة الانتماءات السياسية، ما علاقته هو الآخر، وهكذا كل من روجيه جارودى، وكافة الانتماءات الليبرالية الأمريكية، ما علاقتهم بالقومية الألمانية؟

علاقة البحث فى الهولوكست والقانون:

نجد فى بعض الدول، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، أن المناداة بالحرية والتعبير عن الرأى والرأى الآخر، وإعادة النظر فى الحقائق العلمية هناك تعد مسألة قانونية، غير أن المسألة ذاتها لا تعد كذلك فى دول أخرى، مثل كندا، الاقتراب من هذه المسألة يعد إساءة لا تغتفر من وجهة النظر اليهودية، فضلاً عن أنها تعرض للمساءلة القانونية، فلجان حقوق الإنسان بتلك الدول تعمل بشكل مواز مع السلطات القضائية هناك، وتباعاً يمكنها إصدار الأوامر التى قد تدعو إلى غلق صحف وتوقيع غرامات والإجبار على الاعتذار وإلى غير ذلك فى حالة الإساءة إلى اليهود، رغم أنها لا تعد سلطات قضائية، إلا أن أوامرها نافذة، المهم أن إعادة النظر حول الهولوكست تعد جريمة من العيار الثقيل التى تعاقب عليها قوانين أوروبا كافة بعقوبة السجن التى قد تصل من عام إلى عشرة أعوام، ورغم أن التعبير عن رأى يجب ألا يخضع لمحددات ونواه وفقاً لنصوص حقوق الإنسان، إلا أن هذه المسألة بالذات تأخذ منحاً أخرى، ومنذ أواسط عقد الثمانينيات، خاصة منذ عام ١٩٨٥، بدأت أوروبا تضع مسألة البحث حول الهولوكست سواء بالكتابة أو بالتصريح عبر المقالات موضع المساءلة القانونية (انظر قانون العقوبات الألمانى الفقرة ١٢٠)، ومن ثم باتت القوانين أداة فى أيدي بعض الأنظمة لردع المفكرين، ومن يحاوز إثبات زيف بعض الوقائع التاريخية وذلك للحيلولة دون الكشف عن النازية الجديدة.

مستقبل الثورة البرتقالية

■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠٦/١/٣٠

يمثل ثلث المجتمع الأوكراني البالغ عدده ٤٧ مليون نسمة، وهذه النسبة لاشك أنها تؤثر على الحكومة خاصة في ظل تزايد التوتر مع روسيا.

ويعتبر يانوكوفيتش هو السياسي الأكثر اعتدالاً في أوكرانيا وقد تعهد بإقرار علاقات طيبة مع القوى الشرقية وإيجاد توازن في العلاقات مع روسيا وأيضاً مع الغرب، ويدخل هذه الانتخابات أيضاً ويقوِّم يوليانيماشنكو رئيس الوزراء الأسبق ويعد من أكثر الشخصيات شهرة في المجتمع الأوكراني ومن اللاعبين الأساسيين في الساحة الأوكرانية.

ويسعى تيماشنكو إلى إحداث توازن في توجهاته بالتقرب إلى روسيا والجماعات السياسية الوطنية.

وطبقاً لآخر الاستطلاعات العامة التي أجريت حول الانتخابات البرلمانية الأوكرانية القادمة فإن حزب المقاطعة بزعامة يانوكوفيتش سيحصل على ٢٣,٧٪ من نسبة الأصوات، ويحصل حزب تيماشنكو كذلك على ١٤,٨٪ من نسبة الأصوات، أما حزب يوشينكو رئيس الجمهورية فسوف يحصل على ١٣,٢٪ فقط.

ويؤكد ميخائيل باجرنيسكي الخبير في الشؤون السياسية الأوكرانية أن حزب المقاطعة الذي يتزعمه يانوكوفيتش سيحظى بدعم المناطق الشرقية والجنوبية والتي يقطنها الروس،

في حين أن المناطق الغربية للدولة والتي تضم أغلب القوميين سيدعمون يوشينكو وتيماشنكو وفي سبيل تحقيق هذه النتائج فإن حزب يوشينكو أو تيماشنكو مضطر من أجل الحصول على الأغلبية في المجلس إلى تشكيل ائتلاف مع حزب المقاطعة بزعامة يانوكوفيتش.

ويؤكد الخبراء أن تكتل المعارضة الشعبية بزعامة ناتاليا فيترنكو الذي يؤيد النفوذ الروسي في أوكرانيا يستطيع تحقيق انتصار غير متوقع.

وقد اتخذت الحكومة الأوكرانية إجراءات عدة من أجل منع التدخل الروسي في هذه الانتخابات، وسعت لمنع دخول أي خبير روسي للأراضي الأوكرانية. والواقع أنه يمكننا أن نتوقع في خلال الأشهر القادمة تسريعا لعملية الانفصال الأوكراني عن روسيا، وتزايد الشعور بالاستقلال السياسي على الرغم من احتياج الاقتصاد الأوكراني للاقتصاد الروسي، إضافة إلى عمق الروابط التاريخية وترابط الشعوب.

تصاعدت حدة المنافسة بين القوى السياسية في أوكرانيا مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية التي سوف تجرى خلال شهر مارس. ويشارك في هذه الانتخابات أكثر من مائة حزب يشكلون ٤٥ تكتلاً ترغب في مجملها في الفوز بمقاعد البرلمان البالغة ٤٥٠ مقعداً. وبالنظر إلى الدستور الأوكراني الجديد فإن البرلمان يمتلك سلطات أقوى من سلطات رئيس الجمهورية، وهو الأمر الذي منح أهمية خاصة لهذه الانتخابات ودفع الأحزاب السياسية والتيارات لتوسيع دعاياتها، والعمل بجهد من أجل الفوز بمقاعد البرلمان، وتحقيق الأغلبية التي من خلالها يمكن لهذا الحزب أن يؤثر في الحياة السياسية الأوكرانية.

ويتنافس الأحزاب المتنافسة في هذه الانتخابات شخصيات قوية على الساحة السياسية للدولة، مثل الحزب الحاكم بزعامة فيكتور يوشينكو رئيس الجمهورية، وحزب بزعامة فيكتور يانوكوفيتش منافس يوشينكو في الانتخابات الرئاسية السابقة، وحزب بزعامة يوليانيماشنكو رئيس الوزراء الأسبق. والأحزاب الثلاثة السابقة هي الأكثر شهرة والمعروفة في الساحة السياسية الأوكرانية.

ويرى الخبراء أن الظروف الداخلية والخارجية التي تمر بها أوكرانيا، يمكن أن تعصف بخطوط يوشينكو في الفوز بالانتخابات، كما أن ارتفاع معدل التضخم وارتفاع الأسعار خلال العام الأخير وما ترتب عليها من انخفاض مستوى المعيشة للمواطنين، وتزايد نسبة البطالة كلها من العوامل التي أضعفت وضع المسؤولين الذين جاءوا إلى الحكم بشعار الحياة الفاضلة والرفاهية للشعب، علاوة على التوتر الذي لا ينتهي بين أوكرانيا وروسيا وكثرة المشكلات والخلافات الموجودة بينهما، والتي من أهمها الارتفاع الشديد في أسعار الغاز الذي تستورده أوكرانيا من روسيا. وقد أنهت أوكرانيا مؤخراً تعاقدتها مع روسيا بشأن الغاز، بالإضافة إلى امتناع أوكرانيا عن توريد منتجات اللحوم إلى موسكو. وبقدر عمق العلاقات السياسية والاقتصادية وتلاحم المصالح الروسية الأوكرانية بقدر ما تؤثر أي مشكلة على العلاقات بين الدولتين، مع الأخذ في الاعتبار أن العنصر الروسي

قوى عالمية جديدة تحدث تحولات عميقة

■ معصومة طاهري ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١٤

والسعودية إلى المعسكر الغربي، وسوريا والعراق إلى المعسكر الشرقي، وقد استمرت تلك الثنائية حتى أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

غير أنه مع بداية عقد التسعينيات، وعلى خلفية آليات الاقتصاد المتطورة، والتطورات الطارئة على الساحة الدولية، خاصة عقب انهيار سور برلين الذي كان إيذاناً بانتهاء النظام ثنائي القطبية، سرعان ما تفككت الكتلة الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واستقلال جمهورياته الواحدة تلو الأخرى، ومن ثم توقف المد الشيوعي وكافة الأيديولوجيات المرتبطة بها.

وفي هذا السياق، يرى المفكر شاعول بي كوهن في كتابه "السياسة والجغرافية في العالم"، أنه سرعان ما سوف تظهر قدرات وقوى جديدة من الدرجة الثانية والثالثة في العالم، ومن ضمن هذه القوى: إيران، والهند، والبرازيل، ونيجيريا، ومصر، وربما معهم ٢٤ دولة أخرى يضمهم هذا القسم. ولعل نفس الدهشة التي صاحبت ظهور الولايات المتحدة وتحولها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى القوة العظمى الوحيدة على الساحة الدولية، ربما قد يتكرر مع تبلور قوى جديدة في العالم، وها هي قدرات جديدة قيد الظهور في آسيا، ومنطقة أوراسيا تحديداً، فالملاحظ خلال الفترة الماضية أن ثمة تحولات كبرى تجري في هذه المناطق من العالم، لاسيما وأن روسيا تسعى إلى توثيق علاقاتها مع اتحاد الدول المستقلة، ومحاولة إصلاح وترميم أي صدد قد يكون من شأنه الحيلولة دون التقارب.

وقد بدأ بالفعل تبلور قوى جديدة لاسيما في منطقة شرق آسيا، وجنوب المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، بما تتمتع به تلك النواحي من خصائص جيواستراتيجية وجيوبوليتيكية على الساحة الدولية، خاصة في ضوء محاولات تقارب كل من الصين والهند واليابان باعتبارهم قدرات إقليمية كبرى لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تتوقع ظهورها.

صرح الرئيس الكوبي فيدل كاسترو أنه على استعداد لتقديم مساعدات لفقراء الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً تعهد الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز بتقديم وجبات ساخنة ومجانية لفقراء الولايات المتحدة.

هذه التصريحات تشير إلى حدوث تحولات عميقة لم تكن قابلة للتوقع من قبل بالنسبة لدول نامية، حيث إن مثل تلك التصريحات كانت تتردد على الساحة الدولية إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها من قبل الدول المنتصرة فقط، مثل تصريحات الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان في ١٢/٣/١٩٤٧ قبيل انتهاء الحرب العالمية خلال جلسة مشتركة مع أعضاء الكونجرس الأمريكي حينما قال: "إن الولايات المتحدة يجب أن تسعى لمناصرة الشعوب الحرة في مواجهة الأنظمة السلطوية"، وأقر الكونجرس الأمريكي بعدها اعتماداً مادياً قدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار، لتنفيذ استراتيجية ترومان آنذاك. ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة تعتمد إلى تنفيذ استراتيجية تحجيم النفوذ (Containment)، خاصة فيما يتعلق بالقضايا العسكرية الاقتصادية في المناطق الجيوستراتيجية في العالم، لينتهي بذلك مبدأ مونرو (١٨٢٣)، وقد تم تدشين استراتيجية تحجيم النفوذ بالأساس لمواجهة المد الشيوعي في مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط، وجنوب شرق آسيا، ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب أفريقيا وشرق أوروبا و..... وكذا بالمناطق التي لم تكن بريطانيا قادر على السيطرة عليها بعد تأثرها اقتصادياً عقب الحرب، فعلى ضوء استراتيجية ترومان، تحولت الولايات المتحدة من خلال سياستها الخارجية إلى بسط هيمنتها على النظام العالمي.

ومنذ عام ١٩٤٧، ومع بدء الحرب الباردة انقسم العالم إلى قسمين: شرقي وغربي، وتباعاً ظهرت ظاهرة توازنات القوى بين هذين القسمين، بحيث اتجهت بعض الدول العربية والإسلامية لاسيما إيران

كمال الدين بهزاد

سلطان المصورين ومصور السلاطين

إعداد: أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

ومهارة الإبداع، وكلما أرادوا مدح مصور من المصورين شبهوه ببهزاد، وأطلق عليه المؤرخون كثيراً من الألقاب والصفات مثل "نادرة الزمان" و "مبدع البدائع" وغير ذلك، كما اعتبروه صنواً لماني المصور صاحب الديانة المانوية، ومؤلف كتاب "ارزنگ" أو "ارتنگ" المشهور الذي شرح فيه تعاليم ديانته وزوده برسوم وتصاوير قام برسمها .

وما زالت أعمال بهزاد محفوظة في كثير من متاحف العالم ومكتباته الشهيرة ضمن مخطوطات عليها توقيعاته المشهورة مثل "عمل العبد بهزاد" أو "صور العبد بهزاد" وغير ذلك. ومثل هذه التوقيعات تدل على التواضع الشديد الذي كان يتميز به الفنان في الماضي، وهو تواضع العلماء والفنانين الذي يدل على عظمتهم وتمكنهم في مجالاتهم المختلفة. وكان بهزاد من أوائل من وضعوا توقيعاتهم فوق لوحاتهم الفنية الجميلة، حيث لم يكن الفنانون يهتمون بهذا من قبل. وتوقيع الفنان

يعتبر بهزاد من أشهر مصوري العالم الإسلامي، وقد عرفه العالم أجمع نظراً لشهرته التي طبقت الآفاق، وتناوله بالبحث والدراسة المتخصصون في الفنون في الشرق والغرب، وجعله تلامذته ومن جاءوا بعده مثالا يحتذى به من حيث دقة تصاويره وجمالها، وروعة تكويناته الفنية وألوانها .

ولد بهزاد بين عامي ٨٤٤ و ٨٥٥ هـ (= ١٤٤٠ و ١٤٥١م)، وعاصر أواخر العصر التيموري وأوائل العصر الصفوي، وقد احتفى به بلاط السلطان حسين بايقرا، وقام برعايته وتشجيعه وزيره المحب للعلوم والآداب والفنون الأمير عيشير نوائي، ثم انتقل بعد ذلك إلى بلاط الشاه إسماعيل الصفوي في تبريز، وأدرك أوائل سلطنة الشاه طهماسب الصفوي (٩٢٠ - ٩٨٤ هـ = ١٥٢٣ - ١٥٧٦م) وتعلم الأخير التصوير على يديه .

وصلت شهرة بهزاد إلى الدرجة التي جعلت الشعراء يذكرون إسمه في أشعارهم كناية عن دقة الصنعة

على لوحته يشبه إلى حد كبير لقب الشاعر أو ما يسمى في الفارسية بـ "التخلص" الذي يضعه الشاعر في أواخر قصيدته لتظل القصيدة باسمه، ويظل اسمه خالداً على مر العصور والأيام. ومع ذلك فإن كثيراً من الباحثين قد شككوا في نسبة بعض هذه اللوحات إليه، وذكروا أن تلامذته ربما وضعوا اسمه على لوحاتهم طلباً للشهرة، أو أنه هو نفسه قد وضع اسمه على لوحاتهم بوصفه أستاذاً ومعلماً لهم أحياناً، ومشاركاً معهم في رسم هذه اللوحات أحياناً أخرى.

وقد قلد تصاوير بهزاد كثير من الفنانين في عصره وبعد مماته، ومازال هناك من الفنانين الإيرانيين من ينهج نهجه ويقتفى أثره حتى يومنا هذا، ويكفي أن أعماله قلدت في كثير من بلدان العالم سواء في شبه القارة الهندية أو الدولة العثمانية. ولا يمكن بطبيعة الحال الحكم على أعمال بهزاد الفنية بمقاييس العصر الحاضر ومعايير، بل لابد من الحكم عليها في إطار عصره، وتقويمها بالمعايير الفنية السائدة آنذاك. ويكفيه فخراً أن رجلاً كالسلطان حسين بايقرا، الذي كان يتمتع بقدر كبير من الثقافة، قد أطلق عليه لقب "ماني الثاني"، كما اعتبره عليشير نوائي ذلك الوزير الأديب قريناً لأشهر الرسامين في ذلك العصر وهو المصور "سلطان".

وكما حرص الحكام في عصره والعصور التالية عليه على اقتناء أعماله وشراؤها بأعلى الأسعار، حرص أيضاً الباحثون والمتخصصون في الآداب والفنون على دراسة أعماله الفنية وتقويمها، ومن أشهر هؤلاء في إيران كريم طاهر زاده والدكتور مهدي بياني وعيسى بهنام وقمر آريان وسهيل خوانساري ومحمد قزويني، ومن أفغانستان نذكر كتابات سرور كويا اعتمادى وعلى أحمد نعيمى، وغيرهم. ونذكر من الباحثين الأوروبيين إرنست كونل وكليمان هوار ومارتين وأرنولد وبلوشيه وبو؟ وديماند وإيتنجهوزن وغيرهم، وقد نفى الأخير في بعض كتاباته أن تكون شهرة بهزاد تابعة من علاقته الحميمة بالشاعر الإيراني المعروف عبد الرحمن الجامي أو ملازمته للأمير عليشير نوائي ذلك الوزير العالم الجليل، الذي كانت مكتبته تذخر بنفائس الكتب والأعمال الفنية.

والحقيقة أن مدينة هرات عاصمة التيموريين كانت في ذلك الوقت مركزاً من مراكز العلم والأدب والفن، فقد جمع السلطان حسين بايقرا في بلاطه العديد من الشعراء والخطاطين والمصورين والموسيقيين، مما يدل على اهتمامه بكل أنواع الفنون، كما كان يمتلك مكتبة

ضخمة تضم بين جنباتها أفضل الكتب وأروع الإبداعات الفنية. وظلت هرات مركزاً ثقافياً هاماً حتى بعد سقوطها في أيدي الأوزبك والقضاء على التيموريين، ثم حين أصبحت جزءاً بعد ذلك من الدولة الصفوية، إلى أن ظهر بعد ذلك وبالتدريج مركزان جديدان هما بخارى تحت حكم الأوزبك، وتبريز تحت حكم الصفويين.

عاش بهزاد في هذا الجو الذي سادته رعاية الفن والفنانين والأدب والأدباء، وقد ولد في هرات وذاق مرارة اليتيم في طفولته، حيث تولى تربيته "ميرك النقاش"، ويبدو أنه كانت هناك صلة قرابة بين بهزاد وميرك هذا، وقد شغل في بداية حياته بحفظ القرآن الكريم وتلاوته، وتعلم الخط والكتابة والتذهيب، ثم بدأت موهبته تبرز في التصوير وبرع فيه فأُسند إليه السلطان حسين منصب أمين المكتبة الخاصة به، ولا شك أن بهزاد قد استفاد من كل الفنانين الذين كانوا يعملون في هذه المكتبة والذين كانوا يترددون عليها.

ظل بهزاد في مدينة هرات حتى بعد أن سقطت في يد محمد خان الشيباني، ثم انتقل بعد ذلك إلى تبريز والتحق بخدمة الشاه إسماعيل الصفوي، الذي أبدى اهتماماً بالغاً به، فعهد إليه بمنصب رئاسة العاملين بمكتبته الخاصة أيضاً، وقد تعامل ابنه الشاه طهماسب الأول من بعده مع بهزاد بكل الاحترام والتوقير، وكان هو نفسه من هواة التصوير، ويبدو أن بهزاد قد وصل إلى سن الشيخوخة في عهد ذلك السلطان فتخلى عن أعماله تدريجياً لتلامذته، واكتفى بتوجيههم وإصلاح تصاويرهم، إلى أن توفي في مدينة تبريز عام ٩٤٢ هـ (١٥٢٥م) ووري الثرى هناك بجوار مقبرة الشيخ كمال خجندی أحد شعراء الصوفية المشهورين في القرن الثامن الهجري.

ولا شك أن مدرسة كمال الدين بهزاد هي حلقة الوصل التي نقلت تقاليد وقواعد فن التصوير التي كانت سائدة في منطقة خراسان إلى المدرسة الصفوية بعد ذلك، وقد حافظ بهزاد على تراث هرات الفني ونقله إلى غيرها من المدن، خاصة تبريز، ولم تكن أعماله الفنية مجرد تقليد للأساليب القديمة السابقة عليه، بل إنه نجح في التجديد والابتكار في هذا المجال، وهذا لا يلقى بطبيعة الحال فضل السابقين على اللاحقين، وكونه قد تتلمذ على يد ميرك النقاش وغيره من أساتذة هرات، لهو دليل في حد ذاته على تأثره بالسابقين عليه، ومع ذلك فقد تمتع بهزاد بجرأة كبيرة في التجديد سواء في تصميمات تصاويره أو ألوانها،

ومن هنا حاز على إعجاب المعاصرين له، خاصة السلطان حسين بايقرا والأمير عليشير نوائى اللذين منحاه لقب "مانى الثانى" عن جدارة وليس من قبيل المجاملة. وقد استمر تأثير بهزاد بعد وفاته، وظهر هذا التأثير واضحاً جلياً فى الأعمال الفنية الخاصة بمدرسة بخارى والمدرسة الهندية فى بلاط المغول.

ويُرى تأثير بهزاد أكثر ما يُرى فى أعمال تلامذته من أمثال قاسم على وآقا ميرك اللذان وصلوا إلى درجة عالية من الإبداع، ومع أن فن التصوير قد تطور فى العصر الصفوى، إلا أنه يمكن القول بأن تأثير بهزاد ظل واضحاً جلياً فى أعمال الفنانين لمدة نصف قرن بعد وفاته. وقد نقل مصورو هرات أسلوب بهزاد إلى بخارى، وهناك منظومة تسمى "مهر ومشتري" لمحمد عصار التبريزى المتوفى فى القرن الثامن الهجرى نسخت فى بخارى عام ٩٢٩ هـ توضح أن أسلوب بهزاد ظل معمولاً به ومحافظاً عليه فى بخارى أفضل من تبريز، كما أن هجرة كثير من المصورين إلى الهند ساعد أيضاً على نشر أسلوب بهزاد هناك ورواجه.

ويبدو أن شهرة بهزاد وذىوع صيته قد ساعد على تقليد كثير من تصاويره وتزييف توقيعه عليها، حتى تسبب إليه وتباع بأغلى الأسعار، وربما ساعد ذلك على نقى نسبة بعض الأعمال غير الموقعة إليه رغم أنها تسير على أسلوبه ونهجه فى التصوير، وما زالت هذه القضية قائمة حتى يومنا هذا. غير أن بعض الباحثين يقسم أعماله إلى مجموعتين؛ الأولى: وهى التى لا يشك فى صحة نسبتها إليه، والثانية: وهى التى لا يوجد بين أيدينا ما يدل على صحة نسبتها إليه، ونذكر من المجموعة الأولى المنمنمات الموجودة فى مخطوطة بوستان سعدى الشيرازى المكتوبة عام ٨٩٢ هـ (١٤٨٧م) والموجودة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، والمنمنمات الموجودة فى مخطوطة خمسة الأمير عليشير نوائى والمؤرخة فى عام ٨٩٠ هـ (١٤٨٥م) الموجودة فى مكتبة اليودليان، وكذلك المنمنمات الأربع الموجودة فى مجموعة خمسة أمير خسرو الدهلوى والمكتوبة عام ٨٩٠ هـ (١٤٨٥م)، والمنمنمات الموجودة ضمن مخطوطة خمسة نظامى التى كتبت عام ٨٤٦ هـ (١٤٤٢م) والموجودة فى المتحف البريطانى ومنها ثلاث منمنمات عليها توقيع بهزاد، ومنمنمة "الدرأيش فى حال السماع" الموجودة فى متحف المتروبوليتان، ومنمنمة صورة السلطان حسين بايقرا مع حريمه فى الحديقة، وهى مخطوطة فى

متحف قصر ككستان بطهران وعليها توقيع بهزاد، ومنمنمة تتضمن تصويراً لمعركة بين جملين وعليها أيضاً توقيع بهزاد والموجودة فى المتحف السابق، وتصويرة الشيخ والشاب الموقعة بإسمه والموجودة فى "جاليرى فرير".

أما المجموعة الثانية والتى تسبب إليه ولا يتفق المتخصصون بشأنها فهى عديدة ومنها على سبيل المثال: منمنمات موجودة فى مخطوطة لككستان سعدى الشيرازى ضمن مجموعة روتشيلد بباريس، ومنمنمات فى مخطوطة كتاب "ظفر نامه" لشرف الدين اليزدى مكتوبة فى عام ٨٧٢ هـ (١٤٦٧م) وموجودة فى جامعة جونز هوبكنز، وتصويرة للشاه طهماسب الصفوى موقع عليها بإسم بهزاد، وهى من مقتنيات متحف اللوفر بباريس، وغير ذلك من المنمنمات التى تسبب إليه.

وعلى العموم، فإن هذه التصاویر التى تسبب إليه ويتضح لنا من خلالها أسلوب بهزاد وطريقته المعروفة فى التصوير، ربما تكون من أعمال تلامذته الذين ساروا على نهجه واقتفوا أثره فى هذا المجال، وقد يضع بعضهم اسم بهزاد وتوقيعه عليها فى محاولة منه لإضفاء قيمة فنية عليها، وجعلها تروج ويتم الإقبال عليها بين محبى هذا الفن والمعجبين به. ومن أهم خصائص تصاویر بهزاد براعته فى اختيار الألوان المناسبة والمعبرة، واستخدام ألوان جديدة ومبتكرة، وكذلك عنايته بتصوير الوجوه وتعبيراتها، وكان يفضل استخدام الألوان الباردة مثل الأخضر والأزرق، ولكنه كان يضيف عليها بهاء ورونقاً بالاستعانة ببعض الألوان الدافئة خاصة اللون البرتقالى. ولم يحجم بهزاد عن تصوير الحياة العادية للناس، بالإضافة إلى تصوير حياة القصور وما تتميز بها من أبهة وثراء. ويمكن القول بأن كثيراً من أعماله كان مرتبطاً بالأعمال الأدبية التى طلب منه أن يزينها بالصور، وعلى الرغم من صغر المساحة التى كان يرسم عليها بهزاد مثل هذه المخطوطات إلا أنها كانت مجالاً خصياً لإبداعاته.

أما موضوعات لوحاته فكانت تتضمن الموضوعات الحربية والبطولية ومجالس اللهو والطرب، ونحس فى أعماله نوعاً من الواقعية، ويعتبر تناسق الألوان وتوافقها سمة من سمات أعمال بهزاد بشكل عام. ويربط بعض النقاد بين التجديد عند بهزاد فى التصوير والتجديد عند صفى الدين الأرموى (٦١٢ - ٦٩٢ هـ = ١٢١٦ - ١٢٩٢ م) العالم والموسيقى الإيرانى المعروف فى مجال الموسيقى. ومن هنا يمكننا القول بأن بهزاد هو الذى أبدع أهم تصاویر مدرسة هرات.

وقد أشار كثير من الباحثين إلى تأثير الفنون الإيرانية بالآداب والرسوم العرفانية، وقد تجلى ذلك في فن التصوير، خاصة في أعمال فتاني العصر التيموري وفي مقدمتهم بهزاد. ويبدو أن ملازمة الفن للأدب أعطاه قوة وجمالاً، خاصة الآداب العرفانية التي أثرت كثيراً في الفنون وساعدت على رقيها. وتظهر في أعمال بهزاد المقامات الصوفية المختلفة كالماكشفة والمشاهدة والسماع، وذلك في تصاويره عن مجنون ليلي وعن الدراويش في حال السماع وغير ذلك.

إن اهتمام بهزاد بالإنسان وحياته والطبيعة المحيطة به في تصاويره أمر لم يكن له نظير في تاريخ التصوير الإيراني، ولم يكن هذا الاهتمام قاصراً على الإنسان في حد ذاته، بل ركزت تصاوير بهزاد أيضاً على كل ما يحيط بالإنسان من حيوانات ونباتات وجبال وسهول وغير ذلك، ويمكن مشاهدة نبوغ بهزاد وإبداعه في تصوير العمال أثناء القيام بعملهم في صورة "بناء المسجد الجامع بسمرقند" في نسخة "ظفرنامه"، وتصوره "بناء قصر الخورتق" في نسخة خمسة نظامي الموجودة في المكتبة البريطانية، وغير ذلك من الأعمال. ومن هنا يمكننا القول بأن بهزاد قد أظهر في أعماله واقعية الحياة أو الحياة الواقعية كما يراها هو ومن خلال رؤية خاصة به.

وقد إهتم بهزاد ضمن إهتمامه بالطبيعة وما فيها بتصوير الجياد، ولا شك أنه كان يعرف الكثير من المعلومات عنها من تلك المؤلفات التي كتبها المتخصصون في هذا المجال، ومنها كتاب "فرس نامه" الذي ألفه شاه قلى رئيس اصطبل السلطنة في عهد السلطان حسين بايقرا، والذي تحدث فيه عن أصالة الخيول وأنواعها، وربط بين الشكل الخارجى للجواد وصفاته السلوكية، وخاصة اللون الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على سلوكياته وقد استفاد بهزاد من كل هذه المعلومات في تصوير الجياد بشكل دقيق، وكانت هذه الجياد إيرانية الأصل تتراوح ألوانها بين الأبيض والأحمر والأصفر والأسود، وتعتبر تصاوير بهزاد نماذج لأفضل أنواع الخيول الإيرانية التي كان يكثر الإقبال عليها في العصر التيموري. ويبدو ذلك في صورة العجوز التي تشكو للسلطان سنجر وهو يمتطى صهوة الجواد، وكذلك صورة الصراع مع التنين والجواد الأبيض الذي يمتطيه بهرام كور، وتصوره خسرو في قصر شیرين وفيها يمتطى خسرو جواده الأسود المعروف بإسم شبيديز، ومشهد قتال

الفرسان في كتاب "ظفرنامه تيموري" وهم فوق خيولهم، وتصوره "دارا والراعي" في نسخة بوستان سعدى، وفيها يمتطى دارا جواداً قرمزي اللون ذا جبهة بيضاء، ويظهر فيها أيضاً المرعى وبه بعض الخيول، وهي تمثل أفضل أنواع الخيل في ذلك العصر. ولا شك أن معرفة بهزاد لخصائص الجياد وتفاصيل أجسامها وألوانها وحركاتها وشياتها، قد ساعدته على تصوير هذه الجياد في أعماله الفنية، وقد برهن من خلال تصويره "دارا والراعي" على قدرته الفائقة في رسم هذا الحيوان.

والغريب في الأمر أن كلمة "بهزاد" في اللغة الفارسية تعنى: النجيب والأصيل، كما تعنى أيضاً إسم خيول لبعض ملوك إيران القدامى مثل: كيكافوس وسيافوش وكشتاسب.

وقد بلغت دقة بهزاد في تصوير لوحاته إلى الحد الذي جعل المحيطين به يثنون على أعماله ويقدرّون فنه، وهناك الكثير من القصص التي تروى في كتب التاريخ حول هذا الموضوع، ومن ذلك ما يروى من أنه رسم ذات مرة تصويروها أطباق مليئ بالذهب وبستان ملئ بالزهور والأشجار، فأعجب الأمير عليشير نوائى بها كثيراً، وطلب من الحاضرين إبداء رأيهم في هذه اللوحة، فأعرب كل منهم عن إعجابه نظراً لتطابقها مع الطبيعة، وأبدى بعضهم رغبته في أن يمد يده ليقطف بعض الزهور والفاكهة من على الأشجار المرسومة بسبب شدة شبهها بالطبيعة، وقال الأمير نفسه إننى أكاد أهدى الأطباق الذهبية إلى الحاضرين. وقام الأمير بإهداء بهزاد سرجاً ولجاماً وخلعة مناسبة، وأنعم على كل واحد في مجلسه ببعض الملابس الفاخرة، وذلك تقديراً لفن بهزاد وإبداعه.

ويروى أيضاً أن بهزاد كان يدرك مزاج السلطان حسين بايقرا ويعمل دائماً على إسعاده والترفيه عنه عندما يضيق به الحال أو يعتل مزاجه، فكان يصور له بعض الوجوه التي يحبها، ومن هؤلاء شخص يدعى أمير بابا محمود، وكان بديناً جداً ولكنه كان خفيف الظل حلو الحركات، وكانت أقواله وحركاته بالإضافة إلى شكله تسلى السلطان حسين وتفرجه، فأخذ بهزاد يصوره للسلطان في أوضاع وأشكال مختلفة كانت تسعد السلطان وتسره عندما ينظر إليها، وكانت هذه التصاوير تمتاز بشئ من السخرية مما يجعلها تشكل بدايات لفن الكاريكاتير في العصر الحديث.

ويعتبر توقيع بهزاد على أعماله من أهم خصائصه، وهي خاصية لم يعرفها السابقون عليه، حيث كان يوقع إسمه في مكان لا تسهل رؤيته، وغالباً ما يكون في ثايا

التصويرة، وعادة ما يكون وسط عنصر من العناصر المعمارية بها مثل الكتابة الموجودة على إفريز أحد الأبواب، وفي هذه الحالة يكتب التوقيع بنفس الخط الذي تكتب به النقوش والكتابات المعمارية وغالباً ما يكون بالخط الثلث، وفي مواضع أخرى يكون التوقيع بخط نستعليق، وفي الحالة الأخيرة يكتب اسم الفنان بشكل منفصل على حاشية اللوحة؛ فترى إسم بهزاد في تصويرة "حكاية يوسف وزليخا" في الناحية اليسرى من أعلى الغرفة (الطابق الثاني)، في إطار رقيق بين نافذتين على النحو التالي: "عمل العبد بهزاد في سنة أربع وتسعين وثمانمائة".

ويوجد توقيعاً أيضاً على تصويرتين أخريين هما تصويرة "دارا والراعي" وتصويرة "المتسول الذي منع من دخول المسجد"، ففي الأول وقع بهزاد إسمه على كنانة دارا، وفي الثانية وقع على ورقة صغيرة في يد رجل في الناحية اليسرى أعلى التصويرة، كما جاء توقيعاً أيضاً في التصويرة المرسومة على صفحتين والتي تصور بلاط السلطان حسين ميرزا، وهو موجود أعلى الكتابات الموجودة على المدخل، وقد تم محوه عمداً، وهذه الكتابة هي الوحيدة التي يظهر فيها أثر المحو.

ولا يفوتنا أن نذكر أن مصر تحتفظ في مكتبتها ببعض إنتاج هذا الفنان البارع، ونخص بالذكر مخطوطة منظومة بوستان سعدي الشيرازي (متوفى ٦٩٠ هـ) والتي يطلق عليها أحياناً نسخة كمال الدين بهزاد، والموجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢ أدب فارسي، والتي لا تعد أهم وأقيم مخطوطات البوستان في مصر والعالم فحسب، بل هي أفضل الأعمال الفنية التي ترجع إلى العصر التيموري من ناحية خطها وتذهيبها وتصاويرها. ومن هنا لفتت هذه النسخة أنظار خبراء الفنون وعلمائها، وأصبحت موضع فخر لمن اقتناها من محبي الفنون في مصر، ويعتبر هذا في حد ذاته دليلاً على حب المصريين واهتمامهم بجمع واقتناء الأعمال الأدبية والفنية الإسلامية الإيرانية.

اختار السلطان حسين بايقرا ثلاثة من أعظم فنانى الخط والتصوير والتذهيب في بلاطه لكتابة هذه المخطوطة وتصويرها وتذهيبها، هؤلاء الثلاثة هم: الخطاط "سلطان على الكاتب"، والمذهب "يارى" أعظم مذهبي عصره، و"كمال الدين بهزاد" أبرع وأشهر مصوري البلاط التيموري وفن المتممات الإيرانية على وجه العموم. ولم يكن ينتظر من وراء هذا الاختيار

سوى إبداعاً خالداً على مر الزمان. ويبدو أن سلطان على قد بدأ كتابة البوستان أولاً، فتسخها بخط الـ "تعليق" الرائع، وأتم ذلك في شهر رجب من عام ٨٩٢ هـ، وقد صرح بذلك في نهاية المخطوطة حيث كتب يقول: "تمت على يد العبد الفقير المذنب سلطان على الكاتب غفر ذنوبه وستر عيوبه في أواخر رجب المرجب سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة".

وبعد أن تم نسخها في خمس وخمسين ورقة، وتتضمن كل ورقة ثلاثة وعشرين سطراً، دُفع بهذه المخطوطة إلى أستاذ التذهيب العظيم "يارى المذهب"، حتى يقوم بالتذهيب الضروري في متن هذه النسخة، فذهب يارى الصفحات الأربع الأولى بزخارف هندسية وبألوان لازوردية وخضراء وقرمزية، بحيث تدهش عيون المشاهد لها بسبب دقة خطوطها وجمال زخارفها وتناسقها. وقد سجل يارى إسمه بكل تواضع في الزوايا الخارجية لحاشية صفحتين منها على النحو التالي: "من عمل العبد يارى المذهب". وبعد أن أتم عملية تذهيب الصفحات الأولى من الكتاب، قام الفنان الإيراني بتذهيب كل صفحات البوستان التي تصل إلى مائة صفحة وعشر صفحات. ثم سلّمت النسخة بعد ذلك إلى كمال الدين بهزاد أستاذ أساتذة مصوري العصرين التيموري والصفوي، فصور ست تصاوير جميلة زين بها هذه النسخة، وسجل بهزاد بخط يده تاريخ الانتهاء من التصويرة السادسة وهو عام ٨٩٤ هـ، وهذا لا يدل على أن بهزاد استغرق في رسم هذه التصاوير عامين فحسب، بل يدل أيضاً على أنه لم يرسم هذه التصاوير الست تبعاً لترتيب صفحات الكتاب.

ومع أن بهزاد قد سجل إسمه ووقع على التصاوير الثلاثة والرابعة والخامسة والسادسة فقط بعبارة "عمل العبد بهزاد"، إلا أنه لا مجال للشك لدى المتخصصين في فنون المدرسة التيمورية من أن التصويرتين الأولى والثانية الموجودتين في هذه المخطوطة هما أيضاً من عمله، وذلك نظراً للأسلوب المتبع فيهما. والتصاوير الست التي رسمها بهزاد في صفحات مقاسها ٢١,٥ × ٣٠ سم هي على النحو التالي:

١- التصويرة الأولى:

وهي تصويرة "مجلس ضيافة السلطان حسين بايقرا في الحديقة"، وقد صور فيها المصور مكان الضيافة في قناء مغطى بالقيشاني السداسي الشكل والذي يشبه خلية النحل، والمحدد بخطوط زرقاء وداخله أبيض اللون، ويحيط بالفناء سياج أبيض. ويجلس السلطان

٢- التصوير الثانية:

مجلس ضيافة السلطان حسين بايقرا في القصر:
تأتي هذه التصويرة في أول ورقة من الكتاب مقابل
التصويرة الأولى، وفيها يصور بهزاد منظراً آخر لمجلس
ضيافة السلطان حسين بايقرا في قصره.

ونرى في القسم الأيسر من التصويرة المنظر
الخارجي لمنزل ذي طابقين على شكل برج أسطوانى
مستدس الأضلاع. وفي القسم العلوى وحول البرج
المذكور توجد كتابات قرآنية بالخط الثلث بلون ذهبى
فوق أرضية لازوردية، ولهذا البرج باب مرتفع، كتبت في
القسم العلوى منه بلون أبيض فوق أرضية لازوردية
داخل إطار ذهبى جملة "الحمد لله على نعمائه"، وينتهى
هذا الباب مباشرة بناقذة خشبية بها فتحات، وعلى
جانبيه ضلعى النافذة المذكورة توجد نافذتان
مستطيلتان مقسمتان بخطوط بنية اللون فوق أرضية
بلون الأجر.

وفي القسم الأيمن من المنزل الشبيه بالبرج المذكور
جلس السلطان حسين بايقرا فوق سجادة منقوشة وقد
إتكأ بجوار شخص على وسادة صفراء اللون .

وقد ارتدى السلطان حسين رداء أخضر اللون وعلى
رأسه عمامة بيضاء وقد أحاط وسطه بحزام قرمزى.
ووضعت أمام السلطان مائدة ذهبية ذات أرجل،
ويوجد فوقها قوارير خمر بيضاء اللون، ويجلس أمامه
أيضاً على الأرض المكسوة بحجارة مستطيلة مجموعة
من المغنين والضيوف والخدم. ومن بين هذه المجموعة
جلس رجل يرتدى ملابس سوداء ويضع على رأسه
عمامة بيضاء، وقد أمسك بألة العود وشغل بالعزف
عليها. وجلس بجواره ثلاثة أشخاص يرتدون ملابس
سوداء وزرقاء وخضراء، إثنان منهم وضعوا عمامة على
رأسيهما، وقد تأثرا بحالة الوجد والسكر واستندا على
بعضهما بسبب غيابهما عن الوعي.

ويوجد أمامهم مطرب شاب يرتدى ملابس زرقاء
ويمسك بكتاب في يده وقد شغل بإنشاد الشعر، ونرى
بجواره رجلاً يمزق جيب ثوبه من شدة انفعاله، وضيئاً
آخر يصب الخمر في القدح. ويقف خلفهم ضيفان
آخران يرتدى أحدهما ثوباً وردياً والآخر ثوباً أخضر
اللون، وهما يستمعان إلى صوت العود والغناء. وتظهر
التصويرة بين هاتين المجموعتين من الضيوف شخصين
آخرين، وقد حشر أحدهما منديلاً في فمه بسبب شدة
انفعاله ووجده من سماع الغناء وحالة السكر.

ويرى الخدم وهم من الشباب في طرف القصر
البرجى الشكل وخلف عازف العود، وقد أمسك

حسين بايقرا في الناحية اليسرى من القسم العلوى
من الفناء مرتدياً ملابس لازوردية وحزاماً في وسطه
وعمامة قرمزية اللون على سجادة مربعة ومزينة
بدوائر زرقاء، وهو ينظر إلى الناحية اليمنى من
التصويرة. وتوجد أمام السلطان قارورتان وقدح. وفي
القسم الواقع على يمين السلطان جلس خمسة
أشخاص يرتدون ملابس من طراز خراسان وما وراء
النهر ذات ألوان خضراء وزرقاء وبيضاء.

وفي القسم الأسفل من الفناء المقروء نرى خادماً
أمام خادمين، وهو يرتدى لبادة عنابية ويحمل على
ظهره جرة فخارية. أما الثانى فهو أسود الوجه يرتدى
لباساً أزرق ويضع على رأسه وعاء للطعام. وفي القسم
الأيسر أسفل الفناء يوجد رجل ثمل فقد السيطرة
على نفسه، وقد ارتدى ملابس زرقاء وحزاماً قرمزيّاً
وهو في حالة السير، وقد أمسك بيديه شخصان
آخران يرتديان ملابس خراسانية من العصر
التيمورى، حتى يساعدها على أن يجد طريقه إلى
خارج مكان الضيافة .

وينتهى الفناء من ناحية القسم العلوى من التصويرة
بعديقة غناء وأشجار كبيرة، وقد أضفت هذه الأشجار
الخضراء وحولها الأرضية الذهبية على مجلس
السلطان رونقاً وبهاء كبيرين، وفي القسم العلوى من
الحديقة نلاحظ وجود حجرة صغيرة وأمامها أرضية
ملبئة بالخضرة، ويوجد داخل هذه الحجرة زنّ خمر
ضخم، وأمامها امرأة ترتدى طرحة بيضاء اللون وقد
جلست القرفصاء أمام قدر لتقطير الخمر، ويجانبها
رجل يرتدى لبادة صفراء وعلى رأسه عمامة وقد وضع
عصا على كتفه وعلق على طرفيها قارورتين للشراب،
وأ أسفل القسم المذكور وعلى حدود الفناء ذى السياج
منظر خارجي لباب المنزل وقد رسم في غاية الروعة
والجمال. وقد زين المدخل الذهبى من أعلى بزخارف
نباتية وكتابات بيضاء فوق أرضية لازوردية تضم
أشكالاً وتصميمات، وفي القسم الأسفل زين ببلاطات
القيشاني النجمية الشكل ذات الألوان الخضراء
والزرقاء والبيضاء.

وفي مدخل الباب رسم حارس له لحية بيضاء يضع
سيفاً طويلاً في وسطه ويرتدى قميصاً قرمزيّاً
وسروالاً فضفاضاً، وقد رفع عصا طويلة بيده، وشغل
بعقاب وإخراج رجل غريب يرتدى ملابس سوداء وهو
عارى الرأس وقد سقط على الأرض رافعاً يديه إلى
أعلى للدفاع عن نفسه واستند إلى عمود مزين
بالقيشاني النجمي الشكل.

أحدهما بقارورة خمر في يده، وحمل الثاني طبقاً ذهبياً، ووضع الثالث منشفة للتنظيف وهو في حالة خضوع وطاعة .

٣- التصويرة الثالثة : هي تصويرة "دارا والراعي" :

لقد أبدع كمال الدين بهزاد تصويرة رائعة ومدهشة من قصصة "دارا والراعي" التي وردت في منظومة البوستان لسعدى الشيرازي. ويظهر في هذه التصويرة الملك دارا وقد ارتدى ثوباً قرمزي اللون ووضع على رأسه عمامة بيضاء، وقد امتطى صهوة جواده، وأمسك بقوسه وسهمه بيده من أجل الدفاع عن نفسه. ونرى الراعي يقف أمام الملك وقد ارتدى ثوباً أخضر اللون ووضع على رأسه عمامة تتفق مع عادة الإيرانيين في العصر التيموري، وقد مد يديه أمامه ناحية الملك دار وهو يعرض عليه أمراً من الأمور. وجلس خلقه رجل أو امرأة مرتدية ثوباً أزرق اللون، وهي تملأ قدحاً من قرية تتدلى من حامل خشبي. وفي القسم العلوي من التصويرة، رسم المصور أشجاراً وتلالاً جميلة يقف بينهما أربعة جياذ وهي ترعى. وفي الناحية اليسرى، وفي القسم العلوي منها، يرى رجل يمتطى صهوة جواد أبلق، وكأنه أحد ملازمي ركاب الملك دارا، وينظر هنا وهناك باحثاً عن الملك. وقد أبدع الفنان في هذا العمل نتيجة تنوع الألوان وحالات الجياذ المختلفة، وتناغم المزرعة مع التلال والحيوانات، ويمكن القول بأنه يعتبر بحق أحد أبدع أعمال التراث الفني الشرقي. وقد وقع كمال الدين بهزاد إسمه فوق جعبة سهام الملك دارا على النحو التالي : "عمل العبد بهزاد".

٤- التصويرة الرابعة: منظر العبادة والتعليم في المسجد :

يمكننا تقسيم تصويرة المسجد إلى قسمين، أحدهما داخلي والآخر خارجي ؛ ففي القسم الخارجي وفي مدخل باب الدخول للمسجد نرى شيخاً يمسك بعضاً ويضع على رأسه عمامة بيضاء ويرتدى عباءة خضراء يتصدق على فقير. وعلى مقربة منهما في الناحية اليسرى جلس رجل بجوار بركة وقد شغل بالوضوء، وأمامه رجل أسود الوجه يرتدى ثياباً صفراء وقد أمسك في يده منشفة ليناولها إياه .

أما الجدار الخارجي للمسجد فقد كسى بالقيشاني وزين بزخارف ذهبية وهندسية ورسوم نباتات باللونين اللازوردي والأخضر .

وينقسم القسم الداخلي للمسجد إلى قسمين ؛ مقصورة المسجد وقسم من رواقه. ونرى في المقصورة

وبجوار المحراب والمنبر شيخين يتناقشان. وبجوار المنبر جلس رجل القرقصاء وقد ارتدى ثوباً أزرق وعمامة بيضاء وهو في حالة الاعتكاف. وفي الناحية الأخرى، نرى رجلاً مرتدياً ثوباً قرمزيّاً وشالاً أسود وعمامة بيضاء، وقد رفع يديه بالدعاء.

وفي القسم الثاني وهو رواق المسجد، نرى امرأة جالسة بين عمودين، وهي تتلقى درساً على يد أحد الشيوخ، وقد أمسك الشيخ بكتاب مفتوح في يديه، وقد كتبت عليه عبارة "ضرب زيد"، وفي الصفحة الأخرى منه سجل بهزاد إسمه بعبارة : "عمل العبد بهزاد"، وفي نفس هذا القسم وقف رجل خلف المرأة وقد ولى وجهه قبل القبلة وهو يرتدى ثوباً قرمزيّاً، ويرفع يديه بالدعاء والتضرع. وقد أضفت صورة قبة المسجد ذات الطراز التيموري واللون الفيروزي جمالاً ورونقاً وبهاء خاصاً على المنظر.

٥- التصويرة الخامسة: مباحثة بين الطلاب والعالم في المسجد :

أكد بهزاد في هذه التصويرة على إظهار وعرض فن أعمال القيشاني في العصر التيموري، واستطاع أن يبدع في هذا السبيل صورة بديعة من الألوان المتناسقة. وتشتمل هذه التصويرة على فناء ومنظر خارجي للجدران المتصلة بمقصورة المسجد. وقد غطى بهزاد بفنه هذه الجدران بالقيشاني ذي الألوان اللازوردية والزرقاء والسوداء. ورسمت على أطراف المنظر الخارجي للمقصورة كتابات مختلفة بين ثلاث عشرة جامه، وقد سجل بهزاد إسمه وتاريخ الانتهاء من التصويرة في الجامعة الثالثة عشرة على النحو التالي : "عمل العبد بهزاد في سنة أربع وتسعين وثمانمائة". ونرى تحت المقصورة وبجوار المحراب عالمين من علماء الدين أحدهما يرتدى ثوباً أخضر والثاني يرتدى ثوباً أزرق، وأمامهما كتابان مغلقتان، وهما يتباحثان بهدوء وأناة.

وفي الحد الفاصل بين أسفل المقصورة والفناء جلس عالم آخر، وكأنه في حالة ارتداء نعليه وترك المناقشة. ولصحن المسجد رونق خاص بسبب ما ركب فيه من حجارة مستطيلة ومنتظمة جداً وذات لون أبيض ورمادي.

وفي القسم الأيسر من الصحن نرى طالبين واقفين يتباحثان، وفي القسم الأيمن يوجد مجتهد يتباحث مع درويش، وفي وسط الصحن وفي القسم السفلي من التصويرة نرى طالباً يرتدى ملابس قرمزية اللون وشالاً لازوردياً وقد شغل بربط عمامته البيضاء أو حملها

لإعطائها للدرويش، وقد ملأ الفنان الفراغ الموجود بين الطلبة بشكل جميل جداً .

٦- التصوير السادسة: يوسف وزليخا:

لقد أبدع بهزاد في تصوير أحداث "حب زليخا" و"تقوى يوسف" بشكل متميز، ويمكن اعتبار هذا المنظر من أجمل ما أبدعه ذهن هذا الفنان في فن التصوير. ويروى أن زليخا شيدت منزلاً لتتال غرضها من يوسف فيه، ويتكون من سبع حجرات متداخلة، وقد تزينت جدرانها بصور عن العشق والحب. ومع أن يوسف دخل مع زليخا حتى الحجرة السابعة إلا أنه لم يحقق لها رغبتها بسبب إيمانه بالله. وقد رسم بهزاد الحجرات والأبواب المغلقة بطريقة مذهشة ومحيرة. وفي الحجرة السابعة التي كانت تتميز بفرش وزينة أكثر من غيرها من الحجرات الأخرى، نرى يوسف وقد ارتدى رداء أخضر وحول رأسه هالة، وهو يفر من زليخا متجهاً ناحية الباب لينقذ نفسه من نيران العشق.

أما زليخا فتظهر وقد ارتدت ثياباً قرمزية اللون وهي تجذب ثياب يوسف، وقد صممت على عدم تركه والتخلي عنه. وقد دون بهزاد اسمه فوق الجدار الواقع بين الحجرة الأخيرة والحجرة المجاورة لها في إطار لازوردي بين نافذتين إحداهما مستطيلة والأخرى مربعة على النحو التالي: "عمل العبد بهزاد"، وفي القسم السفلي من آخر حجرة، حيث نرى صورة يوسف وزليخا رُسمت خمس جامات حول مدخل الحجرة بلون أبيض فوق أرضية زرقاء. وقد دون تاريخ الانتهاء من هذه التصويرة وهو "سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة".

وفي آخر ورقة من هذه النسخة المذكورة من بوستان سعدى، أضاف محمد الكاتب الكرمانى بخط التعليق أشعاراً من خمسة نظامى. وبعد الغلاف الجلدى المذهب لهذه النسخة فى حد ذاته من الأعمال المتميزة للتجليد فى العصر التيمورى.

وقد رسمت زخارف جميلة جداً مموهة بالذهب بخطوط بارزة فوق غلاف الكتاب، كما زين من الداخل بنقوش هندسية بارزة بألوان مختلفة كالبرتقالى والأزرق والأسود والقرمزي. وقد ختمت صفحات المخطوطة بخاتم السلطان الجميل بإسم "شاه عباس" مما يدل على ملكية الأسرة الصفوية للنسخة المذكورة. وتولى إيران هذا الفنان العظيم اهتماماً بالغاً، وتعمل دائماً على إلقاء الضوء على أعماله الفنية الرائعة، وذلك عن طريق عرض بعض أعماله فى متاحفها ومعارضها داخل إيران أو خارجها، كما تقيم

المؤتمرات التى تتناول هذه الشخصية وإنتاجها الفنى، ومن ذلك المؤتمر الدولى الذى أقامته مؤخراً فى طهران عام ٢٠٠٢ إحياء لذكراه وتخليداً لأعماله وشارك فيه العديد من المتخصصين فى الفنون بشكل عام وفن بهزاد ومدرسته بشكل خاص، وأصدرت إيران العديد من الكتب والبحوث التى تناولت هذا الموضوع. وكان من ضمن ذلك الكتاب القيم الذى ضم مجموعة من البحوث والمقالات التى ألفت فى المؤتمر وطبع فى نفس العام، وكذلك كتاب كمال الدين بهزاد للدكتورة قمر آريان، وهو كتاب صغير ولكنه يضم معلومات مفيدة رجعت فيه المؤلفة إلى مصادر قديمة ومراجع حديثة حول بهزاد، كما ترجمت بعض البحوث والكتب عن اللغات الأجنبية إلى الفارسية، ونشرت بهذه المناسبة. ولا شك أن هذا الاهتمام إنما يرجع إلى حرص إيران على تراثها ومحاولة تعريف الأجيال المعاصرة به لكى يتعرفوا على فنانيهم القدامى ويسيروا على نهجهم فى مجال الإبداع والرقى. ويمكن القول بأن هذا الفنان المبدع كان نتاجاً من نتاج الحضارة الإسلامية التى بثت الروح فى كل الشعوب التى اعتنقت الإسلام فظهر فيها الأدباء والعلماء والفنانون، وأخذ كل منهم بيدى فى مجاله، ويطبق تعاليم الإسلام التى تحتل على العمل وتأمل ما خلقه الله من حولنا فى هذا الكون الواسع وتدبره، والاجتهاد فى حل ألغازه وفك رموزه وفهم أسرارها، فبرز من بينهم فضلاء إجلاء أضاعوا العالم بعلمهم وفكرهم وفنهم، ودفعوا العالم إلى التقدم والرقى بعد أن كان يعيش فى ظلام الجهل وغيابه التخلف. ومن هنا وجب علينا نحن المسلمون أن نجلى مثل هذه الشخصيات الفنية والأدبية والعلمية ونضعها فى إطارها الصحيح حتى نؤكد للعالم من جديد أن حضارة الغرب إنما قامت على أكتاف حضارتنا الإسلامية التى اقتبسوا منها الكثير ثم طوروها وأسسوا عليها حضارتهم الحديثة .

المراجع

- ١- كمال الدين بهزاد - مجموعه مقالات همايش بين المللى، إنتشارات فرهنگستان هنر - تهران ١٣٨٢ ش.
- ٢- كمال الدين بهزاد - دكتر قمر آريان - تهران ١٣٨٢ ش.
- ٣- آثار إيراني در مصر - سيد محمد باقر نجفى - كلن - فوريه ١٩٨٩م.
- ٤- لغت نامه - على اكبر دهخدا.

إطلالة على الخط الفارسي ودور الفرس في تطوير الخطوط الإسلامية

د. يحيى داود عباس

أستاذ اللغة الفارسية - جامعة الأزهر

الإسلامي خالص كان له أثر كبير في التصوير. وبه وجد المسلم منفذاً للتعبير عما في طبيعته من تذوق للجمال حين كان يملأ عليه أن يعبر عن هذه الناحية الفنية في نفسه في ميدان التصوير أو تمثيل الكائنات الحية. وهناك فنون وثيقة الصلة بفن الخط وهي: الزخرفة بالألوان وتزيين الكتب والتذهيب وصناعة التجليد. ويحس بعد الخطاط رتبة المذهب. ولم ينحصر التذهيب في المصاحف. بل صار يستخدم في تزيين الكتب على أنواعها.

وعدد المؤلفات العربية والفارسية والتركية التي اهتمت بالخط وتجويده، والخطاطين وأحوالهم يزيد كثيراً عن المؤلفات التي أنشأها الغربيون في هذا المجال. وقد اشتهر من الخطاطين جماعة كبيرة ألفوا الكتب والرسائل في الخط العربي وأدوات الكتابة وإعدادها، وصنع المداد، وتهيئة الدواة، والأقلام وخاماتها، وكيفية بريها وقطعها، وأدوات البري والقط، وأنواع الخطوط التي تلائم أنواع الكتب والسجلات.

وقد افتنن الفنان المسلم بالزخرفة الكتابية، فاتخذها أداة لإحداث التأثير الجمالي، وأصبحت هذه الزخرفة تتضمن - سواء على الجدران أو على التحف - كل معاني الجمال، ولم تلبث أن تطورت وتنوعت ثم تداخلت معها الأزهار والفروع النباتية، فتشعبت وتعقدت وتعاينت. بل كان هناك ما يسمى بالرسم بالكلمات، حيث كان الخطاط يستخدم الكلمات في رسم صورة أسد أو جمل أو إبريق أو طائر، فيعطينا ثلاثة أبعاد ومستويات متداخلة، ظاهرها صورة ومحتواها جملة ومؤاها خطوط.

دور الفرس في تطور الخط العربي:

بعد سقوط الإمبراطورية الساسانية سنة (٦٢١هـ) واعتناق الفرس للإسلام، تعلم الفرس الخط العربي واللغة العربية لأسباب دينية وسياسية وهي الرغبة في فهم القرآن الكريم والدين الجديد والاندماج في المجتمع

الخط مظهر من مظاهر الحضارة، وأثر من آثار رقي الأمم وتقدمها، وللخط فضل كبير على الثقافة والفن، ولولا الخط لما حفظت لنا العلوم والمعارف على مر الزمن، ومن هنا يجب أن يعد ظهور الخط حدثاً هاماً في تاريخ الفكر وواحد من أهم مخترعات الحضارة الإنسانية وإفرازاتها.

وكان الخط ولا يزال وسيلة لعرض وضبط وتبادل الأفكار والعلوم والتجارب، وهو الوسيلة الوحيدة لخلود الأفكار والمعارف الإنسانية لدى جميع الشعوب، وهو - إلى جانب هذا كله - فرع من فروع الفنون الجميلة.

وقد أضاف الله - عز وجل - تعليم الخط إلى نفسه، وامتن به على عباده حين قال: "اقرأ وريك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم". وأقسم بالقلم وما يسطرونه في قوله تعالى: "إن والقلم وما يسطرون"، ولهذا كانت العناية بجودة الخط أمر طبيعى في الإسلام.

وعرف الإسلام قيمة الكتابة، فحث المسلمين على تعلمها.

ومع التوسع في الفتح الإسلامي ازدادت الحاجة إلى الخطاطين لكتابة المصاحف في هذه الأقطار، وأصبحت المنافسة شديدة على إتقان خط المصاحف وزخرفة صفحاتها، مما أدى إلى ابتكار أشكال عديدة من أنواع الخط العربي وإلى مواصلة التجريد في هذه الأنواع. وقد وجد الخطاطون أن للحرف العربي طواعية لا حدود لها وجمالية لا تقف عند حد، فعملوا على تحسين قواعده وتنسيق حروفه وإتمام زخرفته على مدى السنين.

وقد امتازت حروف الهجاء العربية على سواها في أنها تتكيف تبعاً للعوامل الزخرفية، فأصبحت موضوعاً فنياً شائقاً في الفنون الإسلامية، وأتقن طلي الزجاج بالمينا وتغشيته بالذهب.

وقد نشأ الخط في القرن الثاني للهجرة، وهو فن

الإسلامي.

وحل الخط العربي محل الخط البهلوي (الفهلوي) في كتابة اللغة الفارسية، مع زيادة أربعة أحرف اضطروا على استبدالها لتمثل أصواتاً فارسية، وهذه الأحرف هي:

الباء الفارسية: پ والجيم الفارسية: ج
والزاي الفارسية: ژ والكاف الفارسية: گ
وكان القرآن يكتب بالخط الكوفي في ذلك الوقت، فتعلم الفرس فهذا الخط الذي ظل شائعاً في إيران. وكتب الأدب عامرة بكثير من أسماء حذاق الكتابة من العرب والأعاجم، وفضل هؤلاء، كبير في ذبوع أمر الكتابة الإنشائية والخطية، وكان أول الافتتان والابتكار في الكتابة العربية في الكوفة في خلافة علي ابن أبي طالب وبعدها، وأول اختراع للأقلام التي تبعد عن صورة الكوفي كان في خلافة بني أمية في الشام.

وأول من شارك من الفرس في تجويد الخط الكوفي هو: (خشنام) أو (خوشنام البصري) الذي كان في خدمة الخليفة العباسي هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣هـ). وخشنام- كما هو واضح من اسمه- فارسي الأصل.

وثاني من شارك من الفرس في تجويد وتطوير الخط العربي (إبراهيم السجزي) الذي أخذ قبل أن ينقضي القرن الثالث الهجري عن اسحق بن حماد الذي عاش في خلافة (المنصور) وأدرك (المهدي) قلمه "الجليل"، وولد منه خطين جديدين هما: خط الثلث وخط الثخين. وبعد ظهور ابن مقلة (٢٧٢-٢٢٨هـ / ٨٨٦-٩٤٠م) أهم وأبرز إسهامات الفرس في مسيرة تطور الخط العربي، وكان ابن مقلة وأخوه حسن ابن مقلة المعروف بفصيح من المدرسة العراقية العباسية التي تعد من مدارس تجويد الخط الأول التي أبلغت الكتابة العربية أولى المنازل التي اتصفت فيها بالجمال، والتي وضعت معايير الكتابة، وأفاضت في أحكام هذه المعايير. وقد نبغ في هذه المدرسة كثير من مجودي الخط والمبدعين فيه، وعلى رأسهم ابن مقلة. وابن مقلة هو: أبو علي محمد بن علي بن الحسين بن مقلة، وابن مقلة: لقب غلب عليه واشتهر به. وتذكر المراجع الفارسية أن أجداده كانوا يقيمون في "البيضا" وهي من أعمال فارس. وأنه ولد في بغداد، وأنه كان واحد عصره في الفقه والتفسير والأدب والشعر والترسل.

استوزره ثلاثة من الخلفاء العباسيين: المقتدر بالله، القاهر بالله والراضي بالله. وقطعت يده اليمنى في عصر الخليفة الراضي بالله. وقيل إنه كان يشد القلم على ساعده المقطوع ويكتب، وإنه كان يكتب بيسراه. كما قيل إنه مات أو قتل في السجن عام ٣٧٨هـ.

وابن مقلة هو الذي هندس الحروف، وأجاد تحريرها، وعنه انتشر الخط في مشارق الأرض ومغاربها، وإليه وإلى أخيه عبد الله انتهت جودة الخط وتحريره على رأس الثلاثمائة (٢٠٠هـ). وهو الذي وضع مقاييس الخط ومعايير، وهو الذي أطلقوا على خطه اسمه: الخط المنسوب: لتناسب حروفه وجمال أشكالها، وظهورها بشكل هندي متقن مجرد. وهو الذي جعل الخط النسخي على قاعدة جميلة، حتى يصلح لكتابة المصاحف. ومن هنا استحق أن يطلق عليه لقب: إمام الخطاطين.

ثم أتى من بعده (ابن البواب) المتوفى عام (٤٢٣هـ) وأكمل قواعد الخط وتممها، و (ياقوت المستعصمي) المتوفى عام (٦٩٨هـ) الذي واصل ضبط قواعد الخط وأصوله وحسن تنسيقه.

الخطوط الفارسية:

بعد انتشار الإسلام في إيران استخدم الفرس الأقلام الستة المعروفة المشتقة من الخطين: الكوفي والنسخ القديم، وهي الخطوط الإسلامية الأصلية، وهي: المحقق- الثلث- النسخ الجديد- الريحاني- التوقيع- الرقاع، وكان للفرس دور في تجويد وتطوير هذه الخطوط- كما رأينا- لكنهم لم يكتفوا بهذا الدور، فابتكروا خطوطاً جديدة، استخدموها إلى جانب الخطوط الإسلامية سألقة الذكر، وهذه الخطوط هي:

١ - خط الفيراموز:

يرى الفرس أن خط الفيراموز هو المنبع الأول للخطوط الفارسية، ويرون أيضاً أن هذا الخط من مخترعاتهم، وأنهم كتبوا به وقرأوا، ويقولون إن الخطاط الفارسي "خواجه أبو العال" اخترع هذا الخط من الخط المسند والخط الأوستاني والخط السرياني. لكنهم يقولون إن هذا الخط انقرض في أوائل القرن الثاني الهجري.

٢ - الخط المعقلي:

وهذا الخط استنبطه إبراهيم السجزي- وهي من أصل إيراني- من خط المسند والحروف الأوستانية والبهلوية.

٣ - خط التعليق:

روى أن الحسن بن الحسين بن علي الفارسي- كاتب عضد الدولة الديلمي (٢٢٢-٢٧٢هـ) هو الذي استنبط قواعد خط التعليق الأولى من أقلام النسخ والرقاع والثلث.

وكانت الكتب الدينية وكتب الحديث وغيرها تكتب بخط النسخ المعروف، وكانت الشروح والتفسير التي تتخلل سطور القرآن وهوامشه تكتب بخط التعليق الذي كان يعتبر خطأ عاماً.

والتعليق أول الخطوط الفارسية المستديرة التي كانت تكتب بها المخطوطات، ما عدا المصاحف، ولقد امتاز هذا الخط ببعده عن جمود الخط الكوفي وتضليعه، كما امتاز بما فيه من إرسال واستلقاء واستدارة.

٤ - خط النستعليق:

قلم النستعليق الذي يعد أحد الخطوط الإسلامية المعروفة هو آخر مرحلة من مراحل تطور قلم التعليق ونضجه، بمعنى أنه أثناء تطور خط التعليق زاد اعتدال حروفه، وقويت استدارته. ووصل إلى درجة من الليونة والأناقة عرف عندها باسم: خط النستعليق، وأصبح الأسلوب القومى للكتابة الإيرانية. وهذا الخط معروف ومنتشر في أفغانستان وشبه القارة الهندية. وخط النستعليق من أدق وأجمل وأشهر الخطوط الإيرانية.

ومما يذكر أن العرب والأتراك والأوروبيين يسمون النستعليق الفارسي تعليقاً. وهذا خطأ ينبغي تصحيحه والإشارة إليه، ولا أدري من أين جاء هذا الخطأ الشائع الذي نراه متكرراً في معظم الكتب العربية التي تهتم بالخط والخطاطين، فهذه الكتب تصف كل ما هو نستعليق بأنه تعليق، في حين أن التعليق اندثر، وحل محله النستعليق كما ذكرنا. ومن هنا يجب أن ينصرف كل ما ذكرته الكتب العربية عن خط التعليق إلى خط النستعليق.

٥ - الشكسته أو الشكسته تعليق:

الشكسته - ومعناها: المكسور - أحد الخطوط الفارسية التي تتصل فيها معظم الحروف. وقد استخدم بسرعة الكتابة، وخاصة في كتابة الخطابات. ومما قيل عن خط الشكسته: إنه يعد طلسماً ولغزاً من الألفاظ المعقدة، حيث لا يعرفه كل شخص.

دور الفرس في الفنون وثيقة الصلة بفن الخط:

كان للدين الإسلامي موقف من النحت والتصوير، فلجأ الإيرانيون إلى تزيين الكتب الدينية الإسلامية بصفة عامة، والمصاحف بصفة خاصة، وإلى تزيين المساجد والمقابر الإسلامية.

وقد استخدم الفنان الإيراني - شأنه شأن سائر الفنانين في الأقطار الإسلامية - الكتابة لذاتها عنصراً زخرفياً في بعض شواهد القبور وفي الخزف والقاشاني والتحف المعدنية، كما استخدمها على العمائر والتحف لتسجيل اسم صاحب التحفة، أو مشيد البناء، أو لبيان التاريخ أو للتبرك ببعض الآيات القرآنية والعبارة الدعائية.

وقد اهتم المعماريون في إيران بالخط وأنواعه، فاستخدموها في تزيين المبانى والمنارات والإيوانات والقباب والمآذن والبوابات والمخادع، مع مراعاة تغيير الخط باختلاف الموضوع والمكان. كما استفاد الفنانون

من الرسامين والمصورين من الخط، فزينوا أعمالهم بأشعار وعبارة كتبوها بخط جميل على السجاجيد والأقمشة والسيوف والشطرنج وعروض السلاطين.

وقد برع الفرس في كتابة المخطوطات بالخط الجميل وفي تزيينها بالصور وتحليتها بالرسوم الملونة. وكان الخطاطون الإيرانيون يكتبون الأدعية وأبيات الشعر وعبارة الحكمة في أوراق كان الهواة يبدلون الأموال الطائلة في سبيل الحصول عليها.

ومعروف أن فن الكتابة وبخاصة كتابة المخطوطات وثيق الصلة بفنون أخرى، مثل: التذهيب وصناعة الأحبار ومزج الألوان وصناعة الورق وإعداده والتجليد والتصنيف والتعريق والتشجير والتلوين وتزيين الجلود والتحشية. ومعظم الخطاطين كانوا على علم بمعظم هذه الفنون، وقد ألف الخطاطون الفرس رسائل عديدة عن الخط وأقسامه والورق وأنواعه، والأقلام وطرق شقها وقطها وبريها، والألوان وطرق تركيبها ومزجها.

وقد عنى المسلمون بالمخطوطات عناية فائقة جعلتها تحفاً فنية ثمينة، ومن يتاح له النظر إلى مخطوط إيراني أو عربي أو تركي أو هندي إسلامي، سوف يجد نفسه أمام تحف فنية سواء من ناحية الزخرفة أو الصور أو الألوان أو الخط وجماله أو التذهيب أو فن التجليد.

لا شك في أن آلات الطباعة كان لها تأثيرها في الخطاطين وفي فن الخط، وكانت سبباً في قلة الاعتناء بالخط، لكن المختصين طوروا أشكال الحروف لكي تتناسب مع الطباعة، وتكون سهلة الاستخدام. واستوعب الخط العربي تقنيات العصر وجارها، سواء فيما يتعلق بالآلات الطباعة أو الآلات الكاتبة أو الكمبيوتر (الحاسوب).

وفي النهاية نقول أن الخط العربي اختلفت إليه بعض المؤثرات الخارجية نتيجة لانتشار هذا الخط في دول اعتنقت الدين الإسلامي، فمستته هذه المؤثرات بشئ منها، فأغنت أشكاله وطورت أنماطه وعززت من مناهج أدائه، كما أن اختلاف المكان والزمان والخطاطين بل والمواد المستخدمة ترك بصماته على الخط العربي وأساليبه.

وإذا كان انتشار الإسلام في مشرق الأرض ومغربها جعل كل قطر إسلامي يميز نفسه بخط معين وزخرفة معينة، فإن إيران لم تتخلف عن ركب التميز فأبدعت خطوطها الثلاثة: التعليم - النستعليق - الشكسته. كما أنها لم تكف عن استخدام أنواع الخطوط الإسلامية الأخرى: فأغنت أساليب هذه الخطوط، وأضافت الكثير إلى نماذجها. وكان الفنان الإيراني قد أدرك جمال الخط العربي في وقت مبكر، مما جعله يعتنى بهذا الخط ويطوره ويجعله أحد أعلى الفنون الإيرانية مرتبة.

مصطلح الإمامة

إعداد: حسن أبو بكر الطنطاوي
باحث في الشؤون الإيرانية

١٥٢

الحكومة فقط، بل وعلى أساس اعتقادي بأنها أعمق دلالة وأشمل مضمونا يصل إلى الاعتقاد في العصمة. ومن خلال تلك المرجعية تبقى كافة المسائل من فقه وتفسير قرآني لهم أمرا طبيعيا، وأيضا من مبادئ وأسس تلك المرجعية، القول بأن الإمام الثاني عشر وهو حضرة محمد بن حسن العسكري "عليه السلام" في المعتقد الشيعة هو الإمام الغائب الذي سوف يظهر من جديد يوما ما، وبالتالي يؤدي ذلك التوقع بظهور حضرة الإمام والاعتماد عليه في تولى الأمور إلى فكرة إقامة الحكومة العالمية للإسلام، وبعبارة أكثر شمولاً، إن نداءاتهم بالدعاء والمناجاة عن طريق أئمتهم، وأيضا زيارات حرم الأئمة وأضرحتهم في مدن شيعية منها النجف وكربلاء وكاظمين بالعراق ومشهد في إيران وزيارات أكثر منها لمزارات أبناء الإمام حقيقة، أو بناءً على ما هو رائج في إيران هو إحياء القلوب بالاعتقاد في الأئمة العارفة، وبشكل عام فإنه لم يتغير إدراك وفهم الشيعة بصدد مفهوم الإمام في العصر الحاضر.

أما بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٣٥٧/١٩٧٩م فقد لقب آية الله روح الخميني كزعيم للثورة بوصفه الإمام، أما المداينة والفلو الذي يعتري هذا الوصف للإمام الخميني، فقد أبدت وجهات نظر كثيرة تبريرات متعددة لهذا الأمر. على كل حال، فإن استخدام وصف الإمام للخميني "جاء أول مرة في عام

الإمامة هي الصفة التي يتصف بها الزعيم، وهو الذي يستحق قيادة الحكومة الإسلامية ليرشد الأمة ويحكم الأمور ويمسك زمام الدولة، وإذا كان هذا المفهوم من الناحية اللغوية يعني الشخص الذي يقف في الأمام "أمام المصلين" مثل إمام صلاة الجمعة، وهو الذي يقيم الصلاة ويلقي الخطب في المساجد أو حين يتعلق الأمر بالخطابة ببعض الأمور الدينية الهامة، وتتجلى الصورة باستخدامها الآن بشكل أكثر رواجاً عند المصلين وهو إمام المصلين، فإننا نجد أنها مستخدمة في نصوص مختلفة إسلامية سواء شيعية أو سنية بمعنى أوسع أو بمعنى سياسي، وقد عرفها كلا الجانبين أهل السنة والشيعة وتداولوها على مر العصور، بمعنى الشخص الذي يتولى رئاسة وزعامة كافة الأمور السياسية كانت أو مذهبية دينية (شرين جرجاني، كتاب التعريفات، بيروت ١٩٨٣ ص ٣٥).

ويؤكد الشيعة أن الإمامة جاءت في أحاديث متعددة عن رسول الله "صلى الله عليه وسلم" بمعنى أن الإمام هو الذي يتزعم الأمة الإسلامية ويدير شئونها.

وفي الوقت نفسه توضع في عين الاعتبار وتؤخذ كمفهوم يقيني بأنها الزعامة الدينية للأمة الإسلامية، وهي رمز وجداني أصيل ينبع من الإيمان، إلى أن تعالت تدريجياً وأخذت أهمية خاصة، نظراً لما يعتقد به الشيعة بأن الأئمة الإثني عشر هم ولاة الرسول "صلى الله عليه وسلم" ليس بأن لهم الحق في إدارة شئون

١٢٦٢ / ١٩٨٥م في شعر نظمه نعمت ميرزا زاده.
ولم يكن هذا المنح يعنى التنسب للأئمة أو إيجاد
الصلة إليهم بالعصمة أو المعصومية، بل إن حاصل
الأمر إن الإمام آية الله الخميني قد مارس الدور
الزعامي بكافة صورة وأشكاله.

وقد طرح على شريعتي نظرية حول الإمامة أدانت
صناعة الأسطورة بلا أى سبب ومبرر على حسب
اعتقاده بأن مثل هذا الأمر من وحى اعتقاداتنا
بتصورنا أن الأئمة هي طبقة أو درجة أرقى وأفضل
من الإنسان وأدنى وأقل من الله عز وجل، أى هي
مرتبة ما بين الإنسان والله جل شأنه، وإن هذا النوع
من المعتقد مأخوذ عن حقيقة تاريخية.

وللحق قد أثارت هذه النظرية اهتماماً كبيراً، حيث
إن كليهما أى الإمام والأمة يرتبط أحدهما بالآخر
بنفس اتصاله بالفكر الإنسانى الذى يعمل فيه الإنسان
بهدف الترقى والتقدم بصوب مصالح واحدة مشتركة
مصاحبة بإيمان عقائدى مشترك، إلى درجة أن

الإيمان بوجود ملائكة أو بشر ذى منزلة أسمى قد
قلت. كما أنه طرح تفسير وشرح أكثر إيضاحاً لدور
الإمام فى عمل إصلاحات وآلية الإصلاح وأطلق عليها
مصطلح الزعامة الثورية، ووصف الزعيم بأنه المسئول
والمنظم لحركة التنمية من جانب المجتمع لنموه وتطويره
وفقاً للرؤية الكونية "الأفق" وأيديولوجية الفكرة
والمنطق، حيث هو تجسيد لحقيقة المصير "القدر"
اللاهوتى للبشر لنشأة الخلق.

والملاحظ أن صفة الإمام يوصف بها زعماء الحركات
الإسلامية اليوم، ومنها كنموذج ما تمثله حركة أمل فى
لبنان من صورة دينية سياسية مذهبية بشأن الإمام
موسى الصدر الذى اختفى عام ١٣٥٦/١٩٧٨م، وترى
من خلال حسين الموسوى مؤسس هذه الحركة
بمساعدة حراس الثورة الإسلامية فى إيران، أن آية الله
موسى الصدر يستحق لقب الإمام.

وأخيراً يطالب أتباع الحركة المحافظة وأصحاب
الفكر النقلى كالحجتيه فى إيران بتجميد هذه الصفة.

شيعة العراق ما بين النفوذ الإيراني والتأثير الخليجي

■ أشرف محمد كشك

باحث متخصص في القضايا الخليجية

رئيسياً في اعتماد الولايات المتحدة عليهم بعد غزو العراق، وهو ما تلاقى مع الرغبة الشيعية ذاتها، حيث رأى الشيعة أنه ينبغي أن تكون لهم الأولوية في إدارة العراق بعد حرمان وتهميش لعقود طويلة، ومن ثم فقد بدأ تأثيرهم ووجودهم واضحاً سواء في مجلس الحكم الانتقالي، حيث حصلوا على ١٣ مقعداً بنسبة ٥٦٪ كما نالوا ١٢ حقيباً في تركيبة الحكومة العراقية المؤقتة في مقابل ١٠ حقائب مناصفة بين السنة والأكراد، واثنين مناصفة بين التركمان والمسيحيين، وقد لوحظ تأثير الشيعة الواضح في العراق من خلال اعتراضهم على كيفية اختيار الحكومة واللجنة الدستورية والمجلس التشريعي الانتقالي، فضلاً عن فوز قائمة الائتلاف العراقي الموحد (الشيعية) بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية المؤقتة خلال الانتخابات التي أجريت في يناير ٢٠٠٥، إضافة إلى ارتفاع نسبة مشاركة الشيعة في الاستفتاء على الدستور، سواء في محافظات الجنوب التي تقطن بها أغلبية شيعية أو في الوسط، حيث تعدت نسبة الموافقة في الكثير من الأحيان نسبة ٩٠٪، بالإضافة إلى ترشيح الكتلة الشيعية إبراهيم الجعفري رئيساً للوزراء في تشكيل الحكومة الجديدة خلال شهر فبراير الماضي.

وتتمثل القوى الشيعية الرئيسية في العراق فيما يلي:
١- الحوزة العلمية: وقد تأسست في النجف الأشرف وكربلاء وسامراء في القرن الخامس الهجري ويقودها حالياً آية الله على السيستانى ويستمد مكانته من أمور ثلاثة، أولها: مكانة مدينة النجف الأشرف، وثانيها: أن شيعة العراق يمثلون الأغلبية السكانية، وثالثها: أموال

يملك الشيعة مجموعة من الآليات التي تمكنهم من التأثير في المعادلة العراقية، وتتبع هذه الآليات من نسبتهم العددية بين السكان العراقيين، حيث تتراوح نسبتهم ما بين ٥٢ إلى ٦٠٪ من مجموع سكان العراق ويتركزون بالأساس في الجنوب، كما يوجدون أيضاً في الوسط، وعقب الغزو الأمريكي للعراق استطاع الشيعة التغلغل في مؤسسات الدولة العراقية مما أثار الدول المجاورة، خاصة الدول الخليجية الست لعدة اعتبارات، أولها: تحتوى تلك الدول على نسب متفاوتة من الشيعة تتراوح في أدناها بين ٥٪ وأقصاها ٧٠٪، وبالتالي أثرت المخاوف لدى تلك الدول، انطلاقاً من معاناتها من المد الشيعة في أعقاب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وهو الأمر الذي عبر عنه بوضوح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، حيث حذر من تزايد النفوذ الشيعي الإيراني في العراق، وثانيها: تعد الدول الخليجية الست أكثر تأثراً بما يحدث في العراق، حيث ظل العراق لعقود أحد مصادر التهديد الرئيسية، وثالثها: ما يحدث في العراق سيكون له تأثير بالغ على المنطقة ككل التي تعاني من خلل أمني واضح.. وتستهدف تلك الرؤية بحث الصعود الشيعي في العراق من حيث النفوذ الإيراني والأثر الخليجي.

أولاً- الواقع الراهن للشيعة في العراق وآليات تأثيرهم:

١- الواقع الراهن للشيعة في العراق:

تعد الشيعة أكبر الطوائف العراقية، حيث تبلغ نسبتهم حوالي ٦٠٪ من سكان العراق ويتركزون بالأساس في جنوب ووسط العراق، وقد كانت تلك القوة العددية سبباً

الخمس التي تعطى للمراجع الدينية استقلالاً اقتصادياً عن الدولة.

٢- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية: وقد تأسس في إيران في عام ١٩٨٠ وترأسه محمد باقر الحكيم قبل اغتياله في ٢٩ أغسطس ٢٠٠٢، وهو ليس حركة سياسية بقدر ما هو تجمع نخبوي دون برنامج سياسي واضح.

٣- الأحزاب والحركات المنظمة: ويأتي في مقدمتها حزب الدعوة الإسلامية ومنظمة العمل الإسلامية وهي جماعات ليس لها جماهيرية وبها انشقاقات داخلية عدة.

٤- تيار الصدر: ويقوده مقتدى الصدر بعد مقتل الصدر الأب عام ١٩٩٩، وقد نجح هذا التيار في إنشاء ميليشيات خاصة به، وله خلافات عدة مع تيار السيستاني وتيار الحكيم، ويلاحظ أن تلك التيارات ليست جبهة واحدة.

٢- آليات تأثير شيعة العراق:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي أكثر الدول تأثراً بالعامل الشيعي في العراق، خاصة أن تلك الدول تضم مجموعات شيعية مختلفة، وقد بدأ التشيع في الظهور في تلك الدول في ظل سياسة شاه إيران رضا بهلوي المركزية التي تسببت في تهجير عرب إيران إلى مناطق واسعة بالبصرة والكويت والسعودية والبحرين.

ولعل مصدر تأثير شيعة العراق في نظرائهم بدول الخليج هو أن الأخيرة خالية من أي مرجع شيعي. ورجال الدين الكبار من الشيعة هم في الأصل "وكلاء" للمراجع المقيمين في النجف أو قم أو بيروت، وبالتالي فإن وجود دولة يهيمن عليها الشيعة أو دولة شيعية في جنوب العراق قد يجعل الشيعة في الدول الخليجية الست منجذبين إليها، ومن ثم فإن أي فتوى تصدرها الحوزة العلمية المقبلة ستكون دستوراً وقانوناً على سائر الشيعة المنطقة، وسوف تستطيع تحريك الملايين من الشيعة بكل سهولة، لاسيما وأن الحوزة في هذه الحالة سوف تعتبر مرجعاً دينياً وربما سياسياً لشيعة الخليج.

ويتطلب هذا الأمر التعرف على التنافس التقليدي بين مدينتي "النجف العراقية" و"قم الإيرانية"، حيث ظل هذا التنافس لعقود طويلة في دائرة التنافس على المرجعية الشيعية، فقبل عام ١٩٧٩ كانت مدينة النجف التي تبعد عن بغداد نحو مائة وستين كيلو متراً تمثل المرجعية الشيعية، إلا أنه بعد انتصار الثورة الإسلامية في طهران عام ١٩٧٩ تزامنت معها إجراءات تعسفية مارسها الحكومة العراقية في بغداد ضد النجف وعلمائها بلغت ذروتها باغتيال محمد باقر الصدر، وبالتالي بدأت مدينة قم الإيرانية تأخذ الدور الريادي

للمرجعية، وذلك حتى سقوط النظام في العراق عقب الغزو الأمريكي في مارس ٢٠٠٣، مما أدى إلى إثارة قضية إمكانية انتقال المرجعية لمدينة النجف الأشرف مرة أخرى.. ويرتبط شيعة الخليج بالمراجع الشيعية من خلال تقديم أموال الخمس وهي واجبات مالية دينية وتقدر بمئات الملايين من الجنيهات.

وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الإيراني المهم في صعود الشيعة في العراق، حيث تشير أحد استطلاعات الرأي التي أجريت في العراق في شهر مايو عام ٢٠٠٥ حول دور إيران في نشوب حرب أهلية في العراق، فقد رأى ٩٠٪ من المستطلعة آراؤهم أن إيران هي الدولة المجاورة التي يمكن أن توجع حرباً أهلية في العراق. تليها سوريا بنسبة ١٧٪ وتركيا بنسبة ١٣،٢٪، بالإضافة إلى ما كشفته تقارير استخباراتية بريطانية من تدفق أطنان الأسلحة إلى سكان المنطقة الشيعية الأوسع في جنوب العراق في سعيها لقيام إقليم شيعي شبه مستقل يمتد من الحدود الجنوبية الأقصى مع الكويت حتى مناطق الكثافة الشيعية داخل العاصمة بغداد، ويدعم ما سبق تأكيد الشيخ ضياء الشكرجي العضو القيادي البارز في حزب الدعوة الإسلامية بالعراق بالقول أن "إيران هي الخطر الأول علينا".

ثانياً- واقع الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي:

لا توجد إحصاءات رسمية خليجية حول عدد الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتشير التقديرات عمومًا إلى أن الشيعة يمثلون أغلبية السكان في مملكة البحرين، حيث تتراوح نسبتهم ما بين ٦٥-٧٠٪، وفي المملكة العربية السعودية يمثلون ما بين ١٥-٢٥٪، ويمثل الشيعة ما بين ١٥-٢٠٪ من السكان في الكويت، وفي الإمارات يمثلون ما بين ٥-١٠٪، بينما يأتي أقل الشيعة عددًا في سلطنة عمان فيتراوحون بين ٢-٧٪، وفي دولة قطر لا توجد أرقام محددة لعدد الشيعة.

ومما لاشك فيه أن التركيبة السياسية الجديدة في حكومة العراق عكست صعود التيار الشيعي، في مقابل تهميش وإقصاء السنة، وقد تعزز دور الشيعة مع تزايد النفوذ الإيراني داخل العراق، وما تردد بشأن انفصال الشيعة في جنوب العراق وتكوين دولة سيكون ولاؤها الأول لإيران، الأمر الذي أدى إلى تزايد المطالب الشيعة في دول الخليج، خاصة في دولتي الكويت والسعودية.

١- مطالب الشيعة في الكويت:

على الرغم من أن الكويت تشهد حالة من الانفتاح السياسي، إلا أن أحداث غزو العراق كان لها تأثير على تزايد المطالب الشيعة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- تأكيد بعض الناشطين على أن تغيير الظروف

الإقليمية ينبغي أن يصاحبه التفات أكثر لحقوق الشيعة، ومن ذلك ما صرح به الناشط السياسي الشيعي على المتروك بالقول: "لقد حصلت تغييرات إقليمية ودولية يجب أخذها في الحسبان والأمر أصبح مستحقاً (...)" أرجو أن يكون هناك التفات أكثر للحقوق السياسية للشيعة في الكويت، وأضاف: "هذه ليست مطالب طائفية، بل وطنية ومن خلال الدستور، وتعكس تلك التصريحات مدى شعور هذه الطائفة بالتمييز وتنوع مطالب هؤلاء ويمكن حصرها فيما يلي:

أ- المطالب السياسية: يطالب الشيعة في الكويت بزيادة عدد الوزراء الشيعة في مجلس الوزراء، وفي هذا الصدد قال السيد محمد باقر المهري أمين عام تجمع علماء الشيعة في الكويت "الحكومة لا تفرق بين السنة والشيعة لكننا نريد أن يزيد عدد الشيعة في المناصب السياسية بما فيها الوزراء، وأن يكون ذلك مبنياً على الكفاءة لا الطائفية"، وبلغ الأمر إلى إصدار مكتب السيد المهري بياناً "يحذر فيه الحكومة من تجاهل وإبعاد الشيعة عن المناصب السياسية والمؤسسات الدستورية، وتضمن البيان الحديث عن شرخ في الوحدة الوطنية إذا لم تعين الحكومة وزيراً شيعياً أو تستخدم صلاحيتها في تعيين نائب بالمجلس البلدي من الشيعة".

ب- المطالب الدينية: لم تقتصر المطالب الشيعية في الكويت على المطالب السياسية، بل ظهرت مطالبات أخرى مثل إقامة أمانة جعفرية وتوظيف الشيعة في بعض المؤسسات مثل بيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف وبعض المؤسسات المالية، وهو ما أشار إليه النواب الشيعة الخمسة في مجلس الأمة، كما طالبوا بإعطائهم حق ترميم مساجدهم، وإنشاء حوزة عملية تدرس الفقه الجعفري، وبناء المساجد والجامعات والمدارس، وتعيين قضاه شرعيين شيعية، فضلاً عن تعيين الشيعة في النيابة.

وعلى الرغم من أن المطالب السابقة هي مطالب مشروعة وتأتي في إطار تزايد المطالب بالإصلاح عقب الغزو الأمريكي للعراق، فإن هناك مأخذين على تلك المطالب:

أولهما: تجاوز المطالب الشيعية إلى حد الهجوم على الطائفة السنية، وهو ما يكرس للطائفية في الدول الخليجية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، في الكويت تم توزيع منشورات وشرائط كاسيت معادية للسنة، حيث قامت مكتبة شيعية خلال الثلث الأخير من عام ٢٠٠٢ بتوزيع شرائط كاسيت تحتوي على ترويج لأفكار شيعية متطرفة تتضمن الإساءة إلى بعض الصحف، وهو ما أثار احتجاج السنة في الكويت، فضلاً

عن تهديد عدد من علماء الشيعة بتحريك دعاوى قضائية ضد خطباء ودعاة السنة لقيامهم بالتعرض لآل البيت والسيدة فاطمة الزهراء، واعتبر بعض هؤلاء أن هناك من يكفر الشيعة، وأن هناك بعض الأشرطة التي تكفر عقائدهم وأفكارهم.

وثانيهما: أنه بالرغم من تأكيد الشيعة على أن مطالبهم ليس لها بعد طائفي وأنها تندرج ضمن الإطار الدستوري والقانوني، إلا أن الواقع عكس ذلك، حيث قام عدد من الشيعة الذين ينتمون إلى التحالف الإسلامي الوطني (الشيعي) بالاجتماع مع ممثل عن خامنئي المرشد الأعلى لإيران في مقر السفارة الإيرانية بالكويت ثلاث مرات، وذلك لتجاوز الخسارة التي منى بها التحالف في الانتخابات البرلمانية الكويتية والتي أسفرت عن سقوط جميع مرشحي التحالف، فضلاً عن تنسيق المواقف من أحداث العراق. وقد اعتبرت الحكومة هذا اللقاء تدخلاً في شئونها الداخلية، ومن ثم استدعت القائم بالأعمال الإيراني وأبلغته احتجاجها الرسمي على ذلك، حيث اعتبرت الخارجية الكويتية أن هذا الأمر يعد تجاوزاً للخطوط الحمراء.

حدود استجابة الحكومة الكويتية للمطالب الشيعية:

في ظل تجربة الكويت الديمقراطية استطاع الشيعة أن يكون لهم دور في الحياة السياسية، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١- الشيعة ممثلون في مجلس الأمة بخمسة نواب، فضلاً عن إعلان الائتلاف الشيعي أنه سوف يخوض انتخابات عام ٢٠٠٧ بسبعة مرشحين بينهم سيدة.

٢- استجابة الحكومة لطلبات الشيعة، حيث أشار وزير العدل السابق أحمد باقر في ٢٥/١٠/٢٠٠٢ إلى موافقة الحكومة على طلب النواب الشيعة بتشكيل محكمة تميز لقضايا الأحوال الشخصية الجعفرية.

٣- يستفيد الشيعة من حرية إقامة التجمعات السياسية، ومن ذلك ما حدث خلال شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤، حيث تم تشكيل جبهة شيعية (سياسة اجتماعية دينية) في مواجهة التحالف الإسلامي الوطني (شيعي)، وقد ضمت الجبهة في صفوفها تجمعاً جديداً هو تجمع العدل والسلام يضم في غالبيته أتباع الشيرازي، إضافة إلى تجمع علماء المسلمين الشيعة الذي يتزعمه السيد محمد باقر المهري وجماعة الحساوية والجماعة المنتمية إلى العلامة اللبناني محمد حسين فضل الله، وبعض التجمعات والجماعات الصغيرة مثل حركة الوفاق الوطني، إضافة إلى شخصيات شيعية مستقلة، ويلاحظ مما سبق أن الحكومة الكويتية حاولت إدماج الشيعة في نسيج المجتمع الكويتي وتحرص دائماً على الالتقاء بقاداتهم بغرض ترسيخ مبادئ الوحدة الوطنية، وهنا

ينبغي التأكيد على أمر مهم، وهو أن الحكومة الكويتية في ظل تميز تجربتها السياسية لا تواجه الظواهر الطائفية بإجراءات قد تركز لتلك الطائفية، وإنما تؤكد دائماً على أهمية المجتمع المدني ودولة القانون، بحيث تتاح الفرص للجميع وفق مبدأ تكافؤ الفرص، وليس أدل على هذا من عدم استجابة الشيخ صباح الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي للمطالب التي نادت بتعيين وزير شيعي بدلاً من محمد أبو الحسن وزير الإعلام الكويتي (شيعي) الذي قدم استقالته عقب تقديم استجواب له في مجلس الأمة الكويتي في عام ٢٠٠٤، ورأى الوزير أن التجاذب اتخذ منحى طائفيًا، وهنا يلاحظ أن العديد من الاستجابات التي قدمت في الكويت قد اتخذت شكلاً طائفيًا، ومن ذلك استقالة وزير الصحة الكويتي على خلفية طلب بطرح الثقة فيه تقدم به نواب شيعية من قبيلة العوازم.

وقد كان للحكومة الكويتية موقف واضح من ظاهرة الطائفية يمكن تباينه من خلال تصريح الشيخ صباح الأحمد رئيس مجلس الوزراء -آنذاك- بالقول "الفتنة إذا ظهرت واشتعلت سوف تحرقنا كلنا وتحرق البلد"، وأضاف "لا تهاون تجاه أى محاولة للمساس بالوحدة الوطنية وزرع بذور الفتنة بين أبناء المجتمع الكويتي"، مشيرًا إلى أن الحكومة "سوف تطبق القانون بشدة على كل مسيء للوحدة الوطنية".

٢- مطالب الشيعة في المملكة العربية السعودية:

بعد الغزو الأمريكي للعراق أضحت تلك القضية أحد أهم القضايا التي تستحوذ على اهتمامات الكتاب السعوديين، ومن ذلك ما كتبه كاتب سعودي بالقول "الشيعة في معظم الأوطان يعيشون كمواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة، وأضاف "أن هذا فضلاً عن كونه يتناقض مع فكر الدول فإنه يهين الأرضيات لوجود الثغرات التي يلج منها أعداء الأمة".

وواقع الأمر أن تلك الآراء وغيرها لم تكن سوى جزءاً من مطالبات للشيعة في المملكة العربية السعودية كنتيجة طبيعية لتداعيات احتلال العراق، ومن ذلك:

- عقب الإطاحة بالنظام العراقي السابق وفي ١٨ إبريل عام ٢٠٠٣ أصدرت ١٣ شخصية سعودية شيعية بياناً رحبوا فيه بسقوط "الدكتاتور العراقي" وقد أعرب الشيخ حسن الصفار أحد كبار علماء الشيعة في المملكة عن أمله في أن تؤدي التغييرات في العراق إلى تحسن أوضاع الشيعة السعوديين.

- وفي خطوة أخرى ذات دلالة قام وفد مكون من ١٨ شيخاً يمثلون الشيعة في المملكة في ٢٠ إبريل ٢٠٠٣

بتقديم مذكرة موقعة من نحو ٤٥٠ شيعياً إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز (ولى العهد آنذاك) بعنوان "شركاء في الوطن" يطالبون فيها بتحسين أوضاعهم وأن تتاح لهم الفرص لتقلد مناصب عليا في مجلس الوزراء والسلك الدبلوماسي والأجهزة العسكرية والأمنية ورفع نسبتهم في مجلس الشورى، وتعد هذه الوثيقة تحولاً نوعياً في مطالب الشيعة بالمملكة لعدة اعتبارات، أولها: لم تقتصر على المطالب بحقوق معينة وإنما عكست التمييز ضد الشيعة، حيث طالب موقعو هذه الوثيقة "بالتوقف عن وصف مذهبهم بالكفر والشرك والضلال والسماح بإدخال الكتب والمطبوعات الشيعية إلى البلاد. وثانيها: عبرت هذه الوثيقة عن مختلف الأطياف الشيعية، إذ إنها لم تقتصر على رجال الدين، فقد وقع عليها علمانيون وشيعةيون وشخصيات عادية، وشهدت للمرة الأولى مشاركة شيعة المدينة المنورة في العرائض، وثالثها: عكست وجود مساندة خارجية لتلك المطالب، وفي هذا الصدد قال عدنان الشخص أحد أعضاء الوفد الذي التقى مع ولى العهد السعودي "إن الإخفاق في تلبية المطالب الشيعية سوف يعرض المملكة لضغوط خارجية بحجة الدفاع عن حقوق الأقليات".

- ومن ناحية ثالثة: وفي تعبير عن التمييز ضد الشيعة قدم أحد الأشخاص ورقة بحثية خلال اللقاء الوطني الثاني (الحوار الوطني) في المملكة الذي ناقش قضية الغلو وأسبابه بعنوان "مناهج التعليم الديني في السعودية: المسألة الشيعية"، وقد تضمنت هذه الورقة توصيفاً لعناصر العملية التعليمية في المناهج والسياسات التعليمية والمعلمين وموقفهم من الطائفة الشيعية، حيث تشير الورقة إلى أن أحد أبعاد مشكلة الشيعة في المملكة هي أنهم موصومون بالكفر وأن عليهم أن يقبلوا مناهج تعليم دينية أحادية النظرة.

وهنا يلاحظ أن المطالب الشيعية في المملكة وإن كانت أكثر حدة من مثيلتها في الكويت بيد أنها لم تتعد حدود الوطن - على الرغم من تصريحات البعض إمكانية المساندة الخارجية- فيؤكد المطالبون أن مطالبهم هي جزء من مطلب عام يهم الوطن ككل، وتدرج ضمن المطالبة بالإصلاح وليست ذات طابع فئوي أو مذهبي وهو ما عبر عنه الشيخ حسن الصفار قائلاً "كل المواطنين في المملكة وفي البلاد العربية يشعرون بالحاجة إلى الإصلاحات السياسية"، مؤكداً أن المسألة لا ترتبط بالشيعة فقط.

انتهجت المملكة العربية السعودية آلية الإصلاح للاستجابة لمطالب الشيعة. ومن بين جوانب هذا الإصلاح تفعيل المشاركة الشيعية في الحياة العامة، وتدعيم مبادئ حقوق الإنسان وما يرتبط بها من حريات

عامة وممارسات دينية مذهبية، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- في شهر يونيو عام ٢٠٠٢ عقدت الدورة الأولى للحوار الوطني بعنوان "الطائفية في المملكة" وشارك فيها ممثلون عن الشيعة والسنة، وقد أكد الملك عبد الله - ولي العهد آنذاك - في كلمته آنذاك على أن "اختلاف الآراء وتنوع الاتجاهات وتعدد المذاهب أمر واقعي وطبيعي من طبائع البشر"، وتعكس كلمة الملك عبد الله إدراكاً لطبيعة التنوع والاختلاف وضرورة احترام هذا الاختلاف، وعلى الرغم من أن انعقاد مثل هذا اللقاء يأتي في سياق الإصلاحات السياسية التي تزايدت وتيرتها في المملكة بعد احتلال العراق، والتي من المفترض أن تكون حوارات بين الحكومة والمجتمع السعودي، إلا أنه لوحظ أنه حوار سني - شيعي، مما يعكس حالة الاحتقان التي سادت عقب صعود الشيعة في العراق ورغبة الحكومة في تجاوز تلك الحالة.

- ومن ناحية ثانية، شارك الشيعة في الانتخابات البلدية التي أجريت في المملكة خلال عام ٢٠٠٥، فمن بين ١٢ مقعداً كانت متاحة في الإحساء والقطيف حصلوا على ١١ مقعداً، وهنا يشار إلى أن السلطات السعودية كانت قد وافقت على مطالب الشيعة بإقامة مجلس بلدي منفصل لبلدية القطيف والقرى المجاورة وهو ما يعد تحولاً مهماً بالنسبة للشيعة.

- ومن ناحية ثالثة، تؤكد التصريحات الرسمية على المساواة بين المواطنين دون تفرقة مذهبية أو طائفية، ومن ذلك تصريحات الأمير بندر بن سلمان آل سعود مستشار العاهل السعودي الذي أكد على أن "مطالبات الشيعة هي كباقي مطالبات المواطنين السعوديين مشدداً على أنهم لن يصلوا إلى ما سماه بـ"التفرقة" أو حتى القول بأن هناك مطالبات شيعية ببقاء الشيعة مواطنين سعوديين وهذا وطنه"، وأضاف "لكل مطالبه لكن في النهاية نبقى جميعاً في دائرة الإسلام وهي الدائرة الكبيرة التي تضمنا دينياً وتحت سيادة دولة واحدة هي المملكة العربية السعودية".

ثالثاً- أثر صعود الشيعة في العراق على الدول الخليجية:

على الرغم من تباين مطالب الشيعة في دول الخليج ابتداءً بالمطالب السياسية ومروراً بالمطالب الدينية وانتهاءً بالمطالب الاجتماعية، فإن هناك عاملاً مشتركاً يجمع بين تلك المطالب وهو التحرك للاستفادة من الأوضاع الجديدة التي رتبها الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من مرور ثلاثة أعوام على

هذا الاحتلال لا يزال هناك جدل حول الآثار التي يمكن أن تقترب على الصعود الشيعي في العراق على دول الخليج الست، وفي هذا الصدد يبرز اتجاهان، الأول: يرى أن تحركات الشيعة لن تقف عند حد المطالب، إذ أنها سوف تستمر لتهدد الوحدة الوطنية لتلك الدول حتى لو استجابت حكوماتها لمطالبهم، أما الاتجاه الثاني: فيرى أن تواصل شيعة الخليج مع مناطق الوجود الشيعي لن يتعدى رابطة دينية تجمعهم مع نظرائهم في تلك المناطق بما لا يهدد الوحدة الوطنية لتلك الدول، وفيما يلي عرض للاتجاهين وتقييم كل منهما:

الاتجاه الأول- المطالب الشيعية تهدد الوحدة الوطنية للدول الخليجية:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المطالب الشيعية تهدد الوحدة الوطنية للدول الخليجية، وذلك من خلال عدة مؤشرات هي:

١- سعي الشيعة للاستقلال:

على الرغم من سعي شيعة الخليج لتقديم كافة أشكال الولاء والطاعة لحكام الدول التي يقطنونها، إلا أن هذا لا ينفي تطلّعهم لإقامة حكم ذاتي شيعي في مناطق وجودهم كأغلبية أو قيام حكومة منفصلة شيعية على أبعد تقدير، وذلك انطلاقاً من ارتكاز توجهاتهم الدينية على مبدأ (التقية) ويعني أن اتقاء القوى ومجاراته يعد مطلباً دينياً ومبدأً أساسياً لهم، وهذا ما يؤكد رئيس تحرير إحدى الصحف الخليجية بالقول "إنه مهما تواضعت مطالب الشيعة اليوم واندمجت في إطار المطالب الوطنية العامة فلا بد من الإقرار بأن شيئاً ما قد تغير بالفعل بعد كل الهزات السياسية والأمنية والثقافية التي عاشتها منطقة الخليج، وليس أقل التغييرات أن يأخذ الشيعة ثقلًا سياسيًا جديداً بعد أن كانت إيران تحتضنهم عن بعد".

ومن ناحية أخرى، تزداد مخاوف الدول الخليجية بشأن ما يتردد عن تقسيم العراق في ظل وجود العديد من المؤشرات الدالة على ذلك، حيث إن الدويلات التي سوف تنشأ على أنقاض الدولة العراقية هي دولة كردية في الشمال، وسنية في الوسط، وثالثة شيعية في الجنوب، ستكون جميعها ضعيفة للغاية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجنوب الشيعي يمثل مركز ثقل استراتيجي بالنسبة لإنتاج النفط العراقي، حيث ينتج الجنوب وحقول الرميطة نصف إنتاج العراق من النفط، كما أن نمط العلاقات فيما تلك الدويلات سيكون سمته الصراع وليس التعاون، وقد تتجه إحدى هذه الدويلات إلى الاستعانة بطرف خارجي، الأمر الذي من شأنه أن يكون مقدمة لأتون حرب أهلية من شأنها أن تؤثر سلباً على مجمل النظام الإقليمي في الخليج، وفي هذا الإطار

جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في ٦/١/٢٠٠٤، حيث قال "إن تقسيم العراق هو تهديد مباشر لأمننا وأمن دول الجوار" معتبراً أن أي نظام عراقي مبني على أسس عرقية أو مذهبية لا يساعد على استقرار البلاد ووحدتها".

كما أن قيام دولة شيعية في الجنوب سوف يؤدي لتمدد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي بما يعنيه ذلك من تداعيات خاصة في ضوء استمرار بعض المشكلات بين إيران ودول المجلس والسعي الإيراني للهيمنة على المنطقة باعتبارها قوة إقليمية مستعدة إلى برنامجها التسليحي الكبير، وسوف تجذب الأقليات الشيعية في الخليج لهذه الدولة الجديدة التي سوف تضم مقدسات شيعية مهمة.

وبعيداً عن هذا وذلك، يلاحظ أن ورقة الشيعة كأداة ضغط من جانب الولايات المتحدة تأتي دائماً من جانب جماعات الضغط الصهيونية التي تقدم أنصارها بمشروع قانون للكونجرس أطلق عليه "قانون محاسبة السعودية"، فضلاً عما رددته تلك الجماعات من أن المملكة تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، بالإضافة إلى دأب تقارير حقوق الإنسان السنوية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية على انتقاد المملكة لممارساتها التمييز، واتهامها "بالاتجار بالبشر" في إطار تعاملها مع العمالة الوافدة على أراضيها، فضلاً عما أورده تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان في العالم لعام ٢٠٠٢، حيث قال "تقوم المملكة باعتقال وسجن وتعذيب علماء شيعة وعلماء دين بسبب آرائهم الدينية التي تخالف آراء الحكومة".

٢- مطالب الشيعة بتتبع التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج:

وهنا يمكن التفرقة بين الشيعة المعتدلين والشيعة المتشددين، حيث إن وصول شيعة العراق المعتدلين الذين يؤمنون بالديمقراطية والتعددية إلى الحكم سوف يؤدي إلى تعزيز العلاقات بين الشيعة والسنة في الكويت والسعودية، أما في حالة سيطرة شيعة العراق المتشددين على السلطة فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق حالة من التوتر وعدم الثقة الناتجة عن التدخل في الشؤون الداخلية، ومما يؤكد صحة هذا الطرح التصريحات التي أطلقها مقتدى الصدر ضد الكويت وطالب فيها برحيل القوات الأمريكية عن أراضيها، مشيراً إلى أن "الخطر الذي يخشاه قد زال بعد سقوط صدام حسين"، وقد كان لهذه التصريحات ردود فعل كويتية رسمية حادة، والتي اعتبرت أن تصريحات الصدر تعد تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة حرة مستقلة، وذلك من خلال تصريح وزير الخارجية

الكويتي د. محمد الصباح السالم بالقول "إن بقاء أو رحيل القوات الحليفة الموجودة على أرض البلاد هو من صميم السيادة الكويتية التي لا يسمح لأحد بالتدخل فيها أو المساس بها"، وأضاف "أن الكويت دولة حرة وذات سيادة ونحن الذين نحدد من نستضيف ومن نطرد ولا أحد يعلمنا من نستضيف ومن لا نستضيف".

٢- ظهور الطائفية في الدول الخليجية:

كان للصعود الشيعي في العراق آثار واضحة على بداية ظهور مؤشرات للطائفية في بعض الدول الخليجية ومنها دولة الكويت .. حيث ظهرت بعض الكتابات التي تناولت الوضع العراقي بالتركيز على ما يتعرض له السنة هناك على يد الشيعة، وفي هذا الصدد أشارت إحدى الصحف الإلكترونية التي تنطق بلسان إحدى الحركات الإسلامية السنية قائلة "يذبح إخواننا أهل السنة في العراق بخنجر الأحزاب الشيعة المتطرفة ويتعرضون في الجنوب لأبشع المجازر بغية إجلائهم عن أراضيهم ليتسنى للدولة الساسانية في إيران مد نفوذها، فضلاً عن قيام أحد المواطنين بطباعة مطوية والاتفاق مع بعض الصحف على توزيعها كإعلان مدفوع الأجر خلال شهر فبراير ٢٠٠٥، وقد تضمنت هذه المطوية مواعظ دينية تحذر من لطم الخدود وشق الجيوب في إشارة إلى ما يقوم به الشيعة في يوم عاشوراء، ولاشك أن ظهور الطائفية في دولة الكويت يعد تهديداً لأمنها القومي بالنظر لصغر حجم الدولة ووجود خلل في تركيبتها السكانية، نتيجة ارتفاع حجم العمالة الآسيوية وانقسام البلاد بين تيارين (إسلامي وليبرالي)، ووجود طائفتين إحداهما سنية والأخرى شيعية، ومما يؤكد هذا الأثر المباشر للطائفية أمران، أولهما: استقالة وزير الإعلام د. محمد أبو الحسن (شيعي) بسبب شعوره أن الاستجواب الذي كان مقديماً ضده سوف ينحرف إلى مستوى طائفي. وثانيهما: تحذير رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد من "مؤشرات سلبية تمس الوحدة الوطنية".

وفي المملكة العربية السعودية، على الرغم من محاولات الشيعة تحقيق مكاسب في ظل التغيرات الجديدة، إلا أن الطائفية لم تتضح حتى الآن .. فقد ناقش الحوار الوطني الأول الذي انعقد في الرياض خلال شهر يوليو ٢٠٠٢ قضية الغلو والتشدد، وتم اللقاء بين رجال دين سنة وشيعة.

وتعكس التجارب التاريخية مدى تأثير شيعة الخليج بالخارج، ومن ذلك شيعة المملكة العربية السعودية في المنطقة الشرقية الذين تبرعوا بالملايين للجمهورية الإسلامية في إيران بعد انتصار الثورة عام ١٩٧٩ من خلال الأخماس، وتوجد مواقف لا تحصى حتى أن

النساء قمن ببيع حليهن للتبرع للثورة وقام البعض بالاقطاع من مصروف أطفاله اليومى لهذا الغرض.

الاتجاه الثاني- تواصل شيعة الخليج من الخارج لن يتعدى الرابطة الدينية:

ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن تواصل شيعة دول مجلس التعاون الخليجي مع مناطق الوجود الشيعي، لاسيما تلك التي توجد بها العتبات المقدسة لا يعنى تبعيتهم السياسية لمركز أو دولة معينة، حيث إن الأمر لا يتعدى رابطة دينية عامة تجمع الشيعة الذين قد يرغبون في زيارة عتباتهم المقدسة في العراق على سبيل المثال، وهذه مسألة شبيهة تمامًا بما يحدث لدى السنة من زيارتهم للأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية، ويؤكدون على ذلك بعدة حجج وهي:

أولاً: التزام شيعة الخليج بانتماؤهم الوطنية مؤكدين أنهم جزء من النسيج الوطنى الخليجي، كما أنهم لا يشكلون تحدياً سياسياً، وهذا ما أشار إليه الدكتور منصور الجمرى رئيس تحرير صحيفة الوسط البحرينية الذى أشار إلى أن "المستقبل الشيعى فى المنطقة مستقبل اندماج وليس انفصال"، مؤكداً على أن "الشيعة فى الخليج يحملون انتماءً قوياً لوطنهم وليست لديهم أى انتماءات سياسية خارجية أو حتى طموحات داخلية من شأنها أن تؤثر على وحدة واستقرار النظم الخليجية".

وهو المعنى ذاته الذى أكدته الشيخ حسن الصفار بالمملكة بالقول "المواطنون السعوديون الشيعة يصرون على أنهم جزء لا يتجزأ من هذا الوطن ويدافعون عن وحدته"، مؤكداً على أن "الشيعة لا يسعون إلى إقامة دولة خاصة بهم"، وقد ترجم الشيعة السعوديون هذا التوجه ضمن وثيقة قدموها للملك عبد الله بن عبد العزيز، حيث أكدت على أن "المواطنين الشيعة فى المملكة هم جزء أصيل لا يتجزأ من كيان هذا الوطن الغالى، هو وطنهم النهائى ولا بديل لهم عنه ولا ولاء لهم لغيره"، وهو الأمر ذاته الذى أكد عليه شيعة الكويت، حيث شدد النواب الشيعة فى مجلس الأمة وعدد من الشخصيات الشيعية فى لقاء مع رئيس مجلس الوزراء الكويتى الشيخ صباح الأحمد الصباح فى شهر أبريل ٢٠٠٤ على أنهم مواطنون كويتيون قبل أن يكونوا من الطائفة الشيعية، وفى هذا الصدد استهجن النائب الشيعى حسين القلاف مقولات مفادها "أن الشيعة سيأخذون حقوقهم من خلال ضغوط داخلية أو خارجية مؤكداً أن الشيعة مواطنون بالأصالة ولهم من الحقوق ما لهم وعليهم من الواجبات ما عليهم"، وهذا ما أكدته أيضاً على المتروك وهو سياسى ورجل أعمال شيعى كويتي، حيث قال "إن شيعة

الخليج هم جزء أصيل من أى مجتمع خليجى وأنهم لا يستمدون العون من أى طرف خارجى سواء إيران أو غيرها للمطالبة بحقوقهم"، وأوضح "نحن ننطلق فى الحصول على حقوقنا من الدستور الذى لا يميز بين المواطنين".

ثانياً: تؤكد السوابق التاريخية أن الشيعة فى الخليج لم يكونوا يوماً ما ضد الوحدة الوطنية .. فمن ناحية الأصول التاريخية ينحدر شيعة الخليج عمومًا من قبائل عربية أصيلة مثل قبائل ربيعة وقبائل حرب وجهينة وبنى يام، بالإضافة إلى قبائل عامر وتميم، وبالتالي فإن جذورهم تضرب فى الأعماق العربية وظلوا باقين فى الخليج دون محاولة التوجه للخارج، فضلاً عن الدور الذى لعبه شيعة المملكة العربية السعودية فى فتح منطقة الأحساء عام ١٩١٢، حيث أيد الشيعة الملك عبد العزيز آل سعود ومكثوه من دخول المنطقة دون حرب، وقام الملك المؤسس بترك الشيعة أهل المنطقة لإدارة شئونهم عبر مؤسساتهم الدينية ومحاكمهم الشرعية، بالإضافة إلى أن شيعة المملكة لم يتأثروا بدعوات الثورة الإيرانية، وبالتالي فقد أخفقت كل محاولات اختراق دول الخليج العربية الست وزعزعة وحدتها الوطنية. ومن ناحية أخرى عندما غزا العراق دولة الكويت كانت بدايات المقاومة الكويتية من جانب الشيعة، وهذا ما أوضحه السيد محمد باقر المهري فى بيان أصدره فى شهر ديسمبر عام ٢٠٠٣، حيث قال "العدو البعثى حينما هاجم بلدنا لم نسمع بأن هناك فرقاً بين السنة والشيعة، بل كان المقياس هو الروح الوطنية، فمن كان مدافعاً عن الكويت ومقاوماً للاحتلال العراقى البغيض كان مصيره القتل أو الأسر شيعياً كان أم سنياً".

ثالثاً: لا يعدو الشيعة سوى تعبير كمى حيث إنهم - شأنهم شأن الطوائف الموجودة فى العالم العربى غير موحدتين سياسياً وفكرياً فهم منتظمون لمدارس فقهية وسياسية وانتماءات متباينة، وبالتالي يصعب التقاؤهم على برنامج أو هدف سياسى معين، وقد أشار أحد المؤلفات إلى أن فرق الشيعة ثلاثون والبعض الآخر يرى أنهم يزيدون عن هذا العدد قليلاً، أبرزهم الكيسانية والناووسية والإسماعيلية والقطيمية والواقفية والزيدية والإثنا عشرية.

رابعاً: الفتاوى التى صدرت وتؤكد على الوحدة الوطنية وما لها من تأثير على الشيعة فى الخليج، ومن ذلك فتوى المرجع الشيعى العلامة السيد محمد حسين فضل الله "بتحريم إثارة أى حديث مذهبى لاسيما بين السنة والشيعة فى الكويت"، قائلاً "إننا نقول لكل إخواننا فى الكويت لا تطالبوا بحقوق الشيعة"، ولا بد "من أن تكون هناك أسرة كويتية واحدة".

فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ودور إيراني جديد

■ سامح همام

باحث في العلوم السياسية

مرشد الثورة الإيرانية على خامنئي، ومع قائد الحرس الثوري حين ذاك محسن رضائي، ووقع كلا الجانبين على مسودة اتفاق لإنشاء حلف سياسي وعسكري، وحسب الاتفاق فقد أخذت إيران على عاتقها تزويد حماس بالمساعدات المالية والعسكرية وقد صدق على الاتفاق عدد من زعماء حماس، أما على الأرض فقد أتى هذا الاتفاق بثماره ومنه يفهم سبب توسيع قدرة وفعالية العمل العسكري للحركة منذ ذلك الحين، كما أنه أصل لمفهوم إسلامية الحركة في مقابل فلسطينيتها، بمعنى أن إسلامية النزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل تستوجب إقامة علاقات وثيقة وتعاون بين حركة حماس وجميع القوى الإسلامية التي تحتضن المقاومة وأهمها الدولة الإيرانية.

وقد استمر تطور العلاقات المتميزة بين الحركة وإيران طوال الفترة الماضية، وهو ما أكد عليه خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، حيث صرح أن "حماس سوف تقف في صف إيران إذا شنت الدولة اليهودية هجوما على مفاعلاتها النووية، انطلاقا من أن إيران هي الحليف القوي لحركة حماس في المنطقة وأن الطرفين في جبهة ممتدة لمواجهة العدو المحتل وضد التهديدات الخارجية ضد أي دولة عربية وإسلامية".

لكن الجديد في السياسة الإيرانية تجاه حماس هو أن إيران تعتبر أن حماس جزء من منظومة جديدة سوف تخدم القضايا الإيرانية. وقد مثلت زيارة أحمدى نجاد لسوريا تدشينا لهذه السياسة الجديدة. فالمحادثات التي أجراها الرئيس الإيراني مع قيادات

أما وقد كلف الرئيس محمود عباس (أبو مازن) حركة حماس بتأليف الوزارة الجديدة للفلسطينيين، فقد انتهى الجدل حول إمكانية تشكيل حماس للحكومة، وأصبح الآن من المنطق الحديث حول مستقبل هذه الحكومة وتداعيات تشكيلها وطبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية، وحدود خياراتها وأوراقها في ظل معارضة غربية شديدة لاستمرار العمل بثوابت الحركة التي حكمت سياستها في الفترة السابقة على تشكيل الحكومة. وقد توافق فوز حماس بالانتخابات مع تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني عقب قيام مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية برفع تقرير عن "الاختراقات النووية الإيرانية" إلى مجلس الأمن في ٤ فبراير الفائت، وربط إحالة الملف إلى مجلس الأمن بالتقرير الذي سوف يقدمه الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن في ٦ مارس الحالي.

ونحن هنا بصدد تحليل طبيعة العلاقات بين حماس وإيران، وتأثير فوز حماس على حدود الدور الإقليمي الإيراني في ظل سياسة إيرانية تعتمد على توسيع جبهات المقاومة ضد الوجود والمصالح الأمريكية في المنطقة.

أولا- حماس وسياسة إيرانية جديدة:

تبدو العلاقة بين إيران وحركة حماس قديمة نسبيا وليست وليدة الواقع الإقليمي الحالي، فهي تعود إلى نوفمبر ١٩٩٢، وبعد مرور سنة على فتح حماس لمكتبها في طهران، حيث أعلن في وقتها أن وفدا من الحركة برئاسة إبراهيم غوشة قد وصل إلى طهران والتقى مع

فلسطينية وسورية ولبنانية نقلت إيران من سياسة تقتصر في تفاعلاتها على علاقة إيران مع المجتمع الدولي عبر الملف النووي الإيراني، وتحويل هذا الملف الواحد إلى عدد من الملفات المتشابكة الساخنة في نطاق ممتد يجعل هناك تعدد للجبهات والتي لكل منها أصداؤه الداخلية والإقليمية.

الهدف الرئيسى للسياسة الإيرانية هو الدفع نحو فتح مفاوضات دولية في ظل امتداد هذه الجبهة بدءاً من سوريا مروراً بحماس وحزب الله في لبنان للتوافق حول هذه الملفات معاً، وفي مستقبل التعامل معها من قبل المجتمع الدولي، وهو أمر لا بد أن يترتب عليه مساومات وحلول وسط قد تخدم القضايا الإيرانية، ويكون الهدف الرئيسى منها هو التغطية على الملف النووى الذى لا تريد طهران تقديم تنازلات بصدده.

الرسالة التى تريد إيران توجيهها إلى الغرب عموماً والولايات المتحدة، على سبيل الخصوص، مفادها عدم جلوس الولايات المتحدة على مائدة المفاوضات الإيرانية والتساهل فى الملف النووى يستتبع لجوء إيران إلى إحداث فوضى فى الملفات كافة ومنها ملف حماس وهو مالا تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها تحمل تبعاته فى منطقة بهذه الأهمية والخصوصية. بمعنى آخر، إن المعادلة التى تريد إيران إيصال بنودها للمجتمع الدولى هى إما التفاوض مع إيران وحلفائها أو مواجهة الفوضى فى المنطقة، وهى فوضى لن تخدم الطرح الأمريكى الجديد الخاص بالديمقراطية أو حتى الخاص بالفوضى البناءة التى لن تكون بناءة للولايات المتحدة بهذه الطريقة التى رسمتها إيران.

ثانياً- إيران ومعادلة معضلة العلاقات الخارجية لحماس:

ثمة مخاوف عدة أبدتها الأوساط الغربية من إمكانية تدشين تحالف إيرانى مع حكومة حماس الجديدة قرنتها هذه الأوساط وبنفس درجة الأهمية مع خطورة امتلاك إيران لسلح نووى، وهى مخاوف تتمثل فى تهديدات متوقعة عند مشارف دولة إسرائيل ناتجة عن الصعود السياسى للحركة الإسلامية فى الأراضى المحتلة ومساعدة إيران الأكيدة لهذه الحركة، خصوصاً فى ضوء وجود قاسم مشترك يجمع حركة حماس وإيران هو الالتفاف حول مقاومة الاحتلال الإسرائيلى، وعدم الاعتراف بصراع الحدود، والتأكيد على أن الصراع هو صراع وجود فى إشارة إلى إعادة التعامل مع القضية على أنها معادلة صفرية يحصل فيها الفائز على كل شيء والعكس صحيح.

ثمة تخوف أساسى آخر لا يقل أهمية عن سابقه، وهو قدرة إيران على التقليل من آثار الضغوط التى

تمارسها الولايات المتحدة والدول الأوروبية وبعض الدول العربية المتمثلة فى رفع شعار "التجويع هو الحل" فى تسييس فاضح للمعونة الأجنبية وخلق واضح يعاقب فيه الشعب الفلسطينى قبل أى حكومة على ممارسته لحقوقه الديمقراطية، فيما تواجه حركة حماس تبعاً لذلك معضلة توفير مرتبات واحتياجات العاملين فى الحكومة، وتقديم الدعم للأسر الفلسطينية، فضلاً عن الإنفاق على مشروعات البنية التحتية والتى تتعرض يومياً للتدمير من قبل الآلة العسكرية الإسرائيلية، وهو ما يدفع بالملف الاقتصادى إلى مقدمة أولويات السلطة الجديدة، وأيضاً يضفى على المساعدات الإيرانية أهمية جديدة قد تدفع الولايات المتحدة لمراجعة بنود سياستها تجاه الحكومة الجديدة خوفاً من تزايد النفوذ الإيراني فى المنطقة.

لقد طالبت الولايات المتحدة حماس بنبذ العنف ونزع سلاحها وتغيير ميثاقها الذى يدعو إلى تدمير الدولة اليهودية، لكن حماس أكدت أنها لن تعترف مطلقاً بإسرائيل، ورغم أنها قد تكون مستعدة للتفاوض على شروط هدنة مؤقتة، إلا أن قاداتها أعلنوا رفضهم الإذعان للضغوط الدولية وأكدوا أن الحركة قد تلتزم بهدنة مع إسرائيل كإجراء مؤقت يشمل إقامة دولة فلسطينية فى قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة لكنها لن تتخلى عن هدفها على المدى الطويل بتدمير إسرائيل.

ولكل من الموقفين الغربى والفلسطينى هامش للمناورة لا بد أن يستخدمه لمعادلة الضغوط وتحقيق المصالح، ومن الأوراق التى تحاول الولايات المتحدة استخدامها ما هو اقتصادى أو سياسى أو إعلامى، سواء تم ذلك من خلالها مباشرة أو من خلال حلفائها الإقليميين وغير الإقليميين، وتبقى إيران هى الورقة الأقوى بالنسبة للسلطة الفلسطينية الجديدة فهى الوحيدة القادرة على إعطاء الحكومة الجديدة هامش جدى من المناورة عن طريق تكوين وخلق شبكة إقليمية من التحالفات قادرة على سد الفجوة الناتجة عن سياسة التجويع التى اعتمدتها الولايات المتحدة لإسقاط حكومة حماس دون تدخل مباشر، ودون وضع سابقة يصعب إنكارها فى المستقبل عند الحديث عن إجهاض التغييرات الديمقراطية فى الشرق الأوسط.

ثالثاً- حماس ودورها فى إحياء خط طهران- دمشق- حزب الله:

يرى بعض المحللين إن فوز حركة حماس فى الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية قد يدفع نحو جمود العلاقات بين إيران

والحركة بسبب اضطرار الحركة إلى تقديم بعض التنازلات بحكم المسؤولية الجديدة وحتمية تسيير الدفة، وأن حركة المقاومة حماس قد تتحول إلى حركة براجماتية مستسخرة من حركة فتح، ولكن المواقف التي خرجت بها حماس ورئيس مكتبها السياسي لا توحى بذلك، فقد أكد خالد مشعل أنه لا تعارض بالنسبة لحركته بين العملية السياسية والمقاومة، وأن ما حققته الحركة من نجاحات ما كان ليحصل لولا دعم الناخب الفلسطيني لبرنامج حماس وأجندتها التي تؤكد أن خيار المقاومة ضد إسرائيل هو الخيار الأول، كما أكد غير مرة على أن الانتصار الساحق للحركة في الانتخابات التشريعية هو بمثابة انتصار لحليفيه التقليديين سوريا وإيران، وهذه مواقف ثابتة تؤكد الاستمرار في خيار التحالف مع سوريا وإيران، وهما اللذان دعما خيار المقاومة ودعم الفصائل الفلسطينية في وقت كانا يتعرضان فيه لضغوط شتى على خلفية هذا الدعم.

وتوحى التأكيدات السابقة لقادة حماس على أهمية المقاومة وبأن الحركة ستحاول أن تخلق توازنا قد يكون صعبا للغاية بين متطلبات العملية السياسية التفاوضية مع إسرائيل وبين خط المقاومة الذي أوصلها إلى الحكم، وبمقتضاه أعطيت للحركة الشرعية القانونية والشعبية. أما الحفاظ على الخيارين معا هو معادلة سبق الفلسطينيون فيها حكومات أخرى كانت تتفاوض حكوماتها في نفس الوقت الذي تدور فيه عمليات المقاومة على الأرض، كما حدث في أيرلندا في مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية، وكما حدث في فيتنام أثناء الحرب الأمريكية - الفيتنامية.

وبالنسبة لإيران فإن فوز حماس قد أتى في وقت بالغ الحساسية، حيث تتعرض إيران لضغوط كبيرة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على خلفية الملف النووي، ومن ثم فإن وجود حليف إقليمي جديد قد يضاعف من أهمية الجبهة العريضة التي يريد الإيرانيون تكوينها، ويدعم خط ومحور طهران - دمشق - حزب الله ويضع شوكة جديدة في ظهر إسرائيل والولايات المتحدة، ولعل أهمية هذا الحليف لإيران تتبع من أنه قد تحول من دعم جماعة مقسمة بين الخارج والداخل ومطاردة من القوى الأساسية للمجتمع الدولي وموضوعة على لائحة الإرهاب إلى دعم حكومة شرعية جاءت إلى الحكم بعد واحدة من أنزه الانتخابات التي أجريت في إقليم الشرق الأوسط.

كما أن حماس ووجودها داخل الأراضي المحتلة قد قوض بندا مهما من بنود الأجندة الأمريكية في المنطقة، وهو الحفاظ على أمن إسرائيل وتجنيبها عواقب تفاعلات القوى الإقليمية. أما وقد فازت حماس بهذه الانتخابات فلا يمكن القول إن إسرائيل ما زالت بعيدة عن الآثار المترتبة على هذا النجاح وما يعنيه إقليميا. فقد أصبحت إسرائيل في قلب الصراع، وبدلا من أن تحمي حدودها، عليها الآن أن تحمي مدنها من الداخل لو اختارت المواجهة مع حماس. بمعنى آخر لقد أضيف إلى محور طهران - دمشق - حزب الله حليف إقليمي قادر على تغيير معادلة الأمن المتهتزة في المنطقة.

لقد اكتسبت الولايات المتحدة قوتها في الماضي من كونها قارة منعزلة صعبة المنال تستطيع بذراعتها الطويلة أن تضرب أي دولة دون أن تملك هذه الدولة القدرة على الرد، لكن تدريجيا فقدت الولايات المتحدة هذه الميزة، فقواتها العسكرية في العراق محصورة ما بين سوريا وإيران وهما حليفان، كما أن حليفها إسرائيل وضعت بين كمشة حزب الله وحركة حماس. وأصبح فض الاشتباك الآن لا تظهر فيه محددات القوة بقدر ما تظهر فيه عوامل التنسيق بين الحلفاء.

لقد اعتقد الكثيرون أن الوجود العسكري الأمريكي بالقرب من الحدود الإيرانية زاد من حدة الخناق المفروضة على إيران وزاد من عزلتها. ورغم وجهة هذا الرأي، إلا أن اقتراب القوات الأمريكية من الحدود الإيرانية قد وضعها في مرمى النيران الإيرانية وشكل ورقة ضغط تستطيع إيران استخدامها في حالة حدوث مواجهة عسكرية، أضف إلى ذلك، أن مخرجات دعوة الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي التي ترعاها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط قد أفرزت في النهاية قوى سياسية معادية للولايات المتحدة وقريبة من إيران، وكان آخرها فوز حماس بالانتخابات التشريعية، مما وفر ورقة ضغط إضافية لإيران في مواجهة الولايات المتحدة.

وقد كان خالد مشعل واضحا وصريحا في موقفه من قضايا ما زالت تؤرق إسرائيل وحليفاتها الولايات المتحدة، خاصة عندما أكد وكرر أن اتفاق أوسلو مات زمنيا ودفن وقد أثبت الجميع، وهذا الموقف لا يعنى حماس وحدها، بل إنه يشير إلى دول وقوى وشعوب في المنطقة ما زالت متمسكة بخيارات المقاومة والصمود، وقد أحدث هذا الأمر إرباكا لحسابات الولايات المتحدة وحلفائها، وأضاف نقطة في حساب المحور المقابل: طهران - دمشق - حزب الله - حماس.

أين يقف الإصلاحيون في إيران؟

■ محمد عباس ناجي

باحث متخصص في الشؤون الإيرانية

الجمهورية. ولم يعد هناك وجود للإصلاحيين في السلطة سوى أقلية إصلاحية موجودة في مجلس الشورى الإسلامي لا تتجاوز ٥٠ عضواً من إجمالي ٢٨٩ عضواً أي حوالي ١٧٪.

ورغم أن ما فات من ولاية الرئيس أحمدى نجاد لا يتجاوز ٩ أشهر، إلا أن إيران شهدت تطورات داخلية وخارجية كانت لها انعكاسات مهمة، ربما أكثر مما شهدت إيران في سنوات كاملة. فعلى الصعيد الداخلى، تتجه إيران لحالة من الانغلاق، على خلفية السياسة المتشددة التي تنتهجها حكومة الرئيس الجديد، التي يعتبر معظم أعضائها من رجال الحرس الثورى والأمن الذين كانوا متهمين خلال فترتي رئاسة محمد خاتمي بقيادة الجبهة المناهضة للإصلاحات. ومن بين هؤلاء وزير الداخلية مصطفى بور محمدى، ووزير الاستخبارات محسن أجدئى الذى اتهم من قبل العديد من الكتاب الإيرانيين بالمساهمة في إصدار فتاوى إهدار الدم في حق بعض الكتاب والمثقفين، إلى جانب وزير الثقافة والإرشاد حسن صفار هرندى الذى قاد حملات دعائية ضد الإصلاحيين في عهد الرئيس خاتمي الذى لم يستثن من هذه الحملات.

وفور بدء عملها بدأت الحكومة في تنفيذ توجهات الرئيس أحمدى نجاد، حيث شنت الشرطة الإيرانية حملة صارمة على تناول المشروبات الكحولية غير المشروعة، واسطوانات الموسيقى المدمجة، والحفلات التي يختلط فيها الشباب من الجنسين، كما حظر المجلس الأعلى للثورة الثقافية الذى يرأسه الرئيس أحمدى نجاد جميع الأفلام الأجنبية العلمانية المروجة

خلال اجتماع جمع المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى والرئيس الإيرانى السابق الدكتور محمد خاتمي في أغسطس الماضى، رفض خاتمي طلب خامنئى بالانضمام إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام، أو أى مؤسسة أخرى من مؤسسات نظام الجمهورية الإسلامية، معتبراً أن التركيبة الخاصة لمجمع تشخيص مصلحة النظام، تفقده القدرة على القيام بعمل جدى يخدم النظام، مؤكداً أنه سيعمل في إطار مؤسسات للنخبة خارج الإطار الرسمى للنظام. واكتفى خاتمي بالموافقة على طلب خامنئى بالاستمرار في عقد لقاءات بينهما خلال الفترة القادمة.

موقف خاتمي ربما يكون مؤشراً مهماً إلى طبيعة وحيثيات موقف الإصلاحيين إزاء التطورات السياسية التي تشهدها إيران منذ انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التي أجريت في يونيو ٢٠٠٥، وأسفرت عن فوز كاسح لمرشح الجناح الأصولى من التيار المحافظ الدكتور محمود أحمدى نجاد على أحد رموز النظام وهو أكبر هاشمى رفسنجانى. هذا الفوز طرح مضامين عدة أهمها تكريس سيطرة الجناح الأصولى من التيار المحافظ على مفاتيح صنع القرار في إيران، في مقابل انحسار شبه كامل للإصلاحيين في السلطة. وشو انحسار بدأ بهزيمتهم في انتخابات مجالس الشورى المحلية التي أجريت في فبراير ٢٠٠٣، ثم في انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامى (البرلمان) التي أجريت في فبراير ٢٠٠٤، واستكمل في انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة

لحقوق المرأة والليبرالية الأمريكية"، أضاف إلى ذلك تدشين حملة تطهير داخل وزارة الخارجية باستبعاد العناصر الإصلاحية المعتدلة التي تفضل تطوير العلاقات مع الغرب خصوصا السفراء المعينين لدى دول الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا).

وعلى الصعيد الخارجي، تواجه إيران، بسبب السياسة المتشددة التي تنتهجها حكومة أحمدى نجاد، تحديات جمة يمكن أن تكون لها انعكاسات مؤثرة ليس فقط على الملف النووي، بل على مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية. إن نظرة طائر لطبيعة تفاعلات إيران مع الخارج، وخصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية، توحى بأن الملف النووي الإيراني هو محور هذه التفاعلات، وأنه العقبة الكئود أمام تحسين علاقات إيران مع الخارج عموما والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل الخصوص، لكن التمعن في طبيعة التفاعلات الإيرانية الأمريكية يكشف أن نظام الجمهورية الإسلامية هو العقبة، في الرؤية الأمريكية، وما الملف النووي إلا آلية لممارسة ضغوط قوية على هذا النظام قد تمهد لتوجيه ضربة عسكرية ضده، ودعم المعارضة الإيرانية في الخارج وإقامة شبكة تجسسية داخل إيران. ومنذ وصول المحافظين الجدد إلى الحكم في الولايات المتحدة والإدارة الأمريكية تحاول إعادة صياغة الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بما يتوافق في المقام الأول مع المصالح الأمريكية ويجعل من إسرائيل القوة الإقليمية الوحيدة المهيمنة على تفاعلات تلك المنطقة. وإذا كانت الولايات المتحدة تحاول تنفيذ مشروعها الإمبريالي في الشرق الأوسط من خلال دعوة الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي، إلا إنها لا تستبعد اللجوء إلى الآلة العسكرية إذا وجدت أن ذلك البديل هو الأمثل لتنفيذ هذا المشروع، مثلما حدث في حالة العراق، ويمكن أن يتكرر مع إيران وسوريا اللتين تعتبرهما الإدارة الأمريكية دولا مارقة يجب القضاء عليها قبل أن يستفحل خطرهما على المصالح الأمريكية.

وفي هذا السياق، يبدو الملف النووي آلية مناسبة لفرض عزلة وعقوبات دولية على إيران وربما يكون مبررا لتوجيه ضربة عسكرية لإيران لن تطول فقط منشآتها النووية بل مراكز صنع القرار والقيادات الإيرانية. هذا البديل بدا جليا في ضوء التأكيدات المتكررة للمستولين الأمريكيين على عدم استبعاد أية خيارات، بما فيها الخيار العسكري، في التعامل مع إيران، وفي ضوء المعلومات التي كشف عنها الصحفي الأمريكي سيمور هيرش في مجلة نيويورك الأمريكية

عن وجود وحدات أمريكية خاصة موجودة داخل الأراضي الإيرانية منذ صيف ٢٠٠٤، تقوم بتحديد أهم الأهداف النووية والسياسية تمهيدا لضربها في حالة شن أي ضربة عسكرية ضد إيران، إلى جانب تقديم مساعدات مالية لجماعات المعارضة الإيرانية تقدر بـ ١٤ مليون دولار، ترغب الإدارة الأمريكية في زيادتها إلى ٧٥ مليون دولار من أجل تمويل عملية نشر الديمقراطية في إيران على حد قول وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس خلال جلسة استماع للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في ١٦ فبراير الفائت، والتي قالت فيها أن إيران تمثل "المصرف المركزي" الذي يمول الإرهاب في العالم، مشيرة إلى أن التهديد الذي تشكله إيران يتجاوز المخاوف التي يثيرها البرنامج النووي، ومؤكدة أن "سياسة إيران الإقليمية تثير القلق فعلا حين نراها مع شريكها سوريا تزعزع استقرار لبنان والأراضي الفلسطينية وحتى جنوب العراق".

وقد استغلت الولايات المتحدة السياسة المتشددة التي ينتهجها الرئيس أحمدى نجاد مثل حديثه عن محو إسرائيل من الوجود وإنكاره للهولوكوست، من أجل إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن تمهيدا لفرض عزلة وعقوبات دولية على إيران، وهو ما نجحت فيه بالفعل، حيث قرر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اجتماعه غير العادي في ٤ فبراير ٢٠٠٦ رفع تقرير عن المخالفات الإيرانية بشأن الملف النووي إلى مجلس الأمن، وربط ذلك بالتقرير الذي سوف يقدمه الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة في ٦ مارس الحالي. وقد صدر هذا القرار بموافقة ٢٧ دولة، ورفض ثلاث دول هي كوبا، وسوريا، وفنزويلا، واكتفت كل من جنوب أفريقيا، واندونيسيا، والجزائر، وليبيا، وروسيا بالامتناع عن التصويت.

حالة الاحتقان في علاقات إيران مع الخارج التي سببتها السياسة المتشددة لحكومة أحمدى نجاد، أثارت استياءا داخليا واسعا، والمفارقة هنا أن هذا الاستياء كان مصدره المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئي، وجماعة التعميريين الجدد "آباد كران"، وهو أحد أهم أطراف الجناح الأصولي من التيار المحافظ المسيطر على مجلس الشورى، والذي لعب دورا مهما في فوز أحمدى نجاد بانتخابات الرئاسة.

استياء خامنئي من سياسة أحمدى نجاد بدا جليا في تكليفه هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الأسبق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، بالإشراف على عمل السلطات الثلاث للنظام: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

قرار خامنئي يهدف في المقام الأول إلى موازنة الخلل الذي نتج عن سيطرة الأصوليين على كل المؤسسات المنتخبة والمعيّنة في الدولة، أضف إلى ذلك رغبة خامنئي في إضفاء نوع من المرونة على التعاطي الإيراني مع الخارج خصوصاً إزاء أزمة الملف النووي، والحيولة دون فرض عزلة دولية على إيران، خصوصاً أن رفسنجاني معروف بسياسته البراجماتية المرنّة في التعاطي مع الخارج بصفة عامة.

حالة الاستياء العام من سياسة الرئيس الجديد امتدت إلى داخل التيار المحافظ وخصوصاً ائتلاف آباد كران (ائتلاف تعمير إيران الإسلامية). استياء التعميريين من سياسات الرئيس أحمدى نجاد الجديد بدأت منذ قدم الأخير تشكيلته الحكومية إلى مجلس الشورى، الذي يسيطر التعميريون على أغليبيته، في ١٤ أغسطس ٢٠٠٥، فرغم سيطرة الأصوليين على أغليبيته، إلا أن ذلك لم يمنع اعتراض نواب المجلس على بعض العناصر التي تضمنتها التشكيلة الحكومية، بسبب افتقارها للخبرة اللازمة. وقد كان على سعيد لو أول مرشح لوزارة النفط تحفظ عليه مجلس الشورى، حيث اعتبره النواب قليل الخبرة لتولى هذا المنصب في رابع أكبر دولة مصدرة للنفط على مستوى العالم، كما رفض مجلس الشورى المصادقة على تعيين وزراء التعاونيات، والرعاية الاجتماعية، والتعليم. وبذلك صدق مجلس الشورى على تعيين ١٧ وزيراً من التشكيلة الحكومية للرئيس أحمدى نجاد في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٥، ثم صدق في ٩ نوفمبر على مرشحيه الثلاثة لحقائب: التعاونيات، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، وبقى المرشح لوزارة النفط محور الخلاف بين الرئيس ومجلس الشورى الذي رفض مرشحين آخرين، بالإضافة إلى سعيد لو، هما: صادق محصولي، وهو ضابط سابق في الحرس الثوري، وقد اضطر الرئيس أحمدى نجاد إلى سحب ترشيحه في ٩ نوفمبر بعدما وجه النواب تساؤلات عدة حول مصادر ثروته الطائلة. أما المرشح الثاني فهو محسن تسلطي الذي فشل في الحصول على ثقة البرلمان في ١٥ نوفمبر، على خلفية الشائعات الدائرة حول حصوله هو وزوجته وابنتاهما على الجنسية البريطانية.

الخلاف داخل التيار المحافظ وصل إلى ذروته مع تصاعد الدعوة إلى طرح الثقة في الرئيس وهي الدعوة التي يقودها بعض أقطاب الأصوليين داخل مجلس الشورى، ومنهم الياس نادران زعيم كتل الأصوليين في المجلس، وعماد الدين أفروغ رئيس لجنة الأمن القومي بالمجلس الذي كان أحد المرشحين

لمنصب وزير الخارجية الذي آل إلى أحد المقربين من الرئيس وهو منوتشهر متقي.

وسط مجمل هذه الخلافات والأزمات يجدر السؤال: أين يقف الإصلاحيون في إيران الآن، وما هو موقفهم إزاء الأزمات الداخلية والخارجية التي تواجهها إيران؟ الإجابة على هذه التساؤلات تفرض بداية ضرورة التعرف على تداعيات هيمنة الأصوليين على السلطة على جبهة الثانية من خرداد التي كانت تعتبر الإطار الأهم الذي جمع معظم القوى الإصلاحية في إيران، باعتبار أن ذلك يمثل خلفية مهمة يمكن من خلالها فهم حيثيات موقف الإصلاحيين إزاء التطورات المتسارعة التي تشهدها إيران الآن.

جبهة الثانية من خرداد

تمثل جبهة الثانية من خرداد (وهو تاريخ فوز الرئيس محمد خاتمي بانتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية في ٢٢ مايو ١٩٩٧) نموذجاً لحالة السيولة في أنماط التحالفات والائتلافات التي تحكم التفاعلات بين القوى السياسية الموجودة على الساحة السياسية الإيرانية، فوحدة تحليل الحياة الحزبية في إيران لا تتمثل في الأحزاب الموجودة على الساحة، وإنما في التيارات السياسية التي تنتمي إليها هذه الأحزاب، وقد كشفت الاستحقاقات الانتخابية الماضية وآخرها انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، أن هذه الأحزاب تمثل اتجاهات تتنافس في إطار بناء سياسي واحد ولا تمتلك هيكلًا تنظيميًا مستقرًا، وقد ساهم وجود عباءة دينية تعمل في إطارها هذه الأحزاب في إضفاء مزيد من الصعوبة في إيجاد حدود فاصلة فيما بينها.

وقد تكونت جبهة الثانية من خرداد من ١٨ حزباً إصلاحياً، والتي رغم ما بينها من تباينات نسبية بشأن أسلوب التعاطي مع بعض القضايا الداخلية والخارجية، إلا أنها أجمعت على ترشيح الدكتور محمد خاتمي لانتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية في ٢٢ مايو ١٩٩٧، والتي فاز فيها خاتمي على أحد رموز التيار المحافظ على أكبر ناطق نوري، ثم جاءت انتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى في عام ٢٠٠٠، لتكرس سيطرة الإصلاحيين على مفاتيح صنع القرار في إيران، والتي استكملت بفوز الرئيس محمد خاتمي بفترة رئاسة ثانية في انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية التي أجريت في مايو عام ٢٠٠١. في هذه اللحظة بدا أن ثمة تحولات داخل القوى السياسية الإيرانية، بدأت داخل التيار المحافظ، حيث بدأ صعود الجناح الأصولي من التيار المحافظ على حساب الجناح التقليدي الذي تعرض للانتكاسات

السابقة على يد الإصلاحيين، هذا الجناح سرعان ما بدأ فى تكتيل صفوفه أمام الإصلاحيين سواء فى الحكومة أو فى مجلس الشورى، ثم سرعان ما بدأ فى الصعود إلى السلطة مع انتخابات الدورة الثانية لانتخابات مجالس الشورى المحلية (البلديات) التى أجريت فى فبراير ٢٠٠٢، وفاز فيها الأصوليون باكتساح لدرجة سيطرتهم على كل مقاعد مجلس بلدية طهران الذى ترأسه فى هذه الفترة محمود أحمدى نجاد رئيس الجمهورية الحالى.

وقد توافق مع ذلك هبوط فى شعبية الإصلاحيين فى ضوء حالة التملل الشعبى من عجز الإصلاحيين عن تنفيذ وعودهم خصوصاً فيما يتعلق بتوسيع هامش الحريات ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة.

وكانت انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى التى أجريت فى فبراير ٢٠٠٤، بمثابة بداية النهاية لجبهة الثانى من خرداد، خصوصاً فى ظل الأزمة السياسية التى سببها قرارات المكاتب الرقابية التابعة لمجلس صيانة الدستور برفض صلاحية أكثر من ٢٦٠٠ مرشحاً معظمهم من الإصلاحيين، وقد بدا أن ثمة توتراً مكتوماً شاب العلاقات بين الرئيس محمد خاتمى وبعض كوادر جبهة الثانى من خرداد، على خلفية اتهام هذه الكوادر للرئيس بانحرافه عن مبادئ التيار الإصلاحى، وعدم ثباته على مبادئ الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية، وفوق ذلك كله انتقادهم للمرونة التى أبداهـا إزاء الأزمة التى سببها مجلس صيانة الدستور وعدم اتخاذ موقف حاسم فيها. هذه الاتهامات دفعت الرئيس خاتمى للرد بعنف عليهم فى خطاب له أمام نواب الدورة السادسة لمجلس الشورى المنتمين لجبهة المشاركة والذين قاموا بالاعتصام داخل المجلس احتجاجاً على قرارات مجلس صيانة الدستور، حيث أكد أنه إذا كانت لدى مجلس صيانة الدستور حساسية تجاه بعض الإصلاحيين فالأمر يعود إليهم فى الأساس بسبب سياستهم وتوجهاتهم.

التوتر المكتوم فى العلاقات بين الرئيس خاتمى وبعض كوادر جبهة الثانى من خرداد دفع أحد منظرى التيار الإصلاحى سعيد حجارىان لى يصف العلاقة بين الرئيس والإصلاحيين بأنها علاقة "انتقاد واتحاد" وليس "اتحاد وانتقاد" ما يعنى أن التباين أضحى سمة غالبية على العلاقات بين الطرفين، على عكس ما كان قائماً عندما تكونت جبهة الثانى من خرداد قبل الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧.

ما سبق يكشف أن ثمة فرزا جديداً حدث داخل

التيار الإصلاحى بدأ على خلفية التباين فى التعاطى مع الأزمة التى سببتها قرارات مجلس صيانة الدستور، حيث انقسمت القوى المكونة لجبهة الثانى من خرداد إلى قسمين: الأول رفض المشاركة فى الانتخابات احتجاجاً على هذه القرارات وتأكيداً على أن النية كانت مبيتة لإقصاء الإصلاحيين من الساحة، ويأتى على رأس هذه القوى جبهة المشاركة- أكبر حزب داخل جبهة الثانى من خرداد ويتأسسه محمد رضا خاتمى شقيق الرئيس- ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية. أما القسم الثانى فقد أكد على ضرورة المشاركة فى الانتخابات حتى فى ظل القرارات التى اتخذها مجلس صيانة الدستور على أساس أن مقاطعة الانتخابات تعنى فى المقام الأول إعطاء الفرصة كاملة للمحافظين للفوز بأغلبية كاسحة فيها وهو أمر لا يصب فى مصلحة التيار الإصلاحى، ويأتى على رأس هذا الفريق مجمع روحانيون مبارز- الذى ينتمى إليه الرئيس خاتمى- وكوادر البناء وبيت العامل.

هذا الفرز انسحب أيضاً على رؤية الإصلاحيين للواقع الجديد الذى فرضه فوز المحافظين بانتخابات مجلس الشورى، فقد شكك الفريق الأول فى إمكانية تحقيق تفاهم بين مجلس الشورى الذى خضع لسيطرة المحافظين والحكومة الإصلاحية، بينما رأى الفريق الثانى أن ثمة إمكانية فى تحقيق تعاون بين الطرفين خاصة فى ظل الظروف العاصفة التى تمر بها إيران خاصة على الصعيد الدولى على خلفية الضغوط الحالية المفروضة عليها بسبب الملف النووى.

فقدان التيار الإصلاحى للأغلبية التى كان يتمتع بها فى الدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامى كان يعنى فى المقام الأول أنه ليس أمامهم سوى انتخابات رئاسة الجمهورية للحفاظ على بقائهم المحدود فى السلطة، ومن ثم تركز الهم الأول للإصلاحيين خلال الفترة التى أعقبت انتهاء انتخابات مجلس الشورى الإسلامى حول اختيار المرشح المناسب للانتخابات الرئاسية القادمة، والذى وضعوا محددات عدة يجب توافرها فيه حتى يحظى بإجماع داخل التيار الإصلاحى، أولها أن يكون متمتعاً بتقدير على المستويين الشعبى والرسمى حتى يمكن تلافى إمكانية رفض مجلس صيانة الدستور لملفه مثلاً حدث مع مرشحى التيار الإصلاحى خلال انتخابات مجلس الشورى الأخيرة، فالثمن الذى يمكن أن يدفعه المحافظون فى حالة قيام مجلس صيانة الدستور برفض ملف هذا المرشح سوف يكون باهظاً لدرجة يمكن أن تكون مانعاً أمام تنفيذ مثل هذا السيناريو، وثانيها أن يكون متوافقاً من حيث الرؤى والتوجهات مع جبهة الثانى من خرداد.

وقد وجد الإصلاحيون ضالته في المهندس مير حسين موسوي رئيس الوزراء منذ أكتوبر عام ١٩٨١ وحتى يوليو عام ١٩٨٩، حيث يتمتع في رؤيتهم بمزايا لا تتوافر في غيره من المرشحين، فهو من ناحية نموذج للشخصية التي تستطيع التمتع بإجماع داخل تيار الثاني من خرداد، أضف إلى ذلك أن فوزه في الانتخابات سوف يشكل ضماناً للحفاظ على مكتسبات المرحلة الخاتمية (مايو ١٩٩٧ - مايو ٢٠٠٥)، والأهم من ذلك أن السمعة الطيبة التي يتمتع بها موسوي على المستوى الشعبي منذ نجاحه في شغل منصب رئيس حكومة الحرب، سوف تجعل مسألة ترشيحه عنصراً دافعاً لارتفاع معدل المشاركة الشعبية في الانتخابات القادمة وهو أمر يعتمد عليه الإصلاحيون كأساس لنجاحهم في الانتخابات القادمة. ولذا قام أعضاء مجمع رجال الدين المناضلين (روحانيون مبارز) أبرز أعضاء جبهة الثاني من خرداد بدعوة موسوي للترشيح في الانتخابات خلال المؤتمر الذي عقده في أبريل الماضي بعد أن كان المجمع عازماً على ترشيح زعيمه مهدي كروي للانتخابات، فيما أعلنت جبهة المشاركة (جبهت مشاركت) تأييدها لترشيح موسوي.

لكن رغم ذلك رفض موسوي الترشيح في الانتخابات، الأمر الذي أحدث انقساماً قوياً داخل جبهة الثاني من خرداد، حيث لم تستطع القوى المنتمية للجبهة الاتفاق على مرشح واحد، ومن ثم اتجهت هذه القوى إلى تسمية أكثر من مرشح، حيث رشحت جبهة المشاركة الإسلامية الدكتور مصطفى معين وزير العلوم السابق، فيما رشح مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين) أمينه العام ورئيس مجلس الشورى في دورته السادسة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) مهدي كروي. وبدون شك فإن هذا الانقسام لعب دوراً مهماً في عجز المرشحين الإصلاحيين عن الفوز بالانتخابات أو حتى الاستمرار إلى جولة الإعادة، التي حقق فيها مرشح الجناح الأصولي من التيار المحافظ محمود أحمدی نجاد فوزاً كاسحاً على هاشمي رفسنجاني.

أين يقف الإصلاحيون الآن؟

انتهاء انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية في يونيو ٢٠٠٥، بالفوز الكاسح الذي حققه مرشح الجناح الأصولي الدكتور محمود أحمدی نجاد، كان له دور كبير في حدوث فرز داخل القوى الإصلاحية، حيث نجحت بعض هذه القوى في الانسلاخ عن جبهة الثاني من خرداد التي انهارت بسبب الخلافات

حول خوض الانتخابات التشريعية أو مقاطعتها وكذلك فشلها في الانتخابات الرئاسية، ورغم أن العمل الجبهوي بين هذه القوى يبدو متعثراً، لكن يمكن الحديث الآن عن قوى إصلاحية مميزة مستعدة لتجديد أدائها السياسي وهي:

١- مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين) الذي يرأس لجنته المركزية الرئيس السابق محمد خاتمي، ويتولى موسوي خوييني ها إدارة الأنشطة التنفيذية ويقوم بدور بارز في إعادة تفعيل أنشطة المجمع وتطوير أدائه من أجل الاستعداد للاستحقاقات القادمة.

٢- حزب اعتماد ملي (الاعتماد الوطني) الذي يتزعمه مهدي كروي رئيس مجلس الشورى السادس، ومرشح انتخابات الرئاسة الأخيرة، والذي استقال عقب انتهاء الانتخابات الرئاسية من منصب الأمين العام لمجمع روحانيون مبارز.

٣- جبهة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يتزعمها الدكتور مصطفى معين وزير العلوم في حكومة خاتمي السابقة ومرشح انتخابات الرئاسة الأخيرة.

٤- جبهة المشاركة بزعامة محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس السابق محمد خاتمي، وهذه الجبهة تأتي في مقدمة الخاسرين في الانتخابات الرئاسية، حيث قامت بترشيح الدكتور مصطفى معين وزير العلوم في حكومة خاتمي السابقة.

لكن جبهة الاعتدال والتنمية التي شكلها حلفاء هاشمي رفسنجاني في تنظيم كوادر البناء استطاعت، أكثر من غيرها، أن تفرض نفسها كقوة سياسية مميزة قادرة على منافسة الأصوليين الذين يحكمون إيران الآن، وربما يأتي تصعيد رفسنجاني الآن لأسباب منها ذلك الوزن السياسي المتصاعد لجبهة الاعتدال والتنمية باعتبارها قوة قادرة على منافسة وموازنة قوة الأصوليين الجدد.

استعداد مبكر لانتخابات مجلس الخبراء

خلال استقباله جمعاً من أعضاء المجالس المركزية لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية في أول يناير الفائت أعرب رئيس الجمهورية السابق رئيس المجلس المركزي لمجمع روحانيون مبارز محمد خاتمي عن قلقه من احتمال دخول أشخاص لا ينسجمون مع الثورة إلى مجلس الخبراء، وهو الهيئة المنوط بها تعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية وتتكون من ٨٠ عضواً ينتخبون من خلال الشعب، ويتوقع إجراء انتخابات مجلس الخبراء في أبريل القادم. وأضاف خاتمي: "إنني واثق من أن هذه العناصر لا تقبل لا

بالقائد ولا بالثورة والدستور، وأشعر بالخطر الآن من تركيبة القوى بالنسبة لمستقبل الثورة الإسلامية لأنه قد تأخذ عناصر لا تتسجم مع الثورة بزمَام المبادرة في مجلس الخبراء".

شعور خاتمي بالخطر نابع في الأساس من الاستعداد المبكر لبعض أطراف الجناح الأصولي من التيار المحافظ، خصوصاً جماعة آية الله مصباح يزدي رجل الدين البارز في حوزة قم وأحد رموز جمعية الحجّية، التي تتبنى مواقف متشددة في التعاطي مع القضايا الداخلية مثل الديمقراطية والحريات العامة، والقضايا الخارجية مثل الملف النووي، إلى جانب موقفها السلبي من ولاية الفقيه، حيث تعتقد أن ولاية عصر الغيبة على الشيعة ولاية ظاهرية وليست ولاية مطلقة، كما هو حادث الآن بالنسبة لولاية المرشد على خامنئي المطلقة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد هذه الجمعية في إمكانية إقامة الحكومة الإسلامية الخالصة في عهد إمام الزمان، وهو ما يفسر أسباب الحديث المتكرر للرئيس أحمدى نجاد، وهو أحد تلامذة مصباح يزدي، عن قرب عودة المهدي المنتظر. الأهم من ذلك أن استعداد جماعة مصباح يزدي لانتخابات الرئاسة يكشف أن منصب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية أصبح الهدف القادم بعد أن سيطر الأصوليون على مجمل مراكز صنع القرار في إيران، بل وربما يفكر مصباح يزدي في أن يطرح نفسه بديلاً لخامنئي.

هذه الاحتمالات في مجملها كانت محط اهتمام الإصلاحيين، خصوصاً مجمع روحانيون مبارز، الذي كلف أمينه العام محمد خاتمي بوضع برنامج لانتخابات مجلس الخبراء، وبدأ في البحث عن تحالف جديد، بعيداً عن القوى الإصلاحية التي كانت منضوية تحت لواء جبهة الثاني من خرداد، يستطيع من خلاله تحقيق فوز مهم في انتخابات مجلس الخبراء القادمة. وفي هذا الإطار ثمة احتمالين: الأول، أن يتحالف مجمع روحانيون مبارز مع مجمع المدرسين بحوزة قم. والثاني، أن يتحالف مع جمعية روحانيت مبارز (جمعية علماء الدين المناضلين) التي تمثل الجناح التقليدي من التيار المحافظ، والتي سبق أن انسَلخ عنها المجمع بعد موافقة مؤسس الثورة الإمام الخميني. لكن يبدو أن الاحتمال الأول هو الأقرب إلى التحقق خصوصاً في ضوء التباين في التوجهات التي تحكم سياسة كل من مجمع روحانيون وجمعية روحانيت، ورغم أن الأخيرة

أبدت استياءها من سياسات الرئيس أحمدى نجاد، إلا أنها في النهاية تتبنى مواقف وتوجهات مناقضة لما يؤمن به مجمع روحانيون مبارز.

وقد أثارت التصريحات التي أدلى بها المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور عباس على كدخدائي والتي أكد فيها أن عضوية مجلس الخبراء تشترط وجوب صفة الاجتهاد في المرشحين، ما يعني عملياً حرمان مرشحين محتملين مثل الرئيس السابق محمد خاتمي ورئيس البرلمان السابق مهدي كروبي واصلاحيين وبراجماتيين مثل الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني، ومحتشمي بور، ردود فعل عنيفة خصوصاً من جانب الإصلاحيين، الذين اعتبروا هذه الخطوة في حالة تطبيقها تمهد لإقصائهم من الانتخابات مثلما حدث في انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى التي أجريت في فبراير ٢٠٠٤، وكانت سبباً رئيساً في فقدانهم الأغلبية بالمجلس. ومع تصاعد حدة الجدل الساخن حول تفسير المواد الدستورية الخاصة بصلاحية المرشحين لمجلس الخبراء، تراجع كدخدائي عن تصريحاته مؤكداً أن القضية بحاجة إلى بحث ودرس.

ماذا يعني ذلك؟

ما سبق في مجمله يكشف عن مضمون مهم مفاده أن فشل الإصلاحيين في الحفاظ على رئاسة الجمهورية في انتخابات الدورة التاسعة التي أجريت في يونيو الماضي، يعني انتهاء الصراع داخل السلطة بين التيارين الإصلاحي والمحافظ، لكنه لا يعني أن الصراع على السلطة انتهى بين الإصلاحيين والمحافظين، فإذا كان المحافظون، وعلى الأخص، الجناح الأصوي منهم، قد نجح في تكريس سيطرته على مقاتيح صنع القرار بدءاً من انتخابات مجالس الشورى المحلية، مروراً بمجلس الشورى الإسلامي، وانتهاءً برئاسة الجمهورية، فإن ذلك لا يعني أن الإصلاحيين يقفون مكتوفي الأيدي، صحيح أنهم لا يقفون حجر عثرة أمام سياسات الأصوليين سواء الداخلية أو الخارجية، مثلما كان يفعل المحافظون وقت أن كان الإصلاحيون يحكمون، لكنهم الآن في مرحلة إعادة بناء الذات من أجل التعاطي بمرونة مع معطيات الساحتين الداخلية والخارجية، اقتناعاً منهم أن الائتلاف الموسع للأصوليين الذي نجحوا من خلاله في ترسيخ سيطرتهم على السلطة ائتلاف مهترأ به من الخلاف أكثر ما به من اتفاق وسرعان ما سيحدث الانقسام داخله على خلفية التباين في التعاطي مع القضايا الداخلية والخارجية. ومن ثم فهم مستعدون للتقاط ثمار خلافات الأصوليين.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧

الترقيم الدولي : 3 - 130 - 227 - 977 I.S.B.N



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. طه عبد العليم

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعنى بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. محمد عبد السلام.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعنى بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيدى الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها د. محمد السيد سعيد.

(ز) الديمقراطية

دورية ربع سنوية تصدر منذ يناير ٢٠٠١ وتهتم بدراسة قضايا الديمقراطية المعاصرة على المستوى المصري والعربي والدولي وترأس تحريرها د. هالة مصطفى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. حسن أبو طالب.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكترونى

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg